

سلامة كيلة

الأمير عائلة في مرحلتها المالية

حول الأزمة المالية
والطبيعة الجوفرية
لنقط الإنتاج الرأسمالي

تأليف: د. محمد عبد الله
أكبر مكتبة وتوزيع



الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا
الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن
خطي مسبق من الناشر.

© منشورات المتوسط

جميع الحقوق محفوظة

منشورات المتوسط

ميلانو - إيطاليا

e-mail: info@almutawassit.org

www.almutawassit.org

تابعونا على



Almutawassit@



منشورات المتوسط



Almutawassit



النمط الرأسمالي هو نمط إمبريالي في جوهره؛ لأنه يقوم على تشكيل الاحتكارات ونفوذ الرأسمال العالمي، وهو الأمر الذي فرض الهيمنة على العالم، وفرض مركز الرأسمال في بلدان محددة، ونهب باقي العالم. وهو يشكل كل الآليات التي تحقق ذلك، عبر التنافس، كما عبر الضغط والعنف، وحتى التدخل العسكري. هذا ما ظهر مع بداية القرن العشرين، وحكم القرن العشرين كله.

وإذا كان قد جرى الاعتقاد بأن شكله الإمبريالي حينها هو "أعلى مراحل الرأسمالية"، حيث كان الاستعمار جزءاً عضوياً في النمط، فإن تحولات العالم، وتحول مركز الإمبريالية من إنجلترا إلى أمريكا فرض تجاوز الاستعمار، وتشكل عالم مستقطب بين مركز وأطراف، رغم أن نصف العالم كان قد خرج من تحت السيطرة الإمبريالية، بفعل انتصار الاشتراكية، وجزئياً بفعل انتصار "حركات التحرر الوطني". ولقد أعيد توجيده تحت السيطرة الإمبريالية بعد انهيار حركات التحرر الوطني، ومن ثم؛ أساساً انهيار النظم الاشتراكية. في هذه الصيرورة كانت الإمبريالية تتحول من شكل الاستعمار إلى شكل الهيمنة الاقتصادية بفعل الآثار التي أنتجها الاستعمار، وتعمل في إبقاء الأطراف متخلفة، دون صناعة أو حداثة، وبالتالي تشكل عالم منقسم إلى مركز وأطراف، ورغم بقاء هذا الانقسام، فإن تكوين الإمبريالية اتخذ شكلاً جديداً، ربما هو الأخطر؛ حيث جرى الانتقال من هيمنة الإنتاج إلى هيمنة المال. وأستخدم هنا مصطلح المال كبديل عن مصطلح الرأسمال، هذا الأخير الذي يقوم على الإنتاج، ويتكون من وحدة الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي، ومن ثم؛ الرأسمال الزراعي والتجاري والخدمي. بمعنى أن الرأسمال هو التعبير الرمزي عن "الاقتصاد الحقيقي". وهو يقوم على أساس معادلة ماركس: $n - s - n$ ؛ أي أن النقد يمر عبر التوظيف في الإنتاج؛ لكي يحقق فائض القيمة. بينما يقوم المال على: $n - n$ ؛ أي يسيطر هنا التبادل النقدي دون المرور بالسلعة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "نمط" الرأسمالية، كما توقع ماركس؛ حيث أصبح النشاط الاقتصادي يتمركز في "القطاع المالي"؛ أي معادلة: $m /$

لا شك في أن الإنتاج لا يزال قائماً في الاقتصاد الرأسمالي، ويعاني من المشكلات ذاتها التي رافقته منذ البدء؛ أي فيض الإنتاج والكساد، وبالتالي الأزمات. لكن، باتت حركة المال هي الأضخم، هي المهيمنة في إطار النمط الرأسمالي ككل. وهذا ما يظهر في النشاط العالي اليومي، الذي يُظهر أن نسبة ٩٠% منه هي حركة مال، أو ما يُطلق عليه في المصطلحات الاقتصادية الاستثمار قصير الأجل، الاستثمار الذي لا يوجد "الرأسمال الثابت"، بل يتحرك سريعاً عبر البنوك. وهذا ما يجعل النمط الرأسمالي نمطاً ريعياً؛ لأنه بات يقوم على النشاط في المضاربات والديون والمشتقات العالية والنهب، والخطر هنا هو أن هذا النشاط بات هو المحدّد لقانون القيمة على الصعيد العالمي. وبالتالي يؤسس لاختلال كبير في بنية الاقتصاد؛ لأنه نسبة الريح في هذا القطاع العالي هو أكبر بكثير من نسبة الريح في كل قطاعات "الاقتصاد الحقيقي"، وخصوصاً في الصناعة.

وإذا كان "التضخم العالي" هو الذي فرض هذه الانتقالة، فهي تؤمن لتراكم أضخم يفرض نشوء "فقاعات مالية"، سرعان مع تفرض حدوث انهيار مالي خطير، وهو ما يحدث صدمة في سجل الاقتصاد، وكما ظهر خلال الأزمة الأخيرة، تحل الدولة أعباء تدخلها في أزمة كذلك، قد تقضي إلى إفلاسها. وبالتالي فإذا كانت أزمات الكساد لا تزال قائمة، فإن أزمات جديدة أصبحت تشكل أخطاراً أكبر، هي أزمات التضخم العالي الذي يفضي إلى نشوء فقاعات مالية، ومن ثم انفجارها، ليقود ذلك إلى انهيارات كبيرة في البنوك والمؤسسات المالية.

هذه هي المشكلة الجوهرية في النمط الرأسمالي الراهن، وهي مشكلة لا حل لها، وتجعل النمط في حالة أزمة مستعزّة.

إنّ، لقد بقا في نمط مأزوم، ويعيش حالة من الخوف من انفجار الفقاعات، لكن، سنلمس بأن هذه الوضعية أدت إلى تراجع وضع أميركا، وبالتالي دخول دول أخرى تنافس، وأقصدها كل من روسيا والصين، الدولتين اللتين تطوّرتا في إطار الاشتراكية، لكنهما تحوّلتا إلى الرأسمالية، وتسعيان للسيطرة، هذا الأمر أعاد النقاش حول الإمبريالية؛ حيث أصبح النقاش يدور حول هل إن الخلافات بين هاتين الدولتين وأميركا الإمبريالية هي نتاج غيّلها "التحرري" و"الاستقلالي" عن سيطرة الإمبريالية، وخروج عن "قانون القيمة المعولم"؟ أم أنها خلافات هي نتاج

لهذا بات ضرورياً الخوض في النقاش حول مفهوم الإمبريالية، وما توضح من كل النقاشات أن مفهوم الإمبريالية يربط بمفهوم الاستعمار أي أن الإمبريالية تعني الاستعمار؛ حيث ميل الرأسمالية لاحتلال بلدان أخرى واستغلالها. ولقد أشرت إلى أن الاستعمار كان ضرورة في المرحلة الأولى من الإمبريالية (كما قبلها) لكنه لم يعد كذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كانت دول إمبريالية تقوم بعملية احتلال في بعض البلدان. الإمبريالية تعترف بتكوينها الداخلي بالأساس، وكل دور خارجي هو امتداد لذلك، ولا شك في أن هذا الدور الخارجي اختلف من المرحلة الأولى للإمبريالية إلى المرحلة الثانية؛ حيث تحولت السيطرة المباشرة إلى هيئة اقتصادية بعد تشكيل الأطراف، بما يجعلها تابعة للمراكز.

ولا شك في أن تجاهل الطابع الإمبريالي لكل من روسيا والصين سوف يؤدي إلى سوء فهم لطبيعة الصراعات العالمية؛ حيث يدل أن تكون صراعاً بين إمبريالات ستكون صراعاً ضد الإمبريالية من قبل "برجوازيات مستقلة"، كأنه من الممكن أن تكون هناك "برجوازية مستقلة" خارج النقط الرأسمالي ككل، أو في تضاد معه. وحين تكون ضعفه، فليس من الممكن فهم وضعها كرأسمالية سوى أنها إما رأسمالية طرفية، فهي تابعة بالضرورة، أو رأسمالية مكتملة (صناعية؛ أي منتجة) فهي إمبريالية بالضرورة. لأن كل رأسمالية شكلت نعطها القائم على الإنتاج، وخطورت مجتمعها، سوف تكون إمبريالية بالضرورة. هذا ما سوف أتناوله في الكتاب. لهذا لا يمكن فهم الصراعات العالمية إلا من منظور أنها صراعات بين إمبريالات، من أجل السيطرة، و"فتح الأسواق"؛ حيث لن تستطيع الرأسمالية "القومية" أن تراكم الرأسمال وتتطور في السوق العالمي دون أن تسعى إلى تصدير السلع والرأسمال، وبالتالي نهب البلدان الأخرى، فكونها رأسمالية سوف يفرض، عبر التنافس الذي يوفره السوق الخزة، تحقق التمركز وبالتالي الاحتكار، وهذه هي الإمبريالية، بغض النظر عن كونها تحتل أو لا، لكن تكونها كإمبريالية يفرض بالضرورة سعيها للسيطرة على الأسواق لتصدير السلع والرأسمال، سواء تحقق ذلك بالاحتلال أو بدونه.

انطلاقاً من ذلك لا بد من فهم الصراعات العالمية القائمة في عالم يشهد صراعات عديدة. ولا شك في أن "ضعف أميركا" فرض ميل إمبريالات أخرى إلى أن تحاول التوسع والسيطرة وكسب الأسواق. وبهذا تفاقم

الصراع من أجل تقاسم الأسواق، وحتى من أجل الهيمنة وفرض "قيادة جديدة" للنمط الرأسمالي بعد ضعف أميركا. بهذا لا يمكن فهم التنافس بين كل من أميركا وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا وإنجلترا واليابان، إلا كتنافس بين إمبرياليات؛ حيث يسعى كل منها للحصول على مصالح في مناطق. يعتقد أنها ضرورية له. لقد ضعفت أميركا، وقويت روسيا، وزادت قدرات الصين، لكن أوروبا تعاني أزمات، وكذلك اليابان. ولقد نهضت دول طرفية تريد التحول إلى "دول عظمى"، مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وتركيا وإيران. ولا شك أن الصراع العالمي يجري بين كل هذه الدول.

لفهم ذلك كله، لا بد من البحث في الأزمة العميقة التي نتجت عن الطابع الجديد للرأسمالية، كونها باتت تنحكم للطغمة العالية، هذا ما سوف يجري تناوله في الفصل الأول، ونبحث في كيفية تشكله في الفصلين الثاني والثالث؛ حيث نشير إلى الطرق الجديدة لنشاط الرأسمال، والذي حوَّله إلى مال، وأثار ذلك على شعوب العالم، ولهم الصراعات العالمية كان يجب البحث في ماهية الإمبريالية، وما هيها اليوم؟ وما هي طبيعة الأزمة التي نعيشها؟ وكيف يجري التصارع من أجل اقتسام العالم؟

ذلك كله يجري تناوله هنا بشكل مبسط.

تليجرام : هنا نشر الأزيكية
أكبر مكتبة رقمية

الفصل الأول: المال والأسعار العالي / الإمبريالية في مرحلتها العالية

الفارق بين المال والأسعار هو الفارق بين النقد والقوى المنتجة، أي بين النقد الذي يمكن أن يوضع في البنوك، ويبقى متراكماً فيها وبين النقد حين يتحول إلى سلعة عبر العمل. لقد بدأت الرأسمالية نتيجة توظيف التجار (ومن ثم؛ هلاك الأرض / الإقطاع، وربما أولاً الحرفيون) الأموال المتراكمة لديهم في الصناعة التي اكتشفت "قيمتها التجارية" بعد أن طورها الحرفيون بمجهولهم و"مالهم". وبهذه العملية التي فرضت أن يوظف التجار والإقطاعي في الصناعة، أصبح المال أسعار. هذا الوضع هو الذي جعل ماركس يلخص الأمر في معادلة بسيطة هي: $n - m - n$ (نقد / سلعة / نقد أعلى). ومن ثم؛ ونتيجة تداخل البنوك في الإيداع والإقراض، جرى اندماج الأسعار الصناعي والأسعار المصرفي؛ ليتشكل الأسعار المالي (ومن ثم؛ طال الاندماج الأسعار التجاري والزراعي والخدمي)، وهذا أحد عناصر نشوء الإمبريالية كتكوين رأسمالي عالي التركيز والتمركز كانت الاحتكارات في أساسه.

الفكرة الأساسية تتمثل في أن التداخل بين البنوك والصناعة (ومن ثم؛ الأسعار الزراعي والتجاري والخدمي) فرض نتيجة تطور الرأسمالية، والحاجة الموضوعية للبنوك التي فرض وجودها الاندماج بالأسعار الصناعي، لتتشكل الكتلة النقدية (أو العالية) التي تشكل "الاقتصاد الحقيقي". هنا هو طابع الرأسمالية إلى الربع الأخير من القرن العشرين؛ حيث بدأت عملية معاكسة، تتمثل في انشقاق الأسعار العالي من جديد إلى مال ورأسمال؛ حيث بقيت كتلة مالية تنشط في "الاقتصاد الحقيقي" الذي حكم الرأسمالية منذ نشوئها، وتبلورت بداية القرن العشرين في الأسعار العالي. وكتلة مالية كانت لا تني تتضخم تنشط من خلال المضارب في العنيدونية والمضاربات في أسواق الأسهم وعلى السلع والفئة، وفي المشتقات العالية؛ لتعود المعادلة إلى: $n - m - n$ (نقد / نقد أعلى).

وهذه عودة كارثية بالنسبة للرأسمالية؛ لأنها "اكتشاف سرطاني متأخر"، حيث يتراكم المال بشكل متسارع، و"خارج السيطرة"، حيث إن النشاط

المضارب يفلو إلى ارتفاع في القيم سريع أو متصارع ومتضخم، مما يلقي إلى نشوء فقاعات سرعان ما تنفجر مخلفة آثاراً هائلة إلى الاقتصاد الحراري كما أنه يوجد اختلالاً في توزيع الرأسمال، لمصلحة المال، نتيجة أن الربح هنا هو أعلى بكثير مما هو في الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى "تلاشي" الرأسمال عبر تحويله إلى مال نتيجة تلك الخاصية المتعلقة بالربح الأعلى. وربما الأموا هو أن أصحاب المال والرأسمال هم ذاتهم، الذين ياتوا يشكلون الطبقة الحاكمة.

١) الرأسمال والتراكم العالي

الأزمة التي طالت الرأسمالية أعادت النقاش حول العديد من المسائل التي طرحها ماركس، وأعاد تناولها هيلغرينغ ولينين، وخصوصاً تلك المتعلقة بطبيعة الرأسمالية، حيث إن الدور الذي لعبته كتلة مالية هائلة في نشوء الأزمة فرض إعادة البحث في طبيعة التكوين الذي باتت تنسم به. ولقد طرحنا أسئلة عديدة في هذا المجال منها هل أن هذه الكتلة العالمة الضخمة هي ما أشير إليه في الماركسية على أنه الرأسمال العالي؟ وما سبب تشكل هذه الكتلة العالمة خارج "الاقتصاد الحقيقي" أي خارج القوى المنتجة ومنظومة الاقتصاد التي تتشكل على أساسه؟ ولماذا لا توظف في القوى المنتجة ذاتها بدل نشاطها في المضاربات العالمة؟ وبالتالي هل يؤشر ذلك كله إلى تكوين جديد للرأسمالية تجاوز ذلك الذي أشار إليه لينين أي الإمبريالية؟ وعلى ضوء ذلك ما هو الأثر الذي سيوجده هذا التراكم العالي وآليات توظيفه على مجمل النمط الرأسمالي؟؟

من أين أتى التراكم العالي؟

لعممت الطغمة الرأسمالية مع الأزمة التي تفجرت في صيغته من سنة ٢٠٠٨ كونها أزمة عالمة نتجت عن تهوّر و"لا أخلاقية"، وبعض الأخطاء، وتصرفت النظم الرأسمالية الطلاقاً من أن الأزمة هي أزمة سيولة، ولهذا فتمت روية حلول أساسها مالي، لكن، هل فعلاً أن الأزمة تتمثل في نقص السيولة لدى البنوك والمؤسسات العالمة نتيجة العجز عن سدّ الديون؟ هذا هو الشكل الذي بدأ لتفجر الأزمة، وهي البداية التي كشفت عن أزمة هائلة تصيب الرأسمالية.

لكن السؤال هنا هو: لماذا هذه الديون كلها، وبهذه الطريقة غير المأمونة، حيث كانت تعطى القروض دون ضمانات كافية؟ ولماذا الاستدانة بهذا الشكل الهائل أساساً؟ لماذا لم تذهب الأموال للتوظيف في

القطاعات المنتجة بدل توظيفها في القروض والمضاربة في البورصات؟

ربما كان تناول هذه الأسئلة ضعيفاً طيلة النقاشات التي تناولت الأزمة، وخصوصاً لدى الرأسمالية ذاتها، التي هربت إلى الدولة لكي تعوض ما خسره هي، حتى لو كان على حساب ضرائب المواطنين، ويمكن ألا تقدم على البحث فيها، ولا حتى الغوص أعمق من مناقشة الشكل الذي ظهرت فيه الأزمة.

إن المسألة التي يجب أن تسترعى الانتباه هنا هي كل هذا التراكم العالي الذي أصبح مكدساً في البنوك، ويبحث عن مجالات استثمار مربحة، وهو التراكم الذي أصبح يعبر عن تضخم هائل في أسعار الشركات والعقارات، لقد انتقلنا في لحظة إلى مستوى القليونات بعد أن كنا نعرف العيارات، وأشارت التقارير التي تناولت الأزمة العالية إلى أن أسعار العقارات التي عجز أصحابها عن سداد الدين هي تسعة أضعاف السعر الحقيقي لها؛ أي أنها تعاني تضخماً بنسبة ٨ إلى ١ تقريباً^(١). وهذا الأمر جعل المستعدين يعجز عن السداد من جهة، وأن تستعيد البنوك عقاراً بفقر قيمته؛ أي أن تخسر تسعة أعشار القرض من جهة أخرى، وهذه الحالة طالت كذلك الشركات بمختلف فروعها عبر المضاربة في أسواق الأسهم، وبالتالي بات هناك اقتصاد حقيقي وفقاعة اقتصادية ضخمة، جعلت أسعار الاقتصاد الحقيقي عشرة أضعاف قيمته الحقيقية، ولقد كانت تشير التقارير خلال السنوات السابقة إلى أن حركة رأس المال المضارب هي تسعة أعشار الحركة الكلية للرأسمال.

بمعنى أن هناك كتلة نقدية هائلة، هي أضخم بكثير من قيمة الاقتصاد الحقيقي، وهناك اقتصاد حقيقي بات ينث تحت وطأة هذا التضخم العالي، ولقد أخذت هذه الكتلة النقدية تبحث عن مجالات استثمار خارج الاقتصاد الحقيقي (في المضاربات في أسواق الأسهم والعقارات، وفي افتعال نشاطات اقتصادية وهمية)؛ لأنها تفتى فيما لو ظلت مركونة في البنوك بفعل التضخم، وهذا قانون اقتصادي، إضافة إلى أن البنوك تدفع فائدة عليها تحتاج إلى تعويضها عبر توظيف هذا المال المتراكم لديها. هنا يطرح سؤال بديهي وأولي هو: لماذا لا يوظف هذا التراكم العالي في الصناعة أو الزراعة أو حتى الخدمات؟

سنلحس أولاً بأن هناك كتلة نقدية كانت تكبر باستمرار وكانت تبحث عن مجالات الاستثمار خارج إطار القوى المنتجة (الصناعة والزراعة وحتى

التجارة والخدمات). ولقد لمسنا هذا العمل منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين حينما فرض على البلدان المتخلفة اللجوء إلى الاقتراض أو أغريت طريقاتها الحاكمة باللجوء إلى الاقتراض. وهو الأمر الذي سبب أزمة المديونية التي بدأت آثارها تتوضح نهاية ثمانينيات القرن العشرين. وهي الأزمة التي ترافقت مع انهيار سوق الأسهم سنة ١٩٨٧ (الأحد الأسود)^(١٧). وإلى إفلاس الشركات في الولايات المتحدة خصوصاً. وبالتالي عملية الانهيارات التي حدثت آنذا. وكذلك الأزمة في سوق الأسهم سنة ١٩٩٠^(١٨). لكن: بدا أن التسعينيات قد شهدت تجاوز الأزمة نتيجة دخول التكنولوجيا الحديثة مجال الاستثمار (الإنترنت خصوصاً). لنشهد الانهيار العالي الكبير الذي اجتاحت النور الآسيوية ووصل البرازيل وروسيا سنة ١٩٩٧^(١٩). ولنشهد إفلاس شركات أمريكية ضخمة نهاية القرن العشرين. وبداية هذا القرن ينفجار "فقاعة" الشركات التكنولوجية سنة ٢٠٠٠^(٢٠).

هذه الأزمات كلها كان يرافق فيها الانهيار المالي وانهيار في الاقتصاد الحقيقي؛ حيث كان الانهيار المالي يجز إلى إفلاس الشركات الصناعية والبنوك وشركات العقارة. وكانت الأزمة لا تني تتضخم، وتتوسع. وكان يظهر أن المشكلة هي في الكتلة العالية الضخمة، التي كلما تحركت أحدثت انهيارات متتالية.

لهذا يمكن الإشارة إلى أن النمط الرأسمالي يات يشهد المسائل التالية:

١. هناك كتلة مالية ضخمة هي خارج النشاط المنتج.
2. إن نسبة النشاط المنتج من حركة رأس المال يومياً تقارب الفشر أو أقل.
3. هناك كتلة هائلة من الدولارات المطبوعة والمقداولة هي عشرات أضعاف حجم الاقتصاد الأمريكي، والاقتصاد العالمي بمجمعه.

في هذا الوضع كيف لا يظل الاقتصاد الرأسمالي في أزمة دائمة؟ إن وجود النقد مراكماً في البنوك يحتاج إلى سؤال: لماذا؟ ويصبح مفهوماً بالتالي لماذا يلجأ إلى البحث عن أي مجال للاستثمار، بضئ النظر عن الآثار التي يولدها، لأن المال لا يبقى دون حركة.

من هنا يجب البحث عن الأسباب التي قادت إلى الأزمة، والتي

تجعلها رمة مستعرة ومعصاة إلى الخطوة التي يمكن البدء منها
لفهم ما يجري هي مسألة وجود فائض مالي لا يوظف في الإنتاج
بعض يجب أن نسال من أين أتى؟ ولكن، أساساً لماذا لا يوظف
هذا المال التراكم في الصنعة والزراعة وفي جعل لاقتصاد
الحقيقي؟

من أين جاء؟ ببساطة من أرباح الإنتاج فالرأسماليون يراكمون
فائض القيمة لتحقيق عبر صنعه الإنتاج ولقد كان هذا التراكم
الرأسمالي يوظف في إعادة إنتاج للاقتصاد الحقيقي غير توسيع
قاعدة الصناعات، أو الزراعة أو تضيق لتجارة والقطاعات
والتشييد كانت الأرباح المتحفظ توضع على شكل استهلاك من قبل
رأسماليين أنفسهم، وإعادة توظيف في القطاعات الاقتصادية
دائماً لكن؛ بدأت يبرز تحول من التوظيف في هذه القطاعات إلى
التوظيف في قطاعات غير منتجة مثل العقارات والأسهم
والعقودية والمضاربة المالية، وربما كانت هذه الظاهرة ملازمة
للسوء الرأسمالي، لكنها بدأت تضخم؛ لتتحول إلى عبء على
مجمل للاقتصاد الرأسمالي ذاته ولقد صبحت تضخم من كتلة
تراكم ويزيد من التراكم العالي المقلب. والذي يعاد توظيفه
في القطاعات داتها؛ حيث بدأ يظهر بين الزيادة أعلى من فهي في
لاقتصاد الحقيقي تبلغ ما يقارب الـ 50٪ لكنها هنا تبلغ ما يقارب الـ
250 حسب د. سمير أمين⁽⁴⁾ وهو ما فتح على ضرورة تضخم مالي
هائل كانت تستجلب طباعة كميات ضخمة من الدولارات كدس؛
حيث كان تضخم التوظيف يفضي نظر عن المعدل الذي يوظف
فيه كلما عمل نسب الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى طباعة
مزيد من الدولارات (حيث أن تكلفة طباعة العملة دولار هي أقل
من سعرها شيئاً)، وهو ما أوجد مشكلة جدي ولقد سمح ذلك
رتباط الدولار بالذهب وفق اتفاق بروتون ووبر بداية سبعينيات
القرن العشرين بذلك، حيث تحوّل طباعة الدولار من فيود المقابل
بالذهب

وهو يجب أن حدد السبب الذي ضخم من هذه الظاهرة فما
هو شك في الزيادة التي تستجلب التوظيف وبالتالي يدفع
كثلاً أكبر من تراكم إلى هذه القطاعات، وهذا ما يزيد من
الزيادة داتها؛ حيث أن مركز التوظيف في أي قطاع سوف يرفع

من سعره، ومن هنا فكلما زاد التوظيف قُصرَ الأسعار إلى أعلى وهو ما يحقق ربحية أعلى كدفع بمعنى أن ضغط التوظيف الذي يربد من الطلب يفرض ارتفاعاً في الأسعار مضطراً ووجهه ربحية تقصاعد بالحجم. وبعد تضخم قيمة القطاعات تلك يمكن فعالي دور مورد اقتصادي خليلي رغم أن التوظيف هنا لا ينتج فائض قيمة في السلع، وهو الأمر الذي يوجد الفرق بين قيمتها الحقيقية وقيمتها في السوق وكما لاحظنا فقد وصل هذا الفرق إلى عشرة أضعاف القيمة الحقيقية (وهناك مؤشر ب إلى أنه وصل إلى خمسين ضعفاً في قطاعات التكنولوجيا العالية) إن كثافة التوظيف الآن هي التي ترفع أسعار العقارات والشركات بشكل مضاعف وهي التي ترفع الربحية بشكل مضاعف، وبالتالي فهي وهو الوضع الذي يسج عن المضاربات هذه التي هي سبب تراكم مالي بحيث عن هذا لا توظيف عادية، لكنه يدل على أن تحوير في المضاربة

إن مثل التوظيف في العقارات أو في أسواق الأسهم، أو في أي قطاع هامشي آخر، هو تحرير السهولة النقدية التي تراكمت خارج القطاعات المنتجة حيث لم يعد ممكناً التوظيف فيها إن هذا الاستعداد هو الذي يفتح على انتقال الرأسمال من النشاط في قطاع ما منتجة، وإلى احتراع توظيف في قطاعات لا تمت إلى الاعتماد الحقيقي بصفة كذلك بمعنى أن هذا الانتقال لم يكن اقتصادياً بل كان نتيجة طبيعية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وهو جزء عضوي فيه، ناتج عن القبول لأوضاعه الاقتصادية. فبما لا يجر إلا سبب أي كون الصناعة لا تنتج إلا كمية معينة يستلزم سوق واسعاً أي قدره ضارثه كبيره، وهو الأمر الذي يفرض تراكم الأرباح من جهة، وإشباع السوق من جهة أخرى بمعنى أن تراكم الأرباح يكون أكبر من حجم السوق، وبالتالي تكون الحاجة إلى توظيف الأرباح أكبر من توضع السوق ذاته. لهذا لا يعود ممكناً التوظيف في قطاعات لإنتاج نفحة قطاع السوق، وبالتالي إشباع التوظيف في القطاعات المنتجة، مما يخرج الأرباح الإضافية من هذا القطاع. ويجهي عرضة للتلف. الأمر الذي يدفع برأسالي إلى خزع مجالات توظيف جديدة بعيداً عن الإنتاج

إن دراسة تاريخ الرأسمالية عند سوء الصناعة تظهر كيف أن

الصناعة عانت من أزمات نتيجة عدم مقدرة الأسواق على استيعاب نسيج المنتج وهو الأمر الذي كان يفلو إلى التركيز وتشكل الاحتكارات عبر اندماج الشركات ورغم الصعبي المستمر لتوسيع الأسواق فقد توضح بأن كتلة الشركات الضرورية لإنتاج مختلف نسيج هي محدودة في الأحرور كله (بدر ٢٠١٠ و ٢٠١١ شركة حسب د. سمير أمين)، وهو ما يعني بر قطاع لاقتصاد التحليلي باب متبعاً ولم يعد قادراً على امتصاص أي توظيفات أخرى ومن يتابع رهاب شركات السيارات أو الطائرات يلحس هذه المسألة؛ حيث أنه تعالى من فوض الإنتاج وبالتالي تشارك على الإفلاس، وهو ما يفلو إلى تحقيق اندماجات جديدة (يمكن متابعه مفاوضات شركة فاب سراء شركة كرايسلر واورا وحتى قطاع التكنولوجيا الحديثة الذي جرب العراقة على أنه سيكون الحل لأزمة برسمية؛ لأنه يستطيع استيعاب توظيفات "لا حدود لها" فقد وصل إلى حد لإسباغ كدنت، وهو ما أدى إلى انفجار القطاع سنة ٢٠١١ بمعنى أن التوظيف في القطاع المنتج قد وصل إلى حد الإشباع، وليس من الممكن التوظيف فيه دون حدوث اهتزازات وانهيارات وإفلاسات وبالتالي فإن الإشباع في التوظيف يعني أن كتلة الراسمال الموظفه في كل القطاعات المنتجة أصبحت كافية لإنتاج كل السلع الضرورية لاحتاج البشرية كله، فبالأى بقدراتها السرائية، وهي تبدو أكبر من ذلك مما يجعل الإفلاسات والاندماجات أمراً مستمراً عند عقود

وربما كان هذا التحديد يؤسر إلى إمكانية توسيع التوظيف في القطاعات المنتجة عبر زيادة القدرة السرائية للبشر أنفسهم، لكن هذه مسألة تفرض انقراض الربح، وهو الأمر الذي يتناقض مع كليه نعط الراسمال؛ لأن فوضى الإنتاج، وهي قانون في الراسمال، يجعل الراسمال يسعى إلى الربح الأعلى لكي يحافظ على استثماريته في إطار نعط، يقوم على التنافس إلى حد القطر، وبالتالي على فوضى الإنتاج، أي كل راسمال يسعى إلى أن يتخذ فائض القيمة الأعلى من العسل لكي يستطيع البقاء في سوق وحتي لهذا لا يبدو مستعد برفع الأحرور من أجل زيادة القدرة السرائية، لأنه لا يضمن أن بفعل براسماليون كلهم ذلك حيث يكون مصيره الإفلاس؛ حيث "أن المنافسة الخرة تجعل القوانين بعلامه للإنتاج الراسمال تظهر بهيئة قوانين خارجية جبرية لها

سلطه على الرأسمالي الفرد" (١٠) بمعنى أن زيادة القدرة الشرائية
تتبع بالخروج من فوضى الإنتاج ولا يتحقق ذلك إلا عبر تنظيم
الإنتاج" وهو الأمر الذي يؤشر إلى أن الحل لن يكون رأسمالياً بل
هو حل يقوم على إلغاء التناقض وبالتالي إلغاء الملكية ذاتها رغم
أن الرأسمالية تسعى لإدخال الدولة كمعظم في لحظه أزمته لكن
دون أن تستطيع حل هذا التناقض.

لهذا في إطار الرأسمالية يفرض التراكم العالي الذي يات خارج
القطاعات المنتجة والذي ليس من الممكن أن يوظف فيها يجب
عن مجالات أخرى حيث لن كتباره (أي وضعه في البيت) يعني
تأخير في حقيقته الحقيقية بفعل التضخم كما أن وضعه في البنوك
كما يجري في العادة يفرض على البنوك توظيفه لاسترجاع قيمة
المادة المدفوعة عنه أو على الأقل الحفاظ على قيمته بالنووي
مع سبب التضخم. هذا يكون الإقراض، وتكون العقارات وصور
السركاب هي مجالات ممكنة لكن ضخامة التراكم العالي الناتج عن
إرباح الشركات تفرض الانطلاق إلى هذا التراكم التضخمي في قيم
هذه القطاعات، وإلى انحداب الرأسمال إلى التوظيف فيها مما يندب
قد تصبح تدور أرباحاً أعلى وهي النوعة التي تؤسس بنمو
فداعة سريعاً ما تنفجر

وستلعب هنا بن شره نريج لدى الرأسمالية يدفعه إلى
استخدام التوظيف في اسواق الأسهم من أجل "تهب" الفوائض
عالية لدى الفئات المتوسطة والتي تعمر على تحسين وضعها عبر
التوظيف في مجالات الربح السريع لهذا كانت اسواق الأسهم
بالأساس، هي لعبة الرأسمال الكبير من جن تهب فوائض قطاع
عريض من الفئات المتوسطة وهذا بدوره يفود إلى انهيار القدرة
الشرائية لدى هذه الفئات التي هي محرك الأساس في الاستهلاك
وبالتالي المنشط ببيعها السلع والرأسمالية قد تدفع نتيجته
شرها إلى أن تقتصر سوقها وبالتالي إدخال صاعاتها في أزمة
"لفس الاستهلاك"، أزمة تراكم السلع التي لا تجد سوقاً لها، عكس
ما يريد للاقتصاد الحقيقي

أن بعد باب توظيف في القطاعات المنتجة شيئاً. ولأن
لتراكم العالي نتيجة الأرباح الفاحشة يات هائلاً فقد أصبح
الرأسمالية تبحث عن مجالات لا تفعل سوى التأسيس لأزمات

مما لا ريب فيه وربما تستطيع ان توجد قطاعات منتجة جديدة يجرى التطور العلمي لكن التراكم العالي ذات الضخم من ر يجري تراجعه في عهد التراكم العالي كما جرى تراجع التراكم والوجه الجديد وبالتالي سيكون قد حلت في مرحلة الأزمة القائمة للرأسمالية بمعنى ان الأزمة ستكون هي السمة الجوهرية لرأسمالية ويجوزها هو لاستخدامها وما يمكن ان تفعله هو التغلب بحري والمؤلف عليه الأمر الذي يشير إلى ان الرأسمالية ذات غير قادرة على تجديد ذاتها وهو الوضع الذي يجعل الحروب صفة دورية. بدأت منذ سنة 1991 عند توضيح طبيعة الأزمة و تصاعدت بعد الحادي عشر من يولي / سبتمبر سنة ٢٠٠١ وهي في تصاعد مستمر كما يفرض الميل إلى تعميق التفتك والتدهور، حيث نرى بالنتيجة تحول إلى انهب أكثر من تعيل إلى الإنتاج

التراكم المالي والرأسمال العالي.

أمام هذه الوضعية، ويوصف طبيعة التراكم العالي ذات ذات يجري ربط بين مفهوم الرأسمال العالي الذي لي دور بديله القدر الحقيقي مع كل من هيلفورد (كتاب "الرأسمال العالي") وبين (كتاب "الانديريانية على مراحل الرأسمالية"). وبين تراكم العالي الذي بات يشكل معه برأسمالية الزهنة أي ذات المال الذي يوظف في المضارب في الأسواق الأسهم والعمومية والعقارات العاليه وهو ربط يحتاج إلى تدقيق ومناقشة حيث إنه يوصل إلى تشويش فهم برأسمالية ذاتها. ويجوز الطبع الجديد الذي باتت تكونه وبالتالي تحول التطور التاريخي الذي هرب منه والذي آمن أن يعود الرأسمالية إلى "أصولها الأولى" بعد ان حطفت نقي النقي (التركيب) حيثما تشكل الرأسمال عالي، أي يعود إلى تحليل هذا التركيب بشروط تراكم مالي (مصريه) بمعنى ما من جديد والذي بات يلعب دورا سببا هذه المرة. لأنه لا يجد مجالا للتوظيف في الاقتصاد الحقيقي كما أشرنا للتق. الأمر الذي يعود إلى تضخم ظاهرة المضاربة وتحويلها إلى سمة أساسية في الرأسمالية

فالفكرة الأساسية حول الرأسمال العالي كما يلوها هيلفورد هي "من السعاً متزايداً من الرأسمال الصنعي لا يعود إلى الصناعات الذين يستخدمون، وهم لا يستطيعون الحصول على

مكانية المصرف به إلا عن طريق الـ "الذي يعتبر إرهم مانا". من العمل ومن الجهة لاخرى يتأثر على بنك ان يوظف في تصديقة نفسها متزايداً من راسه"ه وهذا الراسمال البنكي أي الراسمال النقدي الذي تم تحويله بهذه الطريقة إلى راسمال صناعي في الواقع اسلمه "الراسمال العالي" والراسمال العالي هم من الراسمال موجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدمه الصناعيون^(٢٧) كـ "لمن يعتبر أن هذا تحديد غير كامل حيث يرى أن ذلك يجب ان يربط معو مركز الإنتاج وراسمال وسوء الاحتكار (المنشئ"الإمبريكية أعلى مراح الراسمالية") وهو هذا يعتبر إلى تاريخية نشوء الراسمال العالي أكثر مما يضيف إلى تحديد طبيعته

إذا كان الراسمال الذي كان يتخذ طابع تجاري قد خرج في التوظيف في الصناعة حل كمشافه بأنه تدر الزيادة فقد ظهر تميز قائم بين راسمال تجاري وآخر صناعي وثالث زراعي. وأخير مصرفي ولقد كانت مهمة المصرف هي اقراض الصناع، لكن هيرووره التركز العالي عبر المصارف والتمركز الراسمالي في الصناعة على سوء سوء الشركات الاحتكارية، فرض التدخل بين الراسمال الصناعي والراسمال المصرفي وابتدأ مصرف يوظف في الصناعة، كما بات الصناعيون يوظفون في البنوك وهذا هي المرحلة التي تبور بدنه القرن العشرين، والتي توصل ليسر عبر تحليلها إلى الإشارة إلى مرحلته "جذب في الراسمالية هي الإمبريكية، التي تكسب بنشوء "الاحتكارات وتمركز الإنتاج" والدور الجديد للبنوك عبر تخزينها من كونها "الواسطة في الدفع" إلى كونها "حركات شديدة الحول والظور تصرف معظم راسمال النقدي العائد لمجموع الراسماليين وصغار أصحاب الاعصار، وكذلك بالنظم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر خدمات" والتي نخود "الراسمال العالي والطفعة العالية" و"تصدير الراسمال"^(٢٨) وبالتالي فقد تدخل الراسمال الصناعي والراسمال المصرفي في وحدة متكاسكة شكلت راسمال عالي

لكن التطورات التالية اشارت إلى طواهر جديدة منها التمرکز الأعلى وسوء الاحتكارات على صعيد عالمي، وتوخذ الراسمال فتم تعدد بمسألة تنهق بالاندماج الراسمال المصرفي والراسمال

الصناعي بين تعذب دنف بر اندماج هذه مع تراسعال التجري والراسعال الزراعي؛ ليتشكل راسعال امبرياني يتحكم في جميع تكوين الاقتصاد بمعنى من الحدود بين ذروع راسعال كما بدن يدية صنوء الراسعالية قد انمحب، واصبح للبنوك دور أكثر هفية نتيجة تحكمه بمجمل الراسعال هذ هذ صبح بشركات الصغية فروعها التجارية، والخدمية، وحفى مرارعه، حين يتحقق الأمر بمنتجات تعتمد على الذرعه لهذا لم يعد الصمير فيقاً تماماً في كثير من الحالات، خصوصاً فيع يتعلق بالراسعال الصنعي والمصرفي والتجاري

وهو يمكن أن نتاج فكرة هيفردينغ وينين بالقول

4 أن هذا راسعال ينشط في كل الفروع المنتجه والخدمية، بمعنى انه لم يعد من إمكانية للتمييز الدقيق بين راسعال مالي (بعض صناعي / مصرفي) كما في زمن بين، وراسعال تجاري، أو حلى زراعي وخدمي

5 لقد تحقق لاحتكار لأعلى حيث لم يعد بشركات طابعاً قومياً وضماً رغم وجودها القومي + حيث تشكلت الاحتكارات من اندماج راسعال من كل الأمم الصناعية في الغالب بمعنى من تداخلاً واضحاً قد تحقق في إطار الراسعال فرض تجاوز طابعه القومي بالمعنى القديم^(١١) هذ تشكلت امبريالية عالمية أو غلب كما اسماها كروتسكي، أو الفالوة، كما يسميها سفير أمين^(١٢)

٦ ولقد اصبح عدد أقل من الشركات الاحتكارية يستحوذ على الكتلة لأضخم من الراسعال العالمي، كما من الإنتاج العالمي وهذا ما يوضحه مرجع وضع الـ ٥٠ شركة لأكبر مثلاً؛ حيث من مجمل إيراداتها يبلغ ٢٦ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، يبلغ ناتجه السنوي حوالي ١١ تريليون دولار^(١٣)

ولاهت في أن المسألة الأولى هي التي تهت هذا؛ حيث من تطبيقاً قد تحقق بين الراسعال والقوى المنتجة، أو بمعنى اعم لاقتصاد الحقيقي رغم التميز الذي يسم الشركات؛ بحيث يكون لمناظرة الأساس فركزاً في قطاع صناعي هفون وهو الأمر الذي يعني من تناقض المتحقق يعاد توظيفه في الاقتصاد الحقيقي، سواء في الاستهلاك أو في إنتاج هذا الراسعال هو الراسعال المالي

لكن الأمر يختلف بما مشاهدته في الوقت الزاهر حيث إن كتلة
 اقتصادية من الراسمال لا تعود راسمالاً لأنها لا تُوظف في الاقتصاد
 الحقيقي، أو لا تعود جزءاً من الراسمال العالي كما حددها לנו
 فهي تخرج من دورة الإنتاج ولاستهلاك إليها ككل سارية موضوعه
 في المضارب وتوظف في الإفراض أو في المضاربة في كل
 القطاعات يمكنه من التعرّيب إلى الأسهم إلى أسعار الصلة إلى
 القطر الخ وجرى "احترار" نشاط جديد هو المشتقات المالية
 إن هي أموال ولبيعت راسمالاً إنها تعود وليست راسمالاً. حيث
 ر. العهد لنحول إلى راسمال خالفاً توظف في الاقتصاد الحقيقي
 هل عادت لتكون أسهم مضاربة؟ ربما جزيء حيث إنها توظف
 في الإفراض وهذه حاضنة البور في مراحلها الأولى لكنها تدخل
 في رؤوس أموال الشركات الصناعية والتجارية والبرقية عبر
 المضاربة في أسواق الأسهم (في بورصات). وهي هنا تصبح
 جزءاً من الراسمال لكن الوهمي لأن مالك الأسهم لا يتعامل مع
 شركة كم شريك فيها بل يتعامل مع ارتداد أو انخفاض أسعار
 أسهمها بمعنى أن لا علاقه به بالإنتاج ولا بكل نشاط الشركة
 وبينه وفوائدها إنه طارئ عليها. سرعان ما يرحل خالف نتجس
 أسعار لأسهم وهذه الأموال متداخلة مع الراسمال كونه موجودة
 في البور التي يتحرك فيها الراسمال العالي. وكور أصحابهم
 في الغالب أصحاب الاحتكارات متعددة النشاط تلك

إن هذه الأموال لا توظف في الإنتاج رغم أن جزءاً منها يوظف
 في أصول شركات، وهو ما يلعب دوراً إشكالياً لأنه يسهم في
 تغلب قيم شركات بشكل تصخمي وكذا في التعرّيب، وبطيات
 أسعار الصرف فيما يتعلق بالعملة وبالتالي فهي أسواق متحركة،
 وكوبها لا توظف في قطاعات الصنعة تبحث عن قطاعات منتعشة
 أو تركز نشاطها في قطاعات قايمة وربحية لا تأتي نتيجة العمل
 الصريح بل نتيجة المضاربة إنها كتلة نقدية خارج عضوية الإنتاج
 لكنها تؤثر في الإنتاج كاسكال نشاطها المضارب بمعنى أنها عكس
 الراسمال العالي غير مسججة لهذا لا يمكن أن يسمى راسمالاً إنها
 من مضارب وأرباحها هي أرباح زهية والعسكرة تكمن في أنها
 لكتلة لأضعف في طار كتلة المال الموظف كل يوم (ربما يبلغ
 نسبة 1% من نشاط العالي اليومي⁽⁴⁶⁾) وهو الأمر الذي يوضح بأن
 الراسمال العالي باب هو الكتلة لأضعف رغم أنه غير العمل

منهج فني في الصناعة لكن هذا العارض الهائل من العار هو تاج
فاني الصناعة لكن الذي لم يعد من الصكر أن يعاد توظيفه في
العملية الصناعية

إنما إزاء طاعونه جديدة أولاً ومتضخمة إلى حد كبير ثانياً هي
صهرة الكفة الدرية التي باتت بسط عرج اطار لاقتصاد المنح
(الاقتصاد الحقيقي)، وهي تؤثر سلباً على هذا الاقتصاد، لأنها
تعتمد الربح الدائم على العضوية (الربح البرهي) وهو الامر الذي
يعود بن تصخم القيم، ويثوب قيم أهمية لاقتصاد حقيقي مع
يغني إلى مشكلات اقتصادية عويصة هي كما لاحظنا انهيار
قطاع مهم من الاقتصاد الحقيقي وهو " وشركات السيارات،
والطيران"، حيث باتت الحساب التي يقوم بها هذا العالم بأسره
رئاح أسعار الكثير من القطاعات الاقتصادية والسع من جهة
واساس تركم الديو على الأفراد والديون وعجزها عن السداد مع
يلوذ إلى الفلاس بنود وانهر القدرة السرائية بقطاعات متضخمة
من البشر والدول من جهة أخرى وهو الامر الذي يغني إلى انهيار
حسابات الاقتصادية منجبه وبسائي يكون هناك قوض إساج كبير
وعجز شديد عن الشراء لدى قطاعات واسعة من البشر وهذا يحد
العالم بضررب دور تقليص السوق أعاد الشركات الصناعية خضع
يهمي من مشكلته الأساسية التي هي قارون في الرسولية.
والفصد مشكلة الصافية التي يغني إلى التمركز والاحتكار، حيث
يعزز من حالة الكساد الموجهة أصلاً

وبعد كرس بوار نشوء هذه الظاهرة قديمة بخدم الراسخالية
دائهي حيث كانت بيورصة هي اسس عوئ الارعد في كل تاريخ
الراسخالية ولهذا من جهة دورها بقمجه لوضو لاستثمار في الصناعة
وبسائي في التجارة والخدم والبرعد لكن المساله باتت مستقر
صهرة بالمعز، لأنها مسعود على كت العالم الاسمي. ويتأطهي
هو الاضخم كما ندر بشو وهي بالتي لم تعد ظاهرة ثانوية
مساً على هامش الراسخال العالي، بل أصبحت في وضع حكر
خطراً على النمط ال سعالتي ذاته، دور ان يكون معك التقلب
عليه وهي بتضخمها لأسعار بشكل عبي علالتي وبخلفه قبح
وهيمه متضخمة، صمخ بشو ظاهرة أخرى مرثلة تعمل في
ريادة كلفة اسلحة، بل لاخلاق في طبيعة العمل الخفية، مع

مجعلها أكبر بكثير من حجم الاقتصاد الكلي وهو لأحد الذي يجعلها عرضة للانهيار وبالتالي التأثير على الاقتصاد الحقيقي من جديد

بالتالي نحن إزاء عشرة بالعانة من لكتلة العاليه (التي هي الرسم العالي) نتج فائض القيمة. وسنكون بالعانة من تولف بذاته مجالات النشاط الذي يقوم على المضاربة والإفراض. والنشاط في قطاعات غير منتجة هــ حال، وليس رأسمال. ولا رأسمال مالي هــ رأسمالية؟ مال؟ ومنه، الأعباء؟ انه المال مضاف لرسم الذي ينشط في الاقتصاد الحقيقي وبالتالي فهو خارج إطار الرأسمال العالي، وعيد عليه في تولف ذاته وهذا فارق جوهري فقد عاد الرأسمال إلى حال أو باب الرسم ينتج مالا، بعد أن كان المال يتحول إلى رأسمال غير التوظيف في القوى المنتجة وهو بذلك يؤسس لمصدره بذاته، نحن يمكن رسم مسار بعد التحول هو التالي حال رأسمال مالي حال أعلى أي تحول المال الذي كان ينشط في التجارة والربح إلى رأسمال عبر التوظيف في الإنتاج. لتسج هذه العملية حالاً كان مع توسع الرأسمالية يستقل عن عملية الإنتاج الحقيقي

إن فائض القيمة هــ ثم بعد بوظيف في الإنتاج يـ أر معادله سـ من قد نهض، أو قد وضعت إلى حذوه، وغادت معادلة رـ نـ هي المعهنة^(١٤) نقد "التهت" السلعة وسيطر "الاقتصاد الافتراضي" الاقتصاد الذي يقوم على معادلة رـ نـ يـ أن النقد باب يوجد نقداً دول، مرور بالعملية لإنتاجه، كم كان الربا في العصور الوسطى لقد هيمن بالتالي الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الذي ينتج فائض القيمة وفي هذه العملية أصبح بضخم من القيمة لأسمية للاقتصاد الحقيقي من يفرضه لانهيار مستمر في كانت نسبة الربح لسهم في يـ شركة هو 20 فير نسبة الربح في المضاربة في هذا المهم بين ثلاثة أضعاف ذلك كحد أدنى، وربما تصل إلى 20 أو أكثر^(١٥) وهو الفرق الذي يقود إلى لانهيار الحقيقي لأنه لم يسج عن نمو فائض قيمة بل نتج عن تركيز المضاربة في هذه القطاعات، فالاعتقاد عليه في الاقتصاد، أن كثافة التوظيف في قطاع معين تدفع إلى ارتفاع شديد في سعره، يتجاوز قيمته الحقيقية، حيث يظهر دست "مدورة" السلعة، من بضعة

من أسعارها. ونقد أصبح التركم المالي الموضوع في لبسها هذا،
بدور غير التوظيف في سواق الأسهم والسندات والعقارات، وفي
الإقراض وفي اختراع أشكال عديدة من الاقتصاص الوهمي مثل
المشتقات المالية.

هل نحن في مرحلة جديدة في الرأسمالية؟

ربما، حيث بات العمل يهين على الرأسمال، وبات الاقتصاد
الحقيقي خاضعاً للاقتصاد الافتراضي إنها مرحلة تعفن الرأسمالية.

الأرباح وطباعة النقد

إذ كانت الصناعة تنتج هذه الأرباح الهائلة. وأد كانت مقدرتها
على التوسع محدودة فإن براكم ثائقي يؤسس لوضع جديد؛
حيث يخرج من دورة الإنتاج بمعناها الحقيقي ويبدأ البحث عن
مجالات أو أشكال توظيف لا تضيف فائض، لكنه كما أشرت للتو
تضخم من قيم الشركات والعقارات.

لكن هذا التضخم في القيم يعود فينعكس على الاقتصاد
الحقيقي سلباً، بفرض زيادة الطبع الزهري للسلع نتيجة أن
تضخم أسعار الشركات يفرض الميل إلى زيادة الجانب الزهري في
الأرباح، حيث يسهر الرأسمالي إلى زيادة أسعار سلع بعمر من
أسعارها المعكنة. إن تضخم قيمة الشركات أراء تركز التوظيف
العالي فيها بفرض عبر الرأسمالي أن يقوم بذلك لكي يعوض
الفارق بين القيمة الاسمية للشركة ومنتوجها الذي هو نتاج القيمة
الحقيقية لها وهو ما يدفع إلى سياسات ترفهها في أزمات
مقوالية هنا يدخل الاقتصاد الحقيقي في معاهة البحث عن الربح
الاعنى بغض النظر عن الآليات الاقتصادية.

كما إن تضخم قيم الشركات وعقارات يفسح المجال لطباعة
نعمه حيث تبدو رفاة التباين هائلة فحسب ما يشير د سميتر
أمير فإن حجم التباين العالي هو ألفا بربيدون دولار "فيما البنية
الإنتاجية، والجمالي ناتج نوطني على الصعيد العالمي هو فقط
الأتريليون دولار"^(١٧) وإذا كانت هذه الأرقام تشير إلى ضخامة
العبادات العالية مقابل الاقتصاد الحقيقي، فإنها توضح سبب
بذي سمح لحكومه لاميركية طباعة تريبونيات بدولارات بها
يواري ١٧٠٠٠٠ ضعف الحاجة الفعلية بسوق العالمية (كما يشير د

تدري جميل). وخمسة أو ستة أضعاف الإنتاج العالمي فالزخم المعطى في هذا المجال هو ٦٠ ١ تريليون دولار، وهي الأوراق النقدية التي ضخت في الأسواق (٢٨)

وإذا كانت سيطرة الاقتصاديه الاميركية عالمياً، وهيمنة احتكاراتها، هي التي فرضت أن يصبح الدولار هو عملة عالميه فإن هذه الوضعية هي التي سمحت بولايات المتحدة بأن تُعوض العجز في ميزانها التجاري بطباعة كميات غير محدودة من الدولارات دون أن تكون مستندة إلى ما يورثها من القدرة الإنتاجية؛ حيث بات تضخم القيم يفتح المجال لتضخم طباعة العملة الورقية وهذا ما جعل الدولار يبقى محافظاً على قيمة سعرية هي أعلى من قيمته الحقيقية كذلك. ورغم الاضطراب إلى تخفيض قيمته في السواد الأخيرة إلا أن قيمته الفعلية لا تزال أقل من قيمته السعرية.

ومادام الدولار هو "المعادل العالمي" فقد اوجد اختلافاً في مجمل القيم فإذا كانت قيمة السلعة مائة دولار فإنها تبادل بقطعة نقدية من فئة المائة دولار، قيمتها أقل من ذلك طبقاً كان ذلك يؤمن لتبادل غير متكافئ بين الولايات المتحدة، وبقيت العالم، كان يلجأ إلى التعويض عن العجز في التبادل، بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تستورد مقابل عملة ورقية لها قيمة وهمية، وبالتالي كانت تستورد سلعاً وخدمات دون تصدير قيم، ورثها كانت هذه هي مشكلة الولايات المتحدة أكثر من غيرها من الأمم الرأسمالية؛ حيث تستهلك أكثر مما تُنتج، وهذه من سمات الأمم المتخلفة بالأساس.

نتائج هذه العملية مؤلمة في الاقتصاد الأميركي وبالتالي في الاقتصاد العالمي، مادام الاقتصاد الأميركي لا يزال هو نقاطه التي يجو للاقتصاد العالمي خلفها؛ حيث ستعجز بأن هناك قيمة إنتاجية تُستهلك دون مقابل أو بمقابل وهمي ولا كقيمة النقد المطلوب؛ أضخم من لقدرات الإنتاجية الأميركية وعالمية كلها. فقد كان من الطبيعي أن ينخفض سعر الدولار و أن تضعف الثقة به وهو الآن يعاني من أزمة "انتشاره" العالمي بعد أن ظهر اليورو كمنافس كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية تدفع لأن يساهم كمعادل عالمي؛ حيث يجري البحث عن بدائل أخرى.

ورأى أني قد مررت إلى كنفهم القيم والنسبة بنسبة ١:١٠٠ والحدود ١:١٠٠
والى شواء كئله بقدية هذلك ببحر عن مافد للعضدية. هال كئله
بقدية ولأريه ضخمة باله أهال عب على الإقتصاد العالمى
يصجمه

بصم الاسعار وانعكاس ذلك على الصراع الطبقي

هد الوطع يوسر الى بعارقه التي بهبتها لاقتصاد بعامى،
حيث هذ كئله صمحه من العال هذبا تبحت عن مديلات كئى
توظفه وهال في العفابن فطاع واسع من الطبقات الشعبية في
بعام لا بجد ما يصد رفقته واد كات بصاريه التي بغيرها بكنله
العالية بلك تهدد الإقتصاد البفلفى وبفضي الى لكساد فبن
مواجهه ارمه السزكات تكفى في رفع القدرة السرابية بهد القطع.
لأيه الفار عن حل مشكلة تراكم السلع وفيه لانتاج لكن
الراسمالية تبعل إلى العكس أي مراكمة العال واد كات هذ
بظهور بن ابداع الكيبريه بعد ارمه لكساد بعامى سنة ١٩٢٩،
وبالفى أن تؤسس ما سمته "بوة الزده" لكن فاد دب الى
تراكم لأرجح وبشكل حاد جديده طبق عبيد الزكود لبصمى،
حيث كان بركود بحكم الاسواق لكن كات بريد القيم بشكل
بصمى لهذا دفع التراكم بعامى بالراسمالية من أجل حل هذ
الحاله المرضية الى العودة الى سياسة ببرالية صوخه مع
ثانتر وكون وريفر، في تعيينات بفرى بغيرى وبقد ففوب
بسرعه بغيرا بعد أن لبس براخي بظومة الاسراكية وبه
بفككي. وادفقت بسرعه بعد البيازها، بكي بلفي كل السياسات
التي كات بخدم في زيادة القدرة ببرالية لبصمى الطبقات
الاجتماعية، من أجل بخلق الربح الأعلى لكنى باق ثوابه بسلع
بمراكمه لبي لا مسهلكنى بها. فهد انحدرو بضعهم في السواب
الآخيرة، بالضيطة نتيجة هذ البصمى العالي الهائل.

هل بمنتطع الراسمالية بن بغير بوريح العال بما بسمح من بعود
بورة الادراج الى "طبعتها" بلى لا برب + البطل الرسابية من
الربح برب فابص للقيمة الى الزبج البرفى، وهي هذ بهد هذ
البراكم العالي الهائل بغير بادرة بمر بحمل البودة الى البده
بهد ما سمحه هو بن الكساد صوف بستم وربما بتموسع لأن
مافا ملايين البشر البطل وبعهم. وبم بعودوا بادرين على البمش

كما كانوا قبل فترة وجيزة وقد يحدث في الأمم الرأسمالية. وبشكل أسوأ في عالم مختلف والمسألة التي يجب أن تحظى بالاهتمام هي كيف يمكن أن يمارس الرأسمال الإمبريالي النهب الرخيص من تلك الأمم المخففة لكي يحقق توازنه الداني؟

٢) الأزمة الزاهية في الاقتصاد الرأسمالي

ربما تبدو الأزمة الحالية هي لأزمة التي تعانيها الرأسمالية؛ حيث أن الأزمة التي انفجرت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ كانت أزمة مالية. أي طالت القطاع المالي بالأساس (البنوك ومؤسسات لإقراض وشركات التأمين) لكن النظر من هذه الزاوية يجعلنا ننساق مع "الخطاب بدريج" الليبرالية المهيمنة حيث انتقاد إلى البحث في مظاهر لأزمة دور جهد في تعمق عمقها. وتناوب علاقتها بكيفية النمط الرأسمالي

وربما هذا يربح في البحث، أو يوجد الطعانيه الضرورية نطلقه الحالية. خصوصاً وأننا يطمو على سطح هو ما يلاحظ من "أزمة الزهر العفري"، و"السياسات المخاطلة لمديري البنوك"، و"سياسات المضاربة" و"تخفيف القيود على عمليات الإقراض" و إلخ هذا يوضح ما جرى، لكنه لا يهيئ الأزمة ولا يوضح طبيعتها الجوهرية وعمقها. وبالتالي ترتباطاتها بطبيعة النمط الرأسمالي ككل. لهذا لابد من البحث المعمق في كنية النمط الرأسمالي لفهم جوهر الأزمة التي يعيشها النمط ذاته والتي كاد توجد الأزمات الدورية الناتجة عن فيض الإنتاج ويأتى بولاً لانهاياره الحالية المتعالية

إن المتتبع يوضع النمط الرأسمالي خلال العقود الأربعة الماضية يلاحظ صيرورة أزمات متعالية بدأت بنهاية ستينيات القرن العشرين، وتتمظهرت في خطوة الولايات المتحدة لغت ارتباط الدولار بالذهب وفق اتفاق بريتون وودز، ثم في تسوء ف حرب تمسينه في اللاديبات الاقتصادية بـ "الركود التضخمي" حيث يترافق ارتفاع الأسعار بركود الأسواق (عكس الوضع الطبيعي)، والعين لتجور "دولة الرفاه" من خلال تظهيرت مبلتون فريدمان صاحب مدرسة الليبرالية الجديدة وبالتالي انقصار "التيار المحافظ" في كل من إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة ثم بدء عملية متسلسلة من الانهيارات في اسواق العمل (١٩٨٧ و ١٩٩١ و

١٩٩٧ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٨ ثم ٢٠٢٠) هذا فيما عدا لانهيار
في المكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية، والنمور الآسيوية
والبرازيل وروسيا

وبالنسبة يمكن ملاحظة عدد من المستويات التي كانت تسيطر
فيها الأزمة الشكل التقليدي للأزمة كونه ناتجة عن فيض لإسج،
ولأزمة التي بدت و ضحة اليوم، والتي تشبه شكل أزمة "مالية"
والتي ربما تستتبع أشكال أخرى ممكنة

الشكل الكلاسيكي للأزمة

إن عبء وضع الراسخات منذ نهاية سبعينيات القرن
عشرين يحفظ الأزمات التي كان تفرق فيها القطاعات الصناعية
من شركات بناء السفن، إلى شركات السيارات، ثم الطائرات، إلى
القطاعات الزراعية التي وضعت تحت الحماية من قبل كل دولة
راسخات والتي كانت تؤدي إلى فلاحات متدنية منذ طالت
هذه القطاعات .

إن رصد وضع الاقتصاد العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية
يمكن أن يوضح هذه النتيجة، حيث خرج أوروبا وآسيا من
من الحرب، وخرج أميركا قوية، وتعتك حيوية اقتصادية هائلة
هذا الوضع فرض ومن أجل الاستفادة الاشتراكية المتوقعة
كنتيجة طبيعية لمآلات الحرب. فتريد من توسعها في أوروبا، أن
تسعى الولايات المتحدة إلى إعادةعمارها كونه البلد الذي كسب
اقتصادياً، على العكس قفر فترة كبيرة نتيجة الحرب وانعكاساتها
على الكسب الاقتصادي الهائل الذي تحلق لراسخاتها وبهذا فقد
شكلت سدان أوروبا وآسيا في السنوات الثلاثين التالية للحرب
سوق مهمة لمصنع ولزاد المال الأميركي الذي كان يشكل كتلة
مالية ضخمة تبحث عن مجالات توظيف

هنا لعب الراسخات الأميركي دور القائد لعملية إعادة الإعمار
وفرض ذاته القوة المهيمنة على مجمل الاقتصاد العالمي

لكن نهوض أوروبا وآسيا وتعافيهما من آثار الحرب، وبالنسبة
عودة حيوية لراسخاتهما، أوجد وضعاً جديداً هو الذي ظهر
آثاره نهاية ستينيات القرن العشرين، وبدي فرض تأزم وضع
لاقتصاد الأميركي خصوصاً، لكنه أهدأ تأسيس الوضع القاسي

في حذر النمط الرأسمالي الذي انعكس على هجم الرأسمال، والذي ستظهر ثماره في فترة ثانية بعد استعادات الصناعات الأوروبية واليابانية عاجلتها. فعادوت مضاعفا ضخ السلع. وكذلك استعادات الزراعة مكانها وبات التراكم العالي المتحقق هنا بحاجة إلى اسواق يصدر إليها وهو الأمر الذي فرض معادة جديدة. تنطلق من حدة في التنافس بين رأسماليات العالم (كم، يسميها ر. سمير أمين) ولم يستطع الرأسمالية الأوروبية الوصول إلى هذا الوضع إلا عبر العين لتدخل الدولة من حل خلق منافسة متكافئة، كان وجود الشركات الاحتكارية العائمة التي ظهرت في أمريكا يفرضه هذا فرض "التاميم"، وبالتالي تضخم "القطاع العام" وهو الطريق الذي فتح لانتصار "المنار"

لكنه أيضاً الأمر يدي فرض تضابت الرأسمال في القوت (أو على الأقل، الأميركي لأوروبي)، حيث كانت لاستعادات الأميركية قد تعرب في أوروبا خلال تلك السنوات "الخطيعة" ونقد أقصى نهوض أوروبا واليابان إلى "عجزة" الرأسمال إلى أمريكا. وبالتالي تعزيز التدخل فيها وهو الوضع الذي سوف يرمي علاقة جديدة بينها، كانت تتجاوز إمكانية التحول إلى صراف متصارعة بالعنصر السياسي والعسكري

لكن توسع القوى المنتجة بعد نهوض أوروبا واليابان، من خلال عادة تمثيل الصناعات فيها، كان يفرض نهضة إلى الأزمة التي تنتج عن "فيض الإنتاج" الذي بات يطبعها بعد بدء "التنافس الحدي" في صناعات التي كانت تُعد "تقليدية" في النمط الرأسمالي والتي شكلت راحة تطوره لعقود طويلة خصوصاً صناعات سكر والسيارات والطائرات، وهي القطاعات التي عانت من الأزمة عند السبعينيات من القرن العشرين، وأدت إلى تراجع السيطرة الأميركية على صناعات لعبارات خصوصاً لصحة اليابان، ونهوض صناعات السفن الأوروبية، واستمرار التنافس الحاد في مجال صناعات الطيران بين أمريكا وأوروبا

ولقد طالت هذه الصراعات كل مجالات الإنتاج الصناعي، وقد لم تؤد إلى حسم نهائي فقد، وحدث أزمة مستديرة ناتجة عن فيض الإنتاج في كل هذه القطاعات لهذا شهد الانهيارات في اسواق المال (الناجيه وقعت عن هذا التنافس) سنوات ١٩٨٧ و

١٩٩ كما يمكن تلخيص الضيق الذي كانت تواجهه الشركات الصناعية الأميركية، وهو الأمر الذي دفع إلى إفلاسات متتالية، وإلى عمليات الدمج تحدث كل بضع سنوات (ربما عشر سنوات) وهو الأمر الذي كان يزيد من احتلال العلاقة بين الصادرات والواردات الصناعية

وربما كانت الهيمنة العالية قد ظلت مقتصرة في الولايات المتحدة؛ حيث ظل الفائض العالي مسيطراً على قطاعات يعود لأوليه في الاطراف، وفي مجمل النشاط البنكي والتجاري (وتوسع في النشاط الخدمائي) وكذلك ظل هو المهيمن في حذر العلاقة التشابكية التي نتجت عن بوضع الذي شرب إليه للتو لكن كانت لازمة تبرز أكثر في الاقتصاد الأميركي، وكانت تتجلى في احتلال هائل في بيران التجاري بمصنعة أوروبا واليابان^{١٤}، وهو الوضع الذي كان يستدرك التراكم المالي لديها، وكان يجبرها على تحديد الهيب في الاطراف (خصوصاً من الفوائض النفطية) (انظر الملحق)).

وسنلاحظ بأنه كان كلف تراجع وضع الشركات الأميركية التنافسي تزيد التراكم المالي لديها خصوصاً بعد أن غدت مركز لاستثمارات عالية (التي ستكون في أسس الأرمه العيفه الزهنة).

طبعا يجب تلخيص لقوضع الذي بق عن الهيار الاشتراكية، وذلك في نهاية الفصل بين "العالمين"، ومن ثم؛ تشكل لعالم كسوق واحدة حيث لم تتحور بلدان المدمجة في النمط الرأسمالي إلى سوق للسلع التي تنتج في الدول فقط (كما كانت تأمل الطغم لإمبرياليه)، بل أصبحت هي ذاتها منتجة نسلع التي تدفد في هذ السوق العالمي كدنت حسب بعض الدول في الحبوب (وهذ الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا) وضعها الصناعي مما أدخلها، وبز جرياً، في الإطار التنافسي العالمي

إس لقد نتج كل هذ بوضع أزمة مستفحكة في القطاعات الصناعية المختلفة وفي السلع الزراعية (التي تنفد دعماً حكومياً هائلاً) الأمر الذي كان يضع مجمل الشركات التي نشط في هذ القطاعات في "وضع حرج"، ويجعلها عرضة للإفلاس وربما كانت

صيرورة لانهياراته في العقد الأخير توضح هذه المسألة وهو م
سأهده اليوم كذلك، مثلاً لأزمه ههيفة التي تعيشه صناعه
الصابون وتمرکز نهالي الذي بات يحكمه وكذلك تحولات
الرسم العهش فيه. نهيار شركة فورد ايضاً أزمه شركات بويغ
وايرباص للطائرات صدمات التكنولوجيا الحديثة

هد الوضع كان يقود، في العاضى، إلى الحروب بين البلدان
رأسمانية؛ حيث يكون الحل في ههينه رسل مهين (قومي)
على أسواق أوسع (ضافة إلى السيطرة على العوار الأوبه) لكن
الوضع المتسبب للرأسمال من جهة، و"التفوق المطلق" للعسكرية
لاميركيه من جهة أخرى، فرض أن تجري الحرب بالشكل الذي يد
هد سنة ١٩٩١؛ أي عبر الدور الأميركي للسيطرة على الاطراف،
باسم الناتو أو حتى باسمه وحده (وهو الغالب) وكل الهدف من
هذه السياسة هو "قضم الأسواق" (التي كانت أوروبية / يابانية
نتيجة إلى التركيز الأميركي يطال البلدان التي "خرجت" عن الطاعة
بمحاولته بناء اقتصاد "مستقل"، والتي تعاوت مع أوروبا و اليابان،
وكان مجال التوسع لاقتصادي الأوروبي الياباني خلال
السبعينيات والتعاينيات من القرن العاضى). والتحكم بالنقط في
كل العانم، من أجل ضبط التنافس، وتكريره عبر السيطرة الكاملة
للاحتكارات الأميركية^(٢)

وهو الوضع الذي فرض بشوء الفوضى العالميه من أجل تاصير
"مبراطورية الفوضى" كما اشار د سمير أمين في عنوان كتاب له
صدر ربما عام ١٩٩٠^(٣)

أنا بالتالي، إراء وضع تنافسي كان يقود إلى الركود. وإلى
تفاقمه إلى مرحله تقارب تكساد ولانش في أن الاقتصاد الحقيقي
(الصناعه والزراع وحشى التجاره وخدمات) نهالي من الخارج
ندي بات هادراً به، ربما هد السبعينيات من القرن العاضى، رغم
تفاقم الخارج، وتضخمه. وي درسه لوضع القطاعات الصناعية
سوف يفسس هذه الحقيقة وهو الأمر الذي فرض انخفاض معدل
الربح في مجمل القطاعات خصوصاً الصناعية

وأيض سنلمس بأن هد الانخفاض في الربحية كان يرافق مع
تضخم التراكم العالي

انقجار الأزمة المالية الراهنة

لا يزال النقاش حول الأزمة المالية منحصراً في جزء هامشي يتعلق بالمداخيل المالية التي يتحصل عليها مديرو الشركات، أو على الممارسات "غير الأخلاقية" التي يقوم بها هؤلاء، و حتى مصاصين، أو روح المغامرة الفائقة من الحد ولهد تأتي الحلول متوافقة من هذ التحديد للأزمة. الأمر الذي يبقها حلول فائصة. قصيرة العظم، وسرعان ما سيبدو هشها

الأساس هنا هو الإجابة عن سؤال لماذا مال الرأسماليون إلى تحرير الفضاء المالي، والدخول في ممارسات مادية معقدة يعتمد الريح فيها على المضاربة، وليس على فائض القيمة؟

إن الإجابة عن هذ السؤال هي التي يمكن أن يفتح الأفق لتقديم حل حقيقي للأزمة

فإن كانت الأزمة للاقتصادية تتعامل خلال العقود الأربعة الماضية في التراكم المالي الذي بدأ أن لاقتصاد الحقيقي لم يعد قادراً على استيعابه في طار النظر إلى استقرار عام في الخط الرأسمالي، وبالتالي حساب كلي لوضع "السوق"، يد "عملية الضغط" من جل فتح أفاق جديدة لتوسط خارج هذ الاقتصاد. وليس من مجال سوى العن داته وهي مسيرة التي قطعها "تحرير الفضاء المالي"^{١٣١} والتي فُتح، الأفق نشاطات مالية محض يتم بالمضاريبات المالية، إلى اختراع المشتقات المالية إلى صديق التحقظ، إلى تعميم سواق الأسهم وعولمتها. وصولاً إلى تعميم سياسة الإفراض الدولي والفردي، والاعتماد على الفائدة

والقد تضخم هنا المضاع ب حد كبير حيث أصبح معدل نسبة تفوق ال ٩٠ من الحركة اليومية برأسمال وكذلك أصبحت حركة بر المال قصير الأجل (الذي يظهر عنه طابع المضاربة) أضخم بكثير من حركة الرسمل طويل الأجل بمعنى أن حركة الرأسمال القابل (الذي هو وحده يتعلق بالاقتصاد الحقيقي) أصبح يسكن جزءاً ضئيلاً من مجمل حركة الرأسمال وهو ه وهي نسبة الطابع المضارب على مجمل الاقتصاد العالمي وبالتالي أحكام لاقتصاد الحقيقي بهذا "الاقتصاد الافتراضي" الجديد

فقد ضور وضع هذه الحركة الجديدة بأنه تطور إيجابي في

برأسسامة، وجرى التسهيل لانتصار الاقتصاد الافتراضي هذا لكن؛ سيظهر اليوم من كل دست كان من قبيل "الأيديولوجية" فقد فرض تحرير الفضاء العالي، ومن ثم؛ فرض تعميم بورصات على صعيد عالمي، كما فرض على الأمم المخلفه أن تفتح أسواقها بحركة رأس المال دون قيود بالكامل، من أجل أن تسيطر كتلة هامة من المال كانت تراكم في البنوك دون أن تميل إلى التوظيف في الاقتصاد الحقيقي هذا يطرح السؤال عن سبب ذلك لكن سنشير إلى أن هذا التراكم فرض أن تصبح القروض أكثر سهولة، وبالتالي فإن حدياً، كما جهل المخاطرة جزءاً أساسياً من النشاط المالي وأن تكون المضاربة في سوق الأسهم عمية يومية لعلايين البشر في كل العالم. وبدأ في هذا "الاقتصاد" هو الاقتصاد القرن الحادي والعشرين، والذي يمثل تطوراً جوهرياً في برأسسامة التي لا تني تجتذ دقتها كما أشار د. فؤاد مزيدي قبل عقدين (٢٠٠٧)

ولذلك فقد كان تعميم التكنولوجيا الحديثة (الإنترنت خصوصاً) في سياق تسهيل هذه العملية التي تسمح بحركة لائقة السرعة للمال، ويتواءم لصيق الأسواق الأسهم في العالم من؛ ما كان يبدو تقديمياً إلى أبعد حدود جاء كحاجة لكتلة هامة تبحث عن طرق للنشاط خارج إطار الاقتصاد الحقيقي عبر الراسس قصير الأجل وهو ما عمم لارمة نتيجة التضايفات التي أوجدها هذا الربط العالمي بحركة المال

سؤال لاس أدنى هو حول كتلة التي استغلتها، ولم أطلق عليها تعبير الراسس لأنها كانت خارج التوظيف المنتج، أو في إطار الاقتصاد الحقيقي عموماً فمن أين أتت؟ وبعد ذلك تضرر (وليس تميل إلى) لتوظيف في القطاع المالي وحده؟

إن التفسير أبسط يقوم على أن التوظيف في هذا القطاع يدر ربحاً أعلى مما كانت تدره الصناعة والزراعة، وحتى التجارة والخدمات هنا يجب أن تدرس لماذا الربح هنا هو أعلى رغم أن هذا النشاط لا يجب فائض فيه (أي أن من يصبح من دون أن يكون قد دخل في تكوينها عمل الذي وحده يجب فائض القيمة)؟ وسأعبر عن السبب هو وجود الكتلة العائمة ذاتها التي تفرض المضاربة، فإن ضخمة حجم هذه الكتلة يجعل عمية المضاربة تفرض حركة تصاعدية في الأسعار، وبالتالي يحقق أرباحاً

وذلك في مظهر لا مة الاحور، والذي ماء كثر خطورة وحظرا. فيتمثل في بحركة "العشوائية" التي تغيرها تلك الكتلة العاليه والتي تفرض ان يصبح تضخم الأسعار سبباً في حدوث ركود وبسالي توقف حركة العن ذاته، و يفود لإفرض مع فوائد المرتفعه والعزكية الى عجز عن السداد يهر جعل الغطاءات سي باب فيها القرض جزء من الحركة (حيث فرضت العتقبات العاليه بداول عهد لإفرض بنسبه فائدة بفر قليلاً عن النسبة التي فرضت على العتقراض وهكذا في حركة دورانيه لا عرف ير تصل) وهو الأمر الذي يفود إلى انهيارات متعددة ومتمالية كما شاهدت منذ بدء الأزمة العاليه

هو مستعد باننا في خوف حركة مضارب محسوبة كما يطر لكنها سرعان ما تطلب لتعجز البنية العاليه كله. وحينئذ نعرف من هذه الحركة هي الحركة الهيمنة في مجهر للاقتصاد العالمي لتعتمد الأزمة العميقة التي دت يعيشها النمط الرأسمالي طبعاً سواء كان بريح لاهل هو السبب (الريح هذا أعلى بكثير) أو سبب الريح لاهل هو بروج كتلة مائه هائله خارج النشاط في الاقتصاد الحقيقي فان النتيجة واحدة، وهي دخول ال سعاله في زمة مستعصية ومستعرة. حيث لم تعد المسألة تتعلق بفيض لإنتاج الذي يقود الى الكوار، ويحل عبر صراع والحروب من أجل السيطرة على الأسواق وتحسين موقع النفاس، فقط، بل أصبحت أزمة هال ينشط، ولا يستطيع إلا ان ينشط في حقل لا يراكم فائضا. ويفود الى تشكيل الفقاعات التي سوف تظل تنفجر وفي صيرورة تصاعديه لقد استغل العن من حديد بحر، من لبث العلاقة التي فرضها الرأسمال الصناعي، حيث أصبح "فوق" بصدعه ومجعل للاقتصاد الحقيقي ينشط عبر بولد في مضاربات تضخم القيم دون اضافه حقيقية، ولكنها تقود جمع إلى الانهيار بسبب ذلك بالتحديد

و ر قامت الرأسمالية على التوسع الصناعي، قبل ان يتداخل مع الر سالي المعصوفي لتشكل الرأسمال العالي الذي باب هو "الرأسمان" الذي ينشط في جعل الاقتصاد الحقيقي (أي ان رأسمان صناعي وببكي وزراعي وتجاري وخدمي معاً)، باننا شهد لا

عودة بنوك لكي تكون هي محور للاقتصاد الرأسمالي؛ حيث أنها أصبحت هي محرك القطاع المالي الجديد ككل (الإقراض، المشتقات المالية المضاربة في البورصة) لقد غدت بالتالي عصب نمط الرأسمالي بعد أن كانت خادمة الإنتاج ومجل تحركة في الاقتصاد الحقيقي

مسألة التراكم المالي

طرح السؤال حول سبب ميل الرأسمال إلى العودة إلى أصله؛ أي التحول إلى مال من جديد. وربما يكون مهماً تحديد السبب، لكن سوف نشير إلى أن مستوي الأزمة هما نتاج اسبب ذاته كما أنهم يقودان إلى مظاهر أخرى للأزمة منها مثلاً التراكم المالي في طبيعة العملة الأميركية (الدولار) كتعويض عن احتلال الميزان التجاري وعن العديونية، لكن اعتماداً على سيطرة عالمية فرضت أن يصبح الدولار هو الموائن. وهذا ما يمكن تناوله فيما بعد ومنها أيضاً الحروب المستمرة منذ سنة ١٩١٤، والتي سوف تستمر بطور قادمة

لقد كان سبب الركود هو "فيض الإنتاج"، هذا القانون الذي تنمسه ماركس، وأكد بأنه من السعاب جوهرية برأسمالية لكن؛ ستعنى بأنه سبب تشكل الكتلة المالية كدند فبما كان فيض الإنتاج يؤدي إلى عرض سلع أكبر مما يستوعبه السوق القائم، الأمر الذي يفرض المنافسة الحدي الذي بدوره قاد إلى التمرکز وسوء الاحتكار كما أشار ماركس ثم لينين^(٦) لكن هذا التمرکز لم ينفه المنافسة الحدي ذاته بل جعله أضعف، وأكبر خطر ولهذا نلاحظ تمرکز القطاعات الصناعية في عدد محدود من الشركات، التي باتت علاقاته إلى بعد مدى، لكنها تعاني من الركود نتيجة المنافسة الحدي ذلك

هذا الوضع فرض مشبع الاقتصاد بالتوظيف في مختلف قطاعاته بمنتجة والخدمية والتجارية وحتى البيئية التي سوف تكون مدخل نشوء نشاط جديد

لكن فيض الإنتاج يراكم الأرباح بعد أن يهدد كلفة الرأسمال لتأبى، ولاهتلاك وبهد وصب الرأسمالية إلى بحفلة لم يهدد ممكن فيها التوظيف في لاقتصاد الحقيقي ككل هذه اللحظة ربما.

بضاب ضد نهاية سينياب القين العشرين حيث بدأ العمل ر "تحديد
الفضاء العالي" بمعنى ر لارياح كانت تحقق تراكمات في لحظة
خارج إمكانات الاقتصاد الحقيقي لهذا ر براكم في السوق لكن؛
كمال هـ ريفاً تواضعت عملية الركود مع عملية التصخم لكي تنتج
هـ اممي في لأدب الاقتصادي بالركود التضخمي^(٢٥) حيث خلفت
الكتلة العالية المسككة وضفا فرض ريادة تصاعديه في سعار
رغم الركود القائم بالفعل

إذن فإن فيض الإنتاج هو الذي يوصل إلى كل هذا التراكم
العالي، و ر عجز لاقتصاد الحقيقي (نتيجة حدود السوق
المحكومة لمنطق رأسمال) عن امتصاص هـ التراكم هو الذي
يجعله في وضع يدفعه إلى أن يبحث عن افق جديدة خارج
لاقتصاد الحقيقي ذاته، وهو المال ذاته ولأنه ليس من فاصل بين
الرسم والمال بشكل يشاطه عت على الاقتصاد الحقيقي ذاته
ولقد شهد كيف أن الإغلامات التي سجت عن الأزمة، والتي
صالت بـ"الأساس "كتاب وسطي" زاهنت على المضاريات في
البورصة أو الفروض من جل السكر، أو حتى من أجل الزفاه (كما
في اميركا)، أو بوظيفات صندوق التقاعد التي طالت العلايين في
اميركا، وريف في أوروبا)، أو حتى الراسماليات لرتة في الأمم
المختلفة التي وظفت في المال، أو حتى "كتاب وسطي" في هذه
الأمم، خلفت وضفا فرض تراجع القدرات الاستهلاكية لعلايين
ينشر الأمر الذي انعكس على تراجع حركة الشراء التي بدورها
زادت من مشكلات القطاعات الصناعية والرعوية والخدمية
والتجارية بشكل كبير لقد تقلص، إذن، الطلب على السلع، وهـ
يعني تعاظم الأزمة التي يعيشها القطاع المنتج ومجمل لاقتصاد
الحقيقي، والتي أشرد إليها طيلاً

هـ بصبح قطاع المال عنأ على الاقتصاد الحقيقي، ويفرض
تعمق أزمة التي يعيشها بمعنى ر منطق تضخيمه الذي يجذب
به القباب التي تنحصر على مداويل معطونه والتي تكور عادة
هي التي تحدد السوق، يفود إلى افلاسها وبالتالي تقلص مقدراتها
على الاستهلاك الأمر الذي يعمق الركود هـ الحلقة الدائرية باتت
تحكم الراسماليه وريف ليس من مكانه لكسرها، حيث سوف
يسفر فيض الإنتاج وفق منطق الراسماليه براكم العار الذي لا

يحتلح إلا أن "بسيط" لكي لا يبقى لا راو الروح فركي يحافظ على قيمته وراء العين لطيفي معظمم الذي يلزم الرسالة لكر الروح يفرض على الراسمالي فرض أن يفرض في هذه المفاس دون أن يفكر في العواقب البعيدة. فهو قصير النظر ككل ياحث غير نرجح ولعلوف يفرض بمناظرة المضرب استمرارية في الالتزام التي تتضمن كذلك.

من الاقتصاد الحقيقي باب مهدد من هذا مشهد العالي، ويرجع نفس سابع الالتزام الزاهية في سطوة التزامم العربي هذا، (ويسمى الراسمالي) لا تسمح للرسماليه بأن تبحث في حذر الموضوع أو حتى لا تدافع عن الاقتصاد الحقيقي في مواجهته بعد عذاب الحكومات الراسمالية لأموال على البنوك وسحب بالنهار شركات صناعية ضخمة وهذا أمر مقلق ويسير إلى هيمنة الطغمة العاليه على مجمل الراسمال، وبالتالي على حكومات في البلدان رسمالية ولا الالتزام في التركم الذي ذلك الذي عززته حكوماته فلم يعود سيرته نائها وهو لا يقوى سوى على أن يعيد هذه السيرة. وحكومات لا تقوى على معديتها. إن: ليس من خيار سوى نعوض أكثر في لائمة ليس من خيار عدم بولد سوى لإقراض من جديد، و تداول في المشتقات المالية، ووضع استمرار نشاط اليورصة، وبالتالي المضاربة

نعم هذا يعوت العنف؛ حيث يفرض أن يعوت بهدوء في ألبنة البنوك لكنه يخلق حالة من الفوضى والدمار شامس وربما يجب أن نحظ بهلافة ببر سيطرة الطغمة العاليه هذه وسياسة الحرب المفتوحة منذ عهد الأخير من القرن العشرين وكذب الفوضى نظامه أكثر تجتذع العالم، وبض الأوبئة والأمراض وتدمير السمة والدفع نحو التفضيل والافتقار والتفتت الجماعي، وتدمير كل أسس الحضارة (٢٧)

المسحرة

إذا انطلقنا من مبدأ تعرض والطلب الذي هو في صلب اقتصاد السوق الراسمالي سنعلم بأن حصة كفيه كبيرة من السلع والخدمات معروضة في السوق في المقابل هناك أيضا كفية ضحعه من أعمال معروضة في السوق طبعاً من الطبيعي أن يزايد هذا وبالنسبة يخرج الراسمالية من حالة الركود المستديم التي

دخلت فيها مند عقبي هـ هو منطق الراسعالي، وهذا هو وضع
 قانون العرض والطلب؛ حيث كثرة هائلة من السلع لمقابل كثرة
 هائلة من المال كى المنة كاة (لو الم حرة) تكمن في ن كل من
 السلع والمال هـ معاً في يد واحدة، هي يد الراسعالية، هي
 لأسس من داتهم انهما معاً دراسالية ذاتها من التشتيت وتبيع
 في ذاتي ولداتها بعيداً عن الطبقات العامة وكل الفقراء. وغير
 الشعوب

وبعد هـ، م يظهر كيف ان الراسعالي هي نتوء، مقترضة كى
 يشير سفير أمين^٢، انها تملك كل الثراء الممكن، وتعارض كل البذخ
 الفجائي، لكنها يوجد مجتمعات عاجزة عن شراء مائها او حصر
 توصيف مائها: إنها تضع ذاتها في ابراج مقترضة عن العالم الواقعي،
 وهي لا تني تحاصر ذاتها وتفرق في وضعي لذاتي خارج التاريخ

إن تغلبها سربح يجعلها توجد سوفاً أضيق بكثير من حده
 صاعاتها والسلع التي تنتجها. وهو ما يضاعف في أزمة وهي كذلك
 توازن العدل في الحد الذي لا تجد مكان لوظيفه فيه رغم حاجه
 لواسعه في العراق والأطراف للتوظيف سطوة قوى الإساج،
 وحل مشكله البطالة والفقر والبيئة مهتدة خدمة لتلك الارباح
 هائلة لقد حصرت كثرة المال في يدها، وأضيفت صاعاتها لكي
 تنتج اكادس السلع، التي لا تستطيع الصيقات الشعبية الحصول
 عليها، لأنها لا تحت المال، رغم انها هي التي يقوم على كثافتها
 فيض الإنتاج، والتي يراكم فيض القيمة المسبوبة منه ذات المال
 الذي م ب جمعه مسموماً

وفي كل ذلك سوف نفس كيف سيصلح الاقتصاد الحلالي
 تحت عيه النشاط المالي في جهة، وكيف ان حالة الإفقر سوف
 تنوع وتنقسم تتطاول فطحت وأسعة من البشر في الأضراف وفي
 مركز كذلك فاد كانت الأزمة م ن في مود إلى انهيار الراسعالية
 حيث سوف يبقى تتحلل يبطء، لكن بعض ايضاً فإن نتائج هي
 التي يحكى أن غضي إلى مساعد الصرغ الطبقي، وبلور للبدر
 الذي يطرخ تحاور الراسعالية ككل

٢) الأزمة المالية ذات أزمة مسنونة في انواسعالية

لأزمة المالية العالمية لا زال في مركز الاهتمام، رغم كز

النصريحة التي تصدر كي تشير إلى تجاوزها. ورغم الفوارق التي تصدر من حل ضبط "سببها" التي تتعلق بالفساد أو ادراج الديمقراطية، أو غياب القوانين التي تضبط فضاء العالي، ورغم الدور لتحصيل البنوك، غياب الأمانة يفرض ضرب عيبها. وإذا كان السعي إلى تظليل الوضع هو الذي يحكم مديان الدول، أو كان السعي بتعطيلها عن الوضع هو هدفها، فإن الأمانة تتوسع بدل أن تتوقف. وانعكاساتها تظل العدم كنه فقد طالت دولاً من المودر بعد دبي (يعكس من جهة نصحق). ويعكس من بض إلى إسبانيا وجرمان وأيرلند وحتى بريطانيا. وبعد تعود لتطال الدولة الأميركية بعد الضخ المالي الهائل الذي حسب كديون على الدولة.

لا بد أولاً من أن نشير إلى أن الأمانة هذه المرة ليست أزمة "تقليدية"، أي ليست أزمة ككل لأزمة السابقة، وإن تشابهت في بعض المسائل حيث إن الأزمات السابقة كانت تنطلق من الكساد نتيجة فانطى الإنعاج في السلع. وسدس العديد بين الشركات وهو ما كان يعكس على مجمل الاقتصاد الأمريكي لكن ورغم أن رسمالية تعاني من أزمة فيض الإنعاج هذا ما يفرار الأزمة يعود، وبالتالي كان يتحقق التطاحن بين شركات، الذي أقصى ويغضي إلى الإفلاس فإن أساس الأزمة هذه المرة هو عمق من ذلك، لأن الأمر يتعلق بكتلة هائلة من المال ذات أصابع حور وحيد هو مضاربة كما ثبت تضخم من تراكم العالي وتعلي من الأرباح إلى حد أن يهدد الاقتصاد الحقيقي وهذا أصبح يقتصر بالضر العالي لدى قطاع كبير من البشر كما تهدد مد خيلهم، وهو الأمر الذي يعود إلى تراجع شديد في القدرة الشرائية. نعلق من أزمة شركات المنتج (الصناعية والزراعية) وكل الشركات في الاقتصاد الحقيقي، حيث إن تراجع القدرة الشرائية سوف يعود إلى الكساد كذلك الأمر الذي يعود إلى خلق حدة من الكساد المركب.

مسألة التي يجب أن نعرضي الانتباه هي هذه لكنه العالية تضخمة، لأنها ذات أساس أزمة مستمرة. والتي لا حل لها، أصبحت كدند، نتيجة "عجز" قطاع المنتج عن استعاضه، فقد أصبح قطاع مهنياً في ظل السوق الذي يسمح للإسرافية. لها بمسألة نقد أقصى الذهب الذي تعمره الزامالية (سواء ذهب فاضر بصفة لو ذهب المذهب) إلى أن يصبح انزاعك العالي كبر.

من مقدرة الاقتصاد الرأسمالي ذاته على أن يسوعبه في القطاع
الصحة أو في الاقتصاد الحقيقي عموم لأنه لا إمكانية لزيادة
الربح من الاداء أو بغيره أخرى أصرح الرأسمال ذاته كما
إنتاج السلع الضرورية ويغني عن ذلك (وهو يلزم مصالحه
للكساد. لقد فرقة زيادة في التوظيف في الإنتاج سوف تزيد
من مشكلات فيض الإنتاج. وبالتالي إلى ميل مفضل يربح إلى
لخفض كما أن كل زيادة في الأجور جرت في العقود الماضية
ثم نقص إلى زيادة معاناة في الاستهلاك نتيجة الميل إلى الادخار
على فئات وسطى على أمل أن تكون قادرة على أن تقيم مقاييسها.
أو كانت توظف ذلك في أسواق الأسهم، وهو ما يعني انقاص الربح
نتيجة رفع الأجور دون توسيع السوق وزيادة المبيعات وبعدها
دخول أموال جديدة في مجال الاستثمار هي تلك الفوائض التي
يمكن أن تدخرها الفئات الوسطى والتي تركت نتيجة ارتفاع
الأجور

وزيادة التوظيف في القطاعات المنتجة من أجل توسيع سوق
غير خلق مستهلكين جدد يقود إلى تعميق الاختلال القائم نتيجة
فيض الإنتاج ذاته لأن كل صناعة جديدة سوف تعرض وجود
فيض منتج خاص بها، وهي عليه تفضي إلى تراكم السلع الكاسدة
رغم توضع السوق وهكذا يحدد كلما توضع الرأسمال ثابت الأمر
بدي عرض أن تصل التوضع الصنعي إلى حدوده القصوى
وبالتالي تسبع الرأسمال الصناعي وهو ما ينهك على كثر
القطاعات الأخرى في الاقتصاد الحقيقي التي بدأت تنهكه كذلك

من هنا نفس بسبب الذي قاد إلى نشوء تراكم هائل هائل
خارج الاقتصاد الحقيقي يتركز هائل لا يوظف يعوت. هذا قانون
رأسمالي الأمر بدي فرض البحث عن "قنوات" نشاط هذا التراكم
الذي يتجمع في البنوك كما أن ثبات ثباتاً وسيكون نشاطه مالياً
محضاً لأنه العجاء الوحيد خارج الاقتصاد الحقيقي. لقد كانت
العمومية (ومنها مديونية البلاد المعطلة هي أحد أشكال النشاط
عالي، وكذلك القمار (وحشي الحروب) لكن ضخمة الأمر
فرضت البحث عن سبل جديدة. وهو الأمر الذي جعل تحرير
الفضاء العالي عند العبيثيات مسألة لا بد منها، بل حقيقة
لتناسع سوق جديدة لتعق بالمنتجات المالية. التي أوجدت

تضخماً مالياً جديداً جعل حجم الكتلة المالية أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي، و أضعاف أضعاف نتائج الإجمالي العالمي الأمر الذي أوجد فوضى مالية هائلة

نقد تفجرت الأزمة نتيجة لتشاط هذا العالم بالتجديد حيث إن الضرورة توجد تضخم وضخم في الأسعار لكنه يدهر الاقتصاد الحقيقي، فكما أنود يعتض التراكم العالي لدى الفئات المتوسطة وكذلك الفئات الغنية في الأطراف، من جهة ويقود إلى إفلاس هائلة في البنوك التي هي وصية الإفلاس وأيضاً في الشركات المنتجة التي تقترض هجاءة وضعها الناتج عن الكماد والتي تفرض لأزمة كساداً أعنى يفرضها في المديونية ويفرضها إلى الإفلاس

ثم تسم الأزمة المالية إلى؟

مرن سنو ن على الأزمة المالية التي تفجرت في أيلول/ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ و لأزمة لا تزال قائمة، وهي موضوع بدل ر تتوقف، رغم كل التصريحات التي تُطعن، أو تريد أن تُطمئن

نقد بدأت الأزمة كأنفجار لفقاعة ديون الرهن العقاري، مما حرم البنوك عيلاً قضى إلى انهيار أكثر من ثلاثمائة بنك، منها بنوك أساسية رغم أن الحكومات سارعت إلى تقديم الدعم الهائل لهذه بنوك خشية انهيار البنوك الكبيرة أكثر مما ينبغي لكي يمتدح لها على الانهيار" (٢٨) لكن تلك أفضى إلى تراكم مديونية الدول، حيث باتت تزيد على جعل دخلها القومي ووقفت العديد من دول في أزمة العجز عن السداد وهو الأمر الذي فرض التسارعة لتقديم الدعم لها من الدول التي لا تزل لم تصل إلى حد الأزمة: كما من البنوك التي كالت بالكاد قد خرجت من أزمتها نتيجة الدعم الحكومي لها

لكن إذا كالت البنوك قد حصل على الدعم من هذيل تقريبا، أو على شكل "قروض" مسعرة و مشاركة بدول في ملكه، فإن عجز دول فرض اجبت من مصدر آخر من أجل تسديد فائورة الديون المتراكمة هذه، لجأت إلى سياسات القسص، حيث يجري تقليص قوة العمل وتخفيض الأجور والتخلي عن أو تقليص الضمان الاجتماعي والصحي وضمان البطالة ومن ثمة زيادة

انصراف وهو الأمر الذي يعني تقصص القدرة الشرائية للمواطنين، وتدهور وضعهم المعيشي وزيادة البطالة وهذا يعني تراجع سعر السلع والخدمات وبالتالي شئوا أزمة في القطاعات الصحية والخدمات وهذا تتطلب لأزمة. كما نلاحظ، من القطاع المالي إلى القطاع المنتج والخدمات، وتجدي أي ما بات يسقى للاقتصاد الحقيقي

وإن كان هذا القطاع في أزمة منذ عقود، فإنه حيث أدى التكسب إلى أزمة في القطاع الصناعي نتيجة التنافس الشديد بين المؤسسات، وكذلك في القطاع الزراعي، فإن السياسات المالية الجديدة القائمة على التشفير وزيادة الضرائب سوف تؤدي إلى تفاقم أزمة هذه القطاعات، وبالتالي إلى دخول الاقتصاد الرأسمالي في دورة جديدة من الأزمات عمق مما يظهر إلى الآن

من المشكلة التي باتت تحكم للاقتصاد الرأسمالي تتمثل في سوء كلفة ماله هائلة خارج للاقتصاد الحقيقي، نشط في السوق المالية في القطاع المالي فقط في سوق الأسهم والمضاربات في أسعار العملة، ثم في المشتقات المالية التي جرى "اختراعها" من أجل استيعاب هذه الكلفة العالية الهائلة وهذه كلفة تخصي إلى ضخمة متصاعدة في الأسعار بوضوح إلى بشكل فذات عالية لا بد من أن تنفجر وهذا ما ظهر في أزمة الزهور العذرية في أميركا وأزمة المدونة في أوروبا وبمكر أن يظهر في أشكال أخرى في الفترة القادمة وهذه الأزمات تخصي كما لاحظنا إلى انهيار ماله هائلة تطيح بالاقتصاد وقد لعب دور غير دعم البنوك والمؤسسات المالية بما يقرب الثلاثة تريليونات دولار تراكم كديون عبر الدول بالإضافة إلى أن هذه الكلفة العالية قد فرضت توريث العديد من الدول في الاستدانة، مما أوقعها في أزمة الزهقة (أيسر وأيسر والبرنشا وأسياسا وأنطاب وبوند ورومان وهفريا). وهي البدن التي أخذت في تطبيق سياسة التشفير

وما لا يزال مخفيا هو أثر هذه الأزمة على الأمم المحقة، التي هي مجال نهج الشركات الاحتكارية حيث وقعت في أزمة الديون عند زمن طويل، ولا تزال تحكم بفاعليها، وكما وقعت تحت رحمة الارتفاع الهائل في الأسعار وأيضا تحت رحمة الهب

الذي تعبره الشكافة بمنطق هادوي

إن المشكلة التي يأتى تجعل الوضع أكثر سوءاً هي وجود التراكم المالي هـ وهو الأمر الذي يجعل الأزمة مختلفة كلياً عما كانته في الماضي حيث لا حل لنشاط هذا المال مـ دام من غير العكس أن يوظف في الاقتصاد الحقيقي سوى أن يفرض بعض اقتصادياً يقوم على النشاط المالي الذي لا يجلب فائداً (رغم أنه يجلب ربحاً هاملاً، و إفلاساً هائله كدست). وهو اقتصاد المضاربة وينتدني فإن كل الحلول المطروحة، والعكس، ستكون عاجزة عن تجاوز الوضع الراهن سوء حقلب الأزمة لصيربي اليوب أو لأخلاق المضربين، أو لتفص القوانين الرادعة، أو لفرصت الضرائب على اليوب (كف يفعل يراك أوتينا) فالعمل لا يقبل الموت وحده ويأرأدنه، وهذا سوف يستمر في إغراق الرأسمالية و لفرق معها فليس من حيار أمعه إلا أن يفرض تعميم الاقتصاد المضاربة، وسيادة النشاط المالي كنشاط مركزي في النمط الرأسمالي وهو الأمر الذي يفود أن نقول بأن الأزمة هذه المرة هي أزمة مستعرة، لا تؤلف فيه كف كان يحدث في لأزمات السابقة

إن راء تراكم مالي يأت عينا على الرأسمالية ذاتها؛ حيث لا يجد سوى نشاط المالي منفذاً له لكي يتراكم أكثر بينها تتوضع الطبقات التي تنهر إلى مـ دون خط الفقر، وتوسع البطالة، وتعمق حاجة للأهم المخنفة إلـ مـ قوى منتجة، وهي تفرق أصلاً في تفقر والبطالة ولتعميش ولاست في أن هـ التراكم المالي يمكن ر يحقق نهضة عالمية هائلة فيف اد ووظف هناك. لكن ذلك يفترض تجاوز منطق الرأسمالية

وكذلك يمكن نتخي عن هذا المال دون أن يهتر الوضع لاقتصادي، وربما من أجل تحقيق تطور عني فيه لكن هـ يسلمر تجاوز النمط الرأسمالي ذاته حيث إن الوضع الذي هو فيه هو حاج لتكوينه هو حالة طبيعية فيه. أكثر من دت هو حالة ملازمة له فلكن لا يشيع التوظيف في الاقتصاد الحقيقي ولا يتحقق تراكم مالي لا وظيفه له سوى مضاربه. ليس من العكس سوى تجاوز الرأسمالية ذاتها

لهـ وجدت الصراعات الاجتماعية تنصاعد في أكثر من دولة

أوروبا، وربما في عموم أوروبا، لكنها تنتقل إلى الأطراف، وسوف تنتقل بشدة أكبر حيث إن هذه المناطق غابت عن نهج العريخ طينه العقود الدخيه وهي الآن تعرض للتهب الأشد من جن تجاوز الرأسالية، رهنها البيويه التي ستكون من لآل فصعداً رمة مستمرة

ربما إفلاس الدول

مرحلة جديدة في الأزمة العالية العالمية

تعمق الأزمة يظهر في تفجر أزمة المديونية التي ضربت كلا من بيوس وإسبانيا لكن تراكم ديون على ديون طال البرتغال وإيطاليا وإيرلندا وبعض بلدان أوروبا الشرقية لقد بدأت الأزمة العالية الدمية في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ بإفلاس سود وشركات المراض من بحجم التيفيل لكن يبدو أنها وصلت إلى مرحلة إفلاس الدول بعد الوضع الذي تعانيه اليونان وإلشرااب التي تحذر من ضخمة المديونية التي باتت تعانيها أيركا، وما يمكن أن يطار كل من إسبانيا وبرتغال وإيرلندا وحتى بريطانيا هذه الأزمة هي التي باتت تطفئ وتندب بالهيار هي جديد ربما يكون أضخم من ذلك الذي طال البنوك ومؤسسات الإفراض، لكنه هذه المرة يركز في منطقة اليورو أي أوروبا حيث تبين أن دولاً مثل بيوس والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا وحتى إيطاليا وألمانيا وبلجيكا وفرنس تعاني من مديونية توارى أو تتجاوز ناتجها الداخلي الإجمالي وقد تسارعت عملية الإفراض في سنوات الثلاث السابقة، خصوصاً بعد الأزمة العالية العالمية

وحسب التقديرات فقد بلغ انكشاف المصارف الأجنبية مجتمعة على ثلاث دول من منطقة يورو هي البيوس والبرتغال وإسبانيا أكثر من ١,٦ تريليون دولار (١,٣ تريليون يورو)، حصة إسبانيا وحدها هي ٨٠٩ مليار يورو واليونان ١٦٤ مليار يورو، والبرتغال ١٩٨ مليار يورو وهو وضع خطير ويهدد باستكاس أزمة تسديد الديون على المصارف ذاتها التي لا تزال تعاني من الأزمة سابقة رغم الضخ الضخم الذي قامت به الدول من أجل إنقاذها

وإذا أجدنا مديونية بعض بلدان منطقة يورو نجد هنلا أن مديونية اليونان تقترب من ٤١٢ من ناتجها المحلي الإجمالي،

واسباني تقترب من ١٦٦٢٪، والبرتغالي تقترب من ٩١٪. وإيطاليا تقترب من ١١٦٪، وبلجيكا تقترب من ٩١٪، والنمسا تقترب من ٧٥٪ وهي في مجمل منطقة اليورو ٨٢٦٪. وفي بريطانيا ١٦٪، والولايات المتحدة ٩١٪. وهذا ما يلقي عبء كبيرة على الميزانية نتيجة النسبة المرتفعة التي يجب على الدولة أن تدفعها كإعطاء لهذه الديون وهو الأمر الذي قد اليوس الى الوصول إلى حالة العجز عن سدادها، وما تعالي منه كل من إسبانيا والبرتغال وأيرلند، وربما إيطاليا، ويطا بريطانيا والولايات المتحدة التي قدمت مساعدات هائلة للمصارف والشركات خلال الأزمة التي اندلعت في سبتمبر من سنة ٢٠٠٨ (ولأرقام يوردة هـ هي سنة ٢٠١٢)

ولقد أوشكت أيوس على إعلان إفلاسها، وهو الأمر الذي كان سيفتح على انهيار اليورو وتفكك الاتحاد الأوروبي فالإفلاس يعني الانسحاب من منطقة اليورو كما يعني إفلاس عشرات البنوك الأوروبية (الفرنسية والألمانية خصوصاً) التي هي بدائل لهذه تسارع البلدان راسمية لإيجاد مخرج من هذا الكابوس، الذي يفتح على إفلاسات أخرى بينا من إسبانيا وأيرلندا والبرتغال، وربما إيطاليا وبالتالي يفتح على انهيار مالي كبير يطال النقط الراسمالي ككل

هذا يدخلنا من جديد في دورة الأزمة التي باتت تعيشها ترأسمية فقد حدث لانهيار المالي في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ على ضوء الإفلاس الذي طرأ قطاع العقارات في أميركا والذي هدد بإفلاس أهم البنوك والمؤسسات المالية الأميركية والعالمية. وهذا الأمر ينتقل الى دول ليس من بندر العالم الثالث، بل من أوروبا والذي يهدد بدوره بنوك والمؤسسات المالية، ليصبح السؤال هو من سينقذ الآن هذه البنوك والمؤسسات المالية، ليصبح السؤال هو من يقارب الـ ١٦ تريليون دولار أي أكثر من دخل القومي، وفربس تعيق أزمة لا تسمح لها بالانفلاق، ربما ألمانيا. لكن لا يستطيع حمل هذا عبء الهاس من الديون على بلدان جنوب أوروبا

يهد تصبح نصيب هي المنجا الأخير، حيث انها تمتلك احتياطاً هائلاً من الدولار و يورو (ربما يصل إلى ٤ تريليون دولار)، ولقد دخلت على خط هذه البلدان من قبل (إسبانيا) لكن ذلك يسلم

فهم ما يريد الصين إذا أقدم على هذه الخطوة فهي لن تقدر
ديون بلدان تشرف على الإفلاس من أن يكون هي تصورها
تفرض قيمة ص، أو تحلق مكتسباً اقتصادياً صفر

في الأحوال كلها، ليست المسألة الآن هي كيف تحل الأزمة.
وليس هذا ما يعني، ربما كنت مع من تصل هذه البلدان إلى الإفلاس
بعد أن نأت تذهب شعوبها وتعمل على حل الأزمة من خلال
سياسة تشعيرية قاسية فربما يقضي ذلك كله إلى نهوض الصراع
الطبيعي من جديد، ويقضي إلى لجوء الرأسمالية بهذه بلدان قادرة
على أن تكون الرأسمالية صوء لأنهم بلدان صناعية، أو لأنهم
تمتلك طبقة عاملة قوية، ومستوى من التطور الثقافي كبير كما
تمتلك حراًياً وثقافت

ولقد عملت البلدان الإمبريالية على أن "تفقد" اليونان من خلال
تدعيمها للنعم غير فوض سياسة نفس صرمه، لأن الإمبريالية لا
تشارك من ديون بل توجد الرديج لأعلى وعمد أيضاً على أن نجد
حلاً لكل بلدان الأخرى التي ركعت مديونية تصل إلى 2^{٧٠} من
دخلها القومي (اليونان 2١^٦ وبغية البلد لعبت في وضع حسن)
يقاها الحال اليوناني حتى يباين يعيش هذه الإنسانية حيث
تصل مديونيتها إلى ١٢,٥ تريليون دولار ودخلها القومي لا يتجاوز
الـ ٣ تريليون دولار لكن ما ساعدها هو أن معظم مديونيتها هي
مديونية داخلية، ونست بنوك عالمية وهو وضع لا حل له لأن
قوائد هذه الديون تسكل عبئاً هائلاً على الدولة يجعلها تذهب
المجتمع من أجل تسديد هذه القاتورة فقط

والمسكلة في النمط رأسمالي هي أن لا حد من هذه البلدان
قادر على الصراح ونهيار البنوك المدينة، لأنها باتت عصب النمط
رأسمالي، ونركز حي يصحود على الكتل الهامة من المال الذي
بات ينشط في ما هو "عير اقتصادي" بل "هالي" أي ينطوق
بالمضاربة والديون والمستفد المالي التي هي كلها بيع مال بصر
وحتى أرباح هائلة دون حصة بمرور بالانقص الحقيقي أي
الصدعي وبراغي، وحلى تجاري والخدمي

يهد ستكون هذه الحالة عظم من أزمة أعرق هي أزمة الخط
الرأسمالي ذاته، الذي بات المال فيه يهيم على الرأسمال

ما هي أسباب العديونية هذه؟

سلاحه بر الأرمه تصرب البلدان الأصعب في منطقته اليورو والتي كانت الذرعة العامة في السعد الرأسمالي تنعكس عليها بولاً والمصد هذا العرافسة التي كانت تهرز عذطق لاضعف في محاللات تصدعه و إلتفج عموماً لكن من الواضح بان المؤسسات المالية الكبرى مثل غوبنهار ماكسر كانت تستغل هذا الوضع من اجل تشجيع للاقتراض وتدفع نحو زيادة الصرف والتهب من قِبر راسمانيات المحلية وهذا ما ظهر في وضع اليونان، حيث ساعدت هذه المؤسسات على "الغش" لمصلحة انضمام ليونار بمنطقة اليورو، فغلب على العديونية العرفه من اجل قبول يونان في هذه المنظمة وحت ستمسى حليمه الملافة التي دنت تفسكل بين الظلم المدنية التي تريد تعميم التوظيف في مجار نهار، والرأسماليات المحلية التي تتكيف مع الوضع الجديد للرأسمالية فتتحوّر إلى النشاط المالي واستغلال الظروف من اجل النهب الأعمى

هذا مسجد بار الآليات التي اشتغلت فيها الرسمالية خلال العقود الأخيرة تفضي إلى تراكم هائل ذي طغى واعلاسات متسعة وحصل بر دول وهو الأمر الذي شهدته منيه مع بدء نفوذ المشاهد العالي الجديد عند سبتمبرها القرن العشرين والذي أفضى إلى أزمة "العديونية" التي عصفت ببلدان العالم الثالث، التي أدت بر نهب "القطاع العام" ورفض الدولة مع استمرار مراكزه الديون لكنها هذه المرة تطال دولة رأسمالية وهو الأمر الذي يفرض دوداً ربما تكون مختلفة عما حدث في العالم الثالث

إذا كانت المؤسسات المنظمة قد وجدت من يندفعها حيناً حسب الدول هذا القيد، فانه ليس من خيار لدى الدول المضفة سوى نهب المجتمع وهذا ما بد في اليونان عبر قرار عطلت بتقشف تضال كل الطبقات الموسعة وخطيرة يعني لأن ليس هناك من إمكانية لمساعدة بل لأن هدف نويج يفرض توسيع النهب إلى الرأسمالي أكثر حرصاً على مصالح مصارفها وشركاتها التي خلعت الفروض حسب الدول، لهذا موقف تفرض على الدول العديونية حركات صرامة من اجل نهب المجتمع. وبقد قررت الحكومة اليونانية بخفيض الأجور ومرباد تقاعد وكذلك رفع

الضرائب على السلع وضافة ضرائب جديدة وهو الأمر الذي يعني تحدر المستوى المعيشي للطبقات و سعة من المجتمع أي توسيع الأقدار و زيادة البطالة و الثاني فانهم المصراعات الطبقية التي لا تقوم على تغييرات عميقة في هذه البلدان وهذا ما يطرح السؤال عن إمكانية نجاح خطط التقشف ذاتها وبالتالي العودة إلى القسوة حور إمكانية وضع خطط سداء الديون، أو إعلان إفلاسها.

هذه هي المسألة التي يمكن ان نختصها في الفترة القادمة حيث إن الضغط الشديد على الوضع المعيشي يشوب تلك الدول يمكن ان يؤد ثورات حقيقية، على الأقل يمكن أن على كل سياسات التقشف التي تفرضها الحكومات، وهو ما يعني اتجاهها إلى رفض سداد ديون مما يهدد الأزمة في المصارف الكبرى من جديد.

وبالتالي يمكن القول بأنه لا يجب خطط التقشف، فحين إذا صراعات طبقية حقيقية ليس من حل لها، وإذا أخشب الطبقات المضطربة خطط التقشف فحين راء أزمة أعنف في الخط الرأسمالي ككل. وفي سوف تبرز منطقة اليورو في هذه الحالة يمكن أن تطيح بها، وتضعف وضع أوروبا العالمي انتظاراً لظهور أزمة الديون في الولايات المتحدة ذاتها

أزمة الرأسمالية وأوهامها

منذ ٢٠٠٨ شهد اميركا أزمة هائلة كبيرة طالت الرأسماليات الأخرى من أجل الأزمة بعد ولم تتوقف أفاعيلها واميركا فتتطور اقتصاداً جديداً بعد أن أصبحت مديونيتها أكثر من مجمل دخلها القومي ولقد دخل معظم بلدان أوروبا بأزمة من خلال التركم مديونية عليها، فاقته دخلها القومي.

لقد تراكم الثروة بيد أقلية ضئيلة جداً و صبحت السقوط والنمو في أزمة هائلة كبيرة، ومعيب عنان الأوروبية من أجل حل أزمة المديونية على فرض سياسات التقشف التي تعني انهيار الوضع المعيشي لمطاع كبير من الطبقات المعوزة و هامة

والتقشف من أجل المسكلة؛ لأن تراكم حال يذهب إلى تلك الأقلية التي لا تفي لأصغرها من ثرواتها، دون ان تعرف ماذا تفعل بها

سوى الدخول في المضاربة والديون والنشاط المالي متعدد الأشكال وهو الوضع الذي يهرز الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات)، دون أن يضيف فائض قيمه (الذي يتحقق فقط عبر العمل)، ويعقق من مقدرة الشعوب على العيش.

هذه كان في ساس الانتفاضات العربية وفي ساس الإضرابات وكل أشكال الاحتجاج التي باتت تهم عدداً من بلدان الأوروبية (اليونان وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا خصوصاً)، وقد فجر الشعوب ضد "وول ستريت"، التي تغفل جشع المال وقدرته التدميرية. وبهذه أصبحت البطالة بتدمير وول ستريت تقوى في أميركا، وتوسع عالمياً

لقد أصبح المال يهيمن على رأس المال، هذا هو وضع العالم اليوم، ويعني بأنه إذا كان الرأسمال بالمعنى الاقتصادي، يعني المال الموظف في قوى الإنتاج (الصناعة والزراعة) وفيما يكملها هو تجارة وخدمات، وهو ما يسمى الرأسمال المالي فإن تسبب الأسواق من خلال ضخ مبالغ طائلة في هذه القطاعات جعلتها لا تستطيع استيعاب بوظيف مالي جديد، فخرجت لاربح الهائلة التي تتركز (فالرأسمالية تنقسم بفيض الإنتاج وفيض لاربح معاً) إلى نشاط مالي محض (وهو ما كان يسمى في القرون الوسطى بالرب)، سواء تعلق الأمر بالديون أو بالمضاربة على العملة والسلع والعقار، أو بشراء أشكال جديدة هي تنويع على النشاط المالي (تسمى المشتقات المالية)، هذا المال، بعد أن لم يعد رأسمال، هو الذي أصبح يعقق من أزمة الرأسمالية، ويدفعها من الهيار إلى آخر ومن تراكم مشكلة إلى تضخمها

بالتالي أصبح يحلق فوضى عالية تقود إلى انهيار اقتصاديه متكررة، وإلى انهيار الوضع المعيشي لقطاعات كبيرة من شعوب العالم. فهذا النمط من النشاط يضخم من الأسعار دون أن يحقق فائض قيمه وبالتالي يؤسس لشعوب فقاعات سرعان ما تنفجر، فتهب ثواب اجتماعيه واسعة

ولقد أضرت إلى أن جعل الدخول العالمي هو حوالي 11 تريليون دولار، بينما بلغت حركه المال التي تريليون دولار أي ما يقارب الخمسين ضعفاً والفرق هنا يمثل تضخم قيم، ولا يعبر عن إنتاج

حقيقي وفي هذا الوضع طبع الولايات المتحدة - يقرب الـ ٦٠
تريليون دولار بينما يبلغ ناتجها القومي الـ ١٤ تريليون دولار

هذا النمى تضخم المال، وتحكمه بالراسمان وهو الامر الذي
يفرق العالم في أزمة لا حل لها، وتفرض انهيار وضع المعيشي
يس في الاطراف فقط بل في بلدان المراكز كذلك ويبدو أنه بات
يستنهض موجة عالمية ضده ربما كانت تطويراً بحركة هائلة
العولمة التي بدأت منذ بداية هذا القرن

الهوامش

(١) ما نشر حينه يشير الى ان ديون الرهن العقاري بلغت ٦٢
تريليون دولار بينما كان - طبعها الفعلية هي ٨ تريليون دولار فقد
أدى تسهيل الائتمانية، وقيام البنوك بالبحث عن الاقتراض من اجل
الحصول على اليود - إلى ارتفاع متسارع في اسعار العقارات هو
الذي أوجد الفقاعة التي انفجرت سنة ٢٠٠٨

(٢) انظر هيريزور "الانهايا يوم الاثنين الاسود ١٩/١٠/١٩٨٧"
دار الحمراء / بيروت ط١٩٩٠/١

(٣) انظر رافي ياقرا "الكساد العظيم عام ١٩٩٠ هي بدأ
بحقيق؟" دار الحمراء / بيروت ط١/١٩٩٠

(٤) حول تجربة النور الاسيوية هناك كتب عديدة، لكن ربما
كان من المفيدة العودة الى كتاب د زهري ركي "المنحة الاسيوية،
قصه صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية" دار المدى للنفاقة
والنشر ط ١/٢٠٠٠ وكذلك د محمود عبد الفضيل "العرب والتجربة
الاسيوية الدروس المستفادة" مركز دراسات الوحدة العربية
(بيروت) هذا تقرير الثاني ٢٠٠٠

(٥) انظر جورج بيزمي فوستور / فرد ماغدوف "الأزمة العالية
العالمية وأزمة الراسعالية" ترجمه عطية بن كريم الطيفيري مكتبة
الحق، ط١٣/٢٠١٣، ص١٥

(٦) انظر جورج كوير "أصل لأزمات العالية، البنوك المركزية،
فضاعات الائتمانية، معالمة فرضية السوق الفعال" ترجمة حاتم حميد
محسن، كيوان للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط١٩٩٠-٢/١٠ وبيضا،
فرانسوا موران "جد ر العمل الجديد" سوف يصدر بالعربية قريباً

(٧) انظر سمير أمين "عز الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية
أو الخروج من الرأسمالية العارضة" روافد نشر والتوزيع/
القاهرة، ط١٤ ١/٢، ص٣٦

(٨) كارل ماركس "رأس المال" دار التقدم / موسكو ج ١ ص ٣٧
(٩) لينين "الإمبريالية على مراحل الرأسمالية" دار التقدم/
موسكو ص٦١

(١٠) المصدر ذاته، ص ١١٨ و ص ١٢٠

(١١) انظر كريستوفر تولينهاوس "هذه الشركات المعقدة
الجنسية التي تحكمنا" ترجمه سهام شريف، مسورات وزارة
الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٦، حيث يشير إلى بدء
تقوى هذه الشركات كان بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث شهدت
وزارة العدل الأميركية من رفضها لاندماج الشركات خوفاً من أن
يؤدي إلى تراجع المرحمة (ص ٥١-٥٢) ولقد شهدت من ذلك نهاية
السقليات (ص ٦١) هذه العملية أدت إلى خروج الرأسمال الأميركي
إلى أوروبا (ص ٥٣-٥٤)

(١٢) هذا مصطلح تعود صيغته لسمير أمين، الذي يكرر
استخدامه في مؤلفاته. انظر مثلاً، سمير أمين "ما بعد الرأسمالية
المتهاكمة" ترجمه فهمه شرف الدين وسناء أبو شقر دار الفارابي/
بيروت، ط ٢ ١/٢٠٠٠، الصفحات ١١٦-١٢٢

(١٣) انظر جون بيلامي فوسقر وروبرت و. هاكشيسني "أزمة لا
نهاية لها كيف ينتج رأس المال المالي الاحتكاري ركوداً
وانقراضات من الولايات المتحدة، الأميركية وحشي الصين" ترجمه
حسن الحسيني، معهد عين توما، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام
والديمقراطية وجمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، ط ١٤٠٢/١،
ص ٩٢-٩١

(١٤) هنا ما أشار إليه جاك شيراك بعد أزمة ٨ ٢

(١٥) يمكن العودة إلى كارل ماركس "رأس المال" سبق ذكره،
ص ١٥٢-١٨٠

(١٦) يمكن مراجعة باتريك رافو وماري بون فيرر "الرأسمالية

في طريقها لتدمير نفسها" ترجمه سعد الطويل، مكتبة السروق
الدولية-القاهرة، ط١/ ٢٠٠٨، ص ٦ ١٥

(١٧) د. سمير أمين، جريدة الاخبار

[http://www.al-akhbar.com/ar/node](http://www.al-akhbar.com/ar/node/17787)

(١٨) حسب د. قديري جميل، "الأزمة الاقتصادية العالمية
الجنور الافاق الانعكاسات" موقع قاسيون

<http://www.kassioun.org/index.php?>

[L93=mode=article&id](http://www.kassioun.org/index.php?L93=mode=article&id)

(١٩) انظر د. رمزي زكي "الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول
لغوها الجديدة برأسمالية معاصرة" دار المستقبل العربي
(القاهرة) ط١/١٩٩٣

(٢٠) سلامه كية "العونة الراهنة ألياب عاده انتاج النقط
الرأسمالي العالمي" دار رند/ دمشق، ط١١/٢٠١١

(٢١) سمير أمين "إمبراطورية الفوضى" دار الغرابي/ بيروت،
ط١/ ١٩٩١

(٢٢) انظر، د. رمزي زكي "العولمة المالية، الاقتصاد العيسوي
رأس المال المالي الدولي" دار المستقبل العربي/ القاهرة ط١/
١٩٩٩

(٢٣) د. فؤاد مرسي "الرأسمالية تجدد نفسها" سلسلة عالم
المعرفة/ الكويت، ط١/ آذار سنة ١٩٩٠، الرقم ١٤٧

(٢٤) لينين "الإمبريالية على مراحل" برأسمالية" دار التقدم/
موسكو

(٢٥) يمكن العودة إلى، جون كيميث جانيزوب "تاريخ الفكر
الاقتصادي، العاصي صورة الحاضر" سلسلة عالم المعرفة/ الكويت،
الرقم ٢٦١، تاريخ ايلول ٢٠٠٠

(٢٦) انظر هـ، سومان جورج "تقرير نوجانو مؤامرة العرب
الكبرى" صدار مطور/ القاهرة ط١/ ٢٠٠١ والعنوان الاصلي بلكتاب
هو الحفاظ على الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين

(٣٧) سفير أمين "عن الأزمة" سبق ذكره، ص٦٦

(٣٨) هذا هو حزب الإدارة الأميركية مع دعم البنوك مثل مجلس
ساكس، ويمان برنر، انظر جون بيلامي فوستر وروبرت و
هاكشيني "أزمة لا نهاية لها" سبق ذكره، ص٥٩

الفصل الثاني: الطبيعة الجوهرية لنمط الإنتاج الرأسمالي

الآن يجب أن نعيد بناء التصور حول الرأسمالية كيف تشكلت؟ وماذا تعني بالأساس؟

تاريخ قريب من الزمن تشكلت فيها الرأسمالية وتطورت حتى تبلورت بالشكل الذي نراه اليوم، محاول أن أيسط في الأمر، ولكن سرعان ما أبدأ على المسألة الأساسية التي من خلالها نستطيع أن نفهم تشكل رأسمالية الحالي، وطبيعة العولمة التي طرحها هند التسعينيات، والسؤال قائم لأن الذي اعتقد أنه تجاوز العولمة ووب يسكن حالة مرضية في الرأسمالية

النقطة الجوهرية التي يجب أن تكون واضحة في كل تحليل تتعلق في أن الرأسمالية تشكلت في أساس انطلاقاً من اكتشاف الصناعة وليس قبل ذلك⁽¹⁾ ليس نتيجة وجود رأسمال كما يطرح بعض المفكرين، وليس بسبب وجود السلع كما يطرح آخرون، معتبرين أن النقد والسلع هما الرأسمالية النقد والسلع والتبادل التجاري كانت موجودة في كل التاريخ العالمي، لكن اكتشاف الصناعة في نهاية القرن الثامن عشر هو الذي شكل نقلة نوعية هي التي منحت لشيء النظام رأسمالي القائم⁽²⁾ هذه مسألة جوهرية، ومن يحاول أن يتجاوزها سيدخل في تفاصيل شكلية في بعض النمط الرأسمالي، ولا يستطيع أن يمس ب فهم طبيعة هذا النمط، ولا أن يفهم مشكلاته وبالتالي أن لا يستوعب ما يجري في العالم اليوم⁽³⁾

الصناعة بدأت في أساس في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، وحدث لتوسع إلى فرنسا وألمانيا وإيركا واليابان بعد أن حاول محمد علي باشا في مصر أن يطور صناعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالتعاون مع فرنسا التي كانت تتطور صناعياً دون أن تصبح دولة صناعية لكن الرأسمالية البريطانية خصوصاً التي كانت أخذت في التوسع رأسماني وكانت تطمح إلى السيطرة على تركه دولة العثمانية، ضمت جزء عظيم بالتعاون مع فرنسا وألمانيا العالي العثماني، فغزت هذه التجربة. وبعد مصر من أن تطور أي صناعة فيما بعد⁽⁴⁾ طبعاً سير

السبب في ذلك حينما نفهم ماذا شكلت الصناعة عن صعيد تشكل الاقتصاد المحلي والعالمي؟ وكيف أسست لسيطرتها العالمية بد، من الاستعمار وصولاً إلى السيطرة الاقتصادية، ومن ثم: وصولاً إلى نهوضه إلى الآن، حيث سيضطرب رأسماليات عفايويه في الأطراف وحتى في المراكز وتخضع العالم لسيطرة الضخم العالمية والاحتكارات

موقع الصناعة في التطور العالمي

أشرت أنه نفهم الاقتصاد العالمي لا بد من فهم جوهر الرأسمالية، أي ما هو العنصر الذي أفضى إلى تشكيلها؟ وما هي السمات، بالقياس، التي تسم بها؟ من أجل فهم بيتها في اليندر التي نشأت فيها، ومن ثم؛ لماذا صغت العالم على المشاكل التي مر بها؟

لقد شكل اكتشاف الصناعة المحور ندي صرخ، العالم الجديد، حيث هيم كنفوة إنتاج مهتشة الزرعة التي كاد لإروا، التاريخي الذي قامت على أساسه المجتمعات الأقدم، ومؤسسة بنية داخلية وعالمية واللغة الجدة لقد أعاد موضوع المجتمع والدولة ومن ثم؛ العالم. وأبـ نشوء لاحتكارات، والرأسمال العالي (الذي هو تعارج الرأسمال الصناعي والرسمال المصرفي)، ونزعة بسيطرة على الأسواق وسود لأولية⁽¹⁾ وهي في هذه، وانطلاقاً منها، صغت الأطراف بما يحقق مصالح المراكز فشكل العالم كعالم استقطابي بين مركز صناعي معطور وأطراف منقورة ومهمشة ومنهوبة⁽²⁾

"العيراب" (أو سماعات) التي أضافتها الصناعة تمثلت في التمرکز العالي من جهة ومن جهة أخرى فيض الإنتاج ومن جهة ثالثة فيض الأرباح

فيض الإنتاج

حاجة الصناعة من تعرض المنافسة الشديدة؛ حيث، فيفيض الإنتاج يفرض الحاجة إلى سوق واسعة كما اقترنا، وفي ظل الأسواق القائمة (حيث توضع السوق رأسمالي عن مدى رمي، ولم ينشأ مرة واحدة) تضاعد المنافسة للسيطرة عليها بين شركات الصناعية، في البلد الواحد وعن مستوى العالم؛ حيث إن فيض الإنتاج يزيد الحاجة إلى السوق خارجياً و انطلاقاً من ذلك يجب أن يكون الخارج، الذي هو البلدان التي لم تصبح رأسمالية بعد، مطبقاً لخارج الصناعة في تكوينه الاقتصادي أي أن يكون منتجاً للمواد لأولية التي تحتاجها الصناعة ولتحديثها المعجماء الرأسمالية وأيضاً سوطاً لتسويقها السبع المنتجه في المراكز

وهذا ما كان يفرض "ضرورة" أن تضع عند الأمم التي لم تتطور صناعياً بعد من أن تنشئ صناعته؛ حيث يجب أن تتكيف مع حاجات الصناعة في المراكز، وبالتالي أن تخضع لسيطرة الرأسمالية

فالصناعة تعني أن هناك فيض إنتاج حيث أنه لإنشاء مصنع يجب أن يكون واضحاً ما بحاجة إلى إنتاج كفيه معينة من السلع لكي يحقق الربح، وأقل من ذلك سيتهرب تحت عين كل رأسمالي يريد أن يبنى مصفاً يجب أن يفكر في حدود السوق التي تستوعب هذا الإنتاج وبالتالي فهو ينجب عن سوق واسع لاستيعاب فائض إنتاج يحتاج إلى قوة شرائية أكبر مما هو متوفر في البلد التي يعيش فيها هذه المسألة أساسية لأنها، وحدث، أولاً تناقضات في إطار نظرية الرأسمالية نفسها بين الرأسماليين؛ حيث أصبح واضحاً أن السيطرة على السوق المحلي تفرض التنافس بين العديد من الرأسماليين الذين ينتجون السلعة ذاتها، وبالتالي أفضل إلى شكل من أشكال التمركز الرأسمالي في النهاية فرض احتكار الأسواق في المراكز، وبالتالي تشكيل الشركات الاحتكارية الضخمة التي بدأت في قطاعات صناعية، ووضعت لأن تصبح يمسب صناعية فقط، بل زرعية ومالية وخدماتية معاً. وتشغل في كل المستويات الاقتصادية

وهذا الاحتكار طاب العالم وبالتالي بعد أن أسس شبوب حروب كبيرة. وصارعت بين الشركات القومية" ودفع نحو احتلال البلدان الأخرى لاحتكارها كاسواق واستغلال مودعا الأولية فقد أسفل التنافس من السوق القومي إلى العالم، وبات الصراع على السيطرة عالمياً

طبعاً أن فيض الإنتاج يعني أيضاً خنوع تراكم مالي هائل نتيجة الأرباح الضخمة لتحقيقه من تصريف السلع. لكن هذا التراكم يجب أن يهاد توظيفه في الاقتصاد لكي يحافظ على قيمته ويبقى فاعلاً ولكي لا يبلاتى (يموء يفقد قيمته) لأن كل بلد لا يحرك في السوق سينتهي كأي سبعة أخرى وبالتالي كل نموذج للاقتصاد يراكم الأرباح. لهذا يصبح هائل تراكم مالي هائل لدى الرأسماليين، مراكز في بيوت طبعاً. هذا شكل في إطار بضوح الرأسمالية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين ما سمي الرأسمال المالي الذي هو توحيد برسمال بضائع مع برسمال المصرفي وبعد ذلك كما أضرباً من ثم، مع الرأسمال البررعي والتجاري ليصبح شاملاً كل مالي تنشط في كل المجالات، وهذا ما أسس لشركات الاحتكارية العالمية الطابع هذه العساة فرضت أن ينظر بعالمه من قبل رأسماليين، وبالتالي من قبل الدولة الرأسمالية التي باتت تعبر عنهم،

من منظور ما يخدم تطور الصناعة وتوفر مواد أولية تسمح بأن يختص المصانع، خصوصاً في المرحلتين الأولى عندما كان هناك حاجة شديدة لمواد أولية ورعاية مثل الفطى والحديد وأيضاً لإنتاج زراعي لكفافية العيش (قمع وأرز وغيرها)

وبالتالي كان أي مصنع رأسمالي بحاجة إلى مواد أولية هي غير موجودة في البلدان التي يشتغل المصنع فيها. أيضاً أصبح السوق غير كافٍ لكي يستوعب فائض لإنتاج الصناعي لذلك تبنوت فكرة التي تقوم على السيطرة على باقي دول العالم للحصول على المواد الأولية، والسيطرة على الأسواق لتصريف السلع لهذا أصبح المنطق العام الذي يحكم المراكز الرأسمالية هو كيف يجري مع الشعوب التي لم تصبح رأسمالية صناعية مع نهاية القرن التاسع عشر كيف تبقى غير صناعية، وبالتالي مجالاً للسيطرة والهيبة. سواء عبر استيراد المواد الأولية بمرحاض لأسعار أو لتصدير السلع وبيعها في هذه الأسواق لكي تربح الشركات وتتطور وتتوسع؟

هذا ما أوجد عالمياً مفهوماً إلى "طبقتين" (أو مستويين) مراكز رأسمالية أساسية تطورت فيها الصناعة والاقتصاد الرأسمالي بمرستوى عالٍ وبالتالي تطورت فيها حضرة العلم والثقافة وبنى المؤسساتية للدولة وهي المراكز الرأسمالية الأساسية في أوروبا وأمريكا واليابان وعالم آخر يخضع لـ "مربع" تطورت في المستوى الصناعي والمجتمعي غير الضغط الرأسمالي، والذي أصبح يتفوق أيضاً في الحرب نتيجة اختراع الأسلحة الحديثة بذلك خضع للاستعمار في المرحلة الأولى هذا للاستعمار الذي كان بشكل المجتمعات المحلية بما يجعلها تخدم رأسمال في المراكز ولا تخدم المجتمعات ذاتها، على العكس من ذلك يؤدي هذا التشكيب القائم عبر استعمار الضغط الرأسمالي، والبنى الأيديولوجية والمؤسساتية الثقافية، والذي بات يتعرض له عليه بهب إمبريالي، إلى افقاد وبعدها هذا ما جعل بريطانيا مثلاً مع بداية تطورها حينها حتى الهند أن تدمر كل صناعة الغزل والنسيج الهندية، والتي كانت متطورة عن صناعة الغزل والنسيج في بريطانيا حينها، وأن تمنع محمد علي باشا من أن يفكر بتطوير صناعي في الدول العربية بعد هزيمة في الحرب، وبالتالي هزيمة تجزية التي بدأها ومن ثم؛ ففسد كل أمكانه لتطور صناعي، ومن ثم؛ خلال بريطانيا لعصر

هذا العالم أصبح بهذا الشكل يتكون من بنى متخلفة غير صناعية،

برغم من محدودية ربحها، شتتت ربحها، أحادية في مراحل معينة (فصل أو فصل أو جزئين) لتحديد التجميع. مع استمرار وجود حرف صناعة الراسمال، يمكن العمل في التجارة (لاستيراد والتصدير) أو تجارة السلع التي تُنتجها الصناعات الراسمالية. ومن ثم، يصدر بمرور الوقت هذه المراحل المتطورة في مجمل الأطراف وفي المنطقة العربية لا يصل إلى مرحلة تشكل الراسمالي حقيقي غير بشوء صناعة وتكوين المجتمع على ضوء ذلك. من العكس من ذلك، بقي مستحلاً وإبعاً وملحقاً بالحوادث الراسمالية التي أصبحت تؤثر في تطوره فيما يخدم مصالحها وبركة الراسمال لديها. ونضخم شركاتها عدد عمالة جبرية هي جوهر الراسمالية؛ حيث فوضت شكل عالم مستقطب. تتركز الصناعة، ويتركز العلم والتطور والرأسمال في طرف (هو الاسم الراسمالية). ويتركز خبره الآخر يعيش في من أقرب ما تكون إلى التوسطية ورعاية متخلفة وتكونه الأيديولوجية والبس والعلاقات التقليدية. ويجب أن يكون واضحاً أن كسر هذا الطبع لاسلطاني هو الذي يفتح ثغراً في المنظور.

سيروية الراسمالية في القرن العشرين

اكتسبت صناعة نسيج القرن الثامن عشر وكان مركزه الأول هو بريطانيا التي كان بها الأسبقية وبور تطورها عند سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٨٨٠ حيث أحدثت ثورة استعمارية. وتعد بمرورها وأن كانت الثورة الفرنسية قد حدثت سنة ١٧٨٩ فإن تطور فرنسا الصناعي بشكل حقيقي بدأ بعد ثورة سنة ١٨١٨ ودكتاتورية لويس بونابرت. اكتسبت فرنسا سنة ١٨٧١ (بعد احتلال الألماي وكومون باريس) ألبانيا رغم تطور الحرف فيها وشتتت بعض الصناعات في المنطقة الغربية منها. لا أن تطورها الفعلي في المجال الصناعي بدأ مع سيطرة بسمارت وخصوصاً بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١ أميركا أحدثت في التطور الصناعي بعد ذلك. ومن ثم، مع نهاية القرن التاسع عشر كانت اليابان تتقدم كي تصبح دولة صناعية، وليفوق القرن ويبدأ القرن العشرين في في كمال تشكل النمط الراسمالي كخط عالمي وإمبريالي^{١٤} وفي هذه المرحلة كانت الراسمالية تعمل على صياغة العالم بما يوفق مصالحها وهو الأمر الذي أدخلها في تناقضات وحساسات مع بق الحروب.

من هذا المنظور إذا نظرياً إلى القرن العشرين نجد أن الدول الراسمالية قد دخلت في سافس فيما بينها لأن إنتاج كل بلد كان يخضع للبحث عن سوق لتصريف فائض المنتج. كما كان حجم الإنتاج في كل بلد

أكبر من الحجم الذي يمكن أن يستوعب في السوق المحلية لذلك أصبح هناك تدافس على الأسواق العالمية لاستعمار الدول والسيطرة على مواردها الأولية وللاستثمار وهذا ما أخرج الحروب بين البلدان الرأسمالية والتي يهدف السيطرة على الأسواق العالمية مثلاً كان حرب بلجيكا وبريطانيا في أوروبا تطور سريعاً بدءاً بعام ١٨٧١ في هذا الوقت كان العالم تقريبا قد جرى اقتسامه استعمارياً بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا من جهة وغيره^{١٤} لذلك كانت مشكلة التطور في العالم تتحدد في نه يحتاج إلى أسواق عالمية. ولكن القوى الاستعمارية الأخرى كانت قد سيطرت عليها وهذا ما كان يدفع العالم إلى تخوض الحروب ضد الإمبراطوريات الأخرى من أجل اكتساب الأسواق وتحقيق تطور حقيقي في الرأسمالية المحلية لديها. عبر السيطرة على الاقتصادات العالمية

هذا ما فرض نشوب الحرب الأولى، التي هزمت ألمانيا فيها وجرى تقاسم السلطنة العثمانية، وفرض تقاسم جديد للعالم بين الإمبرياليات المنتصرة. بريطانيا وفرنسا ومن ثم؛ فرض نشوب الحرب العالمية الثانية التي هزمت فيها ألمانيا من جديد، كدست إيطاليا واليابان ولكن ضعف الرأسماليتين القديمتين بريطانيا وفرنسا لفرض الولايات المتحدة سيطرتها العالمية. وتوجد دول الرأسمالية تحت قبضتها وفي هذه الوضع كان قد أصبح مفروضاً سائب برسمال الإمبريالي، وتربطه، وتتركزه عالمياً بعد أن كان قد حقق التمركز القومي (أي داخل الدولة) لأمه). خصوصاً وأن العالم أحد ينقسم في شكل جديد بعد موجة الشيوعية* التي بدأت مع ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا، واستمرار انتوره في الصين وانتصارها سنة ١٩٤٩ وذلك في توسع الثورات الشيوعية في الهند الصينية (فيتنام، كمبوديا ولاوس) وفي كوبا ويوغسلافيا وألبانيا ولكن أيضاً انتشار موجة التحرر بعد الحرب الثانية وضعف القوى الاستعمارية الضعيفة وترجعها، حيث شعلت بندا جديدة في نسب إفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي لم يخرج منها من شبكة العلاقات التي تفرضها الرأسمالية المراكز كما حدث في نظم الشيوعية. بل طلبت تشاكت في مستويين، وسيل لاستمرار العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية تحت كله في الأحوال كلها كان يفرض سوق العالمي أمام الرأسمال والسبع الإمبريالية وبالتالي يريد من رمة العقد الرأسمالي فالسوق باب ضيق، وفرض الإنتاج والتراكم العالي باتا أكبر وضخم.

نشأ لاتحاد السوفياتي عام ١٩١٧ وقد بسكل اشتغافاً عن السبع

الراسخالة العالمية التي ظلّ تحوّل من تحتفظ بسيطرته العالمية على
 لأطراف عموم ولكن الحرب العالمية الثانية والثورات في آسيا وأفريقيا
 ومنه لأفريقيا والشرق الأوسط في إطار الاقتصاد العالمي، في الوقت نفسه الذي يهضم
 عظمى كما كان يصفى اشتراكي ورأسمالي، في الوقت نفسه الذي يهضم
 في لأطراف نتيجة الصراع بين طليعة الناتجة عن الفقر والتخلف الذي
 فرضه الاستعمار، يهضم حركات تحرر كانت تعمر على تجاوز التحكم
 المحلي بأن تطلع إلى حد ما مع الاقتصاد الرأسمالي من أجل تحقيق تطور
 صناعي واقتصادي ومجتمعي داخلي يحل مشكلات التطور ويسمح
 بتجاوز التحكم والفقر بهذا باب العالم، حيث الطابع الاستعماري
 الذي فرضته إمبريالية لا يزال قائم، الثاني فهو يؤسس لعالمين كما
 سب. والآن باب العالم ينقسم إلى عظمى اشتراكي ورأسمالي، والخط
 عميق في العلاقات الاقتصادية بينها؛ حيث أكل منها قانون فيمعه خص
 به واختصاص منحصر على الداء ببر هذه ولد ظهرت من التحيز التي
 حاولت تحقيق التطور بدخلي بكن دون طبع كامل مع نمط الرأسمالي
 وحيداً كانت تقلص العلاقة مع مركز إمبريالي وتصورها مع مركز حر
 (ها، أميركا/ أوروبا) لكن هذه المحاولة قضت من قدرة الاحتكارات
 الراسخالة على السيطرة

هذه المرحلة شهدت احتلالاً في تكوين لاقتصاد الرأسمالي نفسه فقد
 في الوضع الصادر إليه إلى أن يصبح محمل الرأسمالي موحداً ومتشككا
 نتيجة لتطور الداني ونصعد للمركز من جهة، لكن؛ من جهة أخرى نتيجة
 خروج مدطق كثيرة في العالم كاستورق للسبع ورأسعار وبالتالي يستقر
 نمط الرأسمالي في أطراف متشكك، وصبح الرأسمالي الأميركي الأوروبي
 الياباني يستقر في كتلة وحدة متشبكة ومداخلية لمصالح (وهو ما
 يصدق عليه صير أمين الخاوت¹⁴) تخوض الصراع ضد الاشتراكية،
 وتحاول أن تهزم حركات التحرر لكي تعيد سيطرتها على المناطق التي
 خرجت من تحت سيطرتها

لكن السنوات منذ نهاية الحرب الدانية إلى بداية سبعينيات القرن
 العشرين، وفي ظل هذه التضيق للموقف والصراع العامة التي جعلت
 العالم كله تفرأ، والتي اتسمت بجمعة شاملة لا مبركا التي بدأت القائد
 بحاسم في مجمل النمط الرأسمالي، ظهرت مشكلات الاقتصاد الرأسمالي
 مع كل التطور التكنولوجي الذي حدث فقد كان النشاط الاقتصادي من
 آخر أعده عجز أوروبا والدب يصب في مصلحة تحقيق تراكم عالمي

هائل للاحتكارات الأميركية وكادت كان طرح السليح والاندماج بين الشركات، وسعالي بشرط الرأسمال لكن؛ كانت كل من أوروبا وبنان قد ذهبا واندما واندما بين الأمريكا وهذا ما اوجبه احتلالا في الدول الاقتصادية بين هذه الأطراف بغير مصلحه اميركا التي دخل هير بها لتجدي في تسلب وهي نظم؛ كانت بحروب عديدة التي خاصتها الإمبريالية الأميركية دفلة عن حدود سيطرتها او من جر "فتح جديد" قد احدث ثوبق الاقتصاد خصوصا مع حرب فيتنام ولا شك ان أميركا كانت تسعى لحصار التوسع الشيوعي الذي بدا انه سيسطر على جنوب شرق آسيا وعلى العالم عموماً. وأيضاً كانت تسعى من أجل عامة الهممة و"توسيع السوق" في هذه الوضعية كانت أميركا قد أصبحت هي "العالم الرسمالي" ملحقه الرأسماليات لاخرى بها، في ظل التسلب الاقتصادي الذي تحقّق في السنوات التي تلت الحرب الثانية. لقد باتت مركز "العالم الرأسمالي"، المركز المهيمن والمتحكم، والذي يهتف القدرة العسكرية لها له

أميركا الأوروبية

هذا يعكس - نقول - عن مستوى سياسي يتفق بوضع أميركا كزعيمه بلدان الرأسمالية كانت كذلك. عند نهاية الحرب العالمية الثانية وأصبحت هي المركز الأساسي لتقاركم العالمي والقوة العسكرية التي تدافع عن مجتمعات الرأسمالية كما اثريا للتو طبعاً أميركا كانت عند عام ١٩٤٦ تعاني من أزمة اقتصادية. وضمها الاقتصاديون حينها بأزمة بالركود القصفي "الـ" حيث شهدت ركوداً اقتصادياً مع ارتفاع في الاسعار والبطالة، وكان الامر مستغرباً نتيجة ان الركود يفضي - بضرورة - كما كان علم للاقتصاد يقول، من انخفاض الاسعار، وليس ارتفاعها بعد لم نفس أسبابها حينها. وربما توضحنا فيما بعد أكثر أي حين، ظهر من كثرة ماله هناك ذلك شككته في بيوتات وتحتج الى "نقطة" بكر كان وضحا ان احتلالا كبيراً بات يحكم الميزان التجاري وقد ما عالجه من خلال فب العلاقة بين الدولار وذهب، الربط الذي تقرر في اتفاق بروتس وونر الذي أقر بعد الحرب الثانية؛ حيث باتت تربط قيمته بعمله بذهب المسحود لدى الدولة. فلك العمة كان يسمح لأميركا بأن تتحرر من الضبط الذي كان يعرضه لاندق على طبعه الدولار بعد باتت تطبع عملة دون الحاجة إلى رصيد ذهبي ومع كانت هذه الخصوة التي كانت تسلمهم في حين مسكته تعجز في اميركا التجاري، عبر التعويض عن الاحتلال بطبعة الدولار

(حدث كان عنده موارد الاحتمال) وقد من اربعة لوكود التضحي من جهة لانها بدت تريد من الكنتة العاليه العدوانية، والتي تأتت بمصح بتداعيه عاليه بسرعة اعلى من جوده أخرى وهو م أنسب لمصار التكوين الاقتصادي الذي عجزت عنه أزمة سنة ٢٠٠٨

بعد اوسط سببها. اللان العزيم كان واضح ان اميركا تقاى رمة طلب تكافؤ ووصلت الى جنود انجازات عاليه في انعمانيات (سنة ١٩٨٧) وكنت سنة ١٩٩٠ استمرارا الى الأزمة الكبيرة كانت سجدد الأزمة، من حيث العظمى في ثلاث عاصم، وفي عجز العيزر التجري حيث أصبح لاسنيرار بفور التصدير وتأنى في عجز العيزرية، حيث بدت حرجتها نتيجة مدورها بدمي" لكن ايضاً نتيجة دعمه لاحتكارات، أكثر من مداحيل الدولة خصوص مع تخصص الضراب على لاعبياء وذات، بالتالي، ارتفاع المديونية بشكل لاكف لكنى كانت بركة نظام الرسمالي كما سيطر بعد صوب من ديت، وهو م مشهور اليه تالي فمحور لبرازية كان بوضح نطاق الراسمالي، بمسدد" الذي تدافع عنه الدولة، سواء من حيث رفض فرض ضرائب بمصاعده على لاعبياء بل على التكمى كانت تعمل على خفض الضرائب، او لانها بصرف كانه المداخلة الوحيد عن السط الراسمالي بدي يريد وقف، والمد الشيوعي" والذي يريد تغيير نظم حركات التحيز وان القنضى الامر التدخل العسكري واصلا محب من حل ذلك كله على ضخيم لغزوات العسكرية لكي تكون لادبه على بحكم اعالم" ايضاً كما سيطر بعدد في سياق المعبر سيطرة على العالم بعيد انوار، العيو لاقتري" ودا" كله كان يفرض عنه كبرى على بؤله وكانت الرأسماليه الصاعدة تستفيد منه من خلال تشكيل، بمجمع العسكري الصاعى" ادى كان يلقي الصناعة لأميركية بموافقه" اعلم انه قدر الكبير الذي وضح خلال السبعينيات وانعمانيات من الفون العزيم بعد كان من الظهري م يصاعد العجز في الميرانية ومن ثمة أن يعود نى لاسنيرار ومراكزه مديويه هائل على الدولة وسلاحظ بأن عجز العيزر التجري كان يتجه الى م الصدمات لأميركية في وضع حرج فعد صبح لاصف في المعامه وهو ما كان يريد من عد الدولة التي تريد الحفاظ على اقتصادها امام رحف المنافسة هذا كما انه يودى الى بروج الرسمال الى الخارج. بعد أضرت الى مسانه فذا لا تباط مع الذهب، وتحرير مباعه دولان بالضغط من حل التعويض عن هذا البروج

«فحص العار» (و العارضة) هو المصنع كن الذي تموضع بالامر
في أميركا

هذه الأربعة كانت تحتج الى تغيير سيطرة أميركا على العالم من جر
ن تفرض حلاً لمشكلتها الاقتصادية الأساسية يعني بحاجة إلى تعديل
بميرار التجارى عبر السيطرة على العالم بالقوة العسكرية لكي تكون
مناصفة هي تصبح شركاتها، وأن توجد المصافد «بتشغيل» المال عندكم
كان عليها أن ترسم تصور العالم بمصنع هذا الحل، وهو ما كان يدافع
خلال عصري السبعينيات والتسعينيات، وطرح الاندراج حول السيطرة
على النفط منذ مبدأ كاتر الذي اعتبر ان الخليج هو جره من الامم القومية
لايركي لكي وجود دبحار السوفييتي كان يصنع العارضة هذا الامر
صبح ممكناً فقط مع بداية «نهيار» اندس الاشتراكية؛ حيث أصبح عالم
واسع أمام الاحكام والظلم العالي في الوقت الذي لحزن فيه كثرة
عسكريه، الأميركي من عدو مكافئ لا تستطيع تجاوز قدرته وبهذا يترك
قادره على «توسيع» في عالم هي قوة الاضخم شبه. وايطر الدولة
الوحيد سي يصنع كل هذه القوة التي باتت تتحول الى «استعمار
اقتصادي» «بشيء» ان سبيلور رؤية لدى الرسل الأمريكي (الطبع
العالي المهمة) بأنه يجب السيطرة على العالم. هذا ما طرحه بوش الاب
خلال الحرب الأولى على العراق بداية سنة ١٩٩١ والتي قال خلالها بأنه
يريد تشكيل «نظام عالمي جديد» هو ما بات يسمى فيما بعد «الهيمنة
والتي يعني كلف تخضع العالم بما يتحقق منافس افضل للشركات
لايركي ويوجد السبل «نشط» «الكثير العالية» «مشاركة» ويصبح لهم
كبر بصحلف اطراف العالم؟ هذا الامر كان يتحقق عبر الدور العسكري
لدى سهداد هذا سنة ١٩٩١ حتى سنة ٢٠٠٣ باجلال العراق وصولاً إلى
القدر عدي من القرن الواحد والعشرين حيث أن أميركا كانت في عهده
سيطره العالم هذه، وبعد أن «توحد العالم» تحت هيمنتها تريد أن
تصنع الرساميات الأوروبية واليابانية في اطار اننافس الذي تم بعد
عدي لكن؛ كانت أميركا بحاجة الى تعديل وضعها في اطار اختلال
الطاقة التي كانت نتيجة لضعف الذي عاينه، والذي أسس إليه قبله؛ حيث
تسطيع التحكم بالأسواق والتحكم بالخط من أجل تحقيق هذا «الامر»
حينها لم يحسب حساب روسيا؛ لأنه عند على تفكك الاتحاد السوفييتي
وتأسيس وضع يضر «بقوة» دوله لها، لكن كان هذا شعور أن الصين
سوف يمكن يفكر أن يخل بعقادة العنصرية التي تسعى لأن تحل
مصالحها هي بالتالي كيف يجري كبح تقدم الصين، ومع خطر أن تصبح

هي القوة المهيمنة؟ هذه المسائل فرضت مرحلة الحروب الأميركية في
العام في طر فترض جعل السياسات لأميركية، وبالتالي تهينة الظروف
شركات الاحتكارية الأميركية لكي توسع نشاطها وتتجاوز المشكلات التي
عانتها في عالم كان بلا متكافئاً في المنافسة لقد املت في حل مسكته
الحرار التجاري ولكن أيضاً وربما لاهم، في تسهيل وسط المال، عبر
تحرير كل الأسواق من كل ما يعيق حركته، التي تتفق بالأساس بما يسمى
في علم الاقتصاد، الاستعمار قصير أجل" والتي يتركز في المضربة في
سوق الأسهم و عنى لعمه أو السع والنمط، و ينشط في العقارات
والخدمات والبنوك

هذه مرحلة سعي، بالعودة، وعمتها الخطر الليبرالي من منظور
الحاجة إلى فتح الأسواق هكذا، "فتح الأسواق" تحرير الاقتصاد من كل
عائق غير اقتصادي الحرية المطلقة لحركة المال والسع ويتم ذلك من
خلال تعميم، الليبرالية المتوخشة التي تبدأ من انهاء دور الدولة
لاقتصادي، وتقليص دورها العام لكي تكون فقط الحار من عنى والحامي
نشاط الشركات الاحتكارية وانظمهم بعالية وضابط الامن الذي يحمي
مشاريعها وحركته، وبالتالي السماح لرأسعر المفهوم بسشاع في مناطق
العام كها دور بية قيود، وبالعكس يجب عنى، "المول الوطني" من سعي
هذا براسم في نشاطه مضرب بالأساس هذه هي الفكرة الجوهرية
التي عممت بتغليف ايدئونيوجي يركز على الحرية والديموقراطية
والتنطور لكن جوهر هذا، "الخطاب"، الأساسي كان هذا، أي كيف ينتهي دور
الدولة لاقتصادي ويصبح السوق مفتوح بشكل كامل لحركة راسع
ويصبح مال قدرة لأن ينهب الرأسمال مفهوم، وخصوصاً الأميركي، دور
و يعاق بية قيود

لهذا كان التركيز حبيها تشكلت منطعة التجربة عالمية عنى هذه
النقطة بالأساس، أي كيف ينهي بدخل الدولة في الاقتصاد؟ كيف تحرر
العجاة من آية قيود؟ وبالتالي فقد كار تشكيلها هو حرماً من المنطومة
الرسمالية والأميركية خصوصاً التي تريد فرض الهيمنة الشاملة عنى
العام" والتي كانت تريد أن تشكل عالم من يحعه سوق مفتوح
بالكامل ومن يكي ذلك ممكناً إلا تحت هيمنتها عسكرية التي بدأ يحققها
تو حدهم العسكري في العالم، مسجد لـ أميركا بعد عام ١٩٩١، اضافته إلى
حتلار أفغانستان والعراق، تواجدت عبر عدد كبير من القواعد العسكرية
في المنطقة العربية من مغرب إلى المشرق، في اسوء في "ميركا" اللاتينية

وهي أفريقيا بدأت تؤمن بوجود قوة عسكرية (أميركية) كل ذلك من أجل ضمان أن يبقى هذا السوق العالمي المفتوح هو حكر على شركائهم الاحتكاريين وحلقتهم المغلقة وبالتالي يجب هذه البلاد وحل مشكلات اقتصادها التي كان يقوم على ضعف التنافس الأمريكي كما كان يسعى في علم للاقتصاد تراجع وعلى احتلال العبد التجاري وبراكم العديدين على يدوله الأمريكية (التي بلغت مؤخرًا أكثر من مجمل الدخل القومي)

هذا الأمر أدخل أمريكا في عديد من الحروب للسيطرة على بعض آسيا (أفغانستان)، والخط (العراق والخليج) و... تبدأ بالنمو في أفريقيا التي ترونها الطبيعية صعد منافسه هائل مع الصين خصوصاً حاول أن تهضم أوروبا عبر إخراجها من أسواق تفيدية لها (العراق وسورية وبنان حري) وتحاصرها عبر التحكم بالنفط لكن أيضاً كانت روسيا قد خرجت من مرحلتها الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث كانت تعيش في حالة فوضى وحيث يدفع العاصيات التي تشكلت سابقاً من كبار مسئولين النمو يذهب للاقتصاد سي كار وصكية عامه تديره الدولة" مما تسبب في انهيار الصناعة والزراعة وظل "لشاحز" يجزي حول السيطرة على شركات النفط والغاز وحيث كان هناك من أميرالي أمريكي لدفع بوضع بما يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل فيها لكي تتحول إلى "دولة محيطية" يمكن السيطرة عليها ويذهب اقتصادها وبالتالي كانت تحاول أن تعود إلى السوق العالمي وأن تلعب دور عالم كقوة عظمى ويأتى لتحدي الفرض لكي تعد أسواقها كي تتطور كدولة امبريالية مهيمنة وكان "الخطر الصيني" بمساعدة كد بعد أن تطور الاقتصاد الصين ليسجور كل البلدان الرأسمالية الأخرى وحيث ضلقت على السيطرة على الأسواق في أفريقيا وأوروبا وحتى في أمريكا نتيجة برخص بضاعتها وعمل على أن تتحول إلى "مركز تمركز" الراسخ بالفعل مكانها من التجارة (حيث أنها من الدولار بلغ أكثر من ٢ تريليون دولار). كما أصبحت أكبر دولة دانه لأمريكا دنها عبر شراء سداد بحريه (بقيمة ١,٥ تريليون دولار) وكانت ترفض أن تحرر عملتها لتبقى خارج النظام المالي العالمي (الذي هو مضاف بالأزمة الكارتية) وإذا كانت لإمبريالية لأميركية قد اندفعت كثير نحو التدخل العسكري تحت شعار "محارب على الإرهاب" من أجل أن ترتب بوضع العالمي لمصحتها مع بداية القرن الواحد والعشرين، حيث لم يحل توسعها بين الـ ٩٠ والألفين المشكلات الحربية التي يهاجمها اقتصادها (كما في أفغانستان والعراق ويوغوسلافيا الخ) فقد نهجرت الأزمة في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ مؤكدة أن

الحرب لم تعد حلاً كما كان في الماضي وأن السجدة على العالم في وضع اقتصادي مضطرب ليست ممكنة.

إن، هذه السياسة لم تؤدي إلى أن تحل أميركا أزمته. على العكس من ذلك فقد زادت "أزمته"¹ وهناك ما أوجد شكالية جديدة. وهي أن الحروب زادت "العبء المالي" دور أن تحل المشكلات الاقتصادية أي بعكس كل التاريخ السابق للرأسمالية؛ حيث كانت الحروب هي المخرج من الأزمات التي تتعرض لها. لأنها كانت تدفع اقتصاد التشغيل الرأسمالي في إتاحة إلهام. كما جعلته في الصناعات العسكرية. وكذلك تدفع اقتصاد لكي يحل مشاكله. اقتصاد يخدم مصالح المقتصر. كان من الواضح أن هذه الحروب لم تحل المشكلات الاقتصادية، ولم تخرج من الأزمة التي يعيشها النظام الرأسمالي، ولا حتى أدت إلى تعديل الميزان التجاري أو قنصت المديونية. هذه المديونية التي تراكمت بشكل متصاعد سريع

فيض الأرباح والتراكم المالي

الآن بعد أن تعد الحروب هي الحل لمشكلة الاقتصادية؟ هذا الأمر يجب أن يعيدنا إلى محاولة بدء تصور حول التكوين الرأسمالي القائم: حيث كانت الأزمة في السابق متعلقة بفيض الإنتاج الذي هو بحاجة لأسواق، وبالتالي كانت الحروب تؤدي إلى التوسع من أجل تصريف السلع في الأسواق الجديدة غير انهيار قوى أخرى وشركات أخرى لأن هذه السياسة لم تعد كافية كما ظهر واضحاً من خلال الدور العسكري الأميركي، سبب ذلك يفرص علينا أن نعيد دراسة تكوين تعطل وأسالي الذي بدأ بالحديث عن جوهره الذي هو صناعة، وكيف أن الصناعة تؤسس لفيض الإنتاج، ولكن أيضاً تنتج فيض أرباح

في سياق تطور الرأسمالية نفسه أصبح واضحاً في مرحلة معينة هي سبعينيات القرن العشرين، أن تراكم الأرباح بات أكبر من القدرة على عدة توظيفه في الاقتصاد الفعلي بمعنى أنه أصبح هناك عدد كبير من الصناعات لا يحتفل في إضافة في التوظيف في هذا القطاع، ومن كل توظيف إضافي سيؤدي إلى انهيار في الصناعة. وأيضاً كانت نفسها قد تصعدت إلى استهلاك الشركات الصناعية، وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار صناعات عريقة في بعض البلدان (صناعة النسيج والسيارات وغيرها). البراعة التي جرى تطويرها عبر التعديل الجيني، وأفضى ذلك إلى تحول يبدى المركز إلى المصدر الرئيسي، وأصبح على الأطراف الزراعية أصلاً أن تستورد هذه البراعة أصبحت هنا" تشبع في التوظيف

في تجارة والخدمات كذلك الأمر في التسهيلات مع اوجاع الإئتمار
والقنبيات الحديثة أصبح هناك فرصة لتحريك الاقتصاد من خلال
الوظائف. الهدف في هذا القطاع، لكن ذلك أدى إلى دخول صناعة النسيج
عام ٢٠١٠ بالذات فظهر أن "الاقتصاد الحقيقي" بات مشبع، وأصلاً كان
يعاني من أزمة كساد في العديد من القطاعات فيه ومن هنا كنداً أهمية لا
مجال لتوظيفها هو. وكانت مشكلة التمرکز العامي في الاحتكارات التي
يجمع لشوء مستورعات صغيرة يعبر ذلك

هذا هو المتحور الاخطر في تاريخ الرأسمالي حيث إنها تعود إلى ما
قبلها، أي إلى عدم تحول العمل إلى رأسمال، فالعمل يتحول إلى رأس
غير التوظيف في "الاقتصاد الحقيقي" (أو كما وصفها ماركس "رأس
ي لقد سقط، لقد أعنى لكن، عبر الصناعة التي هي نتاج العمل")، وحين
يخرج عن هذا السياق يفر عالاً (نظراً فقط) وبالتالي على ضوء تطور
الإنتاج تراكمت الأرباح، وأصبح من غير الممكن توظيفها في اقتصاد
موسع وبذلك ربط ذلك بمرکز شديد بالضرورة وتحكم عدد قليل بالتركيز
على. هذا هو الوضع الذي يشكل صد سببيات القرن العشرين وضح
جزء من أزمة الرأسمالية، الجزء الذي توضح أخيراً أن لا حل له، لأنه
يشكل معاً شرطياً لم يعد ممكناً السيطرة عليه

هذه تعبئة شكل بعبارة اقتصاد عابياً قائماً عبر المضاربة ودرج
وضع الزراعة والصناعة، لكن في الأطراف شكلت حب مادية مرتبطه
في هذه نسبة، هذه النخب هي التي لعبت دوراً في التحول الاقتصادي
الذي نتج بعد الحرب في خصخصة والافتتاح الاقتصادي والذي نتج
التحولات الاقتصادية القائم على الربح (الخدمات، السياحة، العقارات البود
الاستيراد)، وجرى تدهور الصناعة والزراعة أيضاً (في عصر القول بقصر
مستورد من أميركا كدست القصر والفصح. وما يروج تسوق تجارة من
هكذا).

هذا بوصف خلق في الأطراف أزمة عميقة حسب الشكل الاسامي في
المجتمع، أصبح هناك 20 من المجتمع يعتمد من النمط الاقتصادي
المعتمدين؛ حيث نجد أن عدداً ضخماً من المائيات هو الذي يتحكم في
الاقتصاد ويركز المبررات بالهلاقة مع طغى الرأسمالية العالمية أصبح
هذا مجتمع مهمته في الغالب، وهذا ما فتح باتجاه مقبول ثورات في
البلد العربي وهي الوضعيات التي التي ستعرض حصونها في باقي الدرس
بعض.

(١) هذا أمر مختلف عنه في المراسم الماركسية، حيث يشر إلى أن
مشروع الرأسمالية بدأ قبل خمسة عقود أي منذ ظهور نقد السلعة في
أوروبا (ويعيش في العالم)، وأن هذا الفهم قد أدى إلى أخطاء في
دراسة التاريخ انطلاق من فهم خاطئ لمفهوم ماركسية القوانين المتطور

حول ذلك، يمكن العودة إلى سمير أمين، التطور الامتثالي دراسة
في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المعنوية ترجمة برهان غليون دار
الطبعة/ بيروت، ١٩٧٦.

(٢) انظر جي. بيزريو "العقود الصناعية، ١٧٨-١٧٨٠" ترجمه إبراهيم
خوري مشوراد وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط١/ ١٩٧٠.

(٣) انظر سلامة كيت "من هيجل إلى ماركس، التصور المادي لتاريخ"
دار التنوير/ بيروت، ط١- ١٩٧٠.

(٤) انظر، جي. فرجيد "محمد علي مؤسس مصر الحديثة" ترجمة
محمد رفعت عواد، المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة
١٢٠، ص ١١٩-١٢٠.

(٥) انظر بيسر "الإمبريالية أعلى من حل الرأسمالية" سبق ذكره.
ص ٨٢-٩٠.

(٦) انظر سمير أمين "التطور الامتثالي دراسة في التشكيلات
الاجتماعية للرأسمالية المعنوية" ترجمة برهان غليون، دار الطبعة/
بيروت ط١/١٩٨٥.

(٧) لبين "الإمبريالية أعلى من حل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١١٨
١٣١.

(٨) لبين "مصدر دأته" ص ٩-١٨.

(٩) سمير أمين "م. بعد الرأسمالية المتهاكمة" سبق ذكره، والصفحة
دأته.

(١٠) جورج كينيث جالبرث "تاريخ الفكر الاقتصادي المعاصر صورة
الحاضر" سبق ذكره.

(١١) حول لانهاير سنة ١٩٨٧ و ١٩٩٠، انشر إلى المرجع في النص.

(١٢) أشير في هذا ٢٠ في هوامش الفصل السابق لكن؛ يمكن العودة إلى كتاب، ياميس فارفاكيس "المينونور العالمي أميركا وأوروبا ومستقبل الاقتصاد العالمي" سيصدر قريباً؛ حيث تشير إلى هذه الأزمة.

(١٣) حول الانهيار المالي سنة ٨ ٢٠٠٧، انظر جون بيرهي فوستر/ فورد مانغوف "الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية" سبق ذكره وأيضاً كتاب فارفاكيس سابق الذكر

(١٤) انظر، سلامه كيله "العولمة الرهبة" سبق ذكره

(١٥) انظر محمد نويدار "الحركة نهاية للاقتصاد في نصف قرن رؤية استراتيجيه بين التبعية والاقتصاد تجاره الشقة" اصدار دار نشر مطور الجديدة، ط٢٠١٠/١

(١٦) حول ذلك مقالته بعنوان الخرائط الامريكية تكشف أكبر حامي سبائلي، على موقع <https://arabic.rt.com>

وأيض مقالته بعنوان كيف تدفع الصين أمريكا نحو الهاوية العالية؟ على الموقع <http://www.alarabiya.net>

(١٧) حول ذلك انظر جوريك ستيفنيتز "حرب الثلاثة تريليون دولار" دار الكتاب العربي، ط٨ ٢٠١٠/١

(١٨) كارل ماركس "رأس المال" سبق ذكره

المجلد الثالث الأزمة المالية وأزمة النمط الرأسمالي

تحليل لحالة النمط الرأسمالي

يغرض فهم التحولات العالمية، ومعرفة احتمالات التغيير في تأثير الدول الكبرى ومن ثم، تحديد طبيعة النظام (أو الأنظمة) العالمي الممكن فهم لتكوين اقتصادي عالمي، ووضع الاقتصادات الرأسمالية؛ حيث ير السكل السياسي الذي يمكن أن يحدوث يرتبط تحديداً بطبيعة تكوين للاقتصادي نفسه، وبمراحل أزماته، خصوصاً بعد ما كشفت عنه الأزمة المالية التي حدثت في 2008. فقد كشفت الأزمة هذه أكثر من لازعاب السابقة هناك نمط الرأسمالي، ووصوه إلى حالة لا يبدو أنه من الممكن حلها

فهم هذه الوضعية لا بد من فهم جوهر الرأسمالية في ذلك الأساس الذي قامت عليه، وبمراحل التي ينتجها، والتي جعلت النمط الرأسمالي يتخذ الشكل الذي تبلور خلال قرون من الزمن، ووصل الآن إلى أزمة مستعصية. وكما أسرت في الفصل السابق أن جوهر النمط الرأسمالي هو وسيلة الإنتاج لأحدث. التي جرى اكتشافها نهاية القرن التاسع عشر وهي صناعة فقد أدى هذا الاكتشاف إلى عده بدء الاقتصاد على أساس جديد، تكون الصناعة هي محوره المركزي، بالاضبط لأها وسيلة إنتاج فائده الأهمية، ينتج سلعاً متنوعة، يحتاجها البرية. ويوفر فائداً حيث إنها لا تعتمد على الطبيعة. كما كان في العصر الزراعي، بل على المعهود يتدرج، عبر العامل هذا الجوهر هو الذي أسس النمط الرأسمالي كما تبلور نهاية القرن التاسع عشر كنمط يضم النعم إلى مراكز وأطراف أهم صاعية وأهم زراعية محففة، وبذلك ينشئ استقطاب ياد يحكم الصراع الطبقي كله بعد أن استطاعت الرأسمالية، من خلاله، أن "تجند" الصراع الطبقي في الإطار القومي، فمن شعاب الصناعة نسوة فوض الإنتاج أي الضرورة بحتمية لإنتاج مستوى مرتفع من السلع، لأن ذلك هو الذي يسمح بتحقيق الأرباح. وكانت هذه السعة في النمط الرأسمالي تجعل التوسع الصناعي خاصاً بعمدة السوق الأمر الذي كان ينتج من جهة مركزة في الصناعات وحتكاً بها، ومن جهة أخرى هذه مشونته في "اللي النعم" أي

١- في العالم الذي لم يستخرج لانتقال إلى الرأسمالية قبل تشكيل السوق
الرأسمالي ليس كنمط "قومي" بل كنمط عالمي وهذا هو جوهر
المنهج الذي أتحدث إليه حيث أنه كل حركاتهم تقوم على انهم
ومن ثم تصنع انتقال المجتمعات المختلفة إلى العصر الصناعي وخلال ذلك
شهد العالم صراعات دموية بين الدول الرأسمالية وتنافسها خاصة بين
الشركات، كلها انضمت إلى شكل لندي تبلور منذ منتصف القرن العشرين،
بعد أن كانت الاشتراكية قد عجزت نصف الكرة لأرضية تقريباً وبالتالي
تشكل مركز احتكاري يدير مافيه برؤية، لكنه يتوافق على السيطرة على
العالم

إن: المسألة الأولى هي أن شعور الصناعة كان يعني وجود فائض
ساعي يحتاج إلى الأسواق وكان ذلك يفترض السيطرة على العالم، وهذا
ما جرى منذ صعود الرأسمالية عبر الاستعمار بالسيطرة على كل المناطق
التي لم تنطوّر ولم تنضج، وبالتالي منعها من أن تنضج وتنطوّر وغير
ذلك كانت الرأسمالية تفرّج بأزمها، تسعى دولة الكساد حيث تعجز الأسواق
عن سعيها للفائض المنتج، الأمر الذي يقود إلى الكساد، وبالتالي إلى
أزمة كان بعضها دور كل سبع إلى عشر سنوات^(١)، لكن بعضها كان
هائلاً وكان يقضي إلى هيار كبيرة^(٢) وبعد ارتباط هذه الأزمات
بالحروب لإمبريالية، وكذلك بالثورات فلاحية تؤدي إلى البطالة وزيادة
الافتقار، وتزيد التنافس بين الرأسماليين

إن طبيعة الصناعة التي تخضع إلى صعود لنضج، كانت تفتح
على حلول من خلال الثورات (كما في ثورة أكتوبر ومن ثم، التوسع
لاشتراكية)، أو الحروب (كما في حروب القرن التاسع عشر، ثم بحروب
العالميتين الأولى والثانية)، وغير ذلك كانت الرأسمالية لتجاوز أزماتها، وفي
أدى ذلك إلى فقدان مناطق وسعة، يات خارج "أسواق الرأسمالية" بعد
صنع فائض الإنتاج هذا الشكل من العالم الذي أضرت إليه حيث المراكز
الصناعية ومركز الدولة وحداثة، من جهة وحديث العالم المنحصر من جهة
خرى وأيضاً حيث العداوة على الأسواق لتصدير السلع والأعمال

نذكر أيضاً أن هذا النمط ينتج شيئاً آخر وهو ما يهمنا، هو فائض
لأرباح بمعنى أن فائض الإنتاج ينتج بالضرورة فائض أرباح وهذا
الأرباح كانت توظف عادة في قطاعات لا اقتصادية دائمة أي في توسيع
الاستثمار الصناعي، وفي توسيع الاستعمار الزراعي، وبوسيع التجارة
والخدمات (وبعض كانت تصدر المستعمرات لممارسة عملية النهب)

وبالتالي كانت نجد لأرباح المهولة من ذات استثمار "طبيعية" توظيف فيها، هي تلك القطاعات التي يتكثف منها الاقتصاد الرأسمالي؛ أي الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ولكن هذه المقارنات لا تنطبق، إلى الحدود على أرباح أكثر وضائيل أعلى مما كان يخلق تركها متصعداً من الأرباح. وبالتالي فكيف نترجم السلع بآلة النقود فتراكم

لكن هذه التراكم في أرباح يصطدم بحدود عالم ذاته بمعنى طبيعة القدرة بشرية لكل العام (الذي تستطوع الرأسمالية الوصول اليه)، حيث بعض السلع عن القدرة المزدب من جهة، ويصبح مستحيلأ بالتالي التوظيف في كل قطاعات لاقتصاد "الحقيقي" من جهة أخرى فقد أصبح هناك قدر من التشبع في التوظيف في القطاع الصناعي والتجاري والزراعي والخدمي، وبالتالي لم يعد لدى الرأسمالية القدرة على التوظيف من جديد في هذه القطاعات وأصلاً هي تشهد أرباح فيض لا تخرج وبالتالي تشهد التضارع بين الشركات عبر الأسواق، وهو الأمر الذي قاد إلى ظهور شركات وكسب شركات أخرى وبالتالي تتركز شركات التي أصبح يشكل تركز احتكاري⁽¹⁾

وبالتالي تشكلت كتلة كبيرة من أفعال تراكم في البنوك والمؤسسات المالية، حيث لا نجد العجز الذي يصبح بها أن توظف في قطاعات من لا يأت في إطار لاقتصاد حقيقي هذا الأمر يعني مسألة بسيطة، هي أن هذه الأرباح التي تحولت إلى مال موضوع في البنوك بآلة لا قيمة لها، حيث إنها تهدر عن عبء التضخم بخارطة وبالتالي تأتي بموت بعض من التضخم الطبيعي الذي يواجه في اقتصاد مجتمعي كل يأكل من قيمة هذا المال يعني ذلك أنها تأتي تلاش في البنوك هذا الأمر كما يخلق مشكلة لدى الرأسمالية، حيث أن كفاءة عالية كبيرة ذلك الوضع في البنوك لا تشارك له في الاستثمار، وهو الأمر الذي يهدر أن البنوك تستثمر وبالتالي تستنزف المال الموجود ويفقد قيمته، وبالتالي سيلاشي

هذه المسألة فرص أن يحري البحث عن محاللات توظيف خارج نسبق الاقتصاد الطبيعي القائم، أي خارج ما يعني الاقتصاد الحقيقي طبيعة هذا التوظيف كان يخدم في بعض المجالات لكنه في محاللات أخرى كان يؤدي إلى كوارث

المستوى الأول الذي جرى التوظيف فيه هو الزراعة عبر النعاس نجيب، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي في الدول

الرأسمالية هذه البلدان كان تتجهوا 'لص' عبي كبير وإنتاجها زراعي محدوداً، وهذا ما كان يجعلها تعتمد على سلع أساسية تستوردها من الخارج. الرأسمالية أجنبية زراعية. لكنها طورت في زراعتها عبر الزراعة الجبي، و أصبحت تمنح فائضاً أيضاً باب يحتاج إلى الأسواق. هذا الأمر ظل بلاطراف لأنه أصبح مطلوباً من تصحيح سوق السلع الزراعية كدست ومر تم. لا تقوم زراعية كدست لكي تستوعب السلع الفائضة من المركز. وهذا ليس أمام أي مجال يتطور الصناعي لكي تستورد السلع الصناعية. ولا يجب عبيد من تدمير عبي لكي تستوعب سلع الزراعة القاعدة من المركز

هذا المستوى حل جريباً وبشكل محدود من أزمة الفيز العالي في مرحلة أولى من تراكمه رسوب السعيقيات والتمائيبات، ولكنه أنتج ربحاً إضافيه زادت من العشكة في مستوى آخر؛ حيث ضخم من التراكم العالي

العدو الثاني الذي ظهر في واسط سببها بالقر الماضي هو العديونية ليدان العالم الثالث؛ حيث أخذت الطغم العالمية تشق مع بدء نهضة أو توقف موجه التحرر في العالم من أجل فرض الثورة على الدور التي تطورت الصناعة والزراعة فيها عبر دور الدولة الاقتصادي. وبالتالي أصبح الضغط يتجه نحو الشارع سحب الحكمة بتحويل نمط الاقتصادي لقام على دور أساسي بدوره في تحقيق التطور الاقتصادي إلى تحقيق انتفاع اقتصادي تحت حجة العجز في مبرانية الدولة التي لا حلاً لها سوء بيع القطاع العام وتحرير الاقتصاد وشجيع "الاستثمار الأجنبي" فقد كان يظهر تحمل الدولة لعبء التطور الاقتصادي والضمار الاجتماعي. وضمان التشغيل الكامل وتطوير البنى التحتية بقود إلى عجز كبير في مبرانية الدولة أو كان يظهر كذلك من قبل فئة محلبة بعبء من موارد الدولة. وباتت معنية بالترابط مع الطغم العالمية العالمية بتحقيق الانتفاع والخصر من ملكية الدولة لكي لاها هي بهذا باب مشروع الطغم الإمبريالية هو عراق هذه البلدان بالعديونية، وفي الوقت ذاته تحقيق أقصى درجة لاحتياج للاقتصادي الذي يصعب لهذه الطغم بعبء العبء كذلك وهو الأمر الذي قاد إلى مركبة الديون على هذه البلدان، وتراكم أكثر دعم بيع القطاع العام الذي كان يفسر بضعاف الظروف التي تحضرت عليه دول وهو ما يظهر عبيد الذهب التي فورست بسم "تصحيح عجز مبرانية" فقد ذهب لقطاع العام، وفي الوقت ذاته تراكم العديونية.

وتراكم الفوائد المفروضة على الدين ودون تشكيل عبء اسوأ كثير من "عجز العملة"، لأن فوائد الديون تأتي بهذه العبرانية ذاتها

هذا هو الشكل الذي لتوظيف المال المتراكم، بمعنى لتوظيف في فراض بلد لاخرى خصوصاً بشأن "التحرر الوطني" (أو بغير الاطراف) واربط ذلك بدفع هذه البلدان إلى التخلص من القطاع العام وتخصيصه لاختصاص هذا حيث عند السهوبات حيث أصبح لانفتاح سياسة عامة وكان هدف لتخصيصه والانفتاح الاقتصادي ولافتراض هو "حل أزمة الدولة" كما كان معنى حيث إن العبرانية يعني من عجز كبير ودلالي سيكون حل هو بتخصيصه والاستدانة هذا الأمر يد يدفع بالتحرك وتوظيف هذه الكتل العالية في المديونية، وكل من درس عدد التجربة بنجاح، إن الرقم المستدين متصاعد رغم أن الدولة تسدد كل سنة لافراط والفائدة على دين؛ أي أن دفع الأقساط والفائدة لا يخفض من قيمة الدين، بالعكس حيث نجد أن الدين يمتصم، يأتي يصبح هناك تراكم دولي بقيمة دين وبقيمة الأرباح المسحقة منه في الوقت ذاته في شكل تضخمي الدولار يربح دولار، لكنه يصبح دولاراً ونصف هذا ضرورة بدأت من نهاية سهوبات تقريباً وطالب معظم بلدان لا اطراف، بني انخرط في سياسة الاستدانة، وعمل على تعديل القطاع العام وبالتالي خسرت أموال القطاع العام، وصبح عليها تراكم ديون هائل متدلاً مصر في المديونية كان ليعة قطاع العام هي ٣٦ مليار دولار، بعد سياسة لانفتاح خسرت كل القطاع العام وصحبت مديونتها أرباحاً هائلة وهكذا فقد المال يوظف في هذه القطاعات التي تدر لا نأج وتكثيف لاقتصاد بها يخدم الاحتكارات في الوقت ذاته وحتى في بلدان الرأسمالية كما شهد في السوق العقاري في أميركا ندي قنار وأوجد الأزمة، حيث كان التساهل في تقديم قروض كبيرة، إلى حد أن نسبة كبيرة من الناس أصبحوا يقرض من البنوك ولا أنوصح الاقتصادي مختار أصبحوا لا يستطيعون التسديد، هذا الأمر أوصل إلى أن بعض البنوك أهبط الاسمي من الأزمة، ما دفع الدولة إلى تقديم المساعدات الطارئة لكي تحمي البنوك الكبيرة من الانهيار، لكن هذا الأمر لم يحده في العلاقة مع الاطراف التي لا تزال مكرمه بتسديد ديونها أو أنه مفروض عليها تسديد هذه الديون لكن ما يبدو إشكالياً في هذا مجال هو أن الدول باتت تتعمر عباء ديون ولهم تراكمات الديون التي تجاوزت في عديد من البلدان الرأسمالية تدخل القومي وهو الأمر الذي يضح عن مكانية إفلاس الدول ذاتها

بالتالي فإن المديونية أيضاً كانت نتيجاً لزيادة جديدة لأن الدولار وفق دراسات تسويت الأمر كان يربح دولاراً ونصف، ويبقى ربحاً بمعنى أن المديونية تنصعد رغم الأرباح الهائلة التي تجنيها النظم منها. وفي زمن نظام المديونية في الوطن العربي يجد من الديون لا تترجع رغم تعديد الفوائد وبالتالي ياد هناك ديون تدركم وفوائد تنصعد، وهذا زاد من التراكم العالي الموحود في المراكز الإمبريالية والذي بات يشكل مشكلة اقتصادية إذن أيضاً كان حل المشكلة يؤدي إلى تزايد المشكلة وليس تجاوزها

المدخل الثالث هو اختراع المشفاه المالية، التي تفتح على البيع والسراء في أوراق مثل عقود القروض، أو غيرها. بحيث تتحول إلى سلعة يجري تبادلها في السوق ولقد فتح ذلك الباب لتداول مالي محض بعيد عن كل مادية الاقتصاد الحقيقي، وبما يحقق توظيفاً في "قطاع جديد" هو قطاع مالي محض، أي لا يفصل بالعمية الإنتاجية أصلاً رغم أنه يمكن أن يتحول بعض فروعه، مثل بيع عقود قروض لمركه صناعية و عقارات لشركة أخرى وهكذا فمثلاً حين حصلت أزمة الرهن العقاري في أمريكا تبين أن عقود القروض التي عقدها مواطنون مع البنوك قد بيعت لراسماليين في بلدان أخرى وهذا يمثل على إنشاء "سوق مواريه" للعمية لاقصادية الجارية، ولقد انشأت لكي تستوعب لغاضن العالي، لكنها كانت في الوقت ذاته تدر الأرباح، فتزيد من التراكم العالي كذلك^{١١}

المدخل الرابع يتعلق بعميم البورصة وجعلها عالمية مع شغل النظم المالية على فرض العولمة التي عبر تشكيل سوق عالمي مفتوح يخضع لمصالحها وبهذا فقد تعضبت المضاربة في أسواق الاسهم عالمياً وأصبحت العضورية على أسهم شركات تنعم على صعيد عالمي وأيضاً كان ذلك يريد في الأرباح وفي التراكم العالي وفي تعمره أكثر

المدخل الخامس من أشكال السطاد لاقصادي الذي يد يظهر هو العضورية على كل شيء تقريباً، على الهداء، العصة، النفط، وأيضاً عولمة اسواق المال (ليورصات) والتي دأبت ما تؤدي إلى نهج رؤوس الأموال الصغيرة التي تدخل إلى هذه الأسواق لقد جرب المضاربة على العصة، وهو ما أدى إلى أزمة جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧ وأدت إلى حدوث انهيار اقتصادي كبير نوضع لبعض إلى البرازيل وروسيا^{١٢} وكادت العضورية على النفط والقمح والبردة مسواب ٧ / ٢ / ٢٠٠٨، في قبيل الأزمة العالية ولا شك في أن حركة "رأس المال قصير الأجل" باتت هي المسيطره في مجمل

لاقتصاد العالمي، وهي الحركة التي تقوم أصلاً على المضاربة والتي
تعمل بما يمكن أن يطلق عليه، التوظيف العابر

وبهذا فقد تحولت الكفة العالية المتراكمة في السوق إلى النشاط في
كل هذه القطاعات التي هي "خارج الاقتصاد الحقيقي"، بمعنى أنها وجدت
مائل لها في المستوى العالي المعروف تاريخياً أو المخترع حديثاً
(المستوى العالي) لكن هذه الكفة كانت تريد من تراكم الأرباح،
خصوصاً أن نسبة ربحية في كل هذه النشاطات هي أعلى كثيراً منها في
كل قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والتجارة وحتى
الخدمات) كما أشرت سابقاً وهذا ما كان يدفع الرأسمال الموظف في
قطاعات الاقتصاد الحقيقي إلى الدخول إلى هذه القطاعات وبالتالي كانت
الحالة تخلق أثر عكسياً على الاقتصاد الحقيقي من جهة لكنها تزيد بسرعة
أعلى في تحقيق التراكم العالي

ولا شك في أن هذه الاشكال من النشاط الاقتصادي يأتى بتحقيق نسبة
ربح أعلى كثيراً مما يتحقق في الاقتصاد الحقيقي وهو الأمر الذي يخلق
دخول الرأسمال إلى هذا التوظيف العابر، وهذا ما يعني أن للاقتصاد
الحقيقي بمجمعه بات مهدداً بالانهيار

وبالتالي كل هذه الآليات من النشاط أدت لأن يصبح الكفة العالية التي
تنشط في قطاعات المضاربة هي الكفة الأساسية في للاقتصاد
الرأسمالي؛ أي أن أصبح هي المهيمنة في تشكيل الرأسمالية وهذا يظهر
من خلال حركة للاقتصاد الرأسمالية التي تظهر أن حركة "العمل المضارب"
تستحوذ على النسبة الأعلى في النشاط الاقتصادي (جداً شيئاً حين كان
رئيساً أساساً إلى أنه في اليوم الواحد بيع حركة رأس المال بربح ونصف
دولار تعبر بالعملة منها للمضاربة). تسعين بالمئة من حركة رأس المال
تذهب للمضاربة، وهذا يظهر في الدراسات الاقتصادية بوضوح هذا يعني
أن هذا تضخماً متتالياً في للاقتصاد الرأسمالي، تضخماً في القيم في
قطاعات محددة تتحول إلى فقاعات فقاعات تضخم وتنفجر وتؤدي إلى
هزة في مجمل للاقتصاد الرأسمالي لا تقل عن الكفة العالية فقط بل
تصل إلى للاقتصاد الحقيقي (الصناعة والتجارة والخدمات) كما لاحظت
في أزمة سنة ٢٠٠٨ هذا الأمر أصبح يعني أن للاقتصاد الرأسمالي قد دخل
أزمة لا حل لها لأن وجود هذا الشكل من الاقتصاد المهيمن يعني أن
القطاعات ستبقى متتالية الآن، مسؤوليه البنك الاحتياطي تقول إن هناك
فقاعة قادمة^(١) بيل غيتس قد قال ذلك^(٢) وأشار إليه بنك التسويات الدولي

كذلك^(١) لقد أصبح لأمر "خارج السيطرة" صاحب معالجة غير قادر أحد على التحكم فيها، لأن التحكم فيها يعني أننا بحاجة إلى ضبط كتل هائلة من الراسمال، وكنها بالزيادة، لأنه أصبح ثقل عبداً على الاقتصاد وهذا أمر مستحيل في التكوين الاقتصادي وقد خطه لا أحد يستطيع أن يفهم أننا خسر^(٢) تريليون دولار ربما كان لتصحيح الاقتصاد العالمي لا بد من ضبط صفر من الأرقام المتداولة سوء للكلفة العالية الموجودة فعلاً (والتي قدرها د. سمير نصر بألفي تريليون دولار) أم بالكلفة النقدية بدولار (التي قدرت بستمئة إلى سبعمائة تريليون دولار)؛ حيث أن حجم الناتج العالمي هو بحدود ٥٠ تريليون دولار وحركته النقد لا يجب أن تتجاوز ثلاث أو أربع ضفاف هذا الرقم لكي يكون للاقتصاد في وضع سليم

لهذا أصبح واضحاً أن هذه الآليات التي بدأت مع سبعينيات القرن الماضي قد أدت إلى أن يشكل النقط الأساسي في بنية مختلفة عن ما كان فيه طينه عقدين من الزمن هذا عصر الرأسمالية؛ حيث نجد أن ٩٠٪ من حركة المال اليومية تذهب في سجل المضاريب، بينما هناك ١٠٪ تذهب إلى الاقتصاد الحقيقي وفي هذه العملية يجب أن نحفظ بأن التراجع المتصاعد في المضاريب بينما تبقى محددة في الاقتصاد الحقيقي يتوضح بأن "رأسمالية مضاريب" هي التي باتت تسيطر على سجل الرأسمالية، هذه التي تسمى الطغمة العالية والتي باتت تتدخل في القرار العالمي بما يحتم توسيع كل العنصر التي أثرت إليها، خصوصاً البورصة والمضاربة والمستشفيات العالية، والديوية التي باتت تترزم مع المواظين كما نوضح من خلال أزمة الرهن العقاري في أميركا

الآن حين يصبح الوضع يترسم بأن المضاريب هي الأساس في النشاط الاقتصادي تكون الرأسمالية قد دخلت في نفق مظلم. لقد تعطلت وبنات ينهس مرض سرطان لأن المضاريب كما في أزمة ٢٠٠٨ تؤدي إلى سوء فقاعات مالية سرعان ما نفج، فتحدث انهياراً هائلاً كبيراً ينعكس على الاقتصاد الحقيقي، يعني الصناعة والزراعة، كما ينعكس على كل العالم؛ حيث متصاعد انفجار الفقاعات المالية مع كل نوع في نشاط عالمي، ويفقد ذلك إلى تدمير مستمر في بنية الاقتصاد الحقيقي

هذا نوضح بأن تدخل الرأسمالية في أزمة كبيرة النقط الرأسمالي بات يحكم من قبل طغمة مالية نشطتها لأساسي هو في المضاريب وينعكس ذلك في الاطراف بتشكيل مخب طابعها مفاوي، أكثر من أنها

تعمل في أحد دروع الاقتصاد الحقيقي (التجارة كما كانت بالأساس) بعد
وجدنا بعد الثورات العربية حين اردنا أن ندقق في طبيعة النظم الحاكمة
أنه نخب مافيتوية حتى انه بات يطلق عليها "أسفلية المحاسيب" ومن
الغالب المحيطه بمركز السلطة تتهب المجتمع والدوله وتراكم راس المال،
وتنهب أرض الدولة وشركات الدولة وتنهب كل نشاط اقتصادي وتحرق
الأراضي الزراعية إلى قدر من حل المضروب في مجال الفقرات

الأمر يعني أننا انتقاساً من الشكل الرأسمالي التقني الذي كان يقوم
على الإنتاج الصناعي أساساً إلى شكل نهيم عليه نظم المانية برغم
وجود التجارة والصناعة، فقد أصبح النشاط المالي هو الأساس في مجمل
النشاط الاقتصادي

اميركا كمركز للنظم المالية

في الجزء السابق تحدثنا عن الوضع الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام،
الآن سأحدث عن اقتصاد الأمريكي وعلاقته بكل ذلك فقبل السبعينيات
كان مركزاً هي القوة الأساسية في إنتاج اقتصادي والعسكري؛ حيث
إنها بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت هي مركز العالم الرأسمالي،
وفرضت ثنائيات الاقتصادية الرأسمالية تص هيمنت وأصبحت شركاتها
هي التي تحتل المراكز الأولى بعد أن أصبحت عنيمة الطابع، وباتت
تسهم على التمركز المالي لقد أصبح التركز المالي يعمرك في بحيث
صبحت هي مركز "العالم" (وول ستريت) أي العالم المتراكم الذي بات
يسمى إلى عائد لكي يشط بعد أن بات مستخدماً نوظيفة في الاقتصاد
تحقيقي ولهذا وجدنا أن الأزمة الكبيرة قد بدأت فيها وكان من أثر
نشاط العالي الذي فرض توسيع العديوية الداخلية للأفراد وقد إلى
"أزمة برهن العقاري"، بقي كانت السبب مباشر حدوث انهيار العالي
الكبير واهتزاز النمط الرأسمالي ككل

فقد بدأ اقتصاد الأمريكي يعاني في نهاية الستينيات وبداية
السبعينيات من القرن الماضي بعد أن نهضت البلدان التي تنفرد في
حرب العالمية الثانية؛ أي أوروبا واليابان، حيث أصبحت تنافس في
الأسواق العالمية، وفي السوق الأمريكي ذاته لكن؛ أيضاً نتيجة التراكم
العالي الذي بات لا يجد مجالاً للتوظيف كما في مرحلته من بعد الحرب
لثانية خصوصاً بعد تقص السوق العالمي الذي يمكن أن يشط به بعد
امتداد الاشتراكية إلى نصف العالم تقريباً لهذا بدأت الأزمة بداية
سبعينيات القرن العشرين التي أدت إلى فك الارتباط بين الدولار والنهب

(حيث كانت العملة تعادل بالذهب) وهو الأمر الذي سمح لأميركا بزيادة طابعه العملة دون أن يكون لديه المقابل الذهبي وحيث سيطر من أجل فرض المديونية على "بندى التحرير" واخترع مستطاد عالية وتصميم معضرية لقد كانت أميركا مركز التمركز العالي؛ ي من الكتلة العالية التي باتت "خارج الضرورة" كانت تتمركز في البنوك الأميركية وبالتالي عملت على تعويم الدولار اعتماد على سيطرتها العالمية، وبالتالي مفرتها على نهج العالم لهذا فرضت ربط بيع النفط بالدولار وتحكم بالأسواق العالمية بما يجعل قيمة دولار تعتمد على ذلك كله بمعنى أن قوة الدولار باتت مدتهنة لقوة أميركا على السيطرة العالمية. والتحكم بالاقتصاد الرسالي

هذه بوضعية كلها فرضت من ينوضع النشاط العالي على حساب لاقتصاد الحقيقي، وبالتالي من يختل الميزان التجاري بمصلحة الاستيراد، وهذا ما كان يحدث عملية استيراد التراكم العالي؛ حيث أصبح الاستيراد يستغرق التراكم المحلي الذي كان يفرض عبر طابعه الدولار الأمر الذي وجد تراكما هائلا من الدولارات المطبوعة بدون مقابل إلحجي كاف ونتيجة تخفيض الضرائب على الرسعين وبالتالي تراجع مد حين الدولة من جهة والعصروفات العالية التي يفرضها الدور العالمي بدونه الأميركية كقوة إمبريالية مهيمنة من جهة أخرى، نشأت أزمة نهجر في الميرانية، بحيث باتت الدولة مضطرة إلى الاستدانة وهذا ما وجد لأزمة تداعيه، التي تتعلق بدمه المديونية التي تقع على الدولة سواء لأفراد أو شركات محلية، أو لبنوك عالمية هذه المديونية التي كانت تصاعد بحيث أصبحت أكثر من الدخل القومي الأمريكي

الأزمة الأولى بعد الحرب الثانية كانت نهاية ستيبيات القرن العشرين، بعد من نهضت أوروبا واليابان في سوق كار قد تضيق بفعل انتشار الاشتراكية في أكثر من نصف العالم لكن سواب إعادة بناء أوروبا واليابان بعنوبيا ميركي فطبت إلى تحقيق تراكم مالي كبير أصبح يبحث عن مجالات توظيف في وضع كان للاقتصادي الحقيقي قد أصبح مسبعا (ومسبعا أيضا نتيجته تقلص السوق العالمي) وكان يظهر من العجز في الميزان التجاري في تصاعد بالتالي كان على أميركا أن تبحث عن مافد جديدة لتوظيف، وأر توحيد مافد لتعويض العجز هذا ما دفعه بداية السبعينيات إلى تحرير الدولار من رثايطه بالذهب حسب اتفاق بروتس وودر الذي أقر الذهب كمعادل متعددة في ذلك عبر سيطرتها العالمية،

وبالتالي أصبح الدولار قاعاً على وضعه أميركا العالمية. وسيطرته خصوصاً على حركة النفط، وتسعيه بالدولار حصراً وبأنه تعمل على "جذب" الرساميل خصوصاً لأموال النفطية من أجل تعويض العجز في ميزان تجاري وهو الأمر الذي كان يريد في تركم المال بديها وهو ما حوّلها إلى مركز مالي لمجمل الاقتصاد الرأسمالي لقد كان معها يدعي يبحث عن أشكال جديدة لـ "الاستعمار" وجعلها في تعديل الجيني والمشتقات المالية وبعضاً المديونية. وكنت في التكنولوجيا الحديثة

إن كل العسارات التي طرح لتسييط المال المتراكم نتيجة انه صيحت المركز المالي الذي يستحوذ على الكتلة العالية الكبرى، بنظر إليها أنها كانت من فعل الولايات المتحدة، من التعديل الجيني والمديونية والضغط على الدول المعلفة لتحرير لاقتصاد إلى تسهيل لاستدامة محلياً وار. كانت قد عملت على تحرير عمنه. فقد اخذت كدست بفالج شكلياتها عبر طباعة عمه دور مقابل ذهبي معتمدة كما اشرف على هيئته على العالم بالتالي عبر نهب العالم وبعد اصبغ الدولار هو العملة التي يهاش عنده الذهب وأصبحت تطبع عمه بلا رصيد وكلفا كان يرداد العجز في الميزان التجاري كانت تقوم بطباعة المزيد من العملة وكانت ايضاً تقوم بتعويض العجز عبر نهب لأموال النفطية بعد الفورة النفطية التي حدثت سنة ١٩٧٤ (يمكن مراجعة الملحق). كما قامت بربط بيع النفط بالدولار

وكانت تفرض على دول الخليج كيف توزع العائدات النفطية حيث فرضت ابقاء جزء أساسي منه في أميركا مثلاً ما بين سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ حسب بعض الدراسات كانت حد خبير النفط تبلغ حوالي تريليون ونصف دولار، كان تريليون منه يذهب إلى أميركا، سواء كشتراء عقارات أو شركات أو وضع في نيويوك وكان الباقي تُوزع على دول العالم الأخرى، حيث تذهب ثلث ثمانية مليار دولار إلى أوروبا، وثمانية مليار إلى شرق آسيا فقط حوالي ١ مليار دولار وصلت إلى دول الخليج خلال السنوات الأربع هذه

هذا الوضع الذي أثممت بتراكم مالي هائل انعكس دخلياً عبر ميزان نيويوك إلى السعي لتفهم الاقتراض في أميركا ذاتها، عبر تشجيع المواطنين على الاقتراض بشروط "ميسرة" من أجل "تحريك" هذا المال حتى لا يفقد قيمته هذه القروض هي التي أدت لاحقاً إلى حدوث أزمة الرهن العقاري بعد أن عجز المديون عن سداد قروضها نتيجة وضع أميركا الاقتصادي عموماً، مما عرض هؤلاء إلى مصادرة البيوت التي اشتروها عبر هذه

القروض أكثر، ثم إن كمية القروض هي أضخم كثيراً من القيمة الحقيقية لمخازن المستعارة، الأمر الذي عرّض للبنوك إلى الإفلاس وحدث الانهيار في ٢٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ كما افترت سابقاً

نمط رأسمالي هاروم

هذه الوضعية للاقتصاد الأميركي، واستحواده على مركز لاقتصاد عالمي، جعله هو مركز الأزمة في النمط رأسمالي، رغم أن الأزمة طالت بلداناً عديدة وهي نتيجة تشابك الرأسمال مستطاع كلفة النمط وهذا ما ظهر عبر الأزمات التي عاشها النمط منذ سبعينيات القرن العشرين والتي بدأت من الاطراف حيث كان مركز النمط يحل أزماته عبره، لتنتقل إلى المركز ذاته، وتنتوطن فيه

وفي السنوات الماضية شهدت أكثر من انهيار اقتصادي وعالمي في العالم، ففي سواد سبعينيات حدث أزمة في البرازيل وفي بداية الثمانينيات حدثت في الأرجنتين، وفي أواسط التسعينيات في المكسيك، وسنة ١٩٩٧ حدث انهيار في جنوب شرق آسيا بسبب المضاربات المالية انعكس على البرازيل وروسيا ومنعمن هذه الدول كان يطبق على اقتصادها اسم "معجزة" بالعالمى انهيار "المعجزة البريلية" ثم الأرجنتينية ومن ثم؛ "المعجزة المكسيكية"، وصولاً إلى "المعجزة لاسيوية" وما كان يجعل تأثير نهيار "المعجزة لاسيوية" يبعد هو بداية القربط العالمي العالمي، بعد أن جرى سبب البورصات العالمية على ضوء السياسة التي شرحتها العوامة وشهدنا في تسعينيات القرن العشرين، أيضاً انهيار مالي هائل في اليابان لم تستطع إلى الآن تجاوز آثاره ويبدو أن الصين دخلت هذا المسار بعد انهيار عالمي الذي حدث في اسواق الأسهم الصينية

في أميركا حدث انهيار في سنة ١٩٨٧ سفي "الأحد لاسود"، ثم سنة ١٩٩٠، وسنة ٢٠٠١ بانهيار سوق التكنيات الحديثه، وسنة ٢٠٠٨ ثم سنة ٢٠٠٨ حدث الانهيار العالمي الكبير الذي بدأ بإزمة الزهق العقري والذي بات يعرف بأزمة النمط الرأسمالي ككل وبات يحدث ارتدادات في كل النمط بعد، وجدنا أن أوروبا قد غرقت موبها في أزمة العيوية بعد أن اقترحت بنوك الفرنسية الألمانية ملان مثل إيرسد واليونان وإسبانيا وياتت هذه البلدان عاجزة عن السداد ومن ثم؛ ياتت بنوك هندية بالإفلاس، في أميركا الحكومة ساعدت البنوك والمصارف "التي هي أكبر من أن يسمح بأن نهيار" فتدخلت الدولة عيه الديون التي فاق المجل القومي وكانت

تهدد بإفلاس الدولة وفي أوروبا أفرطت الحرب وفرنسا بالنشرا مع صندوق النقد الدولي الدول لكي تستطيع سدده فوائده ديونها، فلا تهاجر بنوا. و صلا كانت مديونية حقوق الدخل القومي وكانت فوائدها شكل عبئا على الميزانية ومن ثم؛ تصاعدت مديونية وتصاعد عبء فوائدها وأشير إلى ذلك في نهاية الفصل الأول

بالتالي، على ضوء ذلك كله، وعلى ضوء أزمة سنة ٢٠٠٨ التي هي بحاصه نتيجة حدودها في المركز لا بد أن نسال هل ان الرأسمالية قادرة على حل هذه المشكلات؟ هل هي قادرة على تجاوز أزمها هذه المرة؟

ب و ضحا حتى للإدارة الأميركية ان إمكانية الحل مسحية

لا بد من ان نشير الى ان النظام العالمي الذي يتعمور نشاطها في مضاربات والمسنقات المالية والمديونية هي التي هيض في النمط الرأسمالي ربما قد سهرجات نغز هشرين وبالتالي باتت هي التحكم في جعل سياسات النمط وهذا القطاع هو وور، فهميم ما سفي بالعمولة؛ حيث اراد سوقا مضموجه صاما (ي تسوق قومي) ليس للسلع فقط، التي كانت تحتاج ان الاسواق تتجاوز حالة الكماد التي يهيمها نمط ع منتج، بل اسما وخصوصا للعال الذي يسط في المضاربة والنهب القطاع الذي حد يهض على صياغة العام وفق ما يخدم مضربائه. ويعبر نهب لأطراف وكل للعالم. بعد راد ان يكون العام سوطا و حده على بصيرد الاقتصادي و ان يتقلص نور الدولة الى طصص عدى ويحول الى مركز شرطه بخدمه النظام العاليه التي توظف في مضاربته عده ما يريد الرأسمال يتحول إلى مثل بعد ان بات يسط في المضاربات والديون والعسقات المالية ان يسط في العالم، ويتحجر بكل حربه نور عويق وبالتالي كان يجب ان يحول الطبقات تسيطره في الاطراف إلى تابع او يصبح النظم ادوات في يده وهو اقصى الر بشوء نظم ماغياويه في لأطراف خصوصا والى توسع نطاق الماغيوي في مجمل النمط الرأسمالي

بعد اصبحت الكئه الأساسية من رأسمال في العالم تسيطر في المضاربات ويانف ضخم ككيرا من لاقتصاد تحفيطي، و صبحت تستحوذ على ٤٩ من حركة الراسمال اليومية في سنة ٢٠١٠ كان الدخل العالمي يساوي ٤٤ تريليون دولار في حين كانت الكئه العاليه تساوي ٢٠ تريليون دولار ي ما يلارب بحصص طعمه للدخل العالمي وكانت

الدولارات المطبوعة تساوي ٦ ٧٠ تريليون أي ما يساوي خمسة عشر ضعفاً لمجمل الدخل العالمي. وهذا يوضح نسبة التضخم التي باتت بحكم لاقتصاد عالمي وهي ناهية صلاحيات بنس فقط تراكم لأرباح بن أساساً من المضاربات المالية التي ترفع القيم بشكل متسارع دور أن يكون ذلك ناتجاً عن فائض قيمه مختلفاً بن فقط نتيجة المضاربات ذاتها. بهذا يكون لاقتصاد الرأسمالي قد شهد ارتفاعاً ضخماً بقدراته أكثر كثيراً وبالتالي فقد بات يتشكل في فقاؤه مشهد انفجاره بشكل متسلسل عبر مظاهر متعددة. اشرب إليها بلق ولا تزال الفائدة تضخم، ودائتي سوف تفضي إلى انفجارات مستمرة. وهذا ما يده إليه بنب التسويات الدولية في تقريره الأوسط سنة ٢٠١٤، وما أشار إليه بن عيتس في تصريحات حديثة. وكذلك تعجب نيه مسئولة البيت الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وهو ما ينفي أميركا في وضع مرتبك وهو ما ينعكس على مجمل سياساتها.

الآن كيف يمكن حل مشكله الكلفة المالية هذه. وحل مسأله التضخم المالي؟

ربما لكي يستقيم لاقتصاد يحتاج الأمر إلى شطب صفر من هذه الأرقام الموهولة؛ أي أن يعود لتراكم بن حدود ٢ تريليون دولار، ويعتقلص الدولار بمتداول إلى ٦-٧ تريليون. هذا هو الحل الذي يؤمنه لقوانين لاقتصاد العالمي، لكن ذلك يعني أن ٨٠ تريليون سوف تمشط، وبالتالي أن طفماً مالية سوف تنتهي وهذا مستحيل في ظل تعاضد لاقتصاد الحقيقي ولافتراضي، واستحواد الرأسماليين أنفسهم على هذا. وذلك وانعكاس ذلك على الاقتصاد الحقيقي صلاً، وعلى مجمل الاقتصاد في العاض، إلى الحرب الثانية. كانت الحرب ذاتها تقوم بمهمة تدمير المدن المتراكم في بلدان صافسة قبل أن يصبح التراكم بهذه ضخامة. أما الآن؛ فقد بات ذلك مستحيلاً، خصوصاً بعد أن سيطرت الطغمة المالية ذاتها، والتي عملت وتعمل على جز العالم بن ما يحدم استمرار تحقيق تراكمها.

لهذا لم يعد ممكناً أن نقول بن الرأسمالية ستطيق أن تتجاوز رهتها كما في الماضي؛ حيث كان يعطى لارمة مختلفاً، ويتعطل في فيض الإنتاج نتيجة توسع صناعه وبنافس الرأسماليين. وهو الأمر الذي كان يؤسس لحدوث زمام دورية، يبعث بهوض اقتصادي ومن ثم؛ يتوقف النهوض بحدوث الكساد ويحدث انهيار جديد. ومن ثم؛ يعود الاقتصاد للسقوط من جديد. وهكذا. أو تحدث حروب صغيرة أو عالمية تقود إلى تدمير قوى الإنتاج في مناطق الحروب، ونهار شركات أخرى، خصوصاً لدى الدول

مهمومة وهذا موجود منه الآن؛ حيث هناك فوضى إنتاج وكساد لكن
الأسوأ هو ما يتعلق بنطاق التضخم للقيم، وسيطرة المص المضرب،
التي يقود حتم إلى حدوث انفجار متدلي بفقاعات هائلة تهر صحن
الاقتصاد رأسمالي بهذا صيحت المشكلة في النمط الرأسمالي مركبة،
وبان نطاق المالي هو الأكثر خطراً فيه، لأنه يتهب ويهدم دون أن ينتج
فائض قيمة ويعرّكم بتسارع كبير دون أن يؤسس القاعدة التي يحسن
عليها وهو كذلك "يسحب" الرأسمال الموظف في الاقتصاد الحقيقي
نتيجة الربحية العالية التي يحققها صفارته ببيع الإنتاج، وبالتالي فهو
شكل نمو سرطاني بالضرورة. دون أن يلقى العلاج الذي يكبحه

فالظلم العالي المهيمنة تريد للعالم أن يتحوّل إلى عالم هافياوي، المص
والمضاربات هذا الأساس فيه، ويقتصاد يقوم على المضاربات هو
قتصاد فاضل؛ حيث يمكن تلخيص وضعية النمط الرأسمالي بأن هناك
تضخم لا معنى له. هناك أرقام مذهلة، وفي الواقع لا تعني شيئاً، هناك
مركز مالي تضخم في عدد محدود من الأشخاص في العالم، وهناك في
المقابل إفقار شديد لمعظم سكان العالم، حتى في أوروبا وفي الدول
الرأسمالية ذاتها من خلال سياسة التقشف التي هدفت إلى حل مشكلة
الدون على حساب الشعب، بعد أن خلب مشكلة الشركاء الاحتكارية
والظلم العالي على حساب الدون ذاتها وهذا ما جعل الصراعات التطبيقية
تبدأ في التفجر فيها، مع أطراف ياتب منهكة نتيجة النهب والإفقار
والتهيش.

لقد أصبح النمط الرأسمالي ككل نمطاً رموياً، لا حل لمشكلاته ويهد
يمكن القول مع ماركس أنه بلغ مرحلة التقلّص. وهو أيضاً مقل على انفجار
الصراع الطبقي على صعيد عالمي

الهوامش

(١) حول الأزمات الدورية يمكن العودة إلى: دافيد آر بولد تحسين
الأزمات الاقتصادية للأمن واليوم" ترجمه عبد الأمير شمس الدين،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت، ط ١٩٩٢/،

(٢) حول أزمة سنة ١٩٢٩ يمكن العودة إلى: جون كينيث جالبريث
"الانهيار الكبير ١٩٢٩" ترجمه حمدي أم كينة، المركز القومي للترجمة /
القاهرة. ط ١٤٤-١٤٢

(٣) هذا الأمر هو جرم أساسي من كذب بينين "الإمبريالية أعنى مراحل

(٤) عالجت هذا الأمر في سلامة كيلة "الإمبريالية ونهب العالم" دار
التحرير العلمي / عمان، ط١ / ١٩٩٢

(٥) انظر جورج كوبر "أصل الأزمات العالمية" سبق ذكره

(٦) يمكن العودة إلى هامش ٤ في الفصل الأول، الذي يعيد إلى مصادر
ذلك

(٧) انظر حول المخوف من فقاغة جديدة مقنه بعنوان أعاد يريد
الفيديالي، الأمريكي رفع الفائدة؟ عن موقع www.icn.com

(٨) مقالة بعنوان بيل غيتس فقرة مالية عالمية تلوح في الأفق عن
موقع

www.mubasher.info

(٩) مقالة بعنوان بنك التسويات الدولية يحذر من توقف إقراض
الاقتصادات الصاعدة عن الموقع <http://sumernews>

المحل الرابع: الرأسمالية ووضع الأطراف

المحل الرابع الرأسمالية عالمي الطابع. وهو يخضع، لأطراف مصالح المراكز ويجعل الوضع الاقتصادي في الأطراف متحكماً لمصالح الرأسمال في المراكز وإن هذه العلاقة هي علاقة نهب واستغلال بالأساس، وهذا يفرض تعميم الفقر وبطالة والتهيمش في الأطراف؛ حيث إن طبقة المهيمنة في الأطراف هي "جزء" من رأسمالية المسيطرة لكن؛ من موقع التابع نتيجة اجتماعها بالقطاع الاقتصادي المعكول؛ أي الذي لا ينافس في إنتاج السلع، بل الذي يقوم على توزيعها وهذا الأمر هو الذي يجعل الرأسمالية المحلية عجيبة على أن تدعم البطالة والفقر والتهيمش نتيجة التكوين الاقتصادي الذي تفرضه محلياً لكي يحقق المصالح العرودجيه لها وللرأسمال الإمبريالي

هذا ما توصلنا إليه سابقاً، وقد سجدت أذنه ونحن ندرك أن السيطرة الرأسمالية على الاقتصادات المحلية، وكيف أن هذه الاقتصادات كانت مصممة لكي تخدم مصالح الرأسمال الإمبريالي أي الرأسمالية المسيطرة في المراكز، وبالتالي كانت معرضة للنهب الذي كان يفرض لإفقار والبطالة والتهيمش بالضرورة

لتوضيح ذلك سوف نقوم بالبحث ضمن مرحلتين، الأولى هي تلك المعتمدة منذ بدء توسع الرأسمالية عالمياً واستعمارها الشعوب، وبالتالي التكوين الاقتصادي الذي لوجدته، والثانية الوضع الآن بعد التحولات التي شهنتها الرأسمالية، خصوصاً بعد سبعينيات القرن العشرين وشيخوخة إمبريالية العالم، والتي باتت تحكم تشكيل الوضع الاقتصادي المحلي

الرأسمالية وإعادة صياغة الأطراف

لم تشكل بدائناً غير منظور مستقل؛ حيث فرضت سبيله تطور أوروبا وأسفل بعض دولها إلى الرأسمالية بعد اكتشاف الصاعدة، التي باتت وسيلة الإنتاج المركزية فرضت أن تصبح محسناً في التطور العالمي ككل، لأنها سعت كي تصيغ العدم على ضوء مصالحها، ولتحقق هذه المصالح⁽¹⁾ التي تمثلت في الحصول على مواد أوبئة عند القطر

والحرير، وبيض الذهب، وكذلك الفحم، ومن ثم النفط من جهة ومن جهة أخرى توفير الأسواق لمنتجاتها التي يأتى ههنا بالأسواق من أجل تصريفها، وكذلك تصدير الرأسمال من أجل الذهب بخارجي^(٦) ولأجل ذلك بالسيطرة كانت ههنا تفتح توسع الصناعة وحضرها في شركاتها وحدودها القومية^(٧) كي تفتح وجود منافسين سوء خسة السيطرة على مورد لأولى أو السيطرة على الأسواق هذه المسألة كانت تفتي منع تطور المدن التي لم تستطع لتطور قبل بدء الرخف الاستعماري وخصوصاً بعد سوء لإمبريالية كراسمالية عارمية ههنا^(٨) كانت هذه هي مشكلة تجرية محمد علي باشا حين قرر بدء الصناعة والههنا على المنطقة والاستقبال إلى الحدائق^(٩) حيث ووجه بحرب بحرية مشروعة، وحضره في حدود مصر وبشرط لا يعمل على بدء صناعة ولا يخلق التطور

هد العيل لدى الراسمالية فرض عليها غير استعمارها أن تصنع نبي المحلية انطلاقاً من تلك المصالح وأن تكون قادرة على ذلك نتيجة الاحتلال المباشر لهد أنفت النبي التقليدية، التي تعنت في منع زرع مختلف، وسيطرة كبير ههنا لأرض، ووجود حرثي تجاري في المدن التي كانت كدب مركز كبير ههنا الأرض وحيث كان يعم التخلف المجتمعي، وسيطر وعي تقليدي مستمد من دين غيشت لكنه ينقل في التصنت بالعبادات، وجوئياً في الأحكام الشرعية، فيعد عدا النفس التي كان يعم تجار وعيا دينياً "أصوباً" وبالتالي فبه المجتمع مفكراً وأمياً، ويخضع لأيدولوجية تقليدية بطريركية، ومحافظة

كان يعم الراسمالية أن تحول في بيئة الزراعة مع يخدم حاجتها، خصوصاً من القطن والحرير والفحم، لهد فرضت زراعة هذه المواد أو شجعت على زرعها، وهو ما كان يوجد احتلالاً في الحدبات المحلية نتيجة نقص العديد من السلع الزراعية، ولقد فرضت "نمطاً أحدياً" في الزراعة من القطن أو الحرير أو الفحم^(١٠) وإيضاً كان يعم أن توسع من الطبقة ههنا التي تحتاج إلى سلعها لهذا عمت عبر توسيع قدام لتجار والسخية وشجعت على تدريس بحب ضرورية الإدارة وبنوك وغيرها لهذا تشكلت رأسمالية موصولة بكبير ههنا الأرض، وتلصق في قطاع اقتصادي "مكثف"، هو قطاع التجارة والحدبات والبنوك هاربة من لتوظيف في بدء الصناعة نتيجة احتلال وضع المنافسة في سوق مفتوح ومسيطر عليه من قبل دولة الاحتلال وبالتالي تكيف مع تكوين الذي أراد الاحتلال إنشاء، متداخلة مع الأقطاع ومتعايشة مع البير التقليدية

لقد ظل التكوين "الزراعي" (الريفي / لاططاعي) هو الغالب. ونسب المدن كما هي يحتوي "الحدنة" المفروضة استثمار. وظل الفقر والتخلف والامية هي سمات التي تطبع الريف، بينما نشأت فئات حديثة في المدينة وتكونت طبقة عامية لكنها كانت صغيرة. وتغالي من استقلال الراسمال وبالتالي شبه الصراعات الاجتماعية في الريف الذي كان يشكل الكتلة الأساسية من المجتمع (نسبة ٨ الى ٢٩). ويخضع لتهب كبار العمال وظهور صراع العمال في المدن من أجل وضع أفضل في الأجور ونصير لاجتماعي وحق العمل بعد تحكف في المجتمع طبقه من كبار ملاك لأرضي وسجل، وكانت أساس السيطرة ومدخل السيطرة الاستعمارية نتيجة تضائكي مع الراسمال الاستعماري (الإمبريالي) يساهم طب لاطلية الشعبية تغالي من فقر والبطالة و الجهل والامية والامراض والتهيش وظل الوجود للاستعماري والدولة التي أنشأها قد بوجود هذا القامع نظموجات الشعب، وإسماً المدع بممار النظر الحداني

وبد كان الوجود الاستعماري هو الذي يعرض هذه معادلة بقوة حيوشه. فقد سمح ذلك بتفسيق الهواء ببر مراكز الرأسمالية التي تطورت بتسرع. وصيحت تقسم مستحوذ التمركز العالي والتقية العاليه والامواق الواسعه بعدر سيطرت على أغلب المدن وبر الأطراف التي طلب دور ضاعه او بصناعة هامسية هي أقرب إلى الحرف (الصناعات كحوراب)، وفي ظل الاقتصاد زرع متحلف، وضعف التراكم الرعادي وكذب الجهل والامية واستمرار الوعي التقليدي لهذا لم يغير من لأمر خروج الاحلالا و"استقلال" الأطراف. فقد بد استقرار بسوق المطروح مدغم في الأطراف من قبل الطبقة الرعاليه التي نشأت، والسيطرة على السلطة هو عامل التأثير في مسار الأطراف، بالسيطر نتيجة اللا تكافؤ الذي تب بين مركز ولأطراف^{١٤} والذي كان العنصر الحاسم في استمرار هيمنة الراسمال الإمبريالي، مدعماً بقوة الدور الإمبريالية، وبالتالي بالسيطرة التي يمكن ان يمارسها من أجل استمرار الوضع القائم، وحتر استخدام التدخل العسكري^{١٥} لهذا كانت لأطراف تعيش حالة إعادة إنتاج البطالة والفقر والتهيش مع استمرار النمط لاقتصادي الذي تكرر أولاً نتيجة الوجود الاستعماري، ثم تأساً نتيجة تكريس بني مجتمعيه محببة مخلقه، ووجود راسماليه تتحكم بالدولة. وتندفعها مصابها التي نشأت لأ تحافظ على النمط الاقتصادي

مستخدمة خطوة السطحة ومدعومة من قبل الدور لإمبريالية

دب كله كان يدفع السحب ينظر إلى الصدام مع السلطة. ومع الدور
إمبريالية التي تحميها وأد كان يريد تحسين وضعه المعيشي عبر
مطالب عديدة تتعلق بالريف وبالعمال وحتى بالثقات الوسطى. فقد بد
واضح أن تحقيق ذلك يفترض الصدام مع الدول لإمبريالية ومع طبقة
الرأسمالية المسيطرة. والسعي بتغيير النمط الاقتصادي القائم. لقد كانت
مطالب السحب هي التحرر وتحقيق الاستقلال وإصلاح الزراعي،
وتحسين وضع العمال والفلّاحين، والتعليم المجاني وهي مطالب التي
جعلها الأحزاب التي طمحت في تحقيق التطور (الشيوعية و فوميه)،
والتي أربطت تغيير النمط الاقتصادي بعد نصبة الطبقة المسيطرة، التي
كانت متسلطة من كبار ملاك الأرض والتجار

إلا ، معكر القول أن هذا الميل الرأسمالي بلهفة على العالم وصباغته
وفق مصباح رأسمالية في المركز والذي أنتج عالمًا مستغنياً بين مراكز
وأطراف. كان يفرض في الأطراف ركور القطع مع الرسامه ذاته هو
المدخل لتحقيق التطور بشكل أو بآخر هذا ما تحقق في التجارب
الاشتراكية التي حققتها حزاب شيوعيه (وشعب نصف العالم)، وما تحقق
يشكل ما في تجارب ما اسمي "نظم لتحرر الوطني" أي حينما لعبت
حزاب فوميه عبر الحوض أو طامت الحوض بدور كرافعة للتعب في
التجارب الاشتراكية تحقق القطع مع النمط الرأسمالي، وجرى البدء بملكيه
بخاصة، فتحقق "انهدا الاجتماعي" في الوقت الذي كان المجتمع بعد
يسوء كمجتمع صاعى حداتي (وس في ظل نظم شعوليه) في تجارب
لتحرر الوطني جرى تحعب النمط الاقتصادي، وانهاء الاقطاع. ومحدوله
بماء الصاعه وفرض مجانيه التعليم والضمان الاجتماعي والحق في
العمل، بكر ، مراحته محدودة حيث سرغار ما نهزت التجربة بفكر عبر
فئات حاكمة إلى مركزه الثروة عبر سرقة (نهب المال العام)، والتحوّل
إلى البروتة من جديد، وبالتالي نهاء كل المنحدرات السابقة وحصصه كل
شيء تقريباً

ما ظهر هنا هو أن تحقيق التطور والحدائق يفترض تغيير النمط
الاقتصادي، والميل لتحقيق لتطور الصاعى والمجتمعي معاً أي هذا القطع
مع النمط الرأسمالي العالمي وتجاوز كل الآليات التي فرضه ويفرضها لأن
العدالة يفترض وجود اقتصاد منتج. وضامن للعمل، وقادر على ربط لأجور
بالأسعار ويوفّر التعليم المجاني والضمان الاجتماعي والسكنى اللائق ولهد

في جعل مطلب تحقيق مطالب الشعب هي تلك الأحزاب والقوى التي
دخلت في صدام مع الدول الإمبريالية وحاولت أن تحقق التطور بعيداً
عن ألياتها ولم تظهر تجارب غير ذلك سوى في بلد المراكش التي كانت
قد نظرت وبات هي المهيمنة، وتهدد طغيانها العديدة بالعالم، للحفاظ على
استقرار المراكش

إمبريالية المال ووضع الأطراف

هذا التكوين كان يفرض سبب الدوران والصراعات والانقلابات،
ويؤسس نشوء الطموح لتحقيق التطور والحدائق ولقد شرت إلى أن
هذا الطموح غير من داته من خلال القطع مع النمط الرأسمالي ككل،
والسعي لتحقيق التطور والحدائق والعدالة، في صيغة اشتراكية وأخرى
"تحررية"، وبأن كانت تفضل بفضاء "اشتراكي"

وإذا كان جوهر السيطرة الرأسمالية ظل قائماً أو أعيد من جهة بعد
انهيار حركات التحرر، ثم النظم لاستراتيجية فقد جرت محاولات في المراكش
لإمبريالية راد من أشكال الأطراف لعدسي "النمط القديم" على
ضرورة تصدير السلع والرأسمال والحصول على المواد الأولية لهذا جرى
تشكيل الأطراف في الصيغة المشار إليها سابقاً حيث للزرعة دور محج
وتشكل بمرجورية كبرجوارية تجارية خدمية بنكية لهذا كانت المشكلة
الأكبر تعمل في وضع يريف الذي يشكل المجتمع وكان طموح الريف
متحدر والحصول على الأرض هو محور الصراع الطبقي وبعد حلف
تجارب التحرر والاشتراكية مطامح الريف، فاعاد تشكيل المجتمع طبق
واقتصادياً بما أدى إلى تراجع دور الريف مع تزايد دور الصناعة وحين
انهارد التجرد كان انخراطها في النمط الرأسمالي مختلف لكن المراكز
لإمبريالية عملت على تكييفها وفق مصالحها كذلك هذا التكييف الذي
خضع لطبيعة النمط الرأسمالي الذي حدد في البلور بعد نومه سنة ١٩٧٢
وقد ارتبط الدولار بالذهب وبالتالي نهاية اتفاق برون وودر وهو الفلا
الذي سمح لأميركا بطباعة عملتها دون حدود^(٩)

في الربع الأخير من القرن العشرين طرأ تغير كبير في بنية النمط
الرأسمالي، فرض أن يسيطر النظم العالمية بعد أن تعمم الاقتصاد العالمي
كبدل عن الاقتصاد الحقيقي^(١٠) أي أصبح التداول العالمي هو يسيطر بعد
أن طغى أشكال نشاط المعنى على النشاط المنتج والاقتصاد الحقيقي
ووبالتالي بات النمط يسرع إلى أن يكون اقتصاداً "رئعياً" يعتمد على النهب
غير أليات غير الاقتصادية بالمعنى الذي فاصد على أساسه رأسمالية، حيث

الإنتاج السلمي عند الصناعات أو كفا وصفه هاركنس في معادله $R = \frac{P}{C}$ أي نقد/ سلعة/ نقد أكثر حيث P الأمر يتعلق بمعادلة $R = \frac{P}{C}$ أي نقد/ نقد أكثر دون الحاجة إلى سلعة C أي العمل. رغم أن النمط الرأسمالي لا يبرز يقوم على الصناعات والإنتاج السعي. لكن الذي هيمن خلال العقود الأخيرة هو المعادلة الأخيرة

لماذا هيمن العمل على الرأسمال الآن؟ إن كان الرأسمال هو النقد الموظف في الإنتاج فإن العمل وهو النقد الموظف في مجالات أخرى لا تتعلق بالإنتاج (ولا بالتوزيع. و أيضاً ليس بخصائص الضرورية لكل ذلك، وهذا ما يسمى بالاقتصاد الحقيقي) في بعضه كان قد يسقى الزيادة أي الفائدة على الدين، وهو الآن يتخذ أشكالاً عديدة منها الدين، ومنها "استثمارات مالية"، والمضاربات في أسواق الأسهم وعلى السلع والعقارات والنمط والنقد ذاته وهذا ما تناوئته في فصول السيفلة والسؤال هو لماذا هذا التحول في النشاط الاقتصادي من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الزبهي؟

إن كان النمط الرأسمالي يتسم بصفة فيض الإنتاج وهي الحالة التي كانت تفضي إلى الركود الاقتصادي، وتعب في أزمة الكساد⁽¹⁾ وبالتالي تؤدي إلى الحروب، وإعادة تقاسم العالم. فقد كان النمط الرأسمالي يفضي كذلك إلى حصول فيض الأرباح، وبالتالي تسارع التراكم النسبي هذا التراكم الذي كان يدفع بعضه في الحروب الإمبريالية، ويوظف بعضه الآخر في عدة أمور. وعموماً في الاقتصاد الحقيقي لكر السقوط التي جلبت الحرب العالمية الثانية شهاب أولاً نهاية الحروب الإمبريالية لتفهم العالم؛ حيث أصبح التقاسم يقوم على المنافسة بين المركبات الاحتكارية مدعوم كل منها بدولته القومية، وثانياً توسع المنظومة الاشتراكية بعد أن كانت تشكل نصف العالم تقريباً وهو الأمر الذي كان يعني تفضي سوق رأسمالي هذه الحالة لأخيره كانت تؤدي إلى نشوء حالة إشباع في الاستعداد في الاقتصاد الحقيقي ككل خصوصاً مع زيادة المراجعة بين الشركات، ونهار بعضها واندماج بعضها الآخر كما حدث خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين⁽²⁾ لقد نشأت حالة من التراكم المالي في البنوك كما شرحت ذلك بشكل مفصل قبلاً كانت تكبر وبنات تشكل أزمة البنوك ذاتها، لأنهم تدفع القوائد بها بحسب سبجة التضخم "الطبيعي"، الأمر الذي يعني إفلاس البنوك ونهيارها. إن يمكن القول بأن هذه كلاً ما يليه كانت تتركز دوراً تجد متهدداً مستقراً فيه بعد أن أصبح للاقتصاد

الحقيقي. بل بأن يعاني من مظاهر الركود والإفلاس ولا كل حال لا يتحول إلى راسعالي يموت، حتى يبحث عن منافذ للاستثمار خارج لاقتصاد الحقيقي وهذا ليس غير لعدة أسباب، من (أي ن ن)، أي الاستغال من لاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي

يرافق ذلك مع أزمة الدولار بداية سبعميسات القرن العشرين حيث حصل اختلال في العيرون التجاري لأميركي لمصلحه أوروبا واليابان بعد أن نهضت من النمار الذي حاطه خلال الحرب الثانيه. لازمه التي أدت إلى تحرير علاقه الدولار بالذهب كما أثرت هذا الوضع الذي عطى به لاحتياط الفيدرالي لأميركي حرية طباعة الدولار دون مقابل، والذي فرض بقوة صادر تراكمي من عملة الدولار الأمر الذي صاعد من مشكله تراكم العالي بكنه نتيجة الهيمنة الأميركية ذات يفرض أن تتراكم الأموال في البنوك الأميركية وفي المؤسسات العاليه التي حتى ابتناها أكثر من تركه في البلدان الراسمالية الأخرى. خصوصاً مع رفع سعر الفسدة في البنوك الأميركية بالتالي أصبح هناك أرباح تراكم، ودولارات تترك، ويعتكر ذلك كله أكثر في أميركا بالتالي بالدولار فوض الحال المتناور سنة ٢٠٠٨ (أي سنة لازمه) إلى ألفي تريليون دولار بينما بيع الناتج العالمي ٤٤ تريليون دولار^(١) والفارق ه يظهر حالة التضخم التي باتت تحكم لاقتصاد العالمي وفي هذه الفترة بلغت كتلة الدولارات العندولة بين ٦ و ٧ تريليون دولار وهذا يؤثر إلى حاله التضخم التي باتت تحكم الاقتصاد الأميركي، والعالمي يؤثر إلى السيونه النقدية التي تفوق كثيرة حجم وقدره الاقتصاد العالمي

تلك الكثر العاليه التي باتت هراكمه فرضت البحث عن "مخافد" أي عن مخالات استثمار جديدة ويمكن ه الإشارة إلى عدد منها كما سنلاحظ ر هذه المجالات باتت تريد من تضخم لكتله العاليه نتجه الأرباح التي تحفلها والتي كانت في العديد منها عن الربح في لاقتصاد الحقيقي مشروبات المرب، فبد كاز الربح في الأسواق بعمري يبلغ ٥٥ ألفد بلغ ٥١٥ وأحياناً إضعاف ذلك في الاقتصاد العالي^(٢)

سرحب ذلك قبلأ بكن ه يمكن أن نشير إلى الاتجاه بالاستثمار في صناعة "التعدين الجيني" في الزراعة والتي أفضت إلى فيض في الإنتاج الزراعي كذلك يمكن أن نشير إلى الاستثمار في المشغبات العاليه هذه المشغبات التي أصبحت باماً عريض لأشكال من "النشاط الاقتصادي" مستحدث، رغم أن لا قيمة له^(٣) ومن ثم، الاستثمار في الفيون؛ حيث

فرض الضغط السياسي من قبل الإمبريوية الأمريكية على "بلدان التحرير" أولاً في سياق ما يسمى "سياسة التصحيح الهيكلية" وتحت حجة تصحيح عجز الإمبريية الحصول على الفروض غير صندوق النقد الدولي ورغم أن الحديث كان يجري عن مساعدة فقد كانت هذه الفروض تدر من حاداً خاصة وقد غممت فيما بعد على بلدان أمريكا اللاتينية ثم بدت أوروبا الشرقية، وبلدان جنوب أوروبا وهالب ألبان والمؤسسات العاليه الأمريكية إلى توسيع سياسة الإفراض المحلي بسروط مخففة. وكانت أزمة الرهن العقاري هي مدخل الانهيار المالي سنة ٢٠٠٨ ومع سياسة نهوضه جرى فرض عومله الأسواق المالية (البورصة) التي تقوم أصلاً على المضاربة وبالتالي توسيع الاستثمار فيها غير المضاربة في العالم، وليس في بلد يهيمه وشهد بعد ذلك المضاربة على السلع المواد الغذائية مثلاً والخدمات والنفط، وحتى العملة (النقد)

وكان مؤشر حركة التدوين يومي نشاط الاقتصادي يسير إلى س ٢٩ منه يتحقق نشاط مضارب ودائري ظهر أن الظلم المالية هي التي باتت تهيمن على مجمل الاقتصاد العالمي كما يشرح فرانسوا موريس^{١٢} لكن ذلك كله لم يسوغب التراكم المالي، لهذا غممت وتغلبت سياسة الخصخصة، وأصبحت تظلم ما كان يبدو أنه "حق طبيعي" للبشر، مثل البنية التحتية والتعليم والماء. فقد استمر نشاط الشركات بشكل يوحى بأنها باتت تعطل كل شيء بما في ذلك الجيوش، وإدارت الدولة، والطرفات والتعليم والمستشفيات^{١٣} كما أصبح يرسل المصدر إلى الأطراف يسيطر في القطاعات الربعية مثل العقارات والخدمات والسياحة والبورصة

لاشب أن لهجة هذا النمط "العالي" على مجمل نمط الرأسمالي قد فرضت تكيف الأطراف بما يحكم الظلم المالية. وكانت العولمة هي المدخل لفرض التحرير الكامل للأسواق و يدفع بالخصخصة إلى النهاية، وبالتالي تحصيل "الاستثمار" من كل تدخل مدونه على العكس لفرض على الدولة الوطنية حماية هذه الاستثمارات لقد عملت أمريكا كزعيم للنور الإمبريالية ضد انهيار الاتحاد السوفييتي على أن تفرض على الدول في الأقطاب بحلي الدولة من كادور اقتصادي، وبحولي الرخامي للاستثمار الأجنبي، وفتح لافاق لهذا الاستثمار للنشاط في كل القطاعات وهو ثم: تشكيب "طفله جديدة" هي شبه بالعالمية تتمركز في الاقتصاد الريفي، الذي رب يتمركز في العقارات والخدمات والسياحة وبنوك والبورصة والاستيراد

و كانت الرأسمالية قد صنعت التطور الصناعي في أطراف هذه سياسة المخصصة الى تدوير الصناعات التي التي في مرحلة "التحرير الوطني" (وحتى بعد معائل تجده البلدان الاشتراكية السابقة لم ينجح عموماً). لكن فيض الإنتاج الزراعي في مراكز نتيجة سياسة التدوير الجيني فرض تدوير الزراعة في العديد من بلدان لأطراف (البلدان العربية مثلاً)؛ حيث باتت الرأسمالية بحاجة إلى الأسواق المستوحى الزراعي وهو الأمر الذي أدى إلى نهيار كبير في الريف وانتشار شبه مهم من الفلاحين إلى العشوائيات في أطراف المدن بحثاً عن العمل لقد أصبحت المهنات تشكل من طبقة رأسمالية بهذه المداوية تشغل كما أشيا في العقارات والجمعات والسياحة و بيوت والاستيراد. وتتركز الثروة بيدهم، وطبقات شعبية متفجرة سوى فئة استفادت من الضغط الاقتصادي (مهمون خصوصاً، وموظفون في قطاعات معينة مثل البنوك والتقنيات الحديثة) ويبدو واضحاً أن الطبقة المتفجرة تشكل نسبة العظم في المجتمع (تقريب 30% بطلان). وأكثر من ذلك يعيشون تحت خط الفقر) وفي ظل نزول القطاع المنتج توسعت الفئات المهمشة وتقلص عدد الطبقة العاصة، والفلاحون

التحول العالي الذي صاب الرأسمالية فرض تحويلاً في بيده لأطراف كذلك مضطرب لأنها مجال نهيب، وبالتالي باتت بحاجة إلى ضغط على الأطراف من أجل تغيير البنية الاقتصادية (والسياسية والقانونية) بما يسمح بتحقيق عملية النهب هنا الأمر لم يعد يتعلق باسم عملية التبادل التجاري فقط، بل يتعلق بعملية نهب فعليه وهو ما اسفاه ماركس تحقيق التركة الأولى حيث ظهر بشكل واضح أن الرأسمالية عادت إلى "بداياتها الأولى" من حيث تحقيق التراكم⁽⁴⁾ قامت عملية المخصصة على "بيع القطاع العام" أي "بيع" الشركات المملوكة بدولة من أجل استثمارها رأسمالي لكن ما حدث فعلياً، غير أن يجعل الشركات بيدهم أسعار تقل كثيراً عن قيمها الفعلية، هو أن المشتريين فككوا الصناعات مستفيدين من عنصر خرى مثل لأرض ويهد ترويح وضع الصناعة في الناتج القومي، وباتت هامشاً محدوداً. لأن الرأسمالية عالت في توسيع الاستيراد بدل التركيز على إنتاج القومي فتناحى ما بقي خلال عقود في العجز الصناعي وإذا كانت رأسمالية المركز قد تطورت الزراعة بينها من خلال التعديل الجيني فقد ععبت عن تدوير الزراعة الحديثة في الأطراف من أجل أن تُصنّر فاضله الزراعي في الحاليين كانت الأرض تتحول إلى النشاط العقاري حيث بات هذا النشاط هو الأكثر سرعة في النمو وبات

يشكل عتصراً مركزياً في التنمية الاقتصادية

ما حدث منذ البدء بالانفتاح الاقتصادي وتبني سياسة الخصخصة هو تحرير القطاعات المنتجة في صناعة و براعة والتحول نحو نشاط في الاسيـزاد (وكال المستوردين هـيـين بتـمـيـر لـطـعـام الـمـتـجـه لتـفـريـز تجـارـتـهـم)، وانـطـارـات بـعد ان جـري التـركـيز عـلى بـسـه العـدـى والـاحـيـه السـكـيـه والسـالـيـهـب وغيـرها. وبـفـريـز بـور البـوك الحـاصـه والـاحـيـه الـتي بـائـت تـسـيطـر عـلى حـركـه الرأـسـعـل، وأسـوق لـاسـهـم المـفـتـوحـه للـرأـسـعـل مـحـلـي و العـالـمـي و حـصـصـه بـخـدـمـات و تـعـلـيـم والصـحـه و لـطـعـام السـهـه لـتـحـنـيـه (الـقـوـر، السـكـك الحـديـديـه و المـقـرـو الكـهـربـيـه و الـقـهـر و الـمـاء، حـتى مـؤسـسـات الدـوـه و لـأـمـى) بـمـعـنى ان الـاـقـتـصـاد يـصـبـح الـقـتـصـاد رـيـعـى مـع هـامـسـيـه النـشاط الإـقـتـاـجـي و بـالـنـتـائـل الـاعـتـمـاد عـلى لـاسـتـيـرـاد لـكـل الـسـلـع الـهـدائـيـه و الصـنـعـيـه و غـيـرها و يـمـركـزـه فـي لـطـعـام الـقـطـار و بـخـدـمـات و السـيـاحـه و الـاسـتـيـرـاد و البـوك و البـورـصـه، مـع يـجـفـلـه فـائـدا عـلى اسـتـيـعـاب جـريـه ضـمـل مـن بـعـالـه، يـيـسـه تـكـهـمـش الـأغـيـبـيـه المـجـتـمـعـيـه سـواء مـن الـمـصـن أو المـفـلـاحـيـن أو العـنـاب الوـسـطـى و هـذ هـو الـأـسـاس فـي سـبـه بـطـالـه العـالـيـه (حـوالـي ١٣٠، و رـيـعـا أكـثـر)، و فـي ضـعـف "الـنـاتـج القـومـي" بـسـبـب غـيـاب الـفـائـض الـذي يـنـتـجـه الـعـمـل و بـالـنـتـائـل اـحـتـلال المـيـرـان التـجـاري سـيـجـه تـفـوق الـاسـيـزاد ذـلـك كـلـه فـي طـل انـكـسـاف كـامـل للـسـوق المـحـلـي بـعد ان اـفـسـه سـيـاسـه الـخـصـصـه الـى اـصـدار قـوـاـس تـحـرر الرأـسـعـل مـن الـقـيـود كـلـها، و تـعـفـيـه مـن الضـرـائـب، و تـسـهـل "الـاسـتـعـار لـأجـنـبي" بـل بـات بـعد هـو الـحـل لـأرـصـه الـاـقـتـصـاد عـبر "تـسـجـيـع الـاسـتـعـار لـأجـنـبي" رـغم ان هـ يـحـدـث هـو أنـه الرأـسـعـالـيـين لـأجـاب يـأتـون بـمـشـروـعـات كـلـها خـدـمـيـه أو بـمـكـيـه أو عـقـارـيـه، و فـي الغـالـب يـفـرضـون مـن البـور مـحـلـيـه لـتـفـريـدها، أو حـتى عـدم تـفـريـدها. لـيـجـري تـصـديـر بـيـاحـهـا الـى المـركـز

فـي هـذا التـكوـيـن يـنـضـط الرأـسـعـل لإـجـريـالـي مـن خـلال "الـاسـتـعـار قـصـير الأـجـل" و هـو فـي الغـالـب مـضـارب فـي أسـوق الـأسـهـم، و نـشـط فـي العـقـار، و يـتـركـز فـي البـوك، و يـفـر مـن نـشـاط الشـركـات التـجـاريـه العـالـيـه مـن العـولـاب، أو الخـصـصـه مـن العـطـاعـم و الفـنـاق و العـمـالـات السـاحـه

فـي ذـلـك كـلـه تـكوـن نـدـولـه هـي "خـدـمـه" بـر سـعـل لإـجـريـالـي و يـحـكـم مـن فـيـن رأـسـعـالـيـين مـحـلـيـين مـتـد حـلـيـن أو قـابـلـيـن مـن الرأـسـعـل حـيـث يـهـب سـهـب و هـي مـعـهـل بـهـب الرأـسـعـل لإـجـريـالـي بـيـجـو النـشـاط الـاـقـتـصـادي كـهـمـيـه بـهـب شـامـلـه مـن حـلال المـضـريـه فـي لـأرـضـى و لـعـقـار، و النـشـاط

في اسواق الاسهم وقد شرب الى عبوة الذهب التي حصص للقطاع العام المصري والتي تباعها بحد "ارض الدولة" ومشاريعها من خلال بيع هذه المشاريع بأبخس الأثمان، ومن ثم، خضعت للمضاربة

هذا هو التكوين المجتمعي الذي تشكل في العقدين الأخيرين بعد سنوات من الخصخصة وتحويل النمط الاقتصادي بالتركيز على القطاع الريفي وهو وضع يظهر مدى الفقر والتهميش الذي تعتم به فعل التكوين الاجتماعي العالمي بالتزامن مع "رجل عمل جيد" محورو الاقتصاد في قطاعات ريفية لكن، مستعمر يان هذا الربط الذي أخضع النمط الاقتصادي المحلي لهيمنة النظام المالي الإمبريالي والذي أصبح هذا الشكل المحلي، يؤثر في التكوين المحلي بشكل مستمر بغير مصالحة العنصرين على العكس من ذلك يفضي إلى تصعيد الفقر والتهميش. ويريد في بطلانه فالعديوية التي طرحها كحل لأزمة عجز العيزية تحت ضليل إعلامي يقول يان سببها هو خسائر القطاع العام، ودعم الدولة للسبع والخدمات، وبالنسبة كانت تقدم الديون مقابل إنهاء بطرغ العام. وانه تدخل الدولة في الاقتصاد عبر تحرير الأسواق، افضت إلى عكس ذلك حيث أن عجز العيزية لم ينته بل أصبحت فوائد ديون هي العبء الذي يفرض سياسات اقتصادية جديدة تعمل في زيادة الضرائب، وبالنسبة تحسين السحب بتدريج العديوية التي عززت تحت عنوان حل مشاكله، من خلال زيادة الضرائب التي تصبح هي الدخل الأساسي في العيزية وخصخصة التعليم والصحة والطرق والمواصلات والكهرباء، تفضي إلى زيادة كبيرة في الأسعار وبحقها المواطن الفقير وكما أشرف فإن تحويل النمط الاقتصادي من طابع منتج إلى طابع ريفي يفوق حتم إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة

لقد أدى تحرير الأسواق والخصخصة إلى هب بطرغ العام فمثلاً كانت قيمة القطاع العام في مصر سنوات ثمانينيات القرن العشرين هي ٢٦ مليار دولار. ملاحظ أنها ثلاثت، وازدادت عبر الدولة ديون وصلت إلى ٥٠ مليار دولار بعد سداد فوائدها عند نهاية تسعينيات القرن العشرين، وما سدد هو أكبر من ذلك، سواء كالتساقط الدور أو كفوائد عنها. ولقد استفادت هافر الدولة ومحيطها من ذلك^{١٤} لكن، استفاد الرأسمال الإمبريالي أكثر رغم ذلك. فاستبدت فوائد الديون يقع عبر كاهها الشعب عبر الضرائب وهذه مساله تزيد من فقر جزء كبير من الشعب بشكل مستمر، وليس من المعكر وقفها دور الغاء الديون، وهو الأمر الذي يعني

إنّ اذ سيطرة الطغمة العاليه في المراكز الإمبرياليه، من عادة صيغة الاطراف بشكل يسهل نشاطها، وهو النشاط الذي يتمم بالتهب أي نشاط عافيدوي، وليس نشاطاً في "الاقتصاد الحقيقي" ولا شك كانت نهوضه هي السيامه التي تحدم هذه الطغمة قبل أن تخدم تصدير السلع؛ حيث كان يجب "فتح" الدم أمام حركة الراسع "قصير الأجل"، وليس الراسع الذي ينشط في الإنتاج بعد أن أصبح العال هو المهيمن في بية رأسمانية إن تحقيق التراكم الأعلى الذي يفرضه العال؛ أي المضاربات، يفرض العيل "الطبيعي" للتهب، نهب قيم الاطراف كما ظهر في الاستيلاء على حركات "القطاع العام" والأرض، والمضاربة في المضاربات، وفي اسواق لأسهم، ونشاط البنوك.

في مستوى آخر يشير إلى أن المضاربات عبر السلع والخدمات تنعكس ارتفاعاً في أسعارها تتجمله الشعوب وهذا ما ظهر قبيل وخلال الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨ حيث كان ارتفاع أسعار النفط وبنود الغذائيه سبباً في زيادة ازمه الاطراف. وفي تسريع انفجار الثورات في البلدان العربية وفي ظل تحرير الاسواق وتطرق السوق الخرة، سوف تبقى شعوب خاضعه لتحكم الرأسماليه في أسعار السلع والخدمات عموماً، في وضع محبى لا يساعد على زيادة الأجور بما يوازي زيادة الأسعار.

إضافة إلى ذلك مسجد بين الاستثمار في البورصة (العمى الاستثمار قصير الأجل) يفضي بالضرورة إلى نهب المستثمرين لصغار وربما تحقيق التوازن في النهب بين العاف المحليه والطغمة الإمبرياليه وهذا الأمر يعني نهب جزء من الناتج المحلي وتصديره إلى الخارج، مع خلق مشكلات متواترة في الاقتصاد نتيجة إفلاس فئات وسطى وصغار المستثمرين الذي يحوّلون للاستثمار في البورصة. وهذا ينعكس على مجمل الاقتصاد، وبالتالي يؤدي إلى افقار فئات جديدة باستمرار وتآني عملية الاستثمار في قطاعات البية التحتية لتكمل الأزمة المعتمعيه؛ حيث من خصخصة الطرق والتعليم والصحة وقطاعات النفط والغاز والتنظيفات. وبعض قطاعات بدوله، يعني أن يدفع المواطن مائلاً في مجالات كان يحض عليها نور مقاب أو يدفع أسعاراً على في قطاعات كان يدفع فيها أقل؛ أي أن المواطن هنا سوف يحض لاسعار جديده ربحيه تضعها الشركات في هذه القطاعات الحيويه بمعنى هك أن أعباء المواطن تزداد؛ حيث

لإفكار والاهتمام والبطالة بالضرورة وليس من الممكن تجاوز ذلك من خلال الاستمرار في وجود هذا التكوين

هذا نحن نراء نمط يكرس الهمب بالقطع أشكال

بالتالي، لا بد من التأكيد على مسألة "القطع"^(٣١) مع النمط الرأسمالي القائم؛ حيث يس من الممكن أن نفكر في التطور والحدائق في نمط اقتصادي قائم على التمييز والهمب، وعلى الإغراق في التمييز والهمب نتيجة أن يبقه بآب تحطم ذلك. وهنا ينتقل الأمر من البحث في خيار "نقي" بتعقيد بمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل النمط الرأسمالي القائم، إلى خيار طيفي يفترض تجاوز الرأسمالية ذاتها فامسألة بالأساس تتعلق بالإجابة عن أسئلة مثل كيف يمكن توفير بيئة اقتصادية تحقق الاستيعاب الكامل لقوى العمل؟ وكيف يمكن لهذه البيئة أن تسمح بالحضور على أحوال تسمح بـ "عيش كريم"؟ وتحقيق مجابهة التعليم وعيشته؟ وتحقيق ضمان اجتماعي شامل؟ وبيئة تحتية متطورة؟ وحتى نظام ديمقراطي حقيقي؟

هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات، ونحن نبحث في تحقيق حتى الحد الأدنى من "العيش الكريم" وكلها تؤدي إلى أنه ليس من الممكن تحقيق ذلك في ظل استمرار النمط الرأسمالي القائم، والمتشابه تبعاً بالنمط الرأسمالي بشكليه القديم والجديد؛ حيث إن تحقيق حتى الحد الأدنى يفترض تغيير النمط الاقتصادي من طابعه الرأسمالي التابع إلى نمط منتج رزقياً وصناعياً، فهذه القطاعات هي التي يمكنها أن تستوعب العمالة، وإن نتج فائضاً يسمح بتحسين الأحوال وإيضاً تسمح بتغيير وضعية الميراث التجاري بمصلحة تقليص الاستيراد بشكل كبير الأمر الذي يوفر الهمب من جهة، لكنه من جهة أخرى يسمح بربط حقول للفلاحة بين الأجور والأسعار

هذا النمط الاقتصادي الذي يشير إليه لا يتوافق مع مصالحه الرأسمالية المحلية ولا مع مصلحة رأسمالية المراكز ولا بالنظم النسيبة المتحكمه لأن هدف من تحقيقه يفرض أن يصبح هدف طبقات أخرى، ولقد كان كذلك كما شربنا إلى تجارب "التحرر الوطني" (أو النظم القومية)، لكنه خفق بسرعة فائقة نتيجة تمسك تلك الفئات بـ "العنكية الخاصة" رغم رفع شعارات اشتراكية، واتباعها سياسات اقتصادية مشابهة لسياسات النظم الاشتراكية؛ حيث سرعان ما انقلب من تحقيق لتطور المجتمع إلى

تحقيق عمل الفردي الهادف إلى الارتقاء الطبقي، الذي جعله عهد
تقسيم مع النمط الرأسمالي وفق شروط الأخير فهي تعثر فرب وسطى
وفية كما اضرب. يسكنها فؤوس المكنية الخاصة هـ هـ جعلني اضرب إلى
من تحقيق مطالب الطبقات الشعبية لا يتعلق بحل "تفني" من يخير طيلي
بالتالي سيكون السؤال المركزي هنا هو من سيحقق هذا القطع مع
النمط الرأسمالي؟

الأمر يتعلق بالقطع مع النمط الرأسمالي القائم، ويتجاوز الرأسمالية
بالتالي ويقوم على مشروع يهدف أساساً إلى بناء قاعدة صناعية
متطورة، وتوسيع وتحديث الزراعة، كأوليتين لبدء اقتصاد منتج، يعكس
على أساسه بناء مجتمع يحقق مطالب الطبقات الشعبية، ويحقق كذلك
الديمقراطية؛ لأن النمط الرعوي لا يسمح أصلاً ببناء دولة ديمقراطية؛ لأنه
نمط مهوي صافياوي متحكم به في التحير الأخير، من قبل الظلم
الإمبريالية

هوامس

(١) هذا يعكس تصور ماركس وإنجر حينما اعتقدا أن الرأسمالية سوف
تكسر الحائط في العالم انظر، ماركس/ إنجر "البيان الشيوعي" دار
التقدم/ موسكو، ص ٢٢-٢٢

(٢) انظر بيير "الإمبريالية على مراحل الرأسمالية" دار التقدم/
موسكو، ص ٨٢، ١٨٨

(٣) المصدر ذاته، ص ١٨، ١٣٤

(٤) انظر حي فارجيت "محمد علي مؤسس عصر الحديث" ترجمة
محمد رفعت عواد، مركز القومي للترجمة ٢٠٠٨

(٥) بو علي ياسين "القطر وظاهرة إلعالج الأحادي في لاقتصاد
السوري" دار الطبيعة/ بيروت، ص ١٤٠/ ديسمبر ١٩٧٤

(٦) هـ هـ ما بحثه في سلامة كيلة "التطور العنصر هارق التطور
الرأسمالي" دار روافد نشر والنوربع القاهرة، ص ٢٠٨/ ٢٠٨

(٧) انظر سمير أمين "التطور الامتدادي" ترجمة برهان غليون، دار
الطبيعة/ بيروت، ص ١٠٠/ ١٩٧٤

(٨) عالج ذلك في سلامة كنية "الاشعراكية او البهنية" دار الكون
الادبية/ بيروت ط١/ ٢٠٠١

(٩) حول ذلك يمكن العودة إلى جون كينيث جاليز "تاريخ الفكر
الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر" سلسلة كتب عالم المعرفة / الكويت،
رقم ٣٦١، سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٠

(١٠) هذا ما يشرحه فرانسوا موران، انظر فرانسوا موران "جدار العن
الجديد، دراسة حول التمويل المعولم"، صدر بالفرنسية سنة ٢٠٠٦ وكان
يشير فيه إلى انهيار مالي قائم

(١١) حول ذلك انظر سلامة كينة "العولمة آفة ألياف إعادة إنتاج
النمط الرأسمالي المعاصر" دار رند / دمشق، ط٣/ ٢٠٠٦

(١٢) حول ذلك يمكن العودة إلى مهيوز "الانهيار يوم الاثنين الأسود
١٩ / ١٠ / ١٩٨٧" دار الحمراء بيروت، ط١/ ١٩٩٠، أيضاً، هاري فيجي، جيرالد
موانسون "الإفلاس، ١٩٩٤، الانهيار القادم لأميركا"، لاهليه للنشر والتوزيع،
عقد ط٢/ ١٩٩٥

(١٣) انظر سمير أمين "عن الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية أو
الخروج من الرأسمالية المارومعة" روفد للنشر والتوزيع / القاهرة ط١/ ٢٠١١، ص٢٦

(١٤) المصدر ذاته، ص٣٦

(١٥) حول هذا الأمر يمكن العودة إلى، جورج كوبر "أصل الأزمات
عالية البنوك المركزية، فسادات الاسمان، مفالطة فرضية السوق العنصر"
كيون للطباعة والنشر والتوزيع / دمشق، ط١/ ٢٠١١، وايضاً، فرانسوا موران
"جدار العن الجديد" سبق ذكره.

(١٦) موران "جدار العن الجديد" سبق ذكره.

(١٧) انظر، ريمي هيرير "رأسمالية أخرى غير ممكنة" ترجمة د احمد
رويدي، دار ابي رفوق للطباعة والنشر / المغرب، ط١٥٥ / ١٠ / ٢٠٠٦، حيث يعاين
هذا التوسع في التخصصه بشكل مفيد بطابع الرأسمالية القائمة

(١٨) انظر، ديفيد هارفي "الامبريالية الجديدة" تعريب وليد شحادة،
شركة المحاور الثقافي / بيروت، ط١/ ٢٠٠٤، حيث يحاول التاكيد على أن
الرأسمالية ظلت هفنية بتحقيق "التراكم الاوي" متجاوزاً فكرة هاريس

- التي أصدر فيها نبي المراكم الأولي هو مرحلة أولى في ضوء الرأسمالية
- (١٩) انظر عبد خالق فاروق "اقتصاديات الفساد في مصر كيف جرى
 بفساد مصر والعصريين ١٩٧١ - ٢٠١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢
- (٢٠) انظر معير أمين "الاقتصاد السوسي للتنمية في القرنين العشرين
 والواحد والعشرين" دار الفارابي / بيروت، ط ٢٠٠٢/٧

الفصل الخامس* مفهوم الإمبريالية والإمبريالية القراهنة

تسكتب الرأسمالية مد أن تشار الصدمة بهايه القرن الثامن عشر، وتطورب شكل غير متوازن في أوروبا أولاً لكنها اكتسبت كعظ رأسمالي على مشارف القرن العشرين حيث أصبحت نعطاً عالمياً. وباتت إمبريالية العالمية كانت جزءاً متكوناً في النمط وهذه تسكل العالم في وضع غير متكافئ ومفهوم الإمبريالية تزداد مد بدايه القرن العشرين^(١) وأصبح متداولاً في الماركسية بعد كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"^(٢) ونقد أصبح مفصلياً في فهم التكوين العالمي للرأسمالية

ولا شك في أن الرأسمالية تتطورب عتف كان في زمن لينين، واتخذت سمات جديدة، رغم أنها ظلت إمبريالية وعالمية الطابع، وبالتالي فإن التكوين الاقتصادي فيها هو الذي حقق تغيرات كبيرة ومدهلة وأخيراً مربعه

في نفوذ الاحيرة يد، أن مفهوم الإمبريالية بات مجتل تشوش وتشويه. في حذر معتنفي الماركسية ومدعيها وادت تنعكس في السياسة بمواقف مضادة للتحرير والثوره والتطور وتضي بفهم خاطئ سواق بعد أن الم مفهوم مفصلياً في التحليل السياسي لهذا كان من الضروري البدء هنا في تحيين مفهوم الإمبريالية، لكي نستطيع فهم تكوين نمط الرأسمالي راعت بعد الفرق في فدلكتات تجعل ماركسي في موضع ملحق بقوى مضادة

الإمبريالية* كسياسة؟ أم كالاقتصاد سياسي؟

أولاً ما هو المعنى الراجح لمفهوم الإمبريالية؟

أو كيف فهمت الإمبريالية. فهم الذي بات يشكل مفصلاً منهجياً في، ليس التحيين حيث ليس هناك تحليل بما هو رائج، بل في المواقف؟

سشير بدايه (١) أنه ينظر للإمبريالية من زاوية السياسة أي انطلاقاً من المعنى الحرفي بكلمة إمبريالية، التي تعني الاستعمار وكانت قد جرت ترجمته كتاب لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" في زمان سابق و

"الاستعمار اعني هو حل الرأسمالية" بهذا كان لينين يتحدث عن شيء آخر غير الاستعمار الذي هو خلال دونة ندوة اخرى، يتعلق بتكوين الاقتصادي سياسي عامي تسيطر عليه الرأسمالية والذي جعل "الربط الاقتصادي" عنصراً جوهرياً في التكوين الرأسمالي العالمي بحلق بولاش خلال الاستعمار المباشر ومن ثم بات بدلاً عنه بعد ان انتهى من الاستعمار وبعد انتقال السيطرة من السياسة (غير دولة المحقة) الى الاقتصاد من خلال تساهل الاقتصادي غير متكافئ في حذر سوق رأسمالي عالمي مفتوح والدارج الآن هو ينظر الى الإمبريالية كـ "مشروع سيطرة سياسية" أي من دونه سياسية محض حيث محل بدل الاستعمار القديم الذي كان قائماً على الاحتلال دور نفوذ الإمبريالية في تحقيق نظم الأخرى وأبعد سياساتها بالتالي قد تجري ملاحظة الإنحاق السياسي ولا تجري ملاحظة الربط الاقتصادي الذي هو جوهر الإمبريالية وبعد الإنحاق السياسي كافيًا لمساواة ذلك مع الاستعمار

في المقابل هال من يرى في السيطرة الاقتصادية (أو التبعية الاقتصادية) صيغة جديدة للاستعمار القديم (المباشر). وبالتالي يجعل هذه مثل تلك، فيتمس مسألة الإنحاق السياسي وبالتالي يظل الهدف هو التحرر بمعناه السياسي، ومن ثم؛ يمكن تعكس التحرر الاقتصادي، وبالتالي ينظر "الصراع" هو "ضد الإمبريالية" وليس ضد الطبقة المسيطرة "قومية" والصراطة مع المراكز الإمبريالية بهذا يجري النظر الى الإمبريالية من المنظور سياسي وليس من المنظور الاقتصادي أو من كليه التكوين الرأسمالي أي يجري قلب موضوع من شكل الدولة المتوافق مع التبعية الاقتصادية إلى التبعية الاقتصادية أنتاجه عن شكل الدولة، التي توضح أنها تابعة وصحفة تكون ندوة هذا المحدد. وليس التبعية الاقتصادية، رغم ان شكل الدولة من المفترض انه يعبر عن التكوين الاقتصادي وهذا ما يسمح بالشرح، حيث يجري تخيل وضع الدولة دون نفس التكوين الاقتصادي.

هذا المنطق يجعل الدولة هي محور النظر فالعلاقات هي بين الدول، والسياسة العالمية تقوم على دور الدول، والصراعات العالمية هي صراعات بين الدول، والعلاقات العالمية هي كذلك بين الدول والدولة هي الشكل السياسي للوجود "البحري" والتعبير السياسي عن مبطنة طبقة نفس، لكنه تعبير سياسي كما يجري ختمها حين النظر الى الوضع العالمي أي دون نفس طبقة الطبقي، والمصالح التي تعبر عنها

والثاني يصبح المطلوب هو تحديد في أي "جبهة" نحن انطلاق من الانقسام القومي دون تبني علاقة هذا الانقسام بمصالح السعي سوى غير المتوازن. الوحدة التي تتكون من هذا الطريق أو ذاك يعني أن الصراع القومي بين الدول هو أساس فهم للعالم، وهذا يعني الانطلاق من تحديد جيوسياسي وليس من تحليل طبقي اقتصادي. ولقد يدخل المصطلح بصوري يعتقد لكي يحدد الخير والشر في هو الطرف الذي نحن ضده لكي يؤيد الطرف الآخر الذي يختلف معه. بعيدا عن محاولة فهم أسباب الاختلاف، وحيودها، وعلاقتها بالشعب هذا أو هناك، وبالمصالح الخاصة لأمم معينة.

وكما فعل حرب التحرير الإسلامي حين ظل ينطلق من أن الصراع في العالم هو بين بريطانيا وأمريكا ليكون ضد أمريكا ومع بريطانيا أو كما فعل جمال عبد الناصر وبعض القوميين ذويه الأرنهيين وبخسنيين حين راعوا على أمريكا ضد بريطانيا، نجد أن هذا (من اليسار) من لا يرد يعتقد بأن الصراع هو بين روسيا "الاستراكية" وأمريكا وهو هذا مع روسيا بريطانيا وأمريكا كانتا إمبرياليين وبخسنيين في المصالح وتنافسوا وروسيا وأمريكا الآن هما إمبرياليان، تتصارعا على "تقسيم العالم". وتقولان ذلك كله دون أي حساب لمصالح الشعوب. وبعد ختلف قريب والعباءة مع أمريكا في السنوات السابقة على عديد من مسائل (منها الحرب على العراق) دون أن يلقي ذلك كونها مبادئ كمن يبدو أن هناك من يريد التخلص من السيطرة الاستراتيجية دون أن يحتل وضع بدله، بالعبط كما توهم عبد الناصر ورهط من كوميون فترة معينة حين طلبوا أن أمريكا هي اليمين الذي يحسن الاعتماد عليه.

الصراع العالمي هو بين دول لكنه يعبر عن مصالح طبقات هيمنة فيها، وسعي كل منها لكي يفرض سيطرته على العالم، مادامت كلها ذلك تحكمها الرأسمالية من فرنسا وأمريكا إلى روسيا والصين كمن؛ إذا جرى الصراع في وجه السياسة فقط، سيتحدد الموقف منها عبر ضوء "حدث ما".

السياسة والاقتصاد

أشرت إلى ترجمة كتاب بين للإشارة إلى الفارق في الوعي الذي يحكم النظر إلى الإمبريالية فترجمته كلمة إمبرياليزم بكلمة استعمار لرفع عن المعنى حرفي لهذه الكلمة. والآن لي بطل هذا المعنى يشمل المعنى السياسي أي سيطرة الخارجية المباشرة لكن قصد سير في أيدي من

دست (وهذا القصد كان يملود في إطار الماركسية منذ بداية القرن العشرين مع شكل الرأسمالية في شكل جديد) يتغلغل في كلفة لتكوين الاقتصادي السياسي الذي صاغت رأسمالية العالم فيه لهذا تحدث عن التركيز والاحتكار والرسول المالي، وبصير رؤوس الأموال والسبع. وتقسيم لأسواق العالميه ومن ضمنها مساهمة لاستعمار الذي كان لا يزال قاسماً حينها (١)

وبالتالي لا بد من النظر إلى الإمبريالية كتكوين اقتصادي سياسي عالمي وفيل النظر إلى صراعات الدول يجب تلخيص التكوين الاقتصادي الذي فرض على العالم. لأن صراعات الشعوب هي نتاج هذا التكوين قبل أن تكون نتاج صراعات سياسية بين الإمبرياليات أو معها

فقد صيغ بين لافقتصادية وفق مصالح النظم العسيرة على تصاعده التي فرضت على العالم المتخلف. ر يصبح مصتراً للعواد الأولية ومحتوراً للسلع وبالتالي ر يبرز التراكم المالي المحلي إلى النقطة في القطاع الوسيط الذي هو التجارة والخدمات والنور. فأصبحت النظم المالية الإمبريالية هي مركز العالم. ويأتى رأسماليات الأطراف كونهيرتور يسهل عبء السيطرة على السوق المحلي، ويمنح تحقيق التطور لمصنعه تغليب الاستيراد وبهذا تلك بدورة المالية تبدأ من المراكز لتصب فيها. عبر حركة سلع مصدرة إلى الأطراف، وإعمال يستثمر هذا ينبغي الأبحاث التي يعيدها إلى المراكز هذا هو "العالم التحتي" الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وهو الأساس الضروري لفهم الصراعات العالمية كلها

وكل من ينشط في هذه دائرة هو تابع اقتصادياً. وجزء تبقي في لتكوين لرسماني العالمي لهذا حين يصبح النشاط الاقتصادي متصموراً حول التجارة والخدمات والمصارف والبنوك تكون الرأسمالية بالبحتم تابعة وتصبح اختلافاتها تابعة من تناقضات هاشية في إطار النمط الرأسماني ذاته هناك صراعات كبيرة بين الرأسمال الأميركي والرسماني لأوروبي (الأمريكي / الفرنسي خصوصاً)، لكن في إطار مشابه وترايط مصالح بين رأسماليات "حلقية" لكن يمكن أن يكون هناك تناقض مع بعض رأسماليات الأطراف سبب يتعلق بالصراع بين الرأسماليات أو نتيجة أسباب أخرى وهذا التناقض لا يحول الرأسمالية النديعة بل طيفه تغير عن مشروع مختلف مع إمبريالية بل يجب النظر إلى هذا التناقض من زاوية مصالح التي تؤسسه، وهي في الأحوال كلها متناقضة مع مصالح الشعب محلياً، حيث أن تشكل هذا النمط من الرأسمالية يؤسس لتناقض عميق

في البنية "القومية" (أو المحلية)؛ حيث يتمحور الاقتصاد حول قطاعات ريعية مثل الخشب والسياحة والعقارات والعمل والاستيراد، تفضي حقاً إلى دمار القطاع المنعرج. وبذلك نشوء بطالة عالية وسداد في الأجور مقابل أسعار عالية للسلع. وانهدم عام في الاقتصاد والوضع المعيشي والبنية التحتية.

في هذا الوضع تكون الرأسماليات المحلية جزءاً قابلاً في التكوين الإمبريالي. وهذا يجب فهم الاختلافات التي يمكن أن تنشأ انطلاقاً من ذلك خصوصاً بعد أن ضعف الإمبريالية الأميركية، وتعمل كل من روسيا والصين على فرض تقاسم جديد للعالم انطلاقاً من الأساس الرأسمالي ذاته. ولهذا يمكن أن تميز رأسمالية ما في الأطراف إلى الربط مع الطغمة الإمبريالية في روسيا أو مع الصين لكن؛ انطلاقاً من التكوين "الرأسمالي التابع" ذاته، وسحفاً عليه.

فروسيا اليوم هي دولة إمبريالية تسيطر فيها طغمة رأسمالية شبيهة بعد الطغمة التي تسيطر في كل البلدان الرأسمالية وهي تعمد على إخضاع العالم لمصالحها كما فعلت البلدان الرأسمالية سابقاً وصرعها اليوم مع أميركا هو نتاج ذلك؛ حيث تسعى لإعادة تقاسم العالم انطلاقاً من ميراث القوى الجديد الذي تبني هي فيه قوة مقابلة لأميركا، وربما تحسم بأن تصبح هي القوة المسيطرة على العالم.

وهي في ذلك تبقي اقتصادات الأطراف كما صاغت الإمبريالية لأميركية؛ أي كالاقتصادات ريعية ومرتبط مع رأسماليات تابعة وريعية (مافاوية) في البلدان التي "تحتكرها".

وربما يكون النظر السياسي هو الذي يجعل الحماس لروسيا عدياً نتيجة رفض أميركا، حيث كانت، ولا تزال، المسيطرة على الوطن العربي، والنهب لثرواته، والدعم لندوة الصهيونية وهي من هذه الرواية لندوة الرئيس وأيضاً ربما يكون ذلك صحيحاً إلى حد معين من المنظور السياسي لكن هذا وضع عابر خصوصاً وأن روسيا لا تدعم جدياً في مسألة فلسطينية، وم تقوم به هو محاولة إحلالها محل أميركا ضمن التكوين الاقتصادي الذي يفرضه كل إمبريالية، وليس كما كان الوضع مع الاتحاد السوفيتي حين دعم التطور الصناعي والعلمي في بلدان التحرر الوطني كله.

هذا الهاشمي أن يفيد الرأسماليات المحلية، ولا يفيد الشعوب. ويسم

بدول التي تسيطر عليها في الصراع العالمي دون أن يغزو ديت من التكوين الاقتصادي الريفي الذي يفتقر المجتمع. ويهتسه هنا يمكن لدولة ثعلز هذه الرامالية أن تكون في صراع مع ميركا دون أن يحس ذلك التكوين الاقتصادي الريفي والذي يمكن أن يترابط مع إمبريدية أخرى بعكس ه كان الأمر من نظم التحرر الوطني التي عمت عن بدء انصاعه وتطويز الزراعة والتعليم والبنية التحتية

الاقتصاد والسياسة

هنا تصبح ندوله التابعة اقتصادياً في تناقض مع إمبريدية، هي لإمبريدية الاميركية وفي تبعية لإمبريالية أخرى هي الإمبريالية الروسية فالدولة التي تقيم العلاقات العالمية هي لتمظهر مصالح طبقة الميطرة، وبالتالي لا بد من نفس طبيعة هذه الطبقة لكي يكون هناك فهم صراعاتها "العالمية" والصراع هنا ليس من أجل التحرر وبناء الاقتصاد الوطني كما كان في النصف الثاني من القرن العشرين حيث إن الرامالية التي تحكم قد حصصت وحظمت الليبرالية. وأنماض تكوني بعالية عن اساس لاقتصاد الريفي الذي يفرض عليها حتماً التحاق بمركز إمبريالي ولا تستطيع أن تكون مستقلة لأن كل نشاطها العالي يحقق من خلال هذه العلاقة لتكون "أداة صغيرة" في الصراع العالمي بين ر سامليات.

وروسيا والصين هما لأن الطرد الأخير في صراع الإمبريالي هي سياق معيها لكسب مواقع وأسواق وفرض تقسيم جديد للعالم ينطبق من ميرال قوى جديد يقوم على ضغط اميركا وازمة أوروبا و"قوة" كل منها الحالية بهد سوف يقفان مع كل مختلف مع اميركا، ويكور ميرال كل هي لا تدعمه اميركا هو نحو تطوير العلاقة مع كل منها وهذا ما نلاحظه في دعم النظام لإيراني، والسوري، والسوداني، والكوري الشمالي، وكل دولة يبرز اختلافها مع اميركا

لكن؛ ما طبيعة ذلك فيما يتعلق بالوضع الداخلي إذ لم يؤد إلى دعم التطور الاقتصادي؟

ما يمكن قوله هو أن هذه العلاقة لا تؤدي إلى تطوير اقتصادي بل إلى نهب إمبريالي من خلال دعم طبقة مافياوية تحكم من جل النهب ونهب صبيح التقدير السياسي القائم عبر تحليل جيموميتيكي للموضعات لصراع بعالمي دون معنى لأن النظام إن يكون مع اميركا بل سيكور مع روسيا ومسيح بار روسيا لحل محل اميركا كما جلب اميركا محار

بربطاً ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يبق التكوين الاقتصادي الطبقي كما هو، ربيعاً مافيوياً

إلى؛ هذا الموضوع لننظم على تميل للعبية لروميا بدعم وجودها. ويعزز بهبه الدخي ويقويه في مواجهه شعبها لتبقى نظم راسماليه تابعة. تحول السيطرة الإمبريالية من طرف إلى طرف آخر وميكور الخلاف مع أميركا 'سياسياً' دون أساس اقتصادي، والارتبط بروسيا نتيجة لخلاف مع اميركا وليس نتيجة أي شيء آخر بينما كانت العلاقة مع الاتحاد السوفيتي تقوم على أساس مختلف، ينطلق بدعم التصنيع وتحقيق التطور وضمان الاستقلال عن الإمبريالية

ولهذا سيبدو التحليل "الحيويوليبيكي" سخيفاً وساذجاً، وينطلق من يقاب حاجي رحل، أكثر من يصعد في فهم وقائع العالم الراهن كما شرحت قبلًا لكن كما سنرى فيما بعد كذلك وهو يتأسس على منطق صوري لا يرى سوى الـ "مع" والـ "ضد" وحيث يتحدد العدو على أساس الوضع الذي كان في الماضي، بالتالي يكون كل من يختلف معه حينه يجب الدفع عنه، دون حسن الشعب والطبقات الفقيرة والتكوين الاقتصادي وعلاقته ذلك كله بالسياسة والتحالفات العالمية

الإمبريالية تكوين اقتصادي سياسي، وبمير هذا التهم سيبنى سوء التحليل والنجا

الإمبريالية والاستعمار

بعد مفهوم حركة التحرر في العصر الإمبريالي

الإمبريالية في اللغة تدل على السيطرة الاستعمارية. لكنها لم تعد تحمل هذا المعنى التكويني هذا ما صبح واضحاً منذ بداية القرن العشرين، حيث أصبحت تعني "الشكل الأمي" لتكوين النمط الرأسمالي العالمي أي لتكوين الاقتصادي الاجتماعي الذي صاغت الرأسمالية العالم وفقه الفاعل على احتكار وسيطرة رأسمال العالمي، واللاتكافؤ الذي يصيغ العالم وفقه وتقاسم الأسواق بين الرأسماليات.

وبهذا فقد تجاوز معنى الاحتلال الاستعماري لكي يعني طبيعة لتكوين العام للرأسمالية، والتكوين الفجئ في بلدان لأطراف وإد كانت معظم بلدان الأطراف مستعمرة بداية للقرن العشرين وجزء لصراع بين الرأسماليات من حل تقاسم المستعمرات. فقد فضى الوضع العالمي ما بعد

الحرب العالمية الثانية إلى تحول في طبيعة السيطرة وغاصم الأسواق من
شؤون بيدان الاشتراكية والتوسع القومي الذي حفظته، ويرجع وضع
البلدان رأسمالية البديعة (بريطانيا وفرنسا) فوض أنفس شكل السيطرة
من الاحتلال (أي من السيطرة السياسية المباشر) إلى "الربط الاقتصادي"،
حيث يصبح التكوين الاقتصادي نمحي جزءاً فرعاً من التكوين
الراسمالي العام، انطلاقاً من مصلحة الرأسمالية ذاتها

كانت سنوات الاستعمار بعد أحداثه الرأسمالية المستعمرة فيه من
تغيير وتكييف نمط الاقتصادي في الأطراف، هي الأساس الذي جرى
الاعتماد عليه في إعطاء "الاستقلال السياسي" وضمن الربط الاقتصادي
هذا، في الكثير من بلدان المستعمرة، فصبح يتعلق الأمر في تكوين
اقتصادي نمحي يتوافق ويتكيف مع النمط الرأسمالي فيه يستخدم مصالح
البرجوازية المسيطرة فيه، وتشكلت "طبقة رأسمالية" محلية تنشط في
القطاع الاقتصادي الذي يحقق الربح لكنه المرتبط مع اقتصاد المركز
ويخدم أليانه الأمر الذي جعلها غير خاضعة بيد الصناعة أصلاً وإن تمحور
نشاطها الاقتصادي في قطاع التجارة والخدمات وبنال كونه القطاع
يمكن لآليات رأسمالية المركز وهو القطاع الذي لا يدخلها في تعامل غير
متكافئ مع هذه الرأسمالية ويأتى الدولة (دولتها) وسببها لغرض هذا
النمط من الاقتصاد، ومدعومة من قبل رأسمالية المركز

هذا يأتى الدولة في الأطراف مستقلة سياسياً لكنها مرتبطة مع المركز
ومرتبطة به، انطلاقاً من التكوين الاقتصادي الذي تشكل ونمجه
"البرجوازية المحلية" لهذا المركز وحفاظها هي على التكوين الاقتصادي
المصنع أصرياً لا يستلزم عديم يقوم على الاستقلال السياسي للدولة
(المعترف بها في الأمم المتحدة كدول مستقلة) ويشكل اقتصاده على
نمطه من ذلك في "ترابط" وتفق مع المراكز الأوروبية لكن، كانت
تفارقة بين المراكز والأطراف غير متكافئة، وتقوم على تهيء المراكز
للأطراف عبر طريق الآليات الاقتصادية التي تشكلت، والتي أثرت فيها
لبنو كانت تؤدي ولا تزال إلى عامة إنتاج التحالف والفقر في الأطراف
وتتمركز الرأسمال وتراكم التطور في المراكز⁽¹⁾

هذه هي الأوضاع التي حكمت بعالم بعد الحرب لتدبير وهي
المرحلة التي شهدت "انصراف حركات التحرر الوطني" كما درج القول
ولهذا نقول معنى هو أن تحقيق الاستقلال قد أفضى إلى انصراف التحرر
الوطني وترجع أوجه انصرافه الاستعمار

الآن ما هو معنى التحرر الوطني؟

وهل يمكن اليوم القول بمفهوم التحرر الوطني؟

عد البلاشيفيد من أجل فهم معنى الإمبريالية، ويعتقد أن فهم التحرر هو فهم الإمبريالية كقصد حلالا وسر طهرها كسنة تكتم الراسعالية بها و يفارق هنا يتحدد في تحديد موقع "الاستقلال الوطني" في فهم للإمبريالية

فإذا انطلقت من تاريخية المفاهيم (أي من سياق نشوبها التاريخي) مسجد من مفهوم التحرر الوطني قد ارتبط بتحقيق الاستقلال السياسي عن بلد المستعمر فإذا كان تحرر يعني الحصول على الاستقلال "ايدائي" فقد خضف كلمة وطني التحصيص بأن هذا الاستقلال يتعلق بالوطني الوطن المحتل من قبل مستعمر بمعنى أن الربط قدم على أساس "سوسي" يتعلق بتحقيق الاستقلال من احتلال مباشر وبعد باب معنى التحرر الوطني هو تحقيق الاستقلال السياسي؛ أي "حرية" الدولة في تنظيم شأها الداخلي و دعمه علاقاتها الخارجية وبعد فقد سفل القرار من المركز إلى الدولة الطرفية وهذا هو جوهر مفهوم التحرر الوطني وهذا التحرر لم يكن ينص على بالضرورة تغيير نمط الاقتصادي القائم؛ حيث رتبطت مع تنظيمه الطبقة التي قادت الضال من أجل الاستقلال، وفي الغالب كان البلد المستعمر يعنى تصيب "راسعالية نابغة" في سلطة حين ينصح "مخاراً" أو تتسمها الطبقات التي خضف للاستقلال وكانت في الغالب من الغالب البرجوازية بضميرها الزيفه التي جعلت مشروع بدم بصناعه ومجانبة التعليم

هذا المعنى يرتبط التحرر الوطني بالاستقلال السياسي تحديداً، لاستقلال عن بدولة المستعمره لكنه اختلط بعيل الطبقات التي قادت التحرر إلى بناء اقتصاد وطني لأن التحرر السياسي كان يتداخل مع تحرر الاقتصادي من خلال السعي ببناء الصناعة وتطوير الزراعة ومجانبة التعليم، المسائل التي كانت ندولة المستعمرة تصع تحقيقها وكان هذا الميل يؤمن بالاستعداد من المركز الراسعالي و لتدفع معه فقد كان يعني تأسيس اقتصاد يمكن أن يكون مستغلا عن التكوين الراسعالي الذي يسته الطغمة الإمبريالية عن رابوة إساج صنع محليه زراعية وصناعية. وتطوير التعليم بما يفود إلى بناء اقتصاد متطور

لكن ذلك كله لا يسمح بالحنط بين مفهوم التحرر الوطني كما طرحه

نهوض الأمم من أجل الاستقلال، ومن الوضع الذي تشكل بعيد الحرب العالمية الثانية فقد انتهت مرحلة الاستعمار (سوى بعض البلدان منها فلسطين). وبالتالي بات مفهوم التحرر بحاجة إلى نظر جديد فقد تحدد كما أشرنا بما هو سياسي، أي تحقيق "سيادة دولة" (الاستقلال)، وهو الأمر الذي فرض ربطه بـ "الوطني" الوطني الذي يتعلق بالحدود كمفهوم سيادة نوطن غير استقلال الدولة و "الوطني" و "الوطنية" يشتقان من مسألة التغلبي على الاستقلال السياسي

لهذا كان هدف "النضال الوطني" هو تحقيق الاستقلال بالتحديد، وكان تحقيق الاستقلال هو محور برنامج الذي طرحته الحركات التي خاضت النضال في البلدان المستعمرة كلها ولهذا تضمن ضرورة تحالف كل الطبقات فيما عدا "بعض العناصر" من أجل ذلك ويلزيت انما كميعة سوفيتية صيغة لهذه المرحلة، تقوم على "قيادة البرجوازية" لها، حيث كانت تقول بأن هذه البرجوازية هي التي بتحقيق الاستقلال، ولهذا يجب أن تكون في قيادة النضال من أجل إنجاز التحرر الوطني^١

سبحا تحقق الاستقلال في العالم كله (سوى فلسطين) وأصبح "السادة" هي الطبقة الرأسمالية لا سدا في أيها في نوايط ضمن النمط الرأسمالي العالمي لكنه مسبقه في المستوى السياسي ولهذا تعارض سياسته، سيده مصالحه وبسر نتيجة خضوع مباشر لسلطه بوله محتلة وما يمكن أن يضم بعض القومض هـ هو أن هذه الطبقة ذاتها هي في تربط مع الرأسمال الإمبريالي، وبالتالي كانت سياسته تابعه سياسات الدول الإمبريالية ولهذا سنبين أنها تحقق مصالح مسرکه مع رأسمالية العراکز وإن كان بتحقيق ذلك من موقع التابع

وبهذا يكون الصراع قد انتقل من مستواه السياسي (من أجل تحقيق الاستقلال) إلى مستواه الطبقي (السيطرة على السلطة)، أي يكون صراعاً طبقياً "قومياً" بين رأسمالية مهيمنة وحاكمه وطبقات شعبية فقيرة ومضطهدة. وهذا يصبح الرأسمالية هي الهدف الذي يجري النشاط من أجل استلابه وبناء سلطة طبقية بديلة لتجاوز التبعية وتحقيق التطور "القومي" كذلك، يصبح حتمياً أن تقوم طبقات تعمل على تغيير النمط الاقتصادي، ويكون على حساب الرأسمالية ذاتها. فقد كان الاستقلال السياسي لا يستدعي بالضرورة تغيير النمط الاقتصادي على العكس فقد تحقق الاستقلال في الكثير من البلدان دون تغيير النمط الاقتصادي الذي ظل مرتبطاً بالمركز الإمبريالي، يبيح يفترض في بحاله الدايه تغيير النمط

الاقتصادي، أولاً وأساساً. وكفلاً، العلاقة مع الإمبريالية

ولا شك في أن هذه الطبقة الرأسمالية هي مدعومة من قبل الرأسمال الإمبريالي، لكن؛ ليست الإمبريالية هي التي تخوض بصراع العياض "قوياً" بل الطبقة الرأسمالية المحلية التي تستغل وسهياً، وتسيطر بها. نظام الإمبريالية بمعنى أن مركز الصراع هنا هو مع الرأسمالية المحلية، وليس كما كان في زمن الاستعمار ضد الدولة المحتلة رغم أن الرأسمالية مركز يعكس أن تستخدم الضغوط الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية لمنع تغيير النمط الاقتصادي القديم، لكن ذلك لا يعاوي الوضع الاستعماري إلا إذا قامت هذه الرأسمالية بعملية احتلال

لكن إذا كان الاستقلال يتحقق من خلال ظروف مستعدة أو انسحاب، فإن "القطع مع الرأسمالية" هو بدي يوسع لتطور اقتصادي محلي مستقل عن مجرى النمط الرأسمالي العالمي وهنا يكور قد جرى الانتقاد من التحرر الوطني (أي السياسي) إلى "القطع" مع النمط الرأسمالي ككل

المسألة التي تظهر دوماً هي أن الفكر يات ثور مصطلحات واضحة، وأصبح كل يعمل على إعطاء المصطلح المعنى الذي يريده هو الأمر الذي جعل إمكانية التفاهم والحوار مستحيلة. فليس صحيحاً أن تصور الوضع القائم في البلدان المستقلة، لكن؛ التي تحكمها نظم رأسمالية تابعة كما أنه هو ذاته الذي كان زمن الاحتلال، فقط لأن الطبقة الرأسمالية هي طبقة تابعة ومحققة لأن مصطلح يحمل "في جوفه" منظومة من الأفكار وهو الأمر الذي يجعل نتجعت بالأفكار القديمة حول التحرر الوطني في وضع جديد كل الجدة يفترض تجاوز تلك المفاهيم.

إن "التسمية" و"المقارنة" بين وضع الاحتلال والوضع لآخر يعكس أن يكون من باب "التضخيم" المثير في كلام مرسل، لكنه يهدف إلى "تحريض" حيز يفل من هذا الباب إلى باب التنظير الفكري فليس في وضع احتلالي وبسبب المرحلة هي مرحلة تحرر بل هي مرحلة تهدف إلى إسقاط طبقة سيطرة، كؤوب لاقتصاد في ترويض مع الرأسمال الإمبريالي، وتأسيس اقتصاد منتج يحسم تطبيقات الشعبية من خلال سيطرة هؤلاء على السلطة. فالمسألة ثم تعد تتعلق بطابع السلطة "الوطني" بل أصبحت تتعلق بطابع السلطة الطبقي

الإمبريالية علاقه .. الاقتصادية

ينظر للإمبريالية إذن، كدور سياسي تدخل في احتلالي وكهولف لبعض

تبدل الرأسمالية ضد الشعوب أو الدول الأخرى ولهذا يجري لحظ دعم الإمبريالية الأميركية للنوثة الصهيونية ونسبها، ويلاحظ احتلالها لفرانك و "هجومها" السياسي على دول "العماقة" وعلى ضوء ذلك يصبح العالم منقسماً إلى الإمبريالية وعكسها أو العنصر لها، أو الذي يبدو أنه مضاد لها. ينطبق كل حلين من هذه الثنائية (التي هي جوهرية العقل السائد)، وتصبح معادلة هي مع وضد انطلاق من هذا القسم.

بالتالي، تصبح سياسة هي التي تحدد الإمبريالية. وهي هنا تصبح مساوية للاستعمار وليس بركيياً جديداً نتج عن تطور الرأسمالية و أصبح هو جوهرها. كما أوضحنا للتو ومن ثم؛ ينظر إليها من زاوية تدخلها واحتلالها ودعمها. أي نشاطها السياسي العسكري بالتحديد طبعاً هذه نظرة "سياسوية" أي ينطلق من "الشكل السياسي" فقط، وهي نظرة تنم عن عقل حادي يقسم العالم إلى مع أو ضد وبالتالي يخضع لعنطق صوري موروث من القرون الوسطى رغم أن "السياسة هي التعبير المكثف عن الالاقتصاد"، كما أن "الحرب هي امتداد بسياسة بأشكال عيفة" حيث تجري رؤية الشكل السياسي دون النظر بالانسان الاقتصادي

فيبدو العالم كقوى متصارعة "في السياسة"، لهذا كل من هو ضد إمبريالية هو حليف، وصديق، وكل من يختلف معه هو إمبريالي وفي هذا يفرق من ينطلق من هذه النظرة في تناقضات حربية تحكم البند، لإمبريالية ذاتها أو تقوم بين هذه البلدان ونظم أو قوى كروسطية فالأساس أن الإمبريالية هي نمرکز (الحنطة المركزية)، وكل من اختلف معها هو "معنا" هذه هي طبيعة "العقل السياسي" الناتج. وهي التي تقوم إلى الوقوف ضد الشعوب من أجل نظم "معانعه" (فقط معانعه، وبمر معانته)، كما لمسد في سورية وإيران

نكن لإمبريالية علاقه اقتصادية فين أن تكون موقفاً ودوراً سياسيين وما هذا الموقف وهذا الدور سوى لتعبير عن هذه العلاقة الاقتصادية فليست المعادلة بالنسبة لدول هي مساندة سيطرة من أجل السياسة إلا في حالات محدودة. بل هي سيطرة من أجل النهج والإمبريالية قائمة على تركيب وضع الاطراف بها يجعلها مجال نهج، دون مقدرة على بناء اقتصاد حقيقي يزعم أو صاغي ولهذا فرفض خلال فترة الاستعمار بناء اقتصاد ليبرالي نكي يكون مفتوحاً على منافسة غير متكافئة تقوم إلى العجز عن بناء الصناعة وتعرضي نراعه للتمار جراء المنافسة، وبالتالي تحقيق ربطها بالمركز، من أجل نهجها وهذا يكون الاقتصاد المفتوح هو

أساس العلاقة الإمبريالية. لكي يتعرض الاقتصاد المحلي لمراس غير متكافئة ينبغي وفق لآليات لاقنصادية إمبريالية، التي تزيد السوق بيع السلع وتكبحها. المواد الأولية بأسعار منخفضة. ولكي ربح المبرر المضارب بكل حربه ممكنه بالدالي يكون تحديد ثبته بونه و عند تعميمها بظلال من خارج الاقتصاد الذي يحكمها، فهل هو المبرر لبرالي خذ، يحكم السوق الحر، أو "مضبوط" ويحد من تر اللاتكافؤ؟

على ضوء ذلك، يمحور نشاط الاقتصادي في الاقتصاد مفتوح حول خصائص والخصائص والعلاقات والبنود والاستيراد بينما يمار الاقتصاد المنتج المحلي ويتحول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي هذا هو التكرار لآلية السيطرة الإمبريالية أو الإمبريالية كقوة مهيمنة عالمي هذا تربية نظام العالمية الإمبريالية من مدر الاخراف. وهو ما تعبر عن فرضه، سواء بالضغط السياسي والاقتصادي، أو بالتدخل العسكري وبالتالي في كل "السياسة" إمبريالية هي من أجل هذا التحول الاقتصادي الذي يضمن سيطرة القنصادية لنظام الإمبريالية ويوضح سوق واسع للسلع الإمبريالية الحرب وكل أشكال الضغط هي إس. لكي تهيمن إمبريالية القنصادية، وليس لأنها تحب هذه العنصران لهذا المساهمة يكون في حالات هي العهد بسيطره لاقنصادية. وليس ممكنة مداتها أو يجزي التكيف دور ظهور نتيجة مصلحه فئات رأسمالية محبة في أن تحقق الافتتاح الاقتصادي

ولقد انتهر دمر الاستعمار لكي يترك عالماً متشرداً بعد تكسيف حكومات لاقنصادي في المستعمرات مع مصالح الراسمال في المراكز وشكيب اقتصاد تبيع وراسمالية تابعة وهذا العالم يشترك يلتم بالانكسار الذي يعني وجود مراكز راسمالية لست محدود على السطح وسبع وتتركز براسمال وتربية، وظرف مهشمة ومفقره، وبون قوى اساح تتعرض عنهم بشكل مختلفه وكل شكل لاضغط السياسي أو لاقنصادي أو حتر العسكري هدفها تكريس هذا التكوين العالمي.

الدولة والاقتصاد الراسمالي

الربط بين مفهوم الإمبريالية ومفهوم الاستعمار يحسمي مسائله الدولة. لأن الدولة راسمالية هي التي تمارس السيطرة من خلال القوة العسكرية التي تمكنها وبذلك تدبنا ختلاف في فهم العلاقة بين طبقة براسمالية والدولة سواء يضع المعنى الاقتصادي لسيطرة، ويتناقض تصور الشباب لاقنصادي أي تقوم به الراسمالية من حل تحقيق

مصالحها لتصبح العسائنة هي مسألة "سياسية منحصر" تتعلق بالعدوى والسيطرة العجروئيس أي اللتين لا تعيان سوى بممارسة "السادية" بعيداً عن كل مصلحة. بالنالي النظر إلى الصرع كصرع غرار وليس صراع مصالح هنا يكون مفهوم الطبقة بـسيطرة حاسماً لأنها من يهيمن على الدولة ومن له مصالح تفرض السيطرة والاحتلال و"الربط الاقتصادي" وهذا برأسمالية الاقتصاد ينعلق بـطبقة تفرض السيطرة والاحتلال والدولة أساسية هنا وهذا أي أنها أداة سيطرة بـطبقة "قومياً" (أي في الدولة)، وادانها في سيطرة عالمية ولهذا يتنافس الصرع العالمي من منظور مصالح هذه الطبقة سوء من خلال لتنافس مع الراسعاليب لأخرى أو فرض الهيمنة على الأسواق والنول في الاطراف، والتنافس في السيطرة على هذه الأسواق

وبالنالي إذا كان مفهوم الإمبريالية قد تشوّه كما لاحظنا بقوم، فإن مسألة علاقة الاقتصاد بالدولة كانت تتشوّش كدنت لقد عمل خطاب النظم الإمبريالية على إحصاء مصالحها عبر تصميم مفهوم سخرية لاقتصاديه يستعيد الأفكار الاقتصادية الأولية التي تناوبها مفكروها آدم سميث (ريكاردو)، على اعتبار أنها الأساس لكل تطور لها جهد على من يعظم بأن مساهمة تقوم بين الاقتصاد وبين الدولة وأن يسى من مهمة الدولة التدخل في الاقتصاد، بل عيها أن تترك الأمر لآليات السوق، التي تعدل ذاتها بدانها^(١) لكن الشجار الأزمة العالية سنة ٢٠٠٨ تظهر حدود هذا الخطاب ونهايته، فقد تدخلت الدولة بكل قوة من أجل منع انهيار البنوك التي هي أكبر من أن تترك للانهار كما عجم ذلك الخطاب

بعد أن كان الخطاب العالمي كله يركز على إنهاء دور الدولة في العجان لاقتصادي وتحرير الأسواق ونخصخصه عدد لنشهد "ردة" كبيرة نحو الدعوة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، وكانت الأزمة التي عصفت بالرأسمالية على إثر أزمة الزهى العالمي، ومن ثمّ تداعياتها على مجمل الاقتصاد في ابدان الرأسمالية المخلفه، هي المناسبة التي أعادت طرح دور الدولة من خلال "التاميم" أو الدعم العالي للبنوك والشركات التي تعاني من خطر الانهيار وهي السياسة التي دفعها الصحافة إلى الحديث عن "خطوات اشتراكية" أو الهر بالانصرة إلى "الرفاق في البيت الأبيض"، حيث باب وضحاً بين الطبقة الرأسمالية تفرض تدخل الدولة من أجل انقاذ البنوك التي تتأرجح على الانهار، وبالنالي من أجل حمايتها مصالحها

وإذا كان في هذا الاستنتاج ندي نكر في الإعلام لأميركي هبالفه لأن

للموارد المتحددة هي دعم يدوا والشركاء. ويستند مصدرها لها. فهد
 ظهر هذا التدخل أن الخطاب الذي راج عند بدء عقد التسعينيات حول
 "الخبرة الاقتصادية" والهاء تدخل الدولة كان مضالاً لاجتماعي. كما
 على فرضيه بسيطة طرحها أتم سميت منذ زمن ضويز، والتي تقول بأن
 السوق تعدل ذاتها بدانها. ورسالي فهي ليست بحاجة إلى تدخل من قبل
 الدولة^{١١} وهو الأمر الذي يعني أن ليس للدولة أي فعل في السوق (أي في
 الاقتصاد) ويجب أن يترك خارجة لكن الاختصاص للرسمالي كان قد تطور
 في صيغرات متعددة ثم ظهر في تعاليم هذه فرضيه/ الدومون وكذب
 لكثيره بعد الأمثلة على أن الاقتصاد الرسمالي يخرج إلى الدولة
 حمليه قبل تقديم الرعاية الاجتماعية^{١٢} ولهد كانت عودة إلى "اليد
 بخمة" هي من فعل مصالح طمع. في أن تصبح الشركات هي "الملك"
 التحكم في سوق مفتوح ودون ضوابط سوى ضوابط الراسمال ذاته وهو
 الأمر الذي دفع الطبقة الرأسمالية (وهذا الطقم تعاليم بالخصوص) لار
 تفرض "تدخل الدولة" من جر فرض هذا السوق المفتوح وفرض هـ
 تدخل السياسي والضعف العسكري من جل فرض المبرمة لجديده
 كطبعة مطنقة. حتى دول العالم كلها، وخصوصاً الأمم المتخلفة، والبنين
 لاشراكيه السابقة

هد كانت الدولة حاضرة بالدلي رغم أن "الروحية" التي بانف نفعها
 برسماليه تقول بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وريد لا تظهر هـ
 كمبرقة لار تدخل الدولة هـ هو تدخل في السياسة وليس في الاقتصاد
 هو تدخل سياسي وريد عسكري كذب لها المطلوب فهو عند التدخل في
 الاقتصاد وأيضاً رغم أن الدول الرأسمالية تدخلت بشكل متعددة لحماية
 صدراتها أو راعتها خلال طينة العقود التي كانت تدل لإنهاء تدخل
 الدولة في الاقتصاد في بدان الأطراف لكن ما يجري الآن يوضح بأن داء
 "الانكفاء للدولة" ليست دعوة إلى عدم التدخل في الاقتصاد، لم يصعد
 كثيراً أمام مشكلات الاقتصاد الرسمالي بأنه؛ حيث عاد تدخل الدول لكي
 يكون مطلب الشركات ذاتها، ومخرجها في الآن ذاته. و هو مطلب لأنه
 باب الصخرج لها من أرباحها التي زالت تطيح بها

وهـ يعني بديهية بسيطة كان الخطاب لرب لي يعمل على إختفائها.
 وهي أن الدولة هي خادم الراسمال، وبالتالي لتبهد حسب وريد وتدخل
 حينما يسء وهذه المسألة في صميم العقد الراسمالي، وكل بعد جر لار
 دولة ليست الدولة فوق المجتمع بل هي وسيلة قطع من المجتمع لكي

بحكم فخره آخر، ووصفه لكي يعد سيطرته من كل ما استطاع في نظام وهي بذلك تصبح قوة عسكرية، أو مصدر التمرد، أو التمرد، لكي تقوم به الدور الذي هو لها

لقد وحين شعرت اليولا والمركبات سنة ٢٠٠٨، بأنها كانت على شفير الانهيار هزعت إلى الدولة لكي تدعو على حساب انضواء المصحة في نظام من عاقبة السحب وبالتالي لكي تُفرض بخصائرها على الآخرين، هذا هو منطق القود والدولة في جانب تسيطر عليه، وهي دولة تستعمر ذلك حين ملاحظته، الأزمة حدثت قبل انتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٨، ففرضت هتفاتها في اختيار الرئيس فقد أتت دورها أيضاً، رغم أنه لم يكن ريعها مفصل حيث عمت في البداية حور مانكين، وكانت تريد استمرار سياسة بوش لاجل الهجومية التي تهدف إلى السيطرة على العالم ولا شك في أن لدى بوبها سياسات لا تتوافق مع البيئة العامة في الولايات المتحدة، هي تغيير عن مصالح شرائع من الرأسمالية الأميركية. وهي رؤية هذه المصالح لتجاوز الأزمة التي تعيشها أميركا منذ عقود، لكنها كانت مفروضة من قبل الاحتكارات لأمسية. لكن هل كان بوبها يستطيع رسم سياسة تدافق مع الطمع العالية؟

فإن حين انفجارها في ١٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ أي في اللحظة الحرجة في التحولات الأميركية كانت الاستطلاعات كلها تشير إلى أن حور مانكين هو الأوفر حظاً في النجاح، وكان وضعاً دعم الاحتكارات ومن الإعلام فعماكين هو لاستمرارية لحقبة جورج بوش الابن، وبعد ذلك الاحتكارات تدعم توسيع السيطرة عبر العالم، ولا ترى سوى الحرب طريقاً لتثبيت هذه السيطرة على ضوء المزايا التي كانت تعيشها منذ عقود على الأقل^(١)، وأخر مظهرها عند بوب، المنظومة الاشتراكية التي تقوّر سياسة حربية تطل العالم، وخصوصاً ما بات يسقيه بوش "الشرق الأوسط الموحج"^(٢)، والتي كانت ترى نهايتها حبة بوش، بأنها لم تحقق ما راد بعد الأمر الذي كان يفرض استمرار السياسة ذاتها بريس "هانسي" هو حور مانكين وكانت قد بدأت في "عديل" بعض سياسات التي تظهر تشبه على ضوء "أزمة احتلال" في العراق بعد تقرير بيكر/ هاميلتون^(٣) ومنها تعديلاً الاستراتيجيات الخاصة بالوجود في العراق، لكن دور تغيير كل الاستراتيجيات، و"التي ب" كما كان يتوهم البعض من "المعاندين"

لكن الأزمة اوضحت بين الاختصاص الأميركي على شفير الانهيار و

أمريكا نائب في عهد الراج و"الخط" في السياسة الخارجية
 يكن كان الوضع الداخلي هو الأهم. لأن الأزمة طالت قطاع واسع من
 الأمريكيين. لقد جرى دعم مرشح بظرف ما يبدو أنه يخرج أمريكا من
 أزمتها الاقتصادية (توسيع الضمان الصحي وضبط وول ستريت،
 والضرب والفاطير) وكانت مقامه ذلك صعبة نتيجة هذا الدعم.
 مع فرض تغيير استراتيجيه الاحتكارات من حل "بلغ" رئيس الجديد،
 وهو ما توضح بعد وضوح العمل بدعته من خلال فرض إياه الذي لا
 يحسن كثيراً على المحافظين بحدود. ووزارة الخارجية التي توافق معهم
 في كثير من قضايا السياسة الخارجية وإيضاً التوافق معه على حدود
 سياسة الممكنة خصوصاً في العالم، رغم أن أوباما كان يصرح بأنه لا
 يريد الانسحاب من الحروب بل يريد تقليص الوجود في الشرق الأوسط
 توسيع الحرب في أفغانستان. لقد جرى دعم أوباما أيضاً بالضبط؛
 لأنه الرئيس الذي يحمل حلولاً لمشاكل أمريكا الاقتصادية خصوصاً وأنه
 ركز على الاقتصاد وإرضاه. وبهذا فقد عصب الاحتكارات على الالتفاف على
 الأزمة من خلال "التجديد" الذي كان يوحى بسياسه مختلفه تقوم على
 التخليص دون أن يكون لدى الرئيس الجديد إمكانية لتحقيق هذا التغيير
 سوى بشكل محدود في الدحل الأمريكي (وهذا ما فعله في رئاسته
 الأولى) يكن استعراز الأزمة، والتوصل إلى أن ليس من حيل لها فربما
 على الاحتكارات راتها العمل لتحقيق استراتيجية جديدة أحدث في
 أيلول سنة ٢٠١١، وتقررت بداية سنة ٢٠١٢. وكانت هي الاستراتيجية العامة
 للولايات المتحدة وهي تقوم على الانكفاء كما ستشير لاحقاً

هذا يجب أن يفهم أمريكا وربما كانت من أوضح الدول التي يتحقق
 فيها مبدأ العركسي حول سيطرة الطبقة، حيث أن كل بيانها السياسي
 الحكم، والمتطور يقوم على كونه واحدة صفة لسياسات تعدد في
 الخطأ، من قبل قوة جرى هي الاحتكارات فهي تحكم بدولة لأنها
 يملكها ولا يستطيع رئيس أو نائب الوصول إلا بدعها (إلا ما ندر)، ويكون
 في غالب من رباتها ي من العديدين الذين صنعوا في أحد تلك
 الاحتكارات ومن يأتي من خارجها يوعد بأن يوظف في أحدها بعد انتهاء
 ولايته ونهذه فإن "الطبقة السياسية" هي في الغالب هؤلاء الذين توظفوا
 في الشركات الاحتكارية، وبالتالي يدخلون المجال السياسي من جن
 خدمه تلك الشركات

لكن سببهم الأهم بوضوح جبر سبب الر بر دور الخارجي للدولة

الأميركية هو لأهم في جعل الدول، ويقوم على تحقيق مصالح الشركات تلك فتح لأسواق والحصول على النفط الرخيص وتوفير البيئة الأمية الأساسية نشاطها لأن تحقيق هذه المصالح هو الذي يؤمن لعامة الوضع الداخلي لأنه يجنب الفوضى الهائلة التي تحدث عجلة الاقتصاد فتزيد لأرباح وتحتل أرمه البطنة وتنتهي الفوضى الإنتاجية، ولذلك يفرض دولة التنصديت بمودحيه وهذا الأمر هو الذي يفرض التدخل الساعل بمن الاحتكارات والدولة ويجعل الدولة هي "حارسة" هذه الاحتكارات

في هذا الوضع هذا يمكن للرئيس أن يفعل خير يتنازل مع الاحتكارات تندا؟ لاستفاله (بيكمون) أو الفيل (جون كينيدي)، وربما رؤساء كثر خرون حيد، ستكون مصالح الاحتكارات هي نظيرة لكل سياسات العالمية والداخلية ولهذا تفعل على رسم استراتيجيات ليس لتعود فقط بل ببيع أو نصف قرن، وبالتالي أن يكون بعبور أي رئيس أن يفرض في السياسات ماذهب عصفه من هذه الاستراتيجيات، على العكس يجب أن يوافق معها قبل أن يصبح زديما فهناك من العبادئ التي لا يجب اللعب فيها وهذا مناطق نفوذ يجب الدفاع المستعيب عنها للحفاظ على سيطرة الاحتكارات فيها وهناك قيم يجب أن تسود وبذلك لا يجب أن تغيّر ويهد سلف التغيير الذي وعد به أديما ولم تسقط السياسات التي تفررت منذ نهاية الحرب الباردة بأنهار المتطوّمه لاسراكية والتي عز عنها بوش الأب، ثم كلبسون، ومن ثم بوش الابن والتي كان يجب أن يعبر عنها أديما إلا حين انفجرت الأزمة التي ظهرت حدود "القوة الاقتصادية الأميركية" وما ظهر من انعكاس بدت على القوة العسكرية وهي الاستراتيجية التي كان قد رسمها ما بات يعرف بالمحافظين الجدد، والتي عيرت عن نطبع الاحتكارات لوضع عالمي يسمح لها بتجاوز رهاتها التي كانت قد تبورت منذ عقد سبعينيات، ولم نغير عن ميل منظور لدى سريحة ايميوولوجية تعيش على هامش المجتمع. أن تطرف هذه سريحة هو التغيير عن أزمة الاحتكارات، ولهذا رسمت استراتيجية تقوم على استمد عام مخضع، حيث كان يدعو لها أن هذا هو الحل الوحيد لتند الأزمة لكن قوة الواقع كانت أكبر من أن يجري تجاوزه، الأمر الذي فرض تغييرا جدياً في كلفة دور ميركا العالمي

ولاشت. بالتالي، أن الشركات لاحتكارية كانت مع استمرار الحروب، واستمرار سيطرة غير المواد الأولية ولأسواق، وتهمسز الرسعاليات

لاخرى وأيضاً إغلاق الطريق على تطور الصين وعلى عودة روسيا قوية بعد كانت مع استمرار السيطرة على العراق لكن؛ يجيوش أقل ومع محاوله حسم الحرب مع طالبان وتكريم قواعد هناك ومع توسيع الحرب؛ لتفعل باكستان التي كان يجب أن تخضع وتسيطر على قبيلتي البوذية وكذلك كان يجب التوسع في الخريف للسيطرة على المواد الأولية والاسواق، حيث أوجدت الخريفم كقيادة بجيوشها هناك وإذا كان أوياس في رئاسته الأولى قد وعد بتوسيع الحرب في أفغانستان ووافق مع سياسة العالمية التي رسمتها إدارة بوش لابين منذ سنة ٢٠٠٧ فقد توافق مع جعل الاستراتيجية تلك فترة حج عن وعوده حتى فيما يتعلق بالصراع الهربي الصهيوني، وانتهى خطابه "السلمي" والتفيري بكل بساطة المعركة بوحيدة التي خاضها تغلب بالقرار فذهب الضلع الصحي بعد أن جرى تفريغه من قبل الاحتكارات، وأيضاً مع وول سترين من خلال القرار في دور الإصلاح العالمي بعد أن ظلم كذلك وبالتالي لم يحقق سوى بعض لإصلاحات الجزية الدخلية ضمن الحدود التي سمحت بها الشركات الاحتكارية فهذه هي مصالح الشركات الاحتكارية وجزء من السعي لتجاوز الأزمة التي يعيشها، لاقتصاد الأميركي قبل الأزمة الحالية ومعها وهي الأزمة التي كانت لا يرى الشركات الاحتكارية حلاً لها إلا من خلال سيطرة على العالم؛ حيث أميركا مع القوة العظمى بوحيدة أو لا شيء فوالم متعدد الاقطاب لا يناسبها وقد تغير الأمر حين انزلت الاحتكارات من عليها ألا تعجب بعيداً في استراتيجيتها؛ لأن زعمها تحتاج الى إدارة فقط بعد أن توضح أنها دون حل وهذا ما حكم السنة الأخيرة من حكم وبما الأول، ورئاسته الثانية وهو الأمر الذي يوضح الـ "تبعية" للاحتكارات، وسيطرة هذه الأخيرة على الدولة

هذا الأمر يفرض أن ننظر إلى الخطاب الليبرالي الذي راج طيله عشرين أو ربما ثلاثة. على أنه خطاب أيديولوجي، بمعنى أنه كان موجهاً لـ "آخر" وليس للرأسمالية المسيطرة بالذات وبالتالي فهو يأتي في سياق تحطيمها بمصالحها هي بالذات كذلك، ويبين مصالح ي خن يعكس كل الدعايه التي روجت له، حيث كان المطلوب، ولا يزال هو فتح لأسواق بكل الطرق يمكنه لكي يسيطر الرأسمال دون رقابة، أو ضبط، أو دور قيعة تحد من جشعه وهو الأمر الذي فرض الحديد عن الليبرالية السوخسة فتوخمها، أو حاجتها إلى هذا التوخم، هي التي فرضت سحب الدونه من التداول لكن فقط في الأمام العجف والبيان لاستراتيجية السابقة مع تحريف دورها في المراكز بالقدرة الذي يحقها الرأسمال (في الزراعة مثلاً أو

صنعه الصلب و) لكي لكي تكون الدولة هي أداة مد السيطرة. وممارسه لاحتلال كما جرى في أفغانستان والعراق، وجعل التدخلات العسكرية لأميركية

ما يجري يوم يوضح بأن الدولة ليست فوق الاقتصاد، بل إنها محركة أساسي فيه، وأن دورها الأساسي فيه، ومستمر كذلك وأن الرأسمالية لن تصل إلى يوم ستطيع فيه أن تنفصل عن الدولة بل إن الدولة هي أدواتها المستعمرة، وأنه منقدها في لأرهاب إنها يملأخير بولتها هي بالذات، رغم الطابع العمومي الذي يكتنفها، والدور العمومي الذي تمارسه.

وهذا يفرض أن نفكر نحن الذين خضعوا بوطاة بخطاب الليبرالي، في أن الدولة ليست هي المسئلة بل إنها في وضعنا أداة أساسية من أجل لتطور والحداثة. حيث يعنى من إمكانية إلى بناء اقتصاد منتج دور حماية الدولة واستثمارها بفض النظر عن "التفول" الذي يكتنفها، والذي سيكون أفضل من ليبرالية لا تفعل سوى نعيم التفكير والفوضى والنهب والفساد إنها وسيلة تحقيق التطور الاقتصادي دور ريب؛ لأنها لقارة على تحفز ضغوط الرأسمال الإمبريالي هائل القوة

وهذه ليست دعوة لأن تكون الدولة مستبدة بل لأن تكون دولة ديمقراطية وتطور الاقتصاد، عبر بناء الصناعة وتطوير الزراعة، وبنى التحتية والتعليم، وتحقيق الضمان الاجتماعي لطبقات الفقيرة هذا دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي الذي دولة ليس من تطور ولا حداثة، ولا كذلك. ديمقراطية

أطوار الإمبريالية

تطور نمط رأسماني كنمط إمبريالي بداية القرن العشرين؛ حيث هيمنت الاحتكارات وتشكل الرأسمال المالي وأصبح عالمياً حينها انتقلت رأسمالية من مرحلتها التنافسية إلى مرحلتها الاحتكارية وخياً عبر سيطرة الاحتكارات، وعالمياً عبر التشكل العالمي بنمط

أشار لينين إلى مبور الإمبريالية مطلع القرن العشرين، واعتبر أنها أعلى مراحل الرأسمالية بينما قال هيلفريديغ بها المرحلة الأحدث في الرأسمالية وكان قد صدر كتاب لينين الإمبريالية على مراحل الرأسمالية، في روسيا قبل الثورة بعنوان الإمبريالية أحدث مراحل الرأسمالية وكان يبدو أن خلافاً يقوم في استخدام المصطلحين على وحدث، فالأحدث تعني أن هناك مرحلة أخرى سوف تدخلها الرأسمالية، بينما تعني كلمة

على أنها "خاتمة" تطور الرأسمالية ما أوجد هذا النقاش هو "نظرية كاوتسكي" حول "الإمبريالية العليا"، وهو الأمر الذي جعل لينين يصر على كثرة على التأكيد على أنها "خاتمة" الرأسمالية رغم أنه أشار إلى أن إمبريالية هي "المرحلة الأحدث" للرأسمالية في متن الكتاب وكان يهدف من ذلك لقطع الطريق على "نظرية كاوتسكي" تلك. والتي كانت "المرحلة" لتأسيس سياسة "اشتراكية" تدعم تطور الرأسمالية وكانت في أساس نشوء التيار الإصلاحى الذي استشرى فيما بعد بينما كان منظور لينين يقوم على أن إمبريالية هي مقدمة الثورة الاشتراكية

هذا النقاش أوجد ارتباكاً ثانياً؛ حيث ارتبك لأبحاث التي حاولت إمبريالية بعد لينين، وهي تلمس تطور الرأسمالية، وتشهد تحولاتها، وأيضاً تلاحظ التشابك بين الاحتكارات على صعيد عالمي وهو ما كان يستدعي "نظرية كاوتسكي" حول الإمبريالية العليا. لكن، دون التجرد عن قول ذلك فكلمة أعني جبهة الإمبريالية هي سلف التطور في الرأسمالية، رغم أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق لا لينين ولا الماركسية يعكس أن تعمم الاعتقاد بأن الرأسمالية قد وصلت إلى "نهاية" نظورها و أنها توقفت عن التطور، لكن "سوء فهم" هذا الصلة ولا شك في ربط "التحديد النظري" بالصراع الأيديولوجي هو الذي أوجد ذلك لأن التطور الأيديولوجي قد انفضى إلى بلور تيارين في الماركسية -صلاحي وتوري، وبات مفهوم الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية يرتبط بالتيار الثوري، الذي وضع نصب عينيه الثورة الاشتراكية

بعيداً عن هذا النقاش، يمكن القول أن إمبريالية هي سعة الرأسمالية. أن الرأسمالية إمبريالية بمعنى أن إمبريالية هي "سعة" الرأسمالية، وبمعنى مرحلة من مراحلها هي تكوينها العضوي. هذا يعود إلى تحديد مرحلتين الرأسمالية التي يشار إليهما حين دراسة تطور الرأسمالية المرحلة التأسيسية والمرحلة الاحتكارية حيث كانت المرحلة الأولى هي مرحلة تسكن الرأسمالية قوياً وبشكل غير متطور بل متدل إلى أن اكتمل توسعها قوياً وتسكنها، كمنظ عالمي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي المرحلة التي أوقف كما تطور أسعالي في بلدان أخرى؛ حيث حُفَّت استعمارها لكثير من بلدان العالم. لاستعمار الذي اكتمل بعد الحرب العالمية الأولى، لكن، المرحلة التي أتى التناقص خلالها عبر صعود قوياً إلى الوصول إلى سوء لاحتكار وبشكل الرأسمالية العالمي وبالتالي نشوء الإمبريالية.

لنألي الرأسمالية إمبريالية، بالضبط لأنها تمضي إلى الاحتكار وحول
الرأسمال العالي، بشكل حتمي، وحين تتشكل كذلك تصبح إمبريالية
الضرورة، وهذا يعود إلى أن الإمبريالية، نتيجة في تكوين الرأسمالية لها،
شكر الرأسمالية، بشكل، بوضوح وحين هي ليست المرحلة الأحدث
رغم صحة ذلك في حينه ولا لأعلى رغم أنه يمكن قول ذلك بالخطأ
لأنها مع الرأسمالية في قمة بصورها لنألي لا يتعلق التطور في
رأسمالية بهذه سعة، بل بتكوين رأسمالية على ضوء وجود هذه السمة
فالرأسمالية هي الاحتكارات والرأسمال العالي، هذه الامس التي نحدد
معنى إمبريالية وليس من الممكن أن تنشأ رأسمالية لا تظهر في
الاحتكارات والرأسمال العالي، حتى وإن يدعى بشكل "تنافسي" رغم أن
خروج الاحتكارات عنياً، وهيبتها على اقتصاد العالم، يعود حتماً إلى
وقط "الضرورة الأولية" بسوء الرأسمالية خصوص في ظل خضوع
لاقتصادات المحلية بخبرة السوق

على ضوء ذلك يمكن أن سنفس مرحلتين في إمبريالية على ضوء
المراكز الإمبريالية وثلاث مراحل على صعيد الاطراف، قصد من
الإمبريالية التي كان الرأسمال العالي هو مركزها وهو "المرحلة الأولى"
بالاحتكارات التي كانت تمثل "الاقتصاد الحقيقي" أي هي تدخل وإسماج
بشركات صناعية وتجارية وبنكية والزراعية والخدمية هذه
إمبريالية باب العالم في مركزها أي انظم العالمية التي نشط في
بصيريات، كما تشرح ذلك في السابق قد نحول بنا من سبببات
القرن العشرين، لكنه يحقق عبر سيطرة نظم المالية في تسعينيات القرن
العشرين وفرض أن يسيطر اقتصاد الحضارات عبر الاقتصاد الحقيقي لا
شك في أن الاقتصاد الحقيقي لا يزال قائم يسج يسج، ويحقق العملية
الاقتصادية كلها كما كانت منذ بداية القرن العشرين، أي عند تشكل
الرأسمالية كإمبريالية لكن، خرج من داخل الرأسمال العالي يوم توسع
بشكل متسارع بعد تراكم المال في البنوك وعجزه عن التحول إلى رأسمال،
كما تشرح ذلك سابقاً، وأصبح يعزى أشكال المضاربة كلها، وكانت
بصيريات منذ أن هي سنوات تضخم هذا العالم، وخياره على السبب
الضخمة من حركة الاقتصاد وهذه العملية لا تؤسس بمرحلة أعلى في
الرأسمالية، بل تؤسس مرضى لا سقاء منه، وحالة من انفجار الفقاعات
والانهيارات المتوالية، دون أن يكون لها حل فقد "قلب" الأمر وعاد إلى
طبيعته الربوية وهو ما يؤسس بوضع مرضى مرض سرطان كنفس
متحرك

لكن على صعيد علاقته 'المركز' بالاطراف في النمط الرأسمالي يمكن الحديث عن ثلاث مراحل، أو ثلاث اشكال، مرت بها الاطراف بعلاقتها بالمركز الإمبريالي: "محتاج الرأسمالية إلى الأسواق و مواد الأولية ذاتها بحيث عنها هند مشوبها. لهذا اندفعت للاستعمار البلدان الأخرى ذلك كله قبل تشكل كإمبريالية نكر، يميز ليمن بين السياسة الاستعمارية هذه والسياسة الاستعمارية في مرحلة إمبريالية.. ويرى اختلافاً جوهرياً بينها وبين "سياسة الرأسمال العالي الاستعمارية" ^{١٦} ما كان واضحاً في هذه المرحلة هو توسع الاستعمار، لكن كذلك التماهي الشديد بين الإمبرياليات بعد أن تصورت دول عديدة، واكتسب تكوينها الإمبريالي مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان الدول التي تاحر تطورها رأسماني وحين اكتمل تطورها مجدداً من العالم قد جرى انقضاءه من كل من إنجلترا وفرنسا خصوصاً هذه الوضعية هي التي كانت تجعل مسألة لاستعمار جوهريه بدية القرن العشرين وجعلت يسير يعتبر ان هذا العمل الاستعماري هو ساج هيمنة الرأسمال العالي، ومن "العناصر" التي وضعها لتحديد معنى لإمبريالية ^{١٧} التعريف، الوضع الذي وضعه بعد أن حدد في نسوه لاحتكار وتشكل الرأسمال العالي وهو يؤكد على أن تقاسم جميع قطار الأرض بين كبريات البلدان الرأسمالية قد انتهى بمعنى أنه مع دخول الرأسمالية إلى إمبريالية أنجرت تقسم العالم.

هذه المرحلة هي مرحلة حصة العالم لسيطرة البلدان الرأسمالية غير الاستعمار المباشر لينتج هذا يوضف، ولا بعد من ذلك من سمات إمبريالية؛ حيث يشير إلى أن الاستعمار قديم، لكن مع نسوه الإمبريالية جرى "تقاسم جميع قطار الأرض" بمعنى أن حاجة الرأسمالية إلى الاستعمار وجدت عند سؤلها، ليكمل استعمارها حين تشكلت الإمبريالية بعد هو شكل الأولي نهج العالم، شكل الاستعمار مباشر رغم أن العديد من البلدان لم تخضع للاستعمار المباشر، لكنها خضعت لهيمنة دولة إمبريالية، كما هو حال أميركا اللاتينية التي عصفت لـ "احتكار أميركي منذ بداية القرن التاسع عشر، وظلت كذلك بعد أن باتت أميركا إمبريالية فقد عصفت أميركا على "حتكار" أميركا اللاتينية لشركاتها، دون احتلال، وهو شكل من تشكل تقسم العالم من قبل "اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية"، وهو أحد عناصر تعريف ليرنين أيضاً ^{١٨}

من ختير إلى المرحلة الثانية من السيطرة الإمبريالية وهي المرحلة التي تلب "كصلبة الاستعمار" بعد الحرب العالمية الثانية، سوء نتيجة

هوى حركات التحرر الوطني أو نتيجة توسع دور المبداء الاشتراكية أو نتيجة "تفهم السكل الامبريكي للسيطرة" الذي انبثق في امريكا اللاتينية فقد انتهى الاستعمار المباشر و شكل عالم من دول مستقلة. نكر كان العالم ينقسم إلى مراكز وأطراف، تتركز الثروات والتكنولوجيا والقوة في المراكز وتهمش الأطراف التهمش والمظلم وتخلف. ثوبت ذلك في فصل سابق، واشرب إلى سياسة التي فرضها الاستعمار التي بد إلى تشكيل الاقتصاد سحق وطيفة راسمالية مهيمنة شنت في القطاع الوسيط أي التجارة والحدقات والبنوك وبهد ذات الأطراف لعدم على تبعية المراكز سوء من جل امتداد السلع أو من جل تصدير نمو الأولية في ظل الاقتصاد مفتوح تكون حرية السوق هي الأساس فيه هذه بوضعه في ظل الاقتصاد عاصي يقوم على حرية الاقتصاد كانت تؤمن لتبعية كاملة حارسها المحلي هو نظيفه الراسمالية التي كان النمط الاقتصادي المنفصل يحدد مصالحها لكن كانت القوة العسكرية الامبريكية هي الحارس العالمي لأنها أداة التحويل والضغط والتهديد والتدخل من أجل الحفاظ على الطابع المفتوح للاقتصاد في الأطراف واستمرار ارتباط نظيفه بمصيرها بالمراكز الإمبريالية وبالتالي الحفاظ على النمط الاقتصادي الذي شكله هذه المرحلة لاستعمار هذه كانت. لابد الاقتصاد به هي أساس السيطرة على الأطراف، وكان دور الاحتكارات هو المركزي في هذه السيطرة وبهذه الأطراف بينما كانت القوة العسكرية هي "عنصر مساعد" لكي لا تنشأ هيوى في الأطراف بمعنى من أجل بناء الصناعة وتطوير براءاته في بناء الاقتصاد صحيح يحد من سيطرة الاحتكارات الإمبريالية بدر هي قوة "ضبط" لوضع الاقتصادي العالمي يخضع لاحتكارات الشركات الإمبريالية لكن تبنى الروابط الاقتصادية هي أساس عمية النهب والسيطرة فاحتكارات بمعنى من أجل لاستحواد على الأسواق والسيطرة على النفط والمواد الأولية والتوظيف نظيف في بدر الأطراف وبدل حيوسها انت الدولة الراسمالية سابقة هي لاداء التي تستخدمها من جل جهل النهب وتلقب الدولة الإمبريالية دور "الصح" و"الصاعظ" و"المحفر" من أجل أن يحقق دول الأطراف السياسات التي تحرم الاحتكارات الإمبريالية

أخيرا، ناني المرحلة الجديدة التي تحكم نهجها الظلم العالي، والتي تتم بميل تند الظلم لتسهيل ساط العالم سوء تحت معنى "الاستعمار قصير الأجل" و تحت الانحدار بالحاجة إلى "الاستعمار الاحيي"، واتخاذ لإجراءات كلها التي يسمح لها العالم بالساط بون محاسبه أو تدقيق بون

بتسهيل كامل ودون ضرائب. مع سماح بتصدير الأرباح دون قيود ومن ثم؛ فتح المجالات كلها لنشاط هذا المال، وتسهيل نشاطه في أسواق لاسهم نحن هنا إزاء نشاط يهوي وليس إزاء نشاط اقتصادي وهذا يصبح الطابع المافياوي هو المهيمن ليس على هذا نشاط فقط، بل كذلك على ترسانته المحمية التي تصبح جزءاً منه، والمسهل له

إننا لقد وصلنا إلى إمبريالية المال، لإمبريوية في طورها العالي

هوامش

(١) كان بداية القرن العشرين هي السنوات التي شهدتها نقاشات حول الإمبريالية، بدأ من هيرشوف الذي كتب كتاب "الإمبريالية" (١٩٠٦)، إلى روزا لوكسمبورغ التي كتب "تركيز رأس المال" (١٩٠٦). وهلفريدغ "رأس المال العالي" (١٩١٥). ثم بين "الإمبريالية" على مرحلتين "الترسانية" (١٩١٦)

(٢) بين "الإمبريالية" على مرحلتين "الترسانية" سبق ذكره

(٣) المصدر السابق

(٤) جون لب انظر سمير أمين "التركيز على الصعيد العالمي، لقد نظريته التخلف" ترجمة حسن فليبي، دار ابن خلدون، ط١/د ب وأيضاً، سمير أمين "المنظور اللامتكافئ" سبق ذكره

(٥) انظر حول ذلك اسم صغيث "ثروة الأمم" ترجمه حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية بحداد أبريل/ بيرو، ط١/ ٢٠٧ و الجزء الثاني، نفس المخططات، ط١/ ٢٠٨

(٦) انظر، ديفد هارفي "الليبرالية الجديدة. (موجز تاريخي)" ملفه إلى العربية هجاب الإمام، مكتبة عبيكان/السعودية، ط١/ ٢٠٠٨

(٧) انظر جون هايسرد كينز "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" ترجمه إلهام عبدروس، دار العين/ القاهرة وكلمة/هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط ١/ ٢٠١٦

(٨) ماغنثت هذا الأمر في، سلاحه كينه "الإمبريالية العارومة" ورد للطبعة والنشر والتوزيع/ دمشق، ط١/ ٢٠٠٨

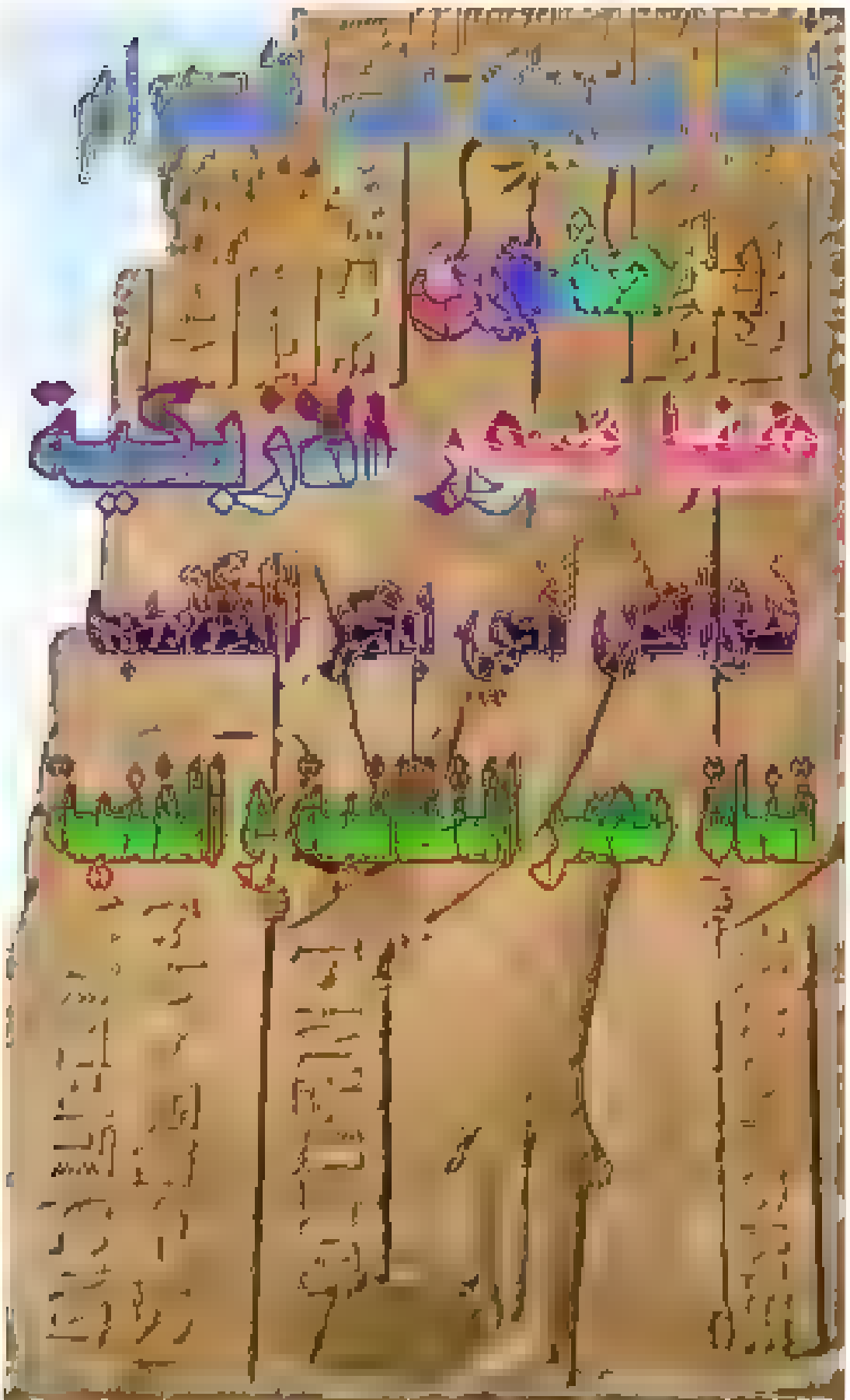
(٩) المصدر ذاته، ص ٩٨

(١) انظر قراءة في تقرير هامبتون بيكر عن موقع الجزيرة

(١١) ليس في "الإمبريالية" على مر حل الأسبوعية" سبق ذكره، ص ١١

(١٢) المصدر ذاته، ص ١٢

(١٣) المصدر ذاته، ص ١٢



الفصل السادس عالم إمبريالي (تحولات العقود الأخيرة)

النمط الرأسمالي ذو طبيعة إمبريالية

إن، بنظري من أن النمط الرأسمالي العالمي هو نمط إمبريالي تكوين اقتصادي سياسي، وإن وضع السيطرة فيه ذات تنظيم تعالیه في المركز ولرأسماليات هغبيويه في الأطراف صحفة (أو مترابطه من موقع تبني) يهدد الظلم في سوق عالمي مفتوح اقتصادياً والإبحق هو نتاج الخضوع سيطرة الليبرالية الاقتصادية حيث تتحكم الظلم العاليه في رأسماليات الأطراف الآن لا بد من تلخيص النقائص حول مفهوم الإمبريالية، والإشارة إلى مستجدات وضع النمط الرأسمالي، وبالتالي تلخيص وضع الإمبريالية الجديدة

على ضوء الفهم الراجح للإمبريالية، ما يبدو هو نقوه في بنظري، وتشويه للماركسيه من قبل الذين يحسبون عليها فقد استحكم المنظور عيسوي؛ أي منظور الذي يرى الأمور من خلال المستوى السياسي (الدولة لأحزاب، والعلاقات والصراعات بدوليه)، باعتبار أن الاقتصاد ملحق بالسياسي، وليس أنه مؤسس للسياسي ولهذا لا بد من تلخيص نقائص حول مفهوم الإمبريالية، بعد الإشارة إلى مستجدات وضع النمط الرأسمالي، وتلخيص وضع "الإمبريالية الجديدة"^(١) وأهميتها

فكما أشرنا ظهر خلال العقود العاضيه أن كلفة إمبريالية قد صارت عتيقة أو حتى متجذره أو تدل على أفكار "تجاوزها عصر" بعد أن نقوه مضمونها، واقتلعت المعنى الذي اتخذته في الماركسية هذا هو منظور رهف من اليسار الذي ياب ليبرالياً أو حد ثياً وبمصادقه بالسيه به، ليس هناك إمبريالية في المقابل مسجده من بعد أن كل ما يحدث في العالم هو تدج الإمبريالية، "التي سمعتها التامر" لكن سيبدو أن معنى الإمبريالية هذا مبعوث، وسطحي لهذا تفضي السطحية حتماً إلى بحكم المنظور "المؤهراتي" الذي هو تدج وغي سطحي فكما نعتنا سابقاً هناك من يسويها بالاستعمار دون لمس التحوير النوعي في المعنى بعد اكتشاف بيور النمط الرأسمالي، لكن هناك كذلك من يعمس مظهره دون أن يفهم بينها، ويعس كتها الذي يتعلق بالتكوين لا خفي في بدول الإمبريالية هذا

يفرض إعادة البحث في مشكلات هذا الفهم في مستوييه ارتباطاً من منظور الماركسية

ما هي الإمبريالية؟

الإمبريالية هي نتاج الرأسمالية الصناعية المظورة جداً، وهي تختص بمرور كل أمه رأسمالية صناعية إلى أن تلحق بنفسها أكثر ما يمكن من الأقطار الزراعية بصرف النظر عن الأمم التي تغطتها⁽¹⁾

هذا هو التعريف المعدول، والذي يحكم نظر "الماركسيين" والذي يلخص من إمبريالية تسوي الاستعمار وهذه هي الترجمة الحرفية لكلمة إمبريالية⁽²⁾ ولهذا يشار إلى الاحتلال والسيطرة المباشرة حين الإشارة إلى إمبريالية لينين أو تعريفها هو ممارسة دول الرأسمالية للاحتلال والسيطرة من هذا التعريف صحيح؟

يغض نيسلر "العظيم جداً" سيؤكد بأن هذا التعريف هو تعريف الماركسية، فهذا هو التعريف الذي تعظم عبر "الماركسية" التي بشرها سوفيت، و سي جرى تدوله من مختلف التيارات الماركسية التي تأثرت به

لكن هذا هو تعريف كاوتسكي للإمبريالية، الذي نقده لينين مبين أنه خاطئ "إنه مكيف بشكل يحفز أعرق تناقضات الإمبريالية ويؤثر بالتالي إلى مساهمة الانتهازية" ولقد أعطى تعريفاً بديلاً هو "الإمبريالية هي الرأسمالية عندما تبلغ من التطور درجة تكوّن فيها سيطرة الاحتكارات و رأسمال المالي، واكتسب فيها نصير الرأسمال أهمية كبرى، وابتد تقسيم العالم بين ثروتينات العنيفة، وانتهى تقسيم جميع أقطار الأرض بين كبريات البلدان الرأسمالية"⁽³⁾

وهو ما يفرض ربط مفهوم الإمبريالية بالاستعمار رفضاً مطلقاً لأن هذا مفهوم يخفي جوهر الإمبريالية، كما يخفي "العمل الانتحاري" الذي ظهر في العقود الأخيرة، ويظهر الآن بشكل جلي كالتحقق بكل قوة تدعي "معضلة الإمبريالية" باعتبار أن الاستعمار لا زال مستمراً، و نقول من الإمبريالية انتهت مع نهاية الاستعمار بالتالي فقد انتقل لينين من شكل السيطرة عبر الاستعمار إلى تكوين العالمي للاقتصاد، وتقسيم العالم بين الرأسماليات (تقسيم الأسواق)، فالإمبريالية ليست سيطرة سياسية (استعمارية)، بل هي تكوين اقتصادي تكوين يتعلق بطبيعة السيطرة الاقتصادية في المراكز وبكيفية إخضاع لأطراف وتعتمد على المركزية

بمعجم قطعان لاقتصاد والتعزز الاحتكاري وبالتالي سيطرة طفلة مالية في المراكز تتوحد وتتنافس وتتقاضى كدنت وتحكم هذه الطفلة في الاطراف عبر تسييد طبقة رأسمالية كوبراندوبية وهي ثم؛ رعية هافيبويه، كمرنكر بصياغة التكوين الاقتصادي العنبي بعد يحقق مصالح هذه الطفلة وغيرها مصالح رأسمالية العنبي وإذا كانت ثلثون تسد قد يات شركاء حثكارية امبريالية "متعدية القوميات" وأصبح تقاسم العالم بتحقيق من خلال السيطرة الاحتكارية على الاسواق، قرر المهم هنا هو "بنية الرأسمالية" التي طلب تحكم بنفوانين التي أشار إليها ليبين مع تظهر فيه وفي البائها وهذا فقد أصبح لدينا "تكوين حدث" بالامبريالية

وراء كان كتاب ليبين حول لامبريالية قد أعطي عنوان الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية في فكرة ليبين كانت تتعلق بفهم "الإمبريالية (ك) مرحلة جديدة في الرأسمالية"⁽⁴⁾، لكن؛ يبدو أن هذا العنوان اسم لسمو فهم قطيع كما أثرت قبل؛ حيث "تقويت" رأسمالية في هذه الصيغة، ولم يعد ممكن النظر إلى ضروره تطورها. بالضيظ لأنها وصلت إلى مرحلتها الاعبر رغم ان ليبين لم يقصد ذلك بقاتا وكان يبحث في "المرحلة، لاحدث" رأسمالية ونقد بطورب بعد رب كثير، لكن طابعه، لامبريبي ظل كما هو يعني ان رأسمالية باتت في جوهرها امبريالية. وباب تسيطر هو طابعه، لامبريالي دون ان يعني ذلك أنها لا تطوون وكه نمعت في الفصل الثالث كيف صيحت تتشكل مع بدايه القرن الواحد والعشرين

كان ليبين يشير إلى تحول الرأسمالية كنمط إلى لامبريبيه؛ أي باب النمط الرأسمالي العالمي نمطا امبريالياً. ولا يتعلق الامر به بدونه او بعدة دول (هي المراكز الامبريالية)، بل يتعلق بتكليه التكوين الذي باتت تتشكل فيه، الرأسمالية والذي فرض تشكلا المراكز والاطراف. والتضارع بين مراكز سيطرة على الاطراف، حيث ليس من الممكن للنمط أن يستمر دور هذه السيطرة، لأن نهج الاطراف باب عنصر جوهرياً في اتخاذ النمط طابعه الإمبريالي؛ لأنه باد جراً حاسماً في تشكيل النمط "إس، النمط الرأسمالي بنم ككل بانه نمط امبريالي، ولا يتعلق الأمر بدونه ما فقط، لأن الطابع الإمبريالي ناتج ليس عن تغير دولة في النمط أو العزالي بل عن هذ التشابك الذي نتج بفعل التعزز الذي فرض نسوء لاحتكاري، والشركاء متعدده الجنسية والمشاركة العالي الطابع الإمبريالي هو نتاج تحول الرأسمالية من مرحلتها، "التنافسية" التي كانت نتاج "الطابع القومي"

برأسمالية (التي اتسع عرس) إلى كونها نمطا عالميا نمط يشكل العالم وفق قواعده. لقد لم تعد هناك "رأسمالية وطنية"، أو أمكارية بمصو رأسمال وطني (أو قومي)، وبالتالي فإن ضغط مهيمته تدسس على الاقتصاد صناعي حديث أو كوميوناريه تابعه تدسس في المرحلة الأولى على الخاصة، بدعي متخلف ومن ثم على اقتصاد بدعي مافروي. كما هو الأمر الآن. إن كل رأسمالية لا بد من أن تندمج في نمط ككل ويسر من الممكن أن تتطور بعداً عنه. لقد ستكون إما تابعة رعية أو قطعة إمبريالية مهيمنة، أو تسعى إلى السيطرة ككل قطعة إمبريالية

بالتالي فإن كل تطور رأسمالي يفرض أن يكون إمبرياليا، أو يتجهش؛ يصبح "طرفياً" وهو ما سيكون حاضراً للمراكز الإمبريالية بغضه ون يكون بمقدوره الاستقلال عنه، أو مصارعته ون يكون قادر على أن يكون صاعداً أو متراجفاً بشكل عام، لأن نمط الطرفي يجب أن يكون ريعياً (حتى ثم بعد ممكناً أن يكون ريعياً بعد تطور الجيني الذي أحدث في برامته في المراكز الإمبريالية). وحين يفرض هذا التطور تسامك الواسع في إطار النمط الرأسمالي ككل، سيصبح جزءاً من المراكز المتصارعة. وسيعمل على تأسيس تولد "الإمبريالية" التي تصبح أداته لفرض تقاسم جديد للعالم.

الإمبريالية، إذن، هي أبعد من أن تكون سيطرة استعمارية فقط، بل هي تكوين اقتصادي، وتسايل بين الاقتصادات في شكل تنافس، وفي شكل سيطرة، في شكل متكافئ وشكلاً لا متكافئ، انطلاقاً من سيادة النمط الرأسمالي وانحكاه لمنطق الإمبريالية للاقتصادية وهو خاضع لهيمنة الظلم بعاليه رغم التدافع الذي يتخلله، والتسويات التي تظهر أحياناً وهو لا يزال يقوم على التنافس على الأسواق والخضوع لمنطق التقاسم في ظل التنافس بين المركز الرأسمالي من هذا المنظور ليس هناك رأسمالية طرفية ليست خاضعة لمرتبطة بهذا المركز الإمبريالي أو ذلك أو حتى عبر بوسطات فرعية، لكنها تكون ضمن الشبكة التي يشكلها رأسمال وهو ليس اللادعاءات السياسية أية قيمة لأن تقابل الرأسمال العالمي يفرض منطقاً وعم اختلاف السياسات، ورغم سرع المحاولات والاضطرابات التي يمكن أن تنشأ نتيجة اختلافات عرضية

إلا كان هناك من يطلق من اعتبار الإمبريالية هي الاستعمار والتدخل الخارجي أي كما عرفها كاو تسكي أنه "سياسة. سياسة معينة يفضلها الرأسمال بعاليه"^(١) فإن هذا من ينطبق من "العناصر الصلبة" التي أشار

إليه ليس، كـ مع التركيز على بعضها خصوصاً هنا ما يتعلق بوضع الاحتكارات عالمياً. وأيضاً ما يتعلق بتصدير الرأسمال، وكذلك "موقع روسيا من عملية الإنتاج العالمية"^(١) هنا يجري الاستشهاد بترافيق ليس الذي أشار إلى خمس عناصر ثابتة تحكم الاقتصاد الرأسمالي، هي (١) مركز الإنتاج والاحتكارات، (٢) احتياج الرأسمال البشري والصناعي وشؤون الطبقة العاملة على أساس "الرأسمال العالي"، (٣) لتصدير الرأسمال (٤) تشكيل الاحتكارات الرأسمالية احتكارية عالمية تقسم العالم، (٥) انتهى تقاسم القارات لأرض من قبل كبريات الدول الرأسمالية^(٢) لكن، يجري التركيز فقط على بعض هذه العناصر خصوصاً تصدير الرأسمال و"سبع و"الاحتلال".

هذا ليس أن هذا المنظور ينطبق من "كلياتها" في تحيينه للواقع، ويتناول سمات على أساس بها العبادي ولا يجري لمى كيفية معالجة ليس بالأمر حيث يجري التركيز على سبع تشكل الإمبريالية كونه أساس وجود الإمبريالية وهو الأمر الذي لا يسمح بتفسير الحروب الإمبريالية والصراع العنيف من أجل تقاسم العالم ولهذا يجري لانبثاق من "تصدير الرأسمال" ومن الاستحواذ على بلدان أخرى، كما أن في تحديد الإمبريالية، وهو الأساس الذي يجري انطلاقاً منه نهي إمبريالية روسيا^(٣) من هذا المطلق يحلظ بير "كنه إمبريالية" والنظام العالمي الذي شكله، وربما كانت محاولة ليس تعميم معنى إمبريالية تسهم في هذا الخط، الذي يهي عدم التمييز بين الجوهر (الكنه) والسمات (في السمات التي يفرضها هذا الجوهر) وتعديل ليس واضح في تحديد كنه إمبريالية، وذلكي حاول أن يعرض لتناقج التي يفرضها نسب، مثل تصدير الرأسمال وتقسيم العالم بين الاحتكارات. والحروب من أجل تقاسم العالم. معنى أن لتكوين الداخلي الذي يشكل بداية القرن العشرين فرض على الرأسمالية "سياسة جديدة" تقوم على الاحتلال والسيطرة بهدف تصدير الرأسمال والسبع ويبين يعبر هنا بين الاستعمار القديم وتقسيم العالم الذي بات يرتبط بالرأسمال العالي^(٤)

ينطلق ليس في كتيبه "الإمبريالية على مراحل الرأسمالية" من أنه سمح في "مسألة كنه الإمبريالية الاقتصادية"^(٥) لقد يعرف الإمبريالية بأنها "الرأسمالية في مرحلة الاحتكار"^(٦)، ويكمل بعد بحثه لتوضيح هذا الأمر فبشر الـ^(٧) الاحتكار هو أعقق أساس اقتصادي للإمبريالية^(٨) ويقول "أن سواء الاحتكارات من مركز الإنتاج هو انطلاقاً لقانون العام والاساسي في المرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية"، الذي لحقق بداهة

القرن العشرين^(١١) حيث مع "نهضة أواخر القرن التاسع عشر ونهضة سنوات ١٩٠٢-١٩٠٣ تصبح الكارتيلات أساساً من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها. صارت الرأسمالية إلى إمبريالية"^(١٢) هنا يظهر أن الاحتكار هو كنه إمبريالية وأنه الأساس في صياغة العالم انطلاقاً من الحاجة إلى حكر المواد الأولية وتصدير السلع و برسمال وبالتالي اقتسام العالم

هذه النقطه هي ما يجري الفهم عنها حين تحديد الإمبريالية ولا شك في أنها بمسألة جوهرية التي تشكل بنية دغنية تفرض حتم التوجه للتوسع الخارجي لقد انتهت مع بداية القرن العشرين رأسمالية المراحله، وتشكل الرأسمالية الاحتكارية، حيث التمرکز العالي وأسماج الراسمال المصرفي والرأسمال الصناعي بينشكل الرأسمال العالي وهذا التشكل هو الذي فرض الحاجة لتصدير الرأسمال وتنافس الأسواق بين الاحتكارات، والصراع بين دول من حل السيطره يشير بدين إلى انه "لا مجال للشك إذن في أن انتقال الرأسمالية إلى درجه الرأسمالية الاحتكارية. إلى برسمال عالي، مرتبط باستخدام الصراع من أجل اقتسام العالم"^(١٣)، ويكمل "أن بناء الفوقي غير الاقتصادي القلم على ساس الرأسمال العالي، سياسة وعظمية هذا الأخير يعتمد على الاستيلاء على مستعمرات"^(١٤) وبالتالي فإن التوسع الخارجي هو نتيجة لتشكل الاحتكارات وسوء الرأسمال العالي، هو نتيجة للسمة الجوهرية للإمبريالية

هذا الأمر هو الذي جعل ليسر يتحدث عن الإمبريالية كالعنفة التي يديها "منطقة صغيرة ومستعمرات قليلة"^(١٥)، لكنه يسيّر تركيز لإنتاج، حيث أنشأ نحو سنة ١٩٠٨ "كرفير" ليمسجين حثا كدست على طريقتهم إلى الاحتكار"^(١٦) ويقول "ليس في العايد نروستات، ليس فيها غير لكارتيلات، ولكن العايد يديرها ما لا يريد عر ٢ هو طوائف الرأسمال ويتصائل عند هؤلاء باستعمرات اما البنوك؛ فهي في جميع الحالات وفي جميع البلدان الرأسمالية، ومهما تنوع التشريع البكري الذي تخضع له ثلوي وتعجز بحد كبير سيز تركيز برأسمال وبشكل الاحتكارات"^(١٧) ويعقد مقارنة بين بريطانيا وألمانيا لتوضيح العلاقة بين الاحتكار ومناطق سوب، يقول "وبفضل مستعمراتها رادت إنجلترا شبكة سككها الحديدية ١ ألف كيلو متر، أي أربعة أضعاف ريادة ألمانيا هذا في حين يعرف الجميع أن تطور القوى المنتجة في ألمانيا خلال هذا الوقت، ولا سيما تطور إنتاج استخراج الفحم الحجري وصهر الحديد قد صار بسرعة أكبر حد من

سرعته في إيجاز، داهك عن فرضه وروسه. يتساءل هل هناك عن صعيد الرأسمالية وسيله أخرى غير الحرب لتسوية عدم التاسب بين تطور القوى المنتجة و تراكم الرأسمال من جهة واقتسام الرأسمال العالي بمعتمرات، و"مناطق النفوذ" من جهة أخرى؟^(٣١) حتى الياباني التي كانت لا تزال تتطور الرأسمالية فيها، اعتبر أنها دولة إمبريالية^(٣٢)

إن ليس التوسع الخارجي وتصدير الرأسمال هو الذي يحدد الطبع لإمبريالي الرأسمالية بل هو التكوين الداخلي الذي يثمن بعبادة الاحتكارات، وتمثل الرأسمال العالي، ندي هو تحالف الاحتكارات والبنوك. وهذا التكوين هو ندي يجعلها تنزع الى التوسع بخارجي للبحث عن الأسواق واحتكار المواد الاولية، و"قسط الطريق" على منافسين^(٣٣)

أشرت في ذلك كله، وربما أسهت في الاستشهاد من يمين يضبط لأن تحديد مفهوم الإمبريالية ضروري وبحر مشهد تسكل إمبريالية جديدة فقد تصعد الصراخ بعد تحديد من روسيا إمبريالية خصوصاً بعد التدخل الروسي في سورية ودفاع العافيا الروسية عن النظام السوري حيث فرض "نهوض الصليب" المدافع عن نظام السوري كونه "مهاب لإمبريالية"، ونتيجة بدعم الروسي هذا أن يسوق عصر الإمبريالية من جل خراج روسيا (والصين كذلك) من التحديد لإمبريالي، وتصبح "لغداً استقلالياً"، أو مضافاً للإمبريالية، وغيرها من النوصيفات غير العلمية. والتي لا تمت للماركسية بصلة وهذا ما يفرض أن يبحث في وضع روسيا

روسيا إمبريالية؟

أطرح الأمر هنا في شكل تساؤل رغم أنني منذ سنوات تكلمت عن إمبريالية الروسية، كنت نتيجة لاستفراغ الفخيج من قبل "اليسار"، الذي لا يزال ينظر الى روسيا كدولة اشتراكية، أو كدولة "حليعة" بمعنى ما، ينظر إيجاباً إليها بصفته هي "المقابل" للإمبريالية الاميركية هذه لاجيرة التي توسم "في العقل الباطن" كالسيطر الأكبر لبيدو كل مقابل لها معانداً لك ومن ثم، يبدى كثير من لصفات الايجابية التي ترضي "نوائد"

طبعاً هذا تفسير غير تحكم المنطق الصوري المنطق الذي ينطق من أن ميركا هي بشر المنطق، لتكون روسيا هي الخير المطلق من المنطق هو أصلاً الذي حكم النظر الى الاتحاد السوفيتي الذي كان فعلاً ضد

الإمبريالية، لهذا يكون من الطبيعي أن يختلط الأمر إلى بين الاتحاد السوفيتي وروسيا الراهنة، ولتبدو هذه الأخيرة كما كان الاتحاد السوفيتي وبالتالي يصبح وسمها بالإمبريالية "خيانة عظمى" لـ "العركسية"، ود "التحرر" و"معاداة الإمبريالية" يصبح الأمر مستهجناً ومجراً لرفض وإتهام

في هذا المصطلح يظهر التمحور المطلق حول "تأييد" وضع الإمبريالية الأميركية. وعدم رؤية المتحولات العالمية بعد انهيار الاشتراكية وأزمة الرأسمالية التي انفجرت سنة ٢٠٠٨ وبالتالي نظام المنظور "القديم" الذي تغير مع وجود لاتحاد سوفيتي واندلاع الحرب الباردة، هو المسيطر في ذلك عجز عن درس وضع روسيا ما بعد الاشتراكية، وأميركا ومجمع بعض الرأسمالي، خصوصاً بعد لازمة بحالية تمت أو فيه هروب من درس المتحولات العالمية ركوباً إلى منظور قديم، وتصورات "وضحة"، ومبسطة بكم، أصبحت "خارج الحزمة" بعد أن تجاوزتها التغيرات العميقة في نظام العالمي، بالتالي فإن الماضي لا يزال ينفي بكل ثقله عن الحاضر، حيث تكلس "القول" بما فطرت عليه قبل سبعين سنة أو أكثر بعد نكس بان الماضي هو الذي يحكم الحاضر

هل روسيا إمبريالية؟

من تحديد طريق روسيا ما بعد الاشتراكية سهل فهم مجمع سياساتها الخارجية ودورها العالمي، وبالتالي التمييز بين أن يكون "صرغها" مع إمبريالية الأميركية هو صرع "تحرري" "تفهمي" تقوم به "برجوازية وطنية" تعمل على الاستقلال عن السيطرة الإمبريالية وتحقيق "تطور وطني"^{١٢}، أو أنه صراع إمبريالي من أجل "تقسيم العالم" كما كان يحدث. عند نشوء إمبريالية وهل تهدف إلى مساعدة شعوب في الاستقلال والتطور كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي؟ أو أنها تعمل من أجل السيطرة والنهب ككل إمبريالية؟

ما يغلب في صفوف اليسار العالمي هو أن ما يسيطر في روسيا هو "البرجوازية الوطنية"، التي تسعى بدعم الشعوب لتخليصها من "السيطرة إمبريالية"^{١٣}، لكن هل من "برجوازية وطنية" في ظل عالمه النمط الرأسمالي؟ وهل من برجوازية لا تسعى بنوشت والسيطرة حين تحقق اكتمالها الذاتي^{١٤} أي هل من رأسمالية بيسب إمبريالية حين تحقق اكتمالها الذاتي؟ هذه هي المسألة التي تبدو معقولة. وبلا فهم. لكن قبل ذلك يظهر تشوش فهم معنى الإمبريالية ذاتها، وهو ما منع فهم وضع روسيا

بمطلقاً عن أنه تعبّر عن "برجورية وطنية" تحول الاستقلال عن "كائنات الطبيعة المهيمنة" حسب سمير أمين^(١٨) أو أنه تعبّر عن وجود "دولة وطنية" معادية للإمبريالية. أو يجري وضعها في إطار "الدول البائرة" مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والتي كانت تشكل ضمن دول بريكس لطلب معادراً للإمبريالية الأميركية والدولود (أمريكا، أوروبا، اليابان) أيضاً حسب سمير أمين^(١٩)

ما ظهر في مجمل خطاب اليسار من مفهوم "البرجورية الوطنية" لا يزال يتكرر، رغم أن شكل الرأسمالية كنهج عالمي، وشعوب لإمبريالية، وذلك في بيور حالة الاستقطاب بين مراكز و أطراف. قد أدى إلى مسكين عدم إنجاز "وطنية" البرجورية، لأنها إما تنشط في "النصر الثالث" أي التجارة والخصمات وعمال، وهي تكون بدنة تابعة في إطار النمط الرأسمالي بالضبط لأنها تنشط في قطاع مكمل، وليس في قطاع منتج، أو تكون منتجة و تعتمد على القطاع منتج. وبالتالي تشكل كراسمالية تسعى إلى التوسع والسيطرة، وهي بدنة تكون برجورية من نوع دون وجود "برجورية وطنية" لا يزال يحكم البحار ويصبح كل من حلف مع لإمبريالية الأميركية تحديداً معطلاً لبرجورية وطنية رغم أن الأمر ليس كذلك لأن الاختلاف يمس بين رأسماليات. وحتى مع بعض الرأسماليات النافذة في بعض محطات حين تكون المركز الإمبريالية في حالة ضعف أو تصارع لكن ذلك كله لا يعني "وطنية" البرجورية. بل يعني محاولتها تحسين وضعها في إطار النمط الرأسمالي فقط

وما ظهر أساساً في مجمل خطاب اليسار هو أن مفهوم الإمبريالية صوبى، أو مفهوم وهو نمط معبر ذات في اقاليم، رغم محاولته العودة من يمين للاستشهاد بما كتبه في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" وربما كانت المسئلة في هذه الاستشهاد التي لتحقيق أو قول أو حتى منحرف، وبمطلقاً عن ذلك يجري رفض فكرة أن روسيا كانت امبريالية؛ حيث أشار إلى ضعف وجودها في السوق العالمي سوء خلق الأمر بتصدير السلع أو استثمارات رأس المال وكذلك كونها لا تستحوذ على "مناطق نفوذ" فقد جرى نسخهم معبر الإمبريالية في تصدير السلع والرأسمال ولاستحواد عن مناطق نفوذ فقط التي هي "منظرة" وجود الإمبريالية. أو التي هي النسخة المتطرفة بوجود لإمبريالية كما يفرض تصدير الرأسمال هو شكل الرأسمال العالي في البلد ذاته، وما يفرض لتصدير السلع هو وجود الإنتاج المحلي، كذلك ما يفرض التوسع هو

الحاجة للحصول على المواد لأوليه أو قطع بطريق على العناوين
بالحصول على المواد لأوليه والسيطرة على "مفاصل استراتيجيه" بعض
السيطرة من أجل ضمان تصدير السلع والرأس المال

هذا يدل على "الدور الخارجي" لروسيا، لا بد من بحث في التكوين
الدولي الذي يتم بحكم الاقتصاد العالمي عد أن يشكل الإمبريالية مرتبط
بشؤون الاحتكارات وتشكل الرأس المال العالمي (الذي يضم الاحتكارات
صناعيه وبنكرية والبنكية) كما أوضحنا وفان أن هذا الشكل هو الذي
يفرض الحاجة إلى تصدير السلع والرأس المال، وبالتالي الصراع من أجل
تفاسد الأسواق من شؤون التكوين الداخلي الإمبريالية هو الذي يدفع إلى
صراع العالمي من أجل لاستحواد على الأسواق والتحكم بمواد لأوليه،
وبهذا فهذه المظهر هي نتائج موضوعي لتشكل الإمبريالية محبياً وبهذا
حين تطور الصناعة، وتوسع الشركات الاحتكارية وتوسع دور البنوك
ومركزيها، وبالتالي تحكم نظام في مجمل الاقتصاد القومي يفرض ليس
توسع بخارجي ويصبح هدف تلك النظام هو لاستحواد على الأسواق،
والصراع مع براسميات أخرى من أجل الحصول على "مناطق نفوذ"

أولاً: ما هو التكوين الداخلي للاقتصاد الروسي؟

لا بد من الإشارة إلى أن روسيا دولة صناعيه منذ زمن الاتحاد
الوحداني، كما كذلك تحتوي على مخزون بطني ومن الثابت كبير و د
كان ضعف الإنتاج الصناعي في العشرينين من زمن الاتحاد
الوحداني قد أدى إلى لاعتماد أكثر على تصدير النفط والغاز فلم يبلغ ذلك
كون الصناعة هي أساس جعل التكوين الاقتصادي خصوصاً صناعة
السلاح وصناعة لاستخراجية وحين جرى التحول الرأسمالي تحول
صناعيه بصافه أساسيه من قبل السلع المنتجة في البلدان الرأسماليه بعد
أن كان قد تقدم، ولم تعد تكنولوجيا لكنها بعد عقد تأكيد مع الأمر
وإن كان إنتاج النفط والغاز يشكل نسبة 20% من ميزانية الدولة، و 27% من
نسبة التصدير فهذا لا ينفي التكوين الداخلي الذي يتضمن الإنتاج
صناعي يدي يشكل نسبة 23% من مجمل الدخل القومي (في مركزا الخ
من ذلك، وهو 29% حيث أن النسبة الغالبية هي لخدمات)^(١٩)

كانت الدولة لاشتراكية تركز قوى لإنتاج، وتركز براسمات عبر بنك
مركزي، وبالتالي كانت روسيا قد تجاوزت مرحله الصعاب الصغيرة
والصافه بخرق التي تقضي إلى الاحتكارات حيث تحقق للاحتكارات عبر
مركزة للاقتصاد بيد الدولة بعد إلغاء الملكية الخاصة وإقامة ندوله يسه

مشاريع الكهنة في مختلف مجالات الاقتصاد ولم يرد تحي الدولة عن ملكيتها الى تمكك اسركت والعوز الى الصاعات الصغيرة، بل قلب تركيز الاحتكارية بعد ان اصبحت - بالكية خاصة - لقد عمل باتسين على توزيع "القطاع العام" على اعمال على شكل سهم كتمثل من اشكال تخصيصه وهو ما ادى الى تسخود الفادر التي رافقت عملية على جعل مشاريعه "أحفيدة" سوء تغلق الامر يخطط والفار حيث تشكلت حكارات هائلة. أو تغلق الامر بالصحة التي ايضا تعززد في حكارات هامة " وتشكل البوند العملاقة المحسنة كذلك، وربما بامت هي وشركات النفط والفار هي المهيمنة ومن فعه فلاديمير بدين هو عادة سيطرة الدولة على بعض القطاعات النفط والفار دون ان يغنى لاحكار الخاص وتعسك الدولة بالسيطرة على الصاعات العسكرية بالتعاور مع "القطاع الخاص" ويهدا نجد أن للاقتصاد الروسي قد خضع لسيطرة حكارات النفط والفار والسلاح وسوء والصناعة ولا يصدر هذا تدخر لدولة كسريته، حيث هذا شهداء في العاقر الدولية وهو موجود في ميركا كذلك (المجمع الصدي العسكري).

في روسيا تشكلت نظم مائة هامة النفوذ وهي في تحكم بمجموع لاقتصاد ويتشابه مع الاقتصاد العالمي ويوجد هو معشها حيث سعى لان سيجود على الاسواق بالتي بامت لاحكارات هي التي تحكم بالاقتصاد الروسي، وصبح الراسمال العالي سعة جوهرية فيه رغم الاختلالات كلها التي تظهر سواء نتيجة عبث الصايح بريغي (الاعتماد على النفط والفار)، ومشكلات الصناعة التي كانت تعاني من "الحذف التخي ومن الاتحاد السوفيتي، أو توسع دور الراسمال العاقر وي ويتسار الفساد والعمل الى النهب كذلك يمكن الإشارة الى الز الانفراج السريع على لاقتصاد الرسمالي والربط بالمطومة العالي اسي تحكم فيه؛ حيث ادى ذلك الى زيادة أثر الراسمال الاميركي الاوروبي في لاقتصاد وسهل العير لتخطيط "الاستثمارات قصيرة الاجل"، اعني هي التمييز عن نشاط العير الذي ينشط في المضربة وهو ما جعل الاقتصاد الروسي معرض لان يثر في كل الارهاب التي يتعرض لها الاقتصاد الرسمالي ككل لهذا فالاقتصاد خاضع لقانون القبعة المعونة بالضرورة. وبعد بامت جزء من النظام العالي الدولي

بالإلى فإن النظام الروسي هو نظام الظلم العالي العتباتية والمناخضة مع مجمع الظلم في النفط الراسمالي وهي تسع لار تحفظ

مضالحتها ضمن النفط سواء بالتوافق أو الصراع مع النظم الأخرى وقد
أوجدت "مناطق نفوذ" في بعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، وتدخلت
عسكرياً في العديد من البلدان، مثل جورجيا، وأوكرانيا، وتحت حجة
الحنين إلى الاتحاد السوفيتي تسعى إلى أن تبسط نفوذها من جديد على
مجال الدول التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ولا شك في أن
تدخلها العسكري في سورية شكل نكسة نوعية في مسارها كدولة إمبريالية

الاحتكارات والنظم المالية هي التي تحكم بالاقتصاد الروسي،
احتكارات النفط والسلاح والعمل، وهي الطبقة المسيطرة ومنعصر
"تزوج السلطة والثروة عبر "سيطرة رجال بوتين على القطاعات
الاستراتيجية بالاقتصاد الروسي" لكن أيضاً "في إحلال أبناء الوزراء
والمسؤولين الكبار مناصب مهمة في الشركات والمؤسسات الكبرى"^(١٦)
وهذا ما يجعل روسيا دولة إمبريالية، ويدفعها لأن تسعى إلى التوسع
والسعي للسيطرة وإيجاد "مناطق نفوذ" وأسواق، للسلاح والعمل، وخطط
عمية التخلف فيما يتعلق بالنفط والغاز

هذه الوضعية هي التي تحدد إمبريالية روسيا، التي تشعر بنفوذ في
قدرتها على تصدير سلاح (خصوصاً السلاح) ولاستثمارات، وتتحكم
إمبرياليات أخرى (أميركية أوروبية وحلف صبيه) في السوق العالمي
وهو ما يدفعها إلى التصرف بـ "نوق"، خصوصاً أن إمكانات الحروب
العالمية لم تعد قائمة، ولأن الإمبرياليات الأخرى لا تملك قوته ومتفوقته
عسكرياً هذه هي رمتها والوضع الذي يجعلها توشع، صعباً، خصوصاً من
مقدرة النظم المالية الأخرى في التأثير في اقتصادها عبر العقوبات كبرى،
وهو ما يضعف قدرتها أكثر، ويعرض اقتصادها للانهايار وكان اعتمادها
على تصدير النفط والغاز يضعها في وضع صعب نتيجة "اللعب" بأسعارها
كجزء من أشكال الضغط

لا شك في أن حجم الاقتصاد الروسي مقارنة باقتصادات الدول
الإمبريالية الأخرى ليس كبيراً، واستثماراته الخارجيه لا تزال ضعيفة (رغم
أن عافيت الروسية تنشط في الكثير من بلدان العالم، وتوظف في بنوك
فيها، حالة فيرغس كاس واضحة حين حاولت الدولة فرض ضرائب على
النشاط المالي، حيث كان الاعتراض الأكبر هو من روسيا)، وصدراته
كذلك^(١٧)، لكن التمسك الإمبريالي بنفوذ الاحتكارات والنظم المالية يفرض
"فتح الأسواق" من أجل "تضخيم" للاقتصاد عبر جني الأرباح الآتية من
نهب "مناطق النفوذ"، فهذا ما يفوق تلك الاحتكارات ويريد من قدرتها على

ين تطور الاحتكارات الصناعية العسكرية يفترض وجود الأسواق التي تستقبل تلك المنتجات^{١٣٤} وكذلك هجمل الصناعات الأخرى

لقد تطور الاقتصاد الصبر و أصبح يشكل ثأري الاقتصاد نتيجة التوسع في تصدير السلع، تلك السلع التي غزت العالم نتيجة رخصتها، ومن ثم؛ لتذهب إلى مناطق كانت معها (أفريقيا) لكي يستثمر في النفط و المواد الأولية، لتخلق تراكمات مائياً هائلاً سمح لها العمل على الاستحواذ على شركات عالمية وعقارات، وتصدير الرأسمال إلى مختلف بقاع العالم، وهي بهذا باتت إمبريالية تجارية وإمبريالية مكتنمة هرق روسيا بـ صناعاتها بسبب منافستها لا مر حيث الجودة ولا مر حيث السعر (سوى السلاح الذي تقوم باستفرضه في الحرب السورية لتحقيق مزيد من المبيعات)، لقد تحدث بر "مناطق نفوذ" تسمح بفرض سيطرتها واحتكار الاستعمار فيها، وهذا ما يظهر ميله "العدواني" بعكس الصين خصوصاً أنها تحتل قدرات عسكرية كبيرة

إن من يسيطر في روسيا هو الطغمة المالية التي تحتكر البنوك والشركات، والمشاركة مع السلطة وهي تحاول غير القدرة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها هذه السلطة أن تضغط، وتتدخل عسكرياً من أجل فرض الحصول على الأسواق ومناطق النفوذ وهذا ما أصبح واضحاً أولاً تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق (من جورجيا إلى أوكرانيا)، ثم الانتقال إلى "شرق الأوسط" والبحر المتوسط إلى طموحها هذا لا يتعلق بـ "الاستغلال" عن قانون القيمة بمعونه بل في تحسين وضع رأسعالباتها في إطار النمط الرأسمالي عبر الحصول على الأسواق ومناطق النفوذ وبحوارزيتها هذه إمبريالية في طموحها تسعى إلى النهب والسيطرة وليس من تطور بالنميه نه دون ذلك، حيث إن هدفها على مراكزه الثروة والمنافسة مرتبطه بالنهب والسيطرة؛ أي بالخروج من قوقعتها القومية، وفرض سيطرتها على الأسواق ومناطق النفوذ ولا شك في أنها بصراع في عالم حرقان حيث تهيمن طغمة مالية عريقة، وحيث تلعب الصين بشكل متسارع لتصبح القوة الاقتصادية لقابله بينما طلب روسيا "في الخلف" في اقتصاد لم يخرج بعد تماماً من صدمة انهيار الذي تبع سقوط النظام السوفيتي ولهذا نجد، عكس الصين، تنصرف شرق، وبحاول استخدام القوة حين ترى أن ذلك ممكناً

روسيا الإمبريالية تدخل مرحلة تنافس مع الإمبرياليات الأخرى رغم اختلاف وضعها ورغم أن كل النمط الرأسمالي بات يعاني من أزمة عيفة لا حل لها وتدخله وهي جزء من النظام الاقتصادي لدولي الخاضع لقانون القيمة مدفوعة وهذا ما يجعل صاعقه محدّد في، ليس تجاوز التنافس الاقتصادي الحالي للعالم. من ضمنه وهو الأمر الذي يحدّد إمكانات صواعها وحدود تنافسها مع الإمبرياليات الأخرى وهذا الأمر هو ما جعل العقوبات الأميركية الأوروبية مؤثرة وجعل انهيار أسعار النفط كارثة عليه ويمكن أن يقود إلى انهيار اقتصادي كبير

على هذا الأساس تشكلت الإمبرياليات القديمة (إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة)، تصارعت وبرز بطب، لكنها بعد أن تصاعبت من أجل السيطرة ودفع العالم بر حرج كبير، انضمت لتشاليت على رأسمال في مرحلة تقسم العالم إلى "مستعمرين"، ويات التشايلت سبباً ضعيف كل مشكلة تظهر في بلد منها على صجل النمط وحين تهاز المعسكر الآخر (الاشراكي) القاطن أزمة النمط الرأسمالي مع هذا الانهيار في شكل تفكك عالمي وبشوء عيول تشكل مراكز جديدة (روسيا الصين)، وبالتالي عاد "التصارع" من جل عدة تقاسم عالم.

ومن هذا المنظور بات روسيا بعيرالية، بعد أن سبكت في إطار نمط بعد انهيار الاشتراكية، وفرضت السلطة الجديدة التحول السبرالي السريع فمن يحكمها هي الطبقة الحاكمة، وصلت مرحلة تشكل الرأسمال العالمي، وبشكل لا حتكروب بعد أن أصبحت صاعدة في العصر السوفيتي وهي تخضع ككل النمط رأسمالي العالمي هيمنة الطبقة الحاكمة لقد تشكلت حتكارات نفط والقدار، وحتكارات السلاح وتمكّن الرأسمال العالمي وهذه هي القوى الاقتصادية الأساسية رغم تداخلها مع بدولة وهي لا تشغل اقتصاد الرأسمال، والصالح، وتندفع لتقاسم العالم ولهذا يبدو أننا نشهد تحولا مهما في التوضع العالمي، خصوصاً بعد الأزمة الصاع التي طالت لامبريالية الشيعة وولا أمبكا، التي تهدد النمط الرأسمالي كله بعد في روسيا والصين^(١٦) نكر وفي هذه الأزمة يجري شكل ما من تقاسم العالم، خصوصاً ببر أميركا وروسيا وحيث يبدو أن وضع القوى الإمبريالية يغير تسقط الاحادية القطبية التي حاوت أميركا ر تلاميذ عبر العالم، وبدخا العالم في نهاية تنافس وصراعات ورمات ليس من الواضح إلى أين يمكن أن توصل أو أنه يمكن أن توصل إلى استقرار عالمي كما حدث في مرأب سابقة

ورغم التناقص الذي يحكم العراكر الإمبريالية القديمة والجديدة (١٤)،
 في عالم إمبريالي متفتت، حتى "أدول البارغة" (مثل الهند وأجزاء من
 أوروبا الشرقية وجزء من أمريكا) تخضع لها (١٥). ورغم مزايا التطور
 ذاتي، بما يجعله دولاً إمبريالية، فقد دخلت أميركا لإمبريالية في تناقص
 شديد منذ ثلاثة عقود مع كل من اليابان وأوروبا. ورغم سيطرة أميركا
 وفرضها لزعيمه على كل هؤلاء، ورغم تشتت نظاميها (١٦)،
 وحس انهيار الاتحاد السوفييتي، يظل نظامها "حاكمة على الرابطة بالعظم
 الرأسمالي، أولاً ككل صلاحيات، لا طراف، ثم فيما بعد بدت بوضوح لرباط
 رأسمالي من موقع التكافؤ بعد أن جرى إعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات
 (مرحلة بوجين الأولى) ومن ثم؛ أصبحت ضمن تشبهاً لعالمي على
 الصعيد العالمي، دون أن يسمح لها ذلك أن تضد سلطانها إلى الخارج، حيث
 كانت الأسواق محتكرة، وفي وضع غير متكافئ من حيث جودة السلع
 بعد لا منه لخدمة (التي هي أزمة النفط الأمريكي ككل) جرى تحول في
 وضعية كل الرأسماليات، حيث شهدت تراجع وضع أميركا، وتكافؤ ليس
 على ضوء زعمها، وضعف بوجين وعرقها في أزمة انديمو (الديون على
 الدول اليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال) وحول البؤس من إفلاس
 هذه الدول (بؤس فرنسية وألمانية وأميركية) فقد أصبح من مستكته
 أميركا بتعلق بالسيطرة على الأسواق كلها، والتحكم في المواد الأولية
 لضبط تناقص لمصنعتهم. وهذا ما حوّلته منذ انهيار لاتحاد السوفييتي،
 وانحطت لأمر الذي ظهر مع شوب الأزمة العالمية ومن ثم؛ الوصول إلى
 درجة أنه ليس الإمكان حاليها من جهة أفكار منطق "إلزامية لايدة" وهو
 ما جعلها تعيد تموضعها العالمي ليس كقوة مهيمنة بل كقوة من قوى
 عالمية ورغم ذلك لا تظهر لتغير ربما لتعزف أن يكون لها نفوذ محدود
 أو تريد أن يكون لها نفوذ محدود في وضع اقتصادي يسير نحو الهويه
 كما قبل المعشروبات كلها

وفي ظل لآزمات الرأسمالية كانت الصين تتصل زويداً زويداً من خلال
 تصدير سلع، عالية السعر والرحيصة، لتغزو كل صناع لا أرضي القديت
 إمبريالية بحارة، قبل أن جدا في تصدير إسماعيل، والتوحيد في المواد
 الأولية والغفران، وفي شراء المركبات الرأسمالية في أميركا وأوروبا،
 والسيطرة على أبنوا في هذه البلدان كما ياتد تستحوذ على نسبة هامة
 من سندات الخزينة الأميركية بنصف التريسيون ونصف دولار كما تستحوذ
 على ٣ تريليون دولار "كاس" سنة ٢٠١٣ (١٧) وقد أصبحت تحتل المرتبة
 الثانية من حيث حجم اقتصادها وهي تفوق، وباتت تشكل "الخطر

لا كير" على أميركا بعد بعض بان النافس "الخفي" يجري بينها. وحيث يائد أميركا تخشى "النوسع الصيني" ولا شك في أن الصين تضخم من حجم جيوشها وتطور أسحتها بشكل لافت ذك كله رغم "قيادة الحروب السيوعي للسلطة" ورغم أن الاقتصاد لا يزال متحكما به إلا في أطرافه حيث تحطيق النمو الرأسمالي) وقد شكل صلب للتطور الرأسمالي، والدعوية الإمبريالية سوف يفضي إلى إعادة بناء الصين كدولة إمبريالية

رغم ذلك كله يبدو روسيا هي التي تترغم بمناصفة. ويبدو الصين "منحفة" بها في التناغم العالمي الذي يجري منذ بعض الوقت فروسيا التي جذت بعض الوقت لكي يستعيد "لياقتها" وتعيد ترتيب بينها. بعد أن أصبح الاقتصاد قطاعاً مافيات محببه وعاميه بعد إرب المرحلة السوفيتية. وجهود السحب سوفيتي التي كانت "محاضرة" من قبل الطقم الإمبريالية الأميركية لكي لا نهض من خلال بدخول في الأسواق العالمية روسيا هذه استفادت من الأرمه العاليه العالميه لكي تعيد موضعه ذاته، بحيث تصبح قوة مكافئه للولايات المتحدة وتفرض عادة تلامس العالم وفق مولدين نفوى الجديدة إمبريالية قديمة تقناعاً، وإمبريالية جديدة ناعضة، لكنها تفرق في الأرمه ذاته

الآن الإمبريالية في مرحلة جذب، لكنها فقدت ضبايه وباتت تعاني من عسكلات عويصة لا يبدو أي قدرة على الخروج منها فقد ظهر المركز العالي، وبات هو المسيطر في مجمل النكوب، وباتت بات لاقتصاد الحفري دفع تحت وطأة المضاربات والمنازعات التي تفتج عنها وبات يصارع العالم في المراكز وفي أطرافه في شكل جديد يسم بسنده الطابع العالي كما أنه بات متعقد لا امر في صلاحه وهذا ما فرض إعادة تنامي الصراعات بين الطقم العاليه وفرض تغيير شكل نمطية السياسة التي كانت تفرضها الإمبريالية الأميركية طيلة العقود التي قبل الحرب العالمية الثانية فقد أن مشب رمة الزهر العذري في الولايات المتحدة في ستمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٨ ضعب المركز المهيمن (الإمبريالية الأميركية) وفتج فوق التناغم بين الإمبرياليات القديمة والإمبرياليات الجديدة (روسيا والصين)

هوامش

(١) هذا ما يقول به ديفيد هارفي، انظر ديفيد هارفي "الإمبريالية

الجديدة" سبق ذكره

(٢) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ٢٢

(٣) الترجمة الأولى لكتاب لينين "الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية" وسبقه بـ "الاستعمار أعنى مراحل الرأسمالية" تطلّاف من ترجمته حرفية بمعنى الإمبريالية وليس وفق المفهوم النظري الذي خد في التنبؤ مع بدايه القرن العشرين، والذي اعتمده لينين

(٤) لينين "الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١٢٠

(٥) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل رأسمالية" سبق ذكره؛ حيث يعنون حد فقرات الكتاب بـ "الإمبريالية مرحلة خاصة في الرأسمالية" ص ١١٨ ويشير في فقرة أخرى إلى "أحدث مراحل رأسمالية" ص ١٢٤ والنص محدود من لينين "الثورة البروليتارية والعزلة كاوتسكي" في لينين "المختارات، في ثلاثة مجلدات" م ٢ ج ١، در التقديم، موسكو ١٩٧٠، ص ٨٢/٨٣.

(٦) المصدر ذاته ص ٢٢

(٧) نص كاوتسكي في لينين "الإمبريالية أعنى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره، ص ١٢٤

(٨) انظر هنا، سلام الشريف الانتهازية اليسارية والأزمة السورية في

<http://www.kassoun.org/reports-and-opinions/item>

٢٧١٨-٢٧١٩ ٢٠٢٠ ٢٧ ٢٠١٤ ٢٠١١.

وسلام يزد عن استخدام مصطلح إمبريالية على روسيا، محاولاً في ذلك اعتماداً على ضعف وضعها الاقتصادي "يستوضح حجمه وبوره الهامسي في عملية الإنتاج العالمي" وقلة تصدير الرأسمال حريده كاسيون ٢٠١٢/١٠/٣٩

(٩) لينين "الإمبريالية أعنى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره ص ١٢٠

(١٠) سلام الشريف، سبق ذكره، حيث يقول "إن دور روسيا في عملية تصدير رؤوس الأموال لا يمكن أن يرقى إلى معيار ماركسي علمي إلى دولة إمبريالية"

(١١) لينين "الإمبريالية أعنى مراحل الرأسمالية" سبق ذكره ص ١٢٠-١١٦

(١٢) المصدر ذاته، ص ٦

(١٣) المصدر ذاته، ص ١٩

(١٤) المصدر ذاته، ص ١٩

(١٥) المصدر ذاته، ص ٢٢

(١٦) المصدر ذاته، ص ٢٥

(١٧) المصدر ذاته، ص ١٥

(١٨) المصدر ذاته، ص ١٤

(١٩) بينين، المصدر ذاته، ص ١٢٨، وحنول ص ١٠٤

(٢٠) المصدر ذاته، ص ٣٩

(٢١) المصدر ذاته، ص ٤٧

(٢٢) المصدر ذاته، ص ١٣١/١٣٢

(٢٣) المصدر ذاته ص ١٣٣

(٢٤) يشير بينين الى هذه المسألة، المصدر ذاته، ص ٣٢/٣٧

(٢٥) انظر سمير أمين، سمات الرأسمالية في روسيا بعد السوفييتية، مجلة الطريق/ بيروت، العدد ١، <http://al-tarik.com/?p=21> والمقال موجود أيضا في

<http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp?aid=396765>

(٢٦) انظر عادل مساره، ما هي الإمبريالية؟ وهل روسيا إمبريالية؟

<http://www.al-akhbar.com/node/245641>

(٢٧) انظر، سمير أمين "قانون القيمة المعولمة" دار العين/ القاهرة والمركز القومي للترجمة/ القاهرة، ط ١/٢٠١٢

(٢٨) انظر سمير أمين هل تعطل مجموعة الدول الصاعدة بديلاً للعولمة الصفحة ٤

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/332359.aspx>

(٢٩) د هاني شادي "التحول الديمقراطي في روسيا من يلتسين الى بوتين" دار العين للنشر، ط ١/٢٠١٢

(٣٠) انظر، أندريه اسلوند "كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق" ترجمة

(٣١) د هاني شادي "التحول الديمقراطي في روسيا" سبق
بكره، ص ٢٢٠

(٣٢) انظر

http://arabic.sputniknews.com/arabic/ruvr.ru/2013_01/16/101320979/

(٣٣) روسيا باتت الدولة الثانية من حيث حجم تصدير السلاح؛ حيث
صدرت أميركا ب ٢٦ مليار دولار وروسيا ب ١٥ مليار دولار وفق تقرير
التسليح في العالم، انظر

<http://arabic.cnn.com/world/2016/02/22/sipri-international-arms-imports-exports-report>

وأيضاً

هل ينفذ السلاح العالم من الركنود لانتعاشي وتريده حقوق
الإنسان خراباً؟ على موقع رصيف <http://raseef22.com>

(٣٤) انظر <http://www.cnbcarabia.com/?p=237703>

(٣٥) انظر لسعر تارو "الصراع على القمح مستقبل العافسة
الاقتصادية بين أمريكا وإندونيسيا" ترجمة أحمد فؤاد يلبي، سلسلة عالم
المعرفة رقم ٢٠٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥

(٣٦) انظر الهاشمي رقم ١٦ في الفصل الثاني

الفصل السابع: نقاش أوفر حول الإمبريالية الروسية

أدى دخول روسيا في الصراعات العالمية منذ عقد إلى ثورة نقاش حول طابعها الإمبريالي. ولقد تلقيت ردود عديدة حينما اقترحت إلى الطابع الإمبريالي لروسيا خصوصاً بعد دورها نسوي. هذا الأمر يفرض أن ينوسع البحث في طابع روسيا ما بعد الاشتراكية ويتحدد لماذا هي إمبريالية. وسيدور كل الأمر يتعلق باعتبار أن أميركا هي "مركز العالم"، وهي التي تعكس بظاهري القيمة المعنوية وبالتالي أن كل اختلاف معها هو اشتقاق عن إمبريالية، واستغلال عن قانون معلوم. بمعنى أن كل اختلاف في هذا المجال يؤسس بسوء ظرف معاكس، يريد التحرر من السيطرة الأميركية، كما يريد هزيمة هذه الإمبريالية ذلك كله يفرض نقاش العباسر يجعل هذه الأفكار وبيان تهاونها، فهي تعبر عن شكلية مفروضة لا تليق بالماركسية وتنتج عن توهم فظ يريد التخلص من الإمبريالية الأميركية، وبالتالي ولأنه توهم يقع في حيز إمبريالية أخرى

روسيا إمبريالية أيضاً*

وضع روسيا ما بعد الاشتراكية

الآن ما هو وضع روسيا في "العالم المعاصر"؟

هذا نقاش نسب متأخراً سواء بعد انهيار الاشتراكية (بعد الأزمة العالمية، وخصوصاً بعد الثورات العربية، والسورية على الأخص)، رغم أن "الموقف الأولي" كانت تتعامل مع روسيا كبد راسعالي منها، بعد أن جرى تعميم سريع لاقتصاد السوق (عبر الاقتصاد الصدمة)، ونهب كل ملكية الدولة التي كانت تعد ملكاً عاماً، من قبل فئات مافيدوية نشأت من داخل السلطة في الغالب وبالتالي كانت توضع في مصاف البندس التي خضعت لسيبرالية العنوجسة التي فرضتها العولمة، وانخرطت في النظام العالمي الذي تفرضه لكن بعد ظهور "التنازع" لأميركي الروسي عالمياً خلف الأمر وختلفت الرؤية لوضع روسيا ولا شك في أن سوء فهم الإمبريالية فرضي "المناكفة" هو

فيبدو أن هناك من لا يزال يعتقد بأن روسيا لا تزال هي الاتحاد

السوفيتي، ومن سياساتها فهذه انطلاقاً من كونها نظام اشتراكي وهناك من يسميها دولة بارغة^(١) رغم أنها تطورت منذ زمن طويل وأصبحت دولة صناعية حديثة في ظل اشتراكية كلا المؤلفين ينطبق معاً هو سياسي؛ أي من طبيعة التوضعات الدوية، فيحاول رفض تسمية إمبريالية و عطاء اسم بارغة كور روسيا تظهر في "صدام" مع "الثالوث الإمبريالي" (بحسب تسمية صير أير)، رغم أن "صدامها" هو في الغالب مع أميركا، أو بها تحاول مدققة أميركا في سياسات عالمية يبدو أن الدم ينقسم من جديد بين أميركا والرأسمالية القديمة من جهة، وروسيا/ الصين وبعض البلدان "البارغة" (دون بريكنس) من جهة أخرى

لكن؛ ما هي طبيعة هذا الانقسام؟ هل هو ذاته الانقسام القديم بين البلدان إمبريالية والبلدان الاشتراكية؟ لامت في أن تُضطر روسيا كطرف "صدام" لأميركا يعطي هذا الأيحاء لكن؛ فقط حين النظر الشكلى والظاهر وحين اعتبار أميركا والرأسمالية القديمة هي الإمبريالية دون ملاحظة إمكانية نشوء إمبرياليات جديدة والانطلاق من تكريس هذه "البديهة" كمطلق لا يمكن تجاوزه

وهذا الصراع بين هذه الإمبريالية والدوا البارغة هو صراع ضد الإمبريالية، ولتفكيك نمط آخر؛ أو أنه صراع بين رأسماليات يريد كل منها تكريس سيطرته وحصد الأسواق والهيمنة؟

أولاً يجري ناسي بأن الرأسمالية في تكوينها "الأصلي" هي إمبريالية؛ حيث إنها حال سيطرتها قوياً تنزع مباشرة إلى التوسع العالمي، فليس من الممكن أن تتطور الصناعة وتسير دون أن تحظى بأسواق كبيرة، وليس من الممكن للرأسمال أن يظل منحصراً في السوق القومي لهذا سيكون كل صراع بين "رأسمالية ناشئة" (أو بارغة) وأخرى قديمة هو صراع بين إمبرياليات لإعادة تقاسم الأسواق، وإعادة ترتيب السيطرته العالمية هو ميل الرأسمالية "البارغة" إلى أن تسيطر على أسواق، وتحظى باحتكار مناطق المواد الأولية لكي تستطيع التطور والعافسة مع الإمبرياليات الأخرى

ليس من رأسمالية ليست إمبريالية، هذه مسألة يجب أن تكون واضحة؛ حيث حالما تبلور النمط الرأسمالي كمنط عالمي بنهاية القرن التاسع عشر صبحت الرأسمالية إمبريالية بالضرورة فقد تشكل الرأسمال العالمي، وأصبح تصدير الرأسمال سمة أساسية فيه، وتشكلت لاحتكارات، وبالتالي

صبح تقاسم العالم هو مصدر الصراع بين الرأسماليات كما حوالا ،
التوضيح في فصول سابقة ،وإن كان بسوء لاندركيه وهريجه
الرأسمالية لانهية لإيهادية الرأسمالية قد فرض ،بذلك رأسمالية "مؤخرة"
في مواجهه لاندركيه. بنامى التناقض بين الإمبريالية والاندركية.
فقد أدى انهيار لاندركية ،حول كل من روسيا والصين إلى الرأسمالية
الى إعادة تأسيس عالم مقسم بين استعاب هذين أن جذوب الإمبريالية
الاميركية فرض سيطرة أحادية على العالم

روسيا تحوّل من الاندركية إلى الرأسمالية في العقد الأخير من القرن
الـعشرين^(١) ،وإن كانت الامبريالية الاميركية قد حاولت تهبطها. وبحولتها
إلى "رأسمالية عالةالتية"، أي رأسمالية بائسة وعمل يندس عن إلى
تصبح رأسمالية ريفية تعتمد على تصدير النفط فقد فرض تطورها
الصناعي والعلمي الذي يحقق خلال مرحلته الاندركية إلى أصبح رأسمالية
مثل لرأسماليات القديمة (أي رأسمالية صناعية) لهذا تسعى روسيا إلى إلى
تجد أسواقا صناعية (والعسكرية خصوصاً). وإن ثوبت مناطق نفوذ
وسيطرة فقد اعتمد تشكيل لاقتصاد الروسي في مرحلة بوتين على أساس
رأسمالي جديد. وبنات هدية بـ "النوسع" العالمي لكي يسبق تطورها بدين
إلى تهازل رأسمالية سبعة ضيق السوق الروسي^(٢) لكن؛ يجب التنبيه إلى
أن هذا التشكل الرأسمالي يحقق في إطار التناكب مع النمط الرأسمالي
ككل فقد امرح بهد ممكن تجاوزه في التكوين الإمبريالي العالمي حيث
بذل سياسات بالنسبة إلى الانخراط في النمط برأسمالي والتناكب معه
بشكل كامل لكن وإطلاقاً منه يجري الصراع من حل فرض عالم جديد
يقوم على تقاسم "منصف" للرأسمالية الروسية وهذا ما يجري الآن بعد
ترجح وضع أميركا بعد الأزمة الصعبة التي بدأت سنة ٢٠٠٨ ،وذلك مع
الصالح وفق إعادة صياغة جديد للعالم لا تقوم على سيطرة أحادية لأميركا

روسيا ضد انهيار الاندركية اعتمدت نفوذ صليباوية ععبت عن
فرض النمط الرأسمالي وهذا ماعب "القطر لقدم" بسحر الانعاز لكي
تشكل رأسمالية صليباوية جديدة "من عدد" ومن ثم؛ حالت هذه
لرأسمالية لإعادة صياغة الاقتصاد عبر دولة التي فرضت انفتاح التطور
الرأسمالي الصناعي رغم استمرار اعتمدها على تصدير النفط والغاز (وهذا
ما يفرض عليها صراعات عالة كدند) وكاتب سحر بالعصار لأميركي
لتوضيحها العالمي. وبمحاوله معها من الوصول إلى الأسواق العالمية بعم
البداية المفردة التي فرضها عبر روسيا وكل الدول التي كانت

اشتراكية أو "تحررية" لهذا كاند أربعة منه ٢٨ التي وفهد به
الرأسمالية (والنقط الرأسمالي ككل) خصوصاً أميركا التي كانت هي القوة
المهيمنة في النقط الرأسمالي، هي تعدن بمحاولة فرض دورها العالمي،
وفرض مصالحها على الإمبرياليات الأخرى ومن ثم: عادة صياغة العالم
على أساس جديد يقوم على تقاسم جديد وربما يفرض تشكل عالم
منعقد الأقطاب، أو عالم منقسم إلى قطبين، وحتى أن تسعى لكي تصبح
هي النقط الأوحده وأزمة السيطرة يمكن أن توجد أفكاراً كهذه

والذين تسير في هذ المسار السلع الضيعة غرب العالم في عليه
ذهب كبيرة، جعلتها تعزل: أكبر احتياطي نفدي في العالم، وهي هذ تعارض
شكلًا "ميركنتلياً" عبر التجارة وبعد صيحت سلعتها هي "البندفع" التي
فرضت انهيار كثير من الصناعات في العراق وحصوص في الاطراف لكنها
تعمل، من خلال التراكم الرأسمالي المتحقق، على شراء الصناعات
والشركات في بقاع العالم الرأسمالي كلها، وتحتكم بالدولار عبر شراء
سندات الخزينة الأميركية، وتصدر رأسمالها إلى مختلف بلاد العالم
وتتطور عسكرياً. كما تعمل على السيطرة على مناطق في آسيا وأفريقيا
وأميركا اللاتينية وهي تشكل رأسمالياً، بالتالي تعمل على فرض سيطرتها،
وبفورها في العالم لكي تضمن تصريف بضائعها، والحصول على النفط
والعوائد الأولية ونهذاً بأن الخطر لكامل القوة الأميركية وفق رؤية
الرأسمالية الأميركية ذاتها ولا شك في أنها تعمل لأن تصبح النقط
المهيمن كذلك

هذه ليست دولة "بارغة" وليست بلدان "تحررية" أو "معدنية
لاإمبريالية"، بل هي بئدر إمبريالية تحاول الصافسة من أحر فرض
سيطرتها الإمبريالية وهي لكي تكتمل رأسماليتها يجب أن تصبح
إمبريالية؛ أي أن تسهر إلى السيطرة ونهب والاستحواذ عبر الأسواق
وهذ ما سوف يشير إليه نالياً؛ حيث يجب التعبير بين التكوين لإمبريالي
المحلي، والعمل للتوسيع والسيطرة

بالتالي، ليس علينا أن نتظر إلى أن تكتمل الرأسمالية من فرض طبيعتها
الإمبريالية لكي نفتتح إلى إمبريالية هي صيرورة تبدأ بالتنافس مع
الإمبريالية المهيمنة، ومن ثم، لتستقر صفت هذه لإمبريالية لكي تحاول
الاحتلال محلها، بالضبط لأن بيعتها الرأسمالية تفرض هذه الصيرورة وهذا
صرع موضوعي لا يعني تأييد لطرف الذي يسعى للسيطرة لأننا ضد
الطرف المسيطر، بل يعني أن نحط بين صراعاً موضوعي يجري بين

والعالميات يمكن أن يصف سيطرة هذه أو تلك. وبالتالي يمكن لإفريقيا من ذلك في تطوير الصراع المحلي ضد الإمبريالية دون أن يقع في فخ الدفاع عن إمبريالية تسمى إلى السيطرة ضد أخرى، كـ ضده عند زمن مضى، وتلوع من ميقاتها

هذا المنظور يكرر الموقف من ألمانيا في الحرب العالمية الأولى حيث ظهر التنصاع بين إمبريالية مهيمنة، وهي بريطانيا وفرنسا، و"دولة بارعة" هي ألمانيا التي تأخر تطورها الصناعي وحين اكتمل وجدد من العالم كان قد أصبح مساهماً بهذا يدفع للحرب من أجل السيطرة والاحتلال وليس من أجل "هزيمة الإمبريالية" ويكرر الموقف من "دول المحور" (ألمانيا وإيطاليا و اليابان)؛ حيث أنها كانت دولاً "بارعة"، وفي صراع مع الرأسمالية الاستعمارية؛ حيث جرى اعتبارها "معنا" لأنها تقارع الاستعمار البريطاني الفرنسي، لكنها كانت دولاً إمبريالية نصراع من أجل السيطرة على الأسواق والمواد الأولية لكي تحقق التطور لأرضي لرأسماليتها. وبالتالي كانت تسعى لاستعمارها

وهو منظور كما نلاحظ ينطلق من "السياسي". أي من الاختلاف مع الدول الاستعمارية أو الإمبريالية التي سيطرت وتسيطر على بلدانها. وليس من طبيعة تكوين هذه البلدان وأسباب صراعي مع القوى التي تحتلها أو تسيطر على مصيرها، أي ينطلق من الاختلاف والسيطرة السياسية وليس من التكوين الاقتصادي الذي يفرض هذه الضرورة للسيطرة والاحتلال وهو الأمر الذي يجعلنا نرى المحتل، أو المستعمر والذي يكون ضده، ويري منافسه، لكن على الرغم من أنه "خفيف"، رغم أنه مساهم في التكوين الاقتصادي، ويسعى إلى السيطرة ليجعل محل منافسه لهذا نصل إلى تمييز وضع هذه البلدان المنافسة في كل من مختلفه مثل "الدول البارعة" أو "البلدان التحررية" أو "المنافسة" أو الدول المعادية للإمبريالية. وسجّل أنه دول إمبريالية كذلك، وتريد الإحلال مكان إمبريالية كداع، أو برحمتها من أجل السيطرة بدلا منها

لقد ذهب "اشعوب" في نشرق على أنصار هتلر لكي تختص من الاستعمار البريطاني الفرنسي لكن هتلر كان يرحف من أجل أن يستعمر وليس من أجل أن يحرر شعوب وبعد أن هزم رحفت أميركا للسيطرة رغم أنها كانت تبدو رمز "التحرر" (على ضوء ميادين وينسون المطالبه بحق الشعوب بتقرير مصيرها) والآن تبدو روسيا لبعض "اليساريين" كداعم للتحرر والتطور، وليجري اعتبارها خفيف "موتوق"، رغم أنها ترحف

بمهيمنة على الأسواق والمواد الأولية والدعوات التي أطلقها بوتن في الفترة الأخيرة حول تحرير الأسواق يؤكد أنه يكرر دعوات الليبرالية الإمبريالية التي حاولت فرض الهيمنة عبر التحرير الكامل للأسواق وحتى غلالات روسيا مع سورية منذ سنة ١٩٩٢ توضح بطبيع الرأسمالي الذي يحكمها، حيث أصبحت لا تقوم إلا على أساس رأسمالي وهو الأمر الذي يحكم علاقتها مع إيران حيث تدافع عنها دواب مغايل الحصول على نفوذ تجاري وهذا دفعه لأمر في سورية حيث إن كل تدخلها "ستحرق إلى مكاسب اقتصادية للشركات الروسية"^{١٢}

وربما هناك من لا يزال يعيش "الوعي" ذاته الذي حكم "نخباً" في أمت الأول من القرن العشرين، رغم الرقعة الكبيرة في الفكر والنفاه والعم؛ حيث كانت ترى العالم من منظور سياسي ينطلق من التوطعات التي يتكون العالم على أساسها فكانت ضد الإمبريالية الطبيعية لا ترى من امبريالية حديثة تتشكل وانها تسعى للسيطرة والهيمنة (مستغنة السعة نظية للاشتراكية)، ور العالم يسير نحو توطع جديد يتجاوز الأخديه لأميركية. والهيمنة السامية للإمبرياليات القديمة، بتشكيل امبرياليات جديدة يكون نتيجتها إعاقة صياغة العالم، لكن؛ في إطار امبريالي

لهذا لا يدرس لتكوين لائتصالي بروسيا "الجديدة" (وكذلك نصير)، الذي يشير به بشكلها نظم دساعي على أنقاض لاشتركية، وإر عاقب التي هيبت "القطاع العام" بامت رأسمالية تريد هيب العالم، وإن قوتها واستمرارها متوقف على سيطرة على الأسواق هذه حقبة لا يمكن تجاوزها في إطار التكوين الرأسمالي أكثر، بمجرد البدء في التمثل برأسمالي لا يمكن أن يكون هذا التشكل إلا بشكلًا امبريالي يتبعه طبيعة النمط الرأسمالي ذاته الذي اكتمل منذ أكثر من قرن، وبات يصنع التطور الرأسمالي (في سياق الأزمات الرأسمالية)، والذي يفرض أن يكون كل بلد تعمل رأسماليتها على التطور فسرًا على التوتش وسيطرته وهذا أمر روسي بعد ر تطور في ظل لاشتركية وسقوط الر الرأسمالية

روسيا أصبحت امبريالية هذا ما يجب أن نحفظه ونؤسس عليه لكن؛ نجد أن هذا من يجادل فيعطي مفهوم الإمبريالية معنى سياسي كما أوضحه كلاً بيوصل بين روسيا ليست امبريالية هذا هو وضع الكثير من "الماركسيين" الذين أستخدمت الماركسية السوفيتية أو الذين ظلوا خاضعين لـ "وعي قومي" بعد عتافلهم "الماركسية" عدى سيطرة واحد من هؤلاء كذلك ليف معنى "بيريجون" من روسيا الزاهة، وحيرون

بهجوم "ضد الإمبريالية" في فلوب صافيه صوّت إلى صهر أهر
كذلك^(١) لقد كان يجب تفكيك المطلق الذي يحكم النظر وتناول مفهوم
الإمبريالية بشكل أوسع وبمضا تناول الوضع العالمي والاضطرابات فيه
وهذه مسألة الأخيرة سوف تناولها في الفصل الثاني

الإمبريالية والإمبريالية الروسية

كند قد كتب بعدا لمقال كتبه عادل سمارة يتعلق بفهم لإمبريالية،
وهو روس إمبريالية^(٢)، ثم يرد عادل حينه (رغم أنني صوّت صر يهر
الشبان لهم) وربما كان هناك مسألة الإمبريالية قد بد بعد مقال في
عنوانه "روسيا إمبريالية"^(٣) نشر سنة ٢٠١٢ حيث ظهر رفض هذا التحديد
لروسيا بعد الدور الذي لعبه في سورية وبعد جرى إطلاق وصف عديدة
عليها منها "راسخالية مستعنة" و"راسخالية غير إمبريالية" لكن بعد نشر
مقال في عنوانه كند "روسيا إمبريالية"^(٤)، فلوب مقال عادل سمارة
المصور في جريدة لأخبار اليسارية عنوانه "ما هي لإمبريالية؟ وهل
روسيا إمبريالية؟"^(٥) بدأ انه يرد على ما نشرته كند يظهر في العنوان،
وكند يظهر في الإضراب الواردة في المقال، نون من يذكر الاسم. في
الأحوال كلها الحوار مفيد حول لإمبريالية الآن التي يمشو مفهومها على
ضوء المحاولة للهرب من كون روسيا إمبريالية لأنها تفك في صف النظام
السوري "الشموي"^(٦) و"الشمالي للإمبريالية" (حسب اليسار الشماع
بمجملة^(٧)) وأ كان هذا اليسار لا يلتفت إلى وضع روسيا ولم يقره
وسمها بالإمبريالية حين تدخلها في سورية فإن ما أظهره الموقف هو من
فهم معنى الإمبريالية وتكرر فهم مساوية الاستعمار وبعد يحكم
لمنطور "وطني" يهبط عن كل منظور طبقي

فإن النقاش يود التوضيح من كتب عد روسيا إمبريالية ضد من
سحو من الاشتراكية إلى الراسخالية انطلاقا من أن الراسخالية بات
إمبريالية بعد أن اكتسبت أي بعد و تطورت صاعيا لكن كانت مرحلة
حكم بوريس يلغسين هي التعبير عن تفكيك الاتحاد السوفيتي
و"تخصصه" الانحصار، حيث شهدت محاولة إمبريالية لتدمير اقتصادها
(الصناعة خصوصا). ونحوها إلى "بلد عالماني" لكنها وبعد ما كند
أفوه حينها^(٨) لم يكن ممكناً ذلك لأنها تطورت صاعيا وعميقا خلال
مرحلة الاشتراكية واشتد حينها إلى أنها أمام "حصار الإمبريالية" يمكن
من يعود إلى الاشتراكية (وهو الأمر لا يزال قائما) أو يهرز "اليمين
الشموي" الذي يفرض الاندفاع بسيطرة من أجل مصالح الطبقة التي

حكمت وكاف، كلهم راسدليه وطابعها مالي وكنت قبل الثورة العربية
يرى ما يوضح تقديمه من أجل السيطرة بعد الأزمة المالية التي حدثت
سنة ٢٨ (روجر الجديد) هل يعود العالم إلى القطر ؟ وهو جزء من
الفصل الخامس) يعني أنني أعد به إمبريالية عند بداية القرن الجديد،
حيث أخذت تستعيد تماسكها، وتنتقل إلى الخارج

أشرت في ذلك لأن عادل معارفة بعد أن وضع روسي بالإمبريالية أنني
بعد "النضبات الجوية" التي قامت به في سورية. رغم أن ما قامت به هو
احتلال إمبريالي وما تقوم به لأن هو حرب إمبريالية ضد الشعب
السوري بالنسبة كان دورها السوري هو التمييز الفعلي لطايعها الإمبريالية،
رغم ضمها ألبانيا وأوسنيب الجنوبية، والفرم، ودورها في أوكرانيا. وهذه
كلها سياسات إمبريالية باسمي الاحتلال. وإذا كنت ناقشت عادل حول
حضر ربط الإمبريالية بالاستعمار في نظري سابق، فقد حاول المزاجه
في مقالته هذا، حيث بدا أنه يحاول الهرب من نظري حول أن يتراجع عن
رأيه الأساسي حيث إن الفكرة الرئيسة التي تحكم تصوره هي أن
الإمبريالية يسوي الاستعمار والتي قلت حيث أنها فكرة كاوتسكي،
ولمست فكرة ليس عن العكس فقد رفضي ليس (وهذا ما أنوب إليه
في فصل سابق)، حيث أوجز بأن حريص هم من يستخدم تعريف
كاوتسكي بطور "درج كثرهون عن استخدام تعريف كارل كاوتسكي الذي
يسير إلى الإمبريالية بالعلاقة بين البلدان الصاعدة والمتحللة وهي علاقه
أسطر نفع والاستغلال من قبل القوى على الصعيد" بالنسبة أخرج عادل
دائه من الذين يسمون تعريف كاوتسكي بهذا أنه يلزم تعريف يسير الذي
"لم يكف" بتعريف كاوتسكي، والذي "ربط التسمية بعصره التراكم
الراسمالي عن صعيد عالمي في حقه الراسمالي الاحتكارية، أي نظريه
جنرال/ قراءة التراكم في سياق السوق العالمي الذي يخلق على يد ركب
تراكم" وهو ما يخالف منظور ليس رغم أنه يعود بعد هذا التحديد
نصور ليس كـ "رصة"، لأن هذا التحديد هو الذي يطبق "مفهوم ليس عن
إمبريالية" حيث يربط عادل الإمبريالية بالتراكم عن الصعيد العالمي
(مستنداً لفكرة سمير أمين التي نتحدث عن قانون قيمه المعروفة دور، أن
يسير إلى ذلك، ويورد طابعها الخاص بتصدير الراسمال وسبع ليس
أخير إلى أن "الاستعمار يستغل لأرضه التي تقام عليها إمبريالية" أي
يعود إلى تعريف كاوتسكي بعد داور للنخلص من "تهمة" كاوتسكي لكنه لم
يستطع أن يتجاوز فكرته أساس الإمبريالية يسوي الاستعمار بالنسبة لم
يستطع عادل تجاوز المنظور لآسئ بديه رغم المزاجه كلها المنظور

الذي يقوم على ربط الإمبريالية بالاستعمار تحديداً، حيث إن تجاوز هذا الفهم للإمبريالية سوف يقود حتماً إلى اعتبار روسيا إمبريالية وهو يرفض ذلك مصيفاً. وهذا ما سيظهر حين تحليل المنظور الذي يطرحة. وهذا لا بد من البحث في تعريف لينين، ثم في الاستعمار وتحولات الوضع العالمي منذ نهاية الاستعمار مع ملاحظة أن النقاش فرض تكرار بعض الأفكار والمفاهيم من لينين.

تعريف لينين حول الإمبريالية

يورد عادل أكثر من تحديد حول تعريف لينين، فهو يشير إلى "نظرية لينين للإمبريالية"، و"آليات عمل الإمبريالية" حسب لينين، و"مركز نظرية لينين"، و"مقولة لينين الأساسية" وربما في ذلك عبوره لأن المسألة تتعلق بتحديد لينين للطابع الإمبريالي للرأسمالية أي حيث أصبحت الرأسمالية إمبريالية (والتي اسمها أعنى مرحلة الرأسمالية). وهو التحديد الذي أورده في كتاب "الإمبريالية أعلى مرحلة الرأسمالية" (دار التقدم/ موسكو) لكن عادل يطبق عديد من التسميات لكي يضع المعنى الذي شاعره تحديد لينين يقول عادل "تقوم نظرية لينين للإمبريالية على ثلاثة مكونات

1 تحليل التراكم الرأسمالي وهما تجذر الإشارة إلى أن التراكم هي أساسه واستمراره هو استغلال رأس المال للعمل في عملية الإنتاج، وهي العملية التي بشرط صراعاً طبقياً بفعل عن شدة، وهي التي تحكم مسار لاقتصادات، ويسمى السوق والمافسة بما هما السطح الظاهري للعملية

2 تقسيم الرأسمالية إلى حلق: أي من حيث مسيرتها ومستوى تطورها

3 موضوعة الظاهرة: أي الإمبريالية، في سياق التقسيم السياسي للعالم إلى بدائي ليقتل إلى ما يستدعي ذلك؛ حيث يقول "وهذا يستدعي تنافس البلدان الرأسمالية تنافس إمبريالياً من جهة ثم أثر الرأسمالية على تشكيلات الما قبل رأسمالية؛ أي بفصل المفاصل لإنتاج بين المركز والمحيط وتجلي

هذه العلاقة في قمع الشعوب الخاضعة سيطرة رأس المال، وبالتالي برز القومي للأمم بـ"مخضعة" يهذه "ليات عمل الإمبريالية" وفق ليس، التي تتعلق بتصدير رأس المال والسلع، و"تركز الإنتاج وتوزيع بأيدي تروستات" واندماج رأسي المال الصناعي والبنكي وتقسم العالم بين الإمبرياليات، وبصرعها من أجل إعادة اقتسام العالم. وهو تلخيص لتصوير ليس، ليصل إلى أن "مركز نظرية ليس" هو "دخول الرأسمالية في المركز مرحلة الاحتكار من جهة وتصدير رأس مال من جهة ثانية ينضم بتصدير رأس المال في مسيرته وجود الاستعمار كمرحلة أقدم للسيطرة الرأسمالية على العالم، و/ أو اتخاذ الاستعمار شكلاً جديداً بالاقتصاد والتبادل بالامتكاف".

ربما هذه الفقرة الأخيرة تنفي "نظرية ليس للإمبريالية" التي تبين من "التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي" أن تحديد ليس يبدأ من تشكل الاحتكارات "قومية"، والتي باتت تتخذ شكل الرأسمال المالي (أي احتكارات الصناعة والبنوك)، ليصل إلى الآثار التي يفرضها هذا التشكيل من حيث تصدير السلع والرأسمال، وتقاسم العالم؛ أي أن تصدير الرأسمال وتقاسم العالم هما نتاج التشكل الاحتكاري للرأسمالية ومن هذه، الأخيرة ينطلق ليس في تحديد كون الرأسمالية ذات إمبريالية يقو، بين "ولئن كانت هناك ضرورة تعريف إمبريالية تعريفاً غاية في الإيجاز، ينبغي أن يدل الإمبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار"^(١٠)، فهذا التكوين هو الذي يعطي الإمبريالية سمات "تنافس عند من الدول الكبرى في السروح إلى السيطرة"^(١١)، أن حديث عن "التركز على الصعيد العالمي" هنا يظهر لتبرير تحديد أن "الاستعمار بشكل الأرضية التي تقام عليها، الإمبريالية" ينبغي يميز بين إلى أن للاحتكار هو الأرضية التي تقام عليها، الإمبريالية". يقول ليس أن

لاحتكار هو أعمق أساس اقتصادي للإمبريالية" (٦٧) وهذا،
التشكل للرأسمالية هو الذي فرض اختلاف الاستعمار عما
كان قبله كما يقول (٦٨)، وبالتالي سيكون تشكل
الاحتكارات هو الذي فرض هذا الشكل من تقاسم العالم
بين الاحتكارات، والصراع من أجل تقاسم العالم بين
الدول الإمبريالية لهذا من أجل فهم طابع الدولة، أي
دولة، لا بد من درس تكوينها الاقتصادي الداخلي. هذا هو
موضوع منظور لينين، وهو الأساس الذي يفرض سياساتها
الخارجية كما رد لينين على كاوتسكي (٦٩)

هذا القلب يظهر المنطق الذي يحكم النظر لدى عادل،
فهو يقلب منظور لينين الذي يبدأ من الخاص العمومي؛
حيث ينطلق من "التحليل العمومي بواقع العمومي"،
ينطلق من "العالم/ العالم"، من "التراكم الرأسمالي على
ضعف عالمي" (٧٠)، لكي يكون الاستعمار هو أساس
الإمبريالية إنه منظور يقلب العديده إلى عكسية، منظور
عكسي

روسيا والإمبريالية

كما أثبت ينطق عادل من أن الاستعمار هو أساس
الإمبريالية، وهو هذا يعود لـ "نظريه كاوتسكي" التي تعد
لـ الإمبريالية هي "سياسة سياسة معينة يفضيها
برسكال تعالي" (٧١)، والمتفكك في الاستعمار وهذا ما
يظهر حين يعمد على فهي كون روسيا إمبريالية، يقول
"إن اتفقنا بأن الاستعمار يشكل الأرضية التي تقام عليها
الإمبريالية، فهو شرط لا ينطبق على روسيا الحالية ولا
سيما أن الدول المحيطة بها والتي كانت ضمن الاتحاد
السوفييتي السابق هي ضمن الاتحاد الروسي، ويمتد
مستعمرات

كما أن روسيا لا تلامي ولا تقابل الإمبرياليات الغربية
على اقتسام العالم طالما هي لا تستعمر معاً أخرى وهذا،
يخرجها من حرج محقق الثورة المضادة الذين ينعمون
بأن روسيا إمبريالية امتداداً إلى دورها في دعم سورية"
الذي يحكم على روسيا بأنها، ويمتد إمبريالية كونها "لا

تستعمر أصلاً أخرى*، ويعتقدني من ذلك دول الاتحاد
السوفييتي السابق، بالضغط لأني "تستعمر" هناك كما في
أيرلندا وروسيا البيضاء. وحينها ضمت القرم، والتدخل
العسكري المينشور في شرق أوكراينا والآن في سورية
(وهذا ما سوف أتدوله تالياً) لكن المهم هنا هو التنبؤ
الكامل لـ "نظريته كاتولسكي"، التي قال يتبين إنها ليست
كافية، وهذا عن التكهن الداخلي؛ أي تشكل
الاحتمالات كما وصفت للتو ومساءلة لاستعمار سوف
أندولها في فقرة خاصة تالياً

عادل ينفي عن التدخل الروسي في سورية كونه
التعبير عن انطباع الإمبرياني الذي باب يحكم روسيا لأنه
"لا يضم بكونه استعماراً بل امتعانة دولة بحليف، ولا
يشتمل على تصدير رأس المال ولا تصدير اسع بشكل
مهيمن، ولا حتى تصدير رأس المال لفاعل الإندجني
باعتبارها الآليات الفعلية لتأسيس علاقة إمبريالية
وبالصريح، هذا لا ينفي وجود مداخل تجارية بين روسيا
وسورية، بل إن المطلوب من سورية أن تلجأ في مجرى
التجارة الخارجية إلى شرق" أنه ليس استعماراً، بالتالي
روسيا ليست إمبريالية

وبكامل في هذا السياق أنه "قد يجدد البعض بأر
التبادل في السوق الدولية بين دولة متقدمة وأخرى
متخلفة هو علاقة إمبريالية بعد هي علاقة تبادل
لامتكافئ، ولكن هذه العلاقة، وهي لا تمت بصالح البلد
المتقدم، إلا أنها ليست علاقة مفروضة بالقوة المسلحة.
وخاصة أنه كان للدول الأقل تطوراً فرصة أخرى بشرق
الذي يتبادل معه هي علاقة استغلال، ولكنه ليس
علاقة استعمار، ومن ثمة؛ "إمبريالية" يظهر هذا أن
"التبادل غير المتكافئ" هو علاقة استغلال، وليس علاقة
استعمار، بالتالي الإمبريالية هي فقط الاستعمار، وأر
لاستغلال ضحية، ويمكن أن نختاره "على هوانا" طبعاً
وفق ذلك لا تكون فرنسا أو ألمانيا أو اليابان إمبريالية
لأنه تلزم علاقة تبادل، ولا تستعمر (لا أنا قلب

موضوعة بخاصية، وهذا تحليل غير عملي، وأمريكا
أيضاً ليست إمبريالية لأنها لا تحتل، فقد انسحب من
العراق، وهي تنسحب من أفغانستان

هذه نفس يانه وفق "نظرية كاوتسكي" لا تكون روسيا
إمبريالية، بالضبط لأنها لا تستعمر هكذا بالتحديد. لكن،
وفق منظور لينين روسيا إمبريالية، بالضبط لأن
الاحتكارات هي التي تشكل تكوينها الاقتصادي، وأن
الظلم العاليه هي التي تحكم، ولهد، تنزع نحو السيطرة
والإنفاق (كما في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والقرم،
وربما شرق أوكرانيا)، وتعمل لأن تصبح قوة إمبريالية
هييطرة

الرأسمالية إمبريالية

يحاوون عادل أن ينفي عن الرأسمالية طبيعة
إمبريالية، وأنقص هذه الرأسمالية كتكوين اقتصادي وهو
ينطلق من ميل الدولة الرأسمالية إلى الاستعمار لوضعها
بالإمبريالية فهل يمكن الفصل بين هذه وتلك كما يفعل؟

يقول عادل "صحيح أن النظام الاقتصادي الاجتماعي
في روسيا هو نظام رأسمالي بلا مواربة، وصحيح أن
الرأسمالية يمكن أن توجد دوراً إمبريالياً، ولكن ليس في
مطلق الظروف والقروط" رغم أنه يقول "أن الرأسمالية
هي ميالة بيويًا للتوسع خارج الحدود القومية، وهو
توسع لا يرتبط، أو يستلزم تدني معدل الاستهلاك، فهناك
نهب الثروات، وخاصة المواد الخام، وطبعاً تصدير رأس
العمل لأكثر من هدف" وهذا يوضح ما طرحته
بماركسيه، وما أشار إليه لينين؛ حيث يفرض تشكل
الاحتكارات الميل إلى التوسع الخارجي أي لاستعمار
"الرأسمالية ميالة بيويًا للتوسع خارج الحدود القومية"
هذه هو جوهر الأمر، الذي يفرض أن تكون الرأسمالية
إمبريالية حيث إن التكوين البيوي الداخلي مع تشكل
الاحتكارات يجب يفرض التوسع "خارج الحدود القومية"
إن تطور الصناعة وتمرکزها الذي يؤدي إلى سوء
الاحتكارات، ومن ثم، التركيز المالي ونشوء الرأسمال

العالي نحو الاندماج بين الترابط الصناعي والعالي، يفرض بالضرورة "التوسع خارج الحدود القومية" هذه حتمية في تطور الرأسمالية فكر الطابع الإمبريالي كما أشار ليس ينتج عن نشوء الاحتكارات، وليس من الممكن للرأسمالية أن تقف عند حدود "ما قبل الاحتكار"، لأن المراحمة الخزة نبي هي من "تخضع خصائص الرأسمالية والإنتاج الصناعي بوجه عام" حسب ليس⁽³³⁾ تفرض التمركز ومن ثم؛ الإحتكار، وبالتالي في كل اقتصاد رأسمالي يسود في هذا التطبيق حتماً، رغم أن تشكل الاحتكارات في البلدان الرأسمالية متقدمة، وفرضها سوطاً عالمياً هوخذ يتحكم لـ "حرية السوق"، وبالتالي سعرأحمه و تنافس، يفرض التمركز و لاحتكار في كل بلد يحاول القطر، وليس من الممكن أن يبدأ من حيث بدأت الرأسمالية في أوروبا: أي من خلال الصناعات الصغيرة التي يفرض التنافس تمركزها، بالضبط لأن الصناعات الصغيرة تسحق أمام الاحتكارات دون أن يسحق لها تحقيق "المسار الطبيعي" لهذا فليس كل محاولة لتطور الصناعي تبس من نشوء الاحتكار، ومن التركز العالي وهذا فهي تنزع للتحويل إلى إمبريدية هذا ينطبق على الهند والبرازيل، رغم أن هذه الأخيرة لا تمتلك القدرات التي تسمح لها تحقيق هذا القصور، حيث أن الرأسمال "القومي" إما أن يكون قادراً على المنافسة، وبالتالي يجب أن يكون احتكارات، أو يسحق ويتحول إلى تابع نهد تطورت صناعات فقط البلدان التي لعبت الدولة دوراً مركزياً فيها في حل الاشتوائية وهذا ما سمح بوجود احتكارات وظلم هائلة حال تحويلها إلى الرأسمالية

إن كل محاولة، بعد تشكل الرأسمالية كنسطة عالمي، للتطور في إطار رأسمالي، تفرض النزوع الإمبريالي، بالضبط لأنها تفرض التمركز منذ البداية، وبالتالي تبدأ من الاحتكار لكي تنجح في التنافس، وتستطيع ترسيخ موقعها في السوق العالمي وهذا باتت بوند الرأسمالية كإمبريالية حين تطمح لأن تتطور صاعياً وتتحول إلى "قوة عابسة"

بخصوص روسيا والصين رغم الاختلاف بينهما. نعلم أن التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية ارتبط بنشوء الاحتكارات، حيث انتقلت ملكية الشركات التي كانت تدار من قبل الدولة، وبالتالي كانت مملوكة، إلى ملكية الأفراد دون أن نفكر إلى "شركات صغيرة"، بل ظلت كشرركات عملاقة هي كاحتكارات ولم يكن ممكناً لها أن تكون غير ذلك، وهي تنخرط في السوق الرأسمالية الذي يفرض التفكك والانهيار وبالتالي الاندماج من قبل شركات احتكارية إمبريالية أو العوب، أو التسلل الاحتكاري لكي تحاول فرض وجودها في سوق عالمي مفتوح. هذا واضح تماماً في روسيا، وربما أقل وضوحاً في الصين، رغم أن العلاقات الخارجية الاقتصادية للصين ذات طابع إمبريالي واضح.

بالعالي لماذا لا تكون روسيا التي تحكم لنظام اقتصادي اجتماعي "رأسمالي بلاهوية" دولة إمبريالية، هذا دامت الرأسمالية "مالية بنويماً" لتفوض خارج الحدود القومية؟ وبالتالي لماذا لا نجد أن ضمنها أبحاراً أو أوسيتين الجنوبية أو شبه جزيرة القرم هو فعل إمبريالي؟ ثم لماذا لا نجد أن دورها في سورية هو كذلك فعل إمبريالي؟

هذا نفس الأوهام حول "معارضة الإمبريالية الأميركية"، والدفع عن "نظام تنموي تحرري، مفقود أو معانق"، ليصبح كل من يقف معه تحريراً حتى وإن كان رأسمالياً ومن الخلاف مع الإمبريالية الأميركية في قضية هو كأي تحديد أن روسيا "تحررية"، أو "رأسمالية مستعصية" كما وصفها سمير أمير.^(١٠) لهذا نعلم "الطابع اللايديولوجي" الذي يحكم النظر حيث يتخذ الموقف نتيجة موقف آخر، وليس نتيجة تحليل ملموس. نوقح ملموس" هذا يوضح الاهتمام "أرالد" في الدفع عن روسيا وفضن وضعها بأنها باتت إمبريالية، بعد أن كانت قهقرياً، أو كانت تعد تابعة لأميركا (فيما حدث في العراق، وحلفي فيما حدث في ليبيا بعد بدء الثورات

العربية) وهذا التحول الهلواني يحكم نظر كل "المدارس" "المعاصرة" وفي القضايا كلها ولي دنت كله هدر للعلمية والتاريخية، وللعارضة كلها

بحر السيطرة في الرأسمالية عالمياً

لإكمال البحث في هذا الموضوع، ولعدم التوقف عند ما يثوره يمين، يمكن الإشارة إلى التحول في بنية النمط الرأسمالي من زاوية علاقه مع "العالم" فقد انتهى لاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، سوى في فلسطين ولدى الأكراد. رغم أن سياسات استعمارية مشابه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تمتد في احتلال أفغانستان والعراق (وكما أشرت لما فعلته روسيا). لكن نهاية لاستعمار لم تكن العين نحو التوسع الخارجي من قبل الإمبريالية، بل ظلت تقوم على أساسه، فلا مكانه بقاء الرأسمالية دور سيطرة عالمية؛ أي دور تصدير السلع والرأسمال، والحصول على الموارد الأولية. ومن ثم، تقاسم الأسواق، فهدد جزء من بنية الرأسمالية، وهي التي يفرضها الطبع الإمبريالي الذي يرب صنو الرأسمالية ذاتي كما أشرت للتو

لقد أدى الاستعمار إلى كبح تطور الاطراف، وأخضعها لخدمة مصالح المراكز. ومن ثم، أوجد حارفاً هاملاً في التطور والمركز حاول نظم "التحرر الوطني" جسره، لكنها أعادت الربط مع النمط الرأسمالي من موقع تبعية هذه الحالة أوجدت عالمياً مستقطباً، يتشكل من "مركز واطراف" كما يثير سمير أمين^(٨) ولهذا تشكل عالم رأسمالي يقسم بالاحتلال نتيجة هذا الاستقطاب، حيث تمسكهم الاحتكارات الإمبريالية في الأسواق دور احتلال، بل نتيجة إنشاء طبقة رأسمالية محلية تابعة، تنشط في القطاع الوسيط في الاقتصاد (العجيرة)، وتحقق مصالح تلك الاحتكارات محلياً، ليس بفعل الاحتلال، بل بفعل مصالحها هي كدس ويكون للضغط السياسي والعقاب الاقتصادي والتهديد العسكري دوراً في إبقاء السوق المفتوح في الاطراف

هذا العنصر هو الذي يجري الصرع من أجل القسم
أسواقه والتحكم بالموارد الأولية فيه وباتت المسألة
تتحقق بطبيعة الطبقة التي تحكم في الأطراف حيث أن
بحرطها في "الاقتصاد العالمي"، أي تحقيق الخصخصة
و"تشجيع الاستثمار لأجنبي"، وإصدار القوانين التي
تدعم رأسمالية محلية وعالمية، هو الذي يوضح أنها
رأسمالية تابعة، لهذا لا تنشأ سوى بما يحكم الترابط مع
الاحتكارات الإمبريالية؛ أي في التجارة والاستثمار
والعقارات والأعمال ولقد كان طريق "الافتتاح الاقتصادي"
هو التدخل لتحويل نظم "التحرر الوطني" إلى نظم
تابعة؛ حيث يخضع الاقتصاد المحلي بسيطرة مطب يستخدم
مصالح فئة من السلطة، وكذلك الاحتكارات الإمبريالية
وهو ما بدأ من مصر ووصل سورية التي اكتملت لبرازيل
سنة ٢٠٠٧ (٥٤)

في المقابل، نلمس أن محاولة التطور وبناء اقتصاد
مفتوح أتت في مواجهة الرأسمالية سوء تجارب التحرر
الوطني أو الاشتراكية لكن الفارق بين الحين يتعلق
في أن تطور البلدان الاشتراكية كان أكبر؛ حيث أصبحت
دولاً صناعية حديثة ولها فإن التحرر لها في السوق
العالمي يفرض أن تكون منافساً لدول الإمبريالية
الأخرى، وليس تابعة، ويتحقق ذلك عبر تشكيل اقتصاد
يقوم على الاحتكاري بعد أن يتحول إلى ملكية خاصة،
وربما يبقى بعضه بيد الدولة^{٥٥} بالتالي فهي تتخبط من
موقع إمبريالي، يميل للسيطرة لكي يتطور داخلياً، يحقق
تراكم أعلى، وتكون تحقيق ذلك سيكون قصيره الانهيار
هذا ما حدث لزوم بعد انهيار الاشتراكية؛ حيث حاولت
الإمبريالية الأميركية تحويلها إلى دولة عتالفة لكنها
خففت، لتعطي روسيا وتسمى لأن تبحث عن الأسواق
وهو ما فتح على تنافس عالمي على الأسواق ومن أجل
السيطرة

ويبدو أن التنافس الحالي يستلزم بعض أشكال
لاحتلال، لكن؛ لم يعد ممكناً تكرار تطارب الاستعمار

القديم. ولأن حرباً عالمية ليست ممكنة تنشأ "الحروب
لإقليمية"، والتدخلات الجبرية، وتحقق سياسة
"القبض" وإذا كانت لإمبريوية الأميركية سمعت للهيمنة
على العالم عبر احتلال أفغانستان والعراق وتوسيع
وجودها العسكري ممتداً إلى أفريقيا (أفريكس). فبعد أن
برمه رومب التي تعظم في ضعفها التناقصي في سوق
العالمي فيما يتعلق بالسبع، وبعد أن عصمت أميركا عن
مذ الباب مصاعلي العسكرية (تصدير السلاح)،
والتحكم إلى الآن لتصدير النفط والتفاني باتت شعنة
باستخدام العنف من أجل السيطرة، حتى خارج دول
الاتحاد السوفيتي السابق، إمبريالية مدرومة نتيجة
"نقص الأسواق"، الأمر الذي يدفعها للتوسع "خارج
حدودها القومية"، وتكريس وجود عسكري في "الشرق
لاوسط" ورثت في أماكن أخرى

عن دول البريكس

أشرت إلى أنياد عادل في محاولته للتعبير بين
رأسمالية ورأسمالية يقول ما ينبغي ما يريد أن يؤكد
كما أوضحنا نقول، وهو يهدف إلى "فتح باب" للتعبير
بين الرأسمالية "الغربية"، والرأسمالية "الشرقية"، هذا،
قال "أن الرأسمالية يمكن أن تولد دوراً إمبريالياً، ولكن؛
ليس في مطلق الظروف والشروط". ما ندي يعبر بين
هذه وتلك؟ ليس من إشارة إلى ذلك، لكن هذا، التعبير
يوصل إلى النظر إلى روسيا والصين والبرازيل والهند
وجنوب أفريقيا (دول البريكس) هي أنها "رأسمالية
غير"، لأنه تظهر كتكتل "مضاد لأميركا" (أو إمبريالية)،
رغم أنها رأسمالية من هذا المطلق يجب أن يعيد النظر
في حلف الناتو في الحرب الأولى، أو حلفها مع إيطاليا
واليابان في الحرب الثانية؛ حيث شكلت كتكتل ضد
"الإمبريالية" (البريطالية اند).

ظناً هذا المبدأ هو أنها "ضد" (أي ضد الإمبريالية.
البريطانية سابقاً ولاميركية الآن) لكن البرازيل أو الهند
أو جنوب أفريقيا بلدان رأسمالية تهب شعوبها وتريد

من حول الفقر والبطانة والتمهيق، حتى في ابراهيم
 "الاشتراكية" أو تكاد، حيث خصصت كل شيء، وبه
 دبق سوى الهراء تم (بخصوص بعد، ووب) بخصيص
 ورغم تحقيق بعض التحسن لدى فئات مهمشة في
 المرحلة الأولى من حكم ولا دي سلفا فقد اقترنت
 قصبات واسعة من الشعب في ظل حكمه وحكم خلفه
 وهي تسعى لكي تكون مركز هجته في اميركا اللاتينية
 وكند جنوب أفريقيا التي طلت تحت سيطرة
 الرأسمالية القديمة (البضاء) رغم تغلب شكل السلطة بعد
 حكم "السود"، وفي تسعى الهيمنة على أفريقيا
 الجنوبية، أما الصين، فتعكظ فيها سنان الإمبريالية
 كلها؛ حيث تصدير السلع التي كان رخصها "هو في يد
 بمثابة مدعوية ثقيلة تقتحم وتخرق كل ما هناك من
 اسوار صينية" (طبعاً، استعير هنا نص من ابيير
 الشيوعيين) لكن، كدست تصدير الراسخ الذي بات يفرغ
 قرات الأرض كافة وتحاول غدا هيمنها على جنوب
 شرق آسيا، وتتوسع في أفريقيا. كما أنها باتت خفية
 بتطوير جيشها، وإنشاء قواعد في الخارج (قاعدة في
 جيبوتي)، وهي سياسة إمبريالية باعتبار

التالي في هذا التمثل هو محاولة لمرارة المبطرد
 الإمبريالية الأميركية في إطار اندافس العالمي ويعت
 بديلاً لا توريا، ولا حتى إصلاحياً هذا نفس صراع
 الراسخات، حيث كل يريد تعزيز موقعه، وكل يحاول
 أن يتحول إلى قوة عارمية لها لغوذ، ولا نقول مهيمنة،
 رغم أن بعض الدول مثل روسيا و "الصين تسعى إلى
 الهيمنة

العودة إلى سورية

نعود الآن إلى سورية، التي كانت في أمس الحاجة
 المستعيت عن روسيا بعد أن باتت هذه الأخيرة حامي
 النظام، لكن، أيضاً محتل سورية يقول غانل عن الدور
 الروسي، "وهي دور لا يقسم بكونه استعماراً، بل مستعانة
 دولة بحليف. ولا يشعل على تصدير رأس المال ولا

تصدير السلع بشكل مهيمن، ولا حتى تصدير رأس المال
عامل الإنتاجي باعتبارها الآليات الفعلية لتأسيس علاقة
إمبريالية وبالطبع، هذا لا ينفي وجود مبادلات تجارية
بين روسيا وسورية بل إن المطلوب من سورية أن تلجأ
في مجال التجارة الخارجية إلى الشرق^{٣٧}

هذا يتجاهل عادل التاريخ، وينطبق مما تحقق بعد
الثورة السورية حيث أن روسيا لم تكن حليفة للنظام قبل
الثورة، بل كان حلفه هو حلف الممانعة الذي يتشكل من
تركيا وقطر وإيران مع النظام وكانت روسيا خارج
معادلة النظام، بعد أن تراجعت العلاقات إثر سقوط
الاتحاد السوفيتي، وخصوصاً بعد ورثة بشار الأسد
السلطة؛ حيث مالت الفئة التي استحوذت في لاقتصاد
إلى التفاهم مع الإمبريالية الأميركية قبل غتار
البحري، ومن ثم؛ تغربها بعد ذلك إلى أن "عادت إلى
طبيعتها" بعد استلام باراك أوباما الرئاسة (كما أشار عماد
مصطفى السفير السوري في واشنطن) بينما كان التبني
التجاري مع روسيا قبل الثورة أقل من ميار دولار وكان
النظام قد وقع سنة ٢٠١١ اتفاق مع إيران وقطر لهذا خط
غاز إلى ساحل المتوسط (عرضه أميركا).

بالتالي لم تكن روسيا في حساب النظام السوري،
وهذا ما أشار إليه بوتين بعد الثورة، ولقد تعصت روسيا
ببشر الأسد لهذا استغلت روسيا أزمة النظام بعد الثورة،
وخوفه من التدخل لإمبريالي لكي تعقد صفقة شبيهة
بالصفقة مع إيران؛ حيث تحمي روسيا النظام دولياً،
وتمنع اتخاذ قرارات في مجلس الأمن تضر به، فطالب
بحصول على مصالح اقتصادية كبيرة، مثل النفط والغاز،
ومشاريع كثيرة من جهة وتوسيع القاعدة البحرية في
مطرومين من جهة أخرى. لاتفاقات الاقتصادية ولقي
قذافي جعفر نائب رئيس مجلس الوزراء نستون
لاقتصادية في شهر آب سنة ١٣٧٢^{٣٨} ومن ثم؛ جرى
الاتفاق على الغاز المكتشف في البحر المتوسط فطالب
الساحل السوري

إن الاعتقاد بأن دولته راسعاليه يمكن أن تقدم "خدمات" دون مقابل هو دليل ساذجته المفرطة؛ لأنه يُظهر أن هناك راسعالية "إنسانية"، "أخلاقية"، وهو ما يعادى مع تكوين الرأسمالية ذاتها والأمر أكثر سذاجة حين ننظر إلى روسيا الراسعالية التي تريد إيجاد "مناطق نفوذ" لكي تحقق تركيزها الأعلى، ولكن تبسط بيع صناعاتها لتوسع ويمكن بها ضبط صراع "اللفظ والفار" لقد حصلت روسيا على مصباح اقتصادية قبل أن تدخل عسكرياً. وقد تدخلت لكي تحقق هذه المصالح فعبت من خلال سحق الثورة، وتكريس منطقة بشار الأسد وهذا يظهر طبيعته الإمبريالية بشكل واضح. ولكنه أيضاً يظهر وحشيته كإمبريالية "محاصرة" كما تظن، رغم أن الأمر يتعلق بعدم اهتمام النظام الجديد بتطوير صناعاته، بل ركز على تطوير صنعه السلاح كما كان يفعل في المرحلة السوفيتية المتأخرة وهو الأمر الذي أفقده التنافسيه في السوق العالمي، بعكس الصين التي توسعت بشكل كبير نتيجة "رخص سلعها". وهذا أصبحت مركز القراكم الراسعالي العالمي في مقابل أميركا

بالتالي فإن النظر لدور روسيا في سورية انطلاقاً من أنه "لوجه إليه" يتجاهل الانقلاب الموقفه كلها، وطابع روسيا الإمبريالية، لهذا تأتي روسيا لكي توسع تصديرها الرأسمال والسلع، وخصوصاً السلاح، ليس في سورية فقط، بل في "السوق الأوسط" كله وهي بوجودها العسكري باتت مفرقة في مسار النظام، لكن؛ كذلك في فرض مصالحها هي، وهي مصالح اقتصادية واستراتيجية وسيكون ذلك كله "مفروضاً بقوة المسلحة"

أخيراً لا يعرف عدد "كيف سيتطور الدور الدولي لروسيا، وهل ستصبح دولة إمبريالية أو لا، لكن الماركسيه تعرف ذلك؛ لأنه تعرف كما شرح ماركس ونجار ولينين أن وجود الراسعاليه يفرض نموه لإمبرياليه، نتيجة فهم مآلات المرحلة المتأخرة، التي

تفرض التمركز، وبالتالي لشوء الاحتمال، في التشكل
الإمبريالي كمرحلة أعلى في الرأسمالية وهو ما تحقق
فعلًا في روسيا والصين، بعض النظار عن وجود استمرار
أو لا فالإمبريالية تفرض السيطرة على الأسواق
بالضرورة، وتطور الرأسمالية يفرض تلك السيطرة، ور
العجز عن تحقيقه يفضي إلى الانهيار والتحول إلى دولة
عالمانية والصراع العالمي القديم هو حول السيطرة
على الأسواق، بهدف تصدير السلع والأسعار وضرب
السيطرة على المواد الأولية، والمناطق الاستراتيجية
وهو ما يجب أن يفهم حول دور الروسي الزاهر،
والصراع القائم في "الشرق الأوسط"

روسيا لا يمكن أن تكون إمبريالية؟

يبقى نقاش حول إمبريالية روسيا مستعر وحسّاس
كثير من يحسب على الماركسية، قرأنا على مقال
"روسيا الإمبريالية وفؤوس القوة"^(٢٤) لدخل الصديق
جورج حداد بنقائس طويل، ورغم أنني وجدت على بعض
ملاحظاته في حبه (وهي موحودة في أرائه) ورد في
الهامش (٢٥)، وجدت أن الأفضل هو الرد في مقال،
خصوصاً وأنه يفتح على حوار طويل حول روسيا،
خصوصاً أنه يجرم بأنها أن تكون إمبريالية، وهو في ذلك
يعد أن تحليلي لاقتصادي للأساس الإمبريالي روسي هو
تحليل اقتصادي، ويعد أن المجتمع أعقد من أن يخضع
لنظرة اقتصادية و طبقوية أو علمانية وهو هنا يشير
إلى مسائل، لا أني أنه يعني وصم أميركا وروسيا بأنهما
إمبرياليتين انطلاقاً من "تحليل تركم ومركزة وتركيز
الرسائل" المتضاهيه فيهما، بل يميز بين المعتدي والذي
يغف في وجهه، وهذا أميركا هي المعتدي وروسيا التي
يو جهه والناليه أن "ظاهرة الكولونيالزم والإمبريالزم
تحقق أيضاً بالجغرافيا والتاريخ والصفه والتضام
للاجتماعيه للشعب"، وفي هذا الجانب يهيد إلى تاريخ
مسيحي، روم وقوطية، والعنصرية الرومانية والمسيحية
الشرقية وتربط "خرطاقة وشمل افريقية قبضها (مصر)

وولدي الرب، كلفانما وسورية وما بين النهرين وأغريق
ومقدونيون وبلغاريون وروس، وبالعالم السلافي عموماً
والداعل الذاتي للصيق بهم. الذين "أماوا الرواقمة
تم أعظم مآزده حضريه في التاريخ الإنساني، وهي
المسيحية الشرقية التي كانت... كرامة عن حركة
نضاليه اجتماعية فكرية وأخلاقية ضد الظلم والعبودية
الدينية والعرقية والدينية"

بالتالي معنى هنا أن التهم لحيثي بالاقصاديّة،
ورفض مساواة التوافق، لاقتصادي بين الدول لإصدار
حكم أنها إمبريوية، يفضي إلى تحليل "ثقافوي" (وفاو)
ياسين حافظ الذي يستشهد به على أساس أنه مؤسس
مصطلحات مثل طيقوية والاقتصادية)، بالتالي تحييد
مذبي يعتمد على لا تاريخية تفرض وجود "مبدأ،
جوهري" لدى شعوب، وتلزم ارتباطها رغم كل
الاختلاف بينها، والربط هنا هو "المسيحية الشرقية"
لهذا، تكون هذه المسيحية هي الصانع لتحويل روس إلى
لن تكون مبريانية، وأن يعبرها عن الإمبريالية الأميركية
رغم توافق التكوين الاقتصادي وجورج هنا يضي
صمات خيالية على الرواقية والمسيحية الشرقية، بحيث
يعد أنها "حركة نضالية اجتماعية فكرية وحديثة
وأخلاقية ضد الظلم والعبودية الطبقية والعرقية
والدينية"

سيفهم، هنا كثير بهذا التاريخ، الذي له مجال آخر
لكن، يمكن أن يشير إلى أن الاغريق أقاموا إمبراطورية
نهب وسيطرة على شعوب أخرى، كما فعلت روما بعد ذلك
وكانت يربطة لأورثوذكسية نهب الشعوب، وسحبهم،
وهمهم العرب وأن روس سيطر على شعوب وبهتت
في إطار الإمبراطورية القيصريّة التي أقامت، ولم يكر
وضعها يختلف عن الإمبراطورية العثمانية لقد كان
"الروس اعظم" إمبرياليين كما وضعه ليتين؛ حيث
عالت الأمم التي خضعت لسيطرة القيصريّة لكثير من
للغضب والنهب والتخلف والتهجية. بالتالي هذه الروس

فقد ان تصبح راسمالة مارست عكس كل الصفات التي يشير اليها جورج وهذا هو السبب الذي دفع الشعوب فيها للثورة مرة ثانية وثالثة. إلى ان التصرف ثورة أكتوبر

يعني هنا أن كل المنظور الثقافي الذي يؤسس جورج على أساسه وأنه بان 'روسيا لا يمكن أن تكون مبريانية'، يبدو متهافناً أمام حقائق التاريخ البعيد أو قريب فالتاريخ والثقافة والجغرافيا يخضع للصرع الذي يبسي على المصالح الاقتصادية، فروسيا القيصرية كانت تخضع لكبار الأقطاعيين الذين كان القيصر هو التعبير عنهم، وكانت الكنيسة الأورثوذكسية هي الأداة الأيديولوجية التي يخضع الشعب عبرها دعماً سطوة القوي لا شك في أن هذا فكر مغاير للعبودية والنظم في هذا التاريخ كله، مثل كل تاريخ، حتى في روسيا والإمبراطورية الروسية، وهذا ما وصل إلى تطور الفكر وبتوء الحديثة، والقيم الحديثة، التي تبلورت ليس في فضاء "المسيحية الشرقية" بل في فضاء "المسيحية الغربية" ولهذا تحليل آخر، لكن مسار التطور التاريخي وتطور القيم الإنسانية تحقق هناك بشكل جلي

ياقي ما يشير جورج إليه هو تبرير ثقافي للدفاع عن روسيا ليس أكثر، التي تصبح هي المسيح، وأكون ان يهودا الأسخريوطي، أليس منطوقاً أن تعجند روسيا بهذا الشكل؟ وبالتالي أن يكون الاختلاف في النظر إلى المجتمع، والقائم على الجغرافيا والتاريخ والثقافة والنفسية الاجتماعية للشعب، هو "المسيحية الشرقية"؟

أعرف أن التحيز الماركسي ليس اقتصاداً فقط، وإلا كان اقتصادياً، وهذا ما أوضحته في تعليق لي في حاشية المقال؛ حيث "حين أشرت إلى أن التحيز لاقتصادي هو جوهر الماركسية كنت أقصد ذلك بدقة؛ حيث إن ما أضافه ماركس في الفكر البشري هو المنهجية التي توضح اليها اعتماداً على هبيل؛ أي الجذر المادي الذي يدرس الواقع بكلية وضرورته، وبالتالي

يتناول مختلف مستوياته الاقتصادية والطبقية والأيديولوجية والدولة، يدرس ترابطها وتفاعلها والتدفقات في كل منها وفيما بينها وسادية الجذب تعني بالتحديد كما أشار ماركس هو فهم أن بدء الاقتصاد والتكوين المجتمعي الذي تقوم عليه هي التي تحدد طابع الدولة والأيديولوجية، وبالتالي فإن دراسة الواقع تبدأ من فهم التكوين الاقتصادي والبنية الطبقية التي تقوم عليه من أجل فهم الأيديولوجية وسياسة^{١٠} الذين لاقتصادوي يحدث حين السحب العيكانكي للاقتصاد على البنى الأخرى دون مراعاة نتائجها، وتجاهل استقلاليتها النسبية حيث يمكن أن ينتج العكس ما هو متقدم عن الواقع، أو تقوم الدولة بسياسات متقدمة كذلك، لكن: لن يتحقق في الواقع إلا ما يستطيعه طفي الواقع يتحقق ما هو ممكن، هذا يكون للاقتصاد هو المحرك فهو المحدد في التحليل الأخير كما أشار إنجلز^{١١} وفكرة لينين حول التحليل الطموس تكافئ على ذلك^{١٢} لكن جورج يهود لتكرار ما عمنته الماركسية السوفيتية من أن الماركسية هي الاقتصاد السياسي والفلسفة الديالكتيكية والمادية التاريخية وهو أمر أظهر تهاافت تلك الماركسية مع النهج الاتحاد السوفيتي، فليس من الممكن دضم الماركسية إلى "حقول تخصصية" بل أن الأساس هو الديالكتيك، الجدل المادي، الذي هو منهجية البحث في كل الحقول كل على حدة، وفي ترابطها وهي تبدأ من التحليل الاقتصادي لفهم مجتم التكوين المجتمعي والدولة والأيديولوجية فهذا التكوين العادي هو الذي يؤمن بتشوء الأفكار والسياسات، هذا حين تحكم الاحتكارات والرأسمال العالي في الاقتصاد صناعي تفرض أيديولوجية محلية وسياسات تخدم مصالح الاحتكارات، بغض النظر عن الجغرافيا والتاريخ والثقافة وبنفسية الاجتماعية

هذا، ما توصل ماركس إليه (ما دعماً ننطق من الماركسية) حيث "إن الإنتاج الاقتصادي، والبنية المجتمعية التي تنجم عنه بالضرورة، يشكلان في كل

عهد تاريخي، لاسيما لتاريخ الممارس والفكر في
 العهد" كما ورد في مقدمة لإيجاز للبيس الشبوعي، وهي
 الفكرة التي ناورها ماركس في مقدمة كتبه "إسهام في
 نقد الاقتصاد السياسي"، الفكرة التي يقول إنه ضاعفها
 في تاريخ الفكر وهي الفكرة التي وقف جدل هيرز
 على قدميه؛ يصبح هو الجنس العادي وهذا الممارس
 مهجني في الماركسية، وليس فكرة غريبة أي بها الممارس
 في محيل الواقع بطلاناً من فهم الضرورة وفق الخبر
 العادي وهي مسألة التي تؤكد مادية التحليل، اما حين
 الانطلاق من التاريخ كتصور ومن الثقافة والتفكير،
 نكون قد عدنا مفاليس، نرى أن نكون جذبين مختلفين
 بالضبط لأن تشكيل تصور فتخيل عن الماضي واعتبار
 أنه يحكم الحاضر لا يعدد أن يكون منجماً مفاليساً وما
 فعله جورج هو صبغة تصور لتخيل عن الماضي
 السحيق، واعتبر به أفكار جوهريّة لا تزال تحكم شعوباً
 بهيئاتها، منها الروس والسلاف عموماً (وأيضاً العرب
 واليونان).

إذن؛ لا يد من تجاوز التحليل القائم على العقائدي
 (وربما الديني)، ولا يد من التحليل المعوس لوضع
 روسيا الراهن انطلاقاً من الجدول العادي الذي يفرض
 تحدير التكوين الاقتصادي والأيديولوجية التي يفرضها
 والسياسات التي يدفع إليها، وهذا ما دفعي بالإشارة إلى
 طابعه الإمبريالي بالضبط نتيجة التكوين الاقتصادي
 الذي تشكل خلال عشرين بعد انهيار الاشتراكية، والذي
 فرض تحكم الاحتكارات والعاقبة باندولة التي باب بوتن
 هو المعبر عنها ومفالي "الإمبريالية الروسية" وهوس
 القوة" هو تحليل لطابع روسيا الاقتصادي، وشرح للعراق
 التي تعيشه احتكاراتها وما هيئاتها، الأمر الذي يدفعني إلى
 هوس القوة، والسعي للسيطرة والاحتلال، الإمبريالية
 هي تكوين داخلي أولاً يقوم على مباداة الاحتكارات
 هكذا بالضبط، وهذا التكوين يدفع بالضرورة إلى التمدد
 الخارجي، حيث الحاجة إلى الأسواق والمواد الأولية،
 والسيطرة على المناطق الاستراتيجية في طر صرع

عائلي بين إمبرياليات هذه ضرورة، ضرورة من أجل
تطور الاقتصاد المحلي وتوسيع الاحتكارات، وهو ما لا
يتم سوى عبر نهب الشعوب. هذا لا يفيد الثقافة ولا الدين
ولا التاريخ ولا الجغرافيا، لأن حاجة الاحتكارات لمراكمة
الرأسمال تفرض القومع، وهو بالنسبة له أهم من كل
النضالية الاجتماعية الفكرية الوجدانية، الأخلاقية "ضد
الظلم وعبودية الطبقة والهرطقة والدينية" فالربح هو
"القيمة العليا" الأخلاقية والوجدانية والفكرية لهذه
الاحتكارات. لقد تشكل النظام الجديد بعد انهيار
لاشتركية من عافيات نهب "الملكية" التي كان يفترض
أنها للشعب، واحتكاراتها سرقت أموال شعب لكي تؤمن
احتكاراتها، ولا تزال تمارس النهب والسرقه، بل: قام
النظام الجديد على النهب أصلاً لكي يتشكل رأسمالياً.
ويتطور كإمبريالية

في هذه الأوضاع يصبح دورها الخارجي هو دور من
جل السيطرة وفرض الهيمنة والضم، وحتى الاحتلال
هذا ما أسندته في سياستها ضد جورجيا وصولاً إلى
أوكرانيا ومن ثم؛ سورية وما ظهر في تطوير دورها
العسكري والتهديد النووي، وغير ذلك. هل إذا أتى ذلك
كمواجهته للإمبريالية الأميركية يعني أنها على حق؟
جورج يعتقد أن أميركا معتد بشكل مطلق، وأن روسيا تلف
في وجهه ليصل إلى أنه لا يجوز المساواة بين الدولتين،
رغم "تراكم ومركزة وتركيز الرأسمال على روسيا
وأميركا" ما يتجاهله جورج هو أنه لأي أسباب تقوم
روسيا بمواجهته ميركا؟ هل من أجل الدفاع "ضد الظلم"،
ولمصلحة الشعوب؟ جورج يميل إلى ذلك، أو أن كل
تحليله، وسرده التاريخي قائم لتبرير ذلك نهج، يكون
الفرع الروسي لاوسينيا الجنوبية أو دعم تفكك أوكرانيا
وضم شبه جزيرة القرم أو إحلال سورية من أجل منع
سقوط نظام، هو "مواجهته" لأميركا، ومن يفضح ذلك
يصبح يهودا الذي خان المسيح ولا يعتقد بأن ذلك هو
عودة بصراع الإمبرياليات من أجل تقاسم العالم من
جديد بعد أن باتت كل من روسيا والصين إمبرياليات،

وبانت ميركا في تراجع، ومجمل النظام اراسمالي يعرض
أزمة مستعصبة. وهذا ما بات يوضحه بروس الفسهم.

ككل "ايسار المصانع" الذي شيطر أميركا (أي حرج
عن تحرير نعلمي بينها وظابعها وأرمانها). جورج يجد
كل من "تصارع" معها توربا (أو توروبا بالتحديد)
وتقدمياً و"مسيحاً" بذلالي وفق عكس ميكانيكي يعري
توصيف كل مختلف معها بكل هذه الصفات هو عكس
ميكانيكي لأنه ينطلق من موقف "نظري" ويعود عن
فهم صوري يقسم العالم إلى خير مطلق وشر مطلق، هذا
إن أميركا هي الشر المطلق، وبالتالي ستكون روسيا حتماً
هي الخير المطلق (المسيح) ما لم يتصارع معها ولو
حاولنا الانطلاق من هذا المنطق بدراسة الحرب الأولى
والثانية، ستكون في الحاضر مع ألمانيا، لأنه كانت ضد
الإمبريالية المستعمرية تجلتزا، ستكون ألمانيا هي
المسيح رغم أن جورج يعرض الأمر في "المسيحية
للتربية" فقط، ربما نكي لا يقع في هذا المطلب لكنه في
الواقع يقع في مضيق أسوأ، يجعل في التصير
"المسيحاني" التاريخ ولاكثر سوءاً هو أن الصراع
العالمي هو بين كل من أميركا وروسيا، هذا
خلافات، وضغوط متبدلة، لكن أميركا لا ترى في روسيا
عدواً بل تسعى لتحالف معها والوضع السوري يكشف
ذلك.

هذا "ايسار" كف جورج لا يعرف بأن كل ظاهرة
تشتمل على تناقضات متعللة، بعضها من "اليمين"،
وبعضها من اليسار، أي بعضها رجعي وبعضها تقدمي.
وهذا وذلك يساً واحداً، بل عما مفاقص بالضرورة
فليس كل من يتناقض مع الدولة الصهيونية توري
ونقدمي، وهذا لا يسمح بالتطور إليه كذلك اليسار
الاوروبي المنصرف بقتل الآن "الإمبريالية"، لكنه رجعي
ومعاد لتقدم الشعوب (وهو بدعم روسيا) القصد بالضيظ
أن ليس كل تناقض مع عدو يصب في مصنفنا
والاراسماليات طامناً تناقضات لكنها تناقضات حور

السيطرة على الشعوب ونهرها، والآل يعود الكلدانيون من
الراسماليات من أجل السيطرة والذهب، ولهد لا يجب أن
نهد أن من يوجه أميركا لإمبريالية أب من أجل النظام
من الإمبريالية بين هو أب من أجل تهديد وفن يعود إلى
الاتفاقات الاقتصادية التي وقعت بين النظام السوري
وروسيه في شهر آب/ أغسطس سنة ٢٠١٢ (أشرت إلى ذلك
مسبقاً) سوف يلمس كيف تحول روسيه من أميركا التي
كسب سيطر على حقول النفط، وتركيا التي حصلت على
مستأجر هامه من نظام الأسد، لي كيف أصبح روسيه هي
الناهب للاقتصاد السوري، هي اتفاقات إمبريالية باعتبار

وما استفاد جورج وحمله يخرج عن هدوئه الذي
أعرفه عنه هو ما كتبه حول التحالف الروسي
الصهيوني، دون أن يستطيع نفى الأمر فيوتير
والقيادات الروسية لا تخفي هذا التحالف، وهي تعتقد
أنه توث الدولة الصهيونية من أميركا كما تريد أن توث
"الشرق الأوسط" ككل يفهم ذلك بالضبط لأن روسيه
ستبدو هي يهودا الأسخريوطي، دعه أنني سأستطيع
ولا أريد بالتالي لا يريد جورج أن يتوصل إلى أن روسيه
إمبريالية تريد أن توث أميركا المتعصبة من "الشرق
للاوسط" (الذي لا يشمل الخليج العربي)، بما في ذلك
الدولة الصهيونية فهي إمبريالية تريد السيطرة والهيمنة
والاحتلال لكي تطور حثك راتك عبر زيادة بيع الأسلحة
والسبع ولتصدير ترأسهم

يعتبرني جورج الذي سيبقى صديقاً رغم عنفه في
المرق، فقد عرفته عند زمن طويل، وكان مناضلاً حقيقياً
لهم التحصن الهائل التي حكمنا ضد الإمبريالية
الأميركية والدولة الصهيونية لكن؛ لكي منتصر يجب فهم
الواقع بدقة؛ لكي لا "نهرب من تحت الدلف إلى تحت
المرزاب"، أي من إمبريالية إلى أخرى وأن نحكم الفرار
بدل أن نحكم العقل، عليه نحن أن نخوض الصراع من
أجل فرض مصالحنا ضد كل الإمبرياليات، وضد كل
الدول والكيان "الرجعية"، وبمطبق من طرحه هذا زمن

طويل أي تحقيق العتق والوحدة والاستقلال. هذا دورك ضد كل الإمبرياليات التي تريد النهب والسيطرة والاحتلال

هوامس

(١) انظر، سمير أمين "ثورة مصر" نار العين / القاهرة، ط ١/٢٠١١ ص ٨٢/٢٠٨

(٢) حول تحول روسيا إلى الرأسمالية يمكن العودة إلى هامس ٢٠ في الفصل السابق، وايضاً ايجانويل تود "ما بعد الإمبراطورية، في تفكيك النظام الامبريكي" ترجمته محمد مستجير مصطفى إصدارات سطون ط ١/٢

(٣) إن ضعف صادرات روسيا يدفع إلى القول بأنها ليست إمبريالية؛ حيث إن الإمبريالية تكسب (كما أشرنا) بتصدير السلع والرأسمالي وتقسيم العالم كاستوق من قبل من لا يجرى مجادله هو أن تكون الإمبريالية هو أولاً "بناء داخلي"، ليكون التصدير حاجة ضرورية وحاسمة لها حين تكون هناك صعوبات نتيجة سيطرة إمبرياليات أخرى على الأسواق، تميل الدولة الإمبريالية إلى الهدف من أجل الحصول على أسواق هذا ما يتجاهله رد سلام التعريف العساري ألياً قليلاً؛ حيث يتحد من ضعف التصدير عجزاً في إمبريالية روسيا

(٤) كانت مسألة الفار مدخلا للقول بأن هناك مؤامرة على النظام السوري من قنن قطر التي تريد هذا خط أنابيب الفار إلى أوروبا، وهذا يناقض مصالح روسيا، بالتالي كان النظام يرفض هذا بخط. أولاً يجري تناسي أن كلاً من إيران وقطر والنظام السوري قد وقعت اتفاقاً لقد خط أنابيب عبر قطري إيراني مشترك عبر سورية، وأن من رفض الأمر هو أميركا التي كانت تفرض حصاراً على إيران، وثانياً يمكن تفسير عنف التدخل الروسي في سورية، في أحد أبعاد، بسعيها للتحكم بقطر الفار، وبالتالي منع هذا خط من أنس عبر سورية

(٥) انظر مقال فلاديمير بوبين بمناسبة الاحتفال منتدى
التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، الذي
وعده بملحة الثورة <https://arabic.rt.com>

(٦) انظر تصريح السفير الروسي في دمشق، كطاع
الاعمال الروسي يفخرم توسيع ابعثته في سوريا
<https://arabic.rt.com>

(٧) انظر أيضاً نقدي لسمير مزين في سلامة كيلة.
حول "المركسية التاريخية" بلس مع سمير مزين، مجلة
بدايات العدد ١١

<http://www.bidayatmag.com/node/44>

(٨) عن الإمبريالية وتسيو "اليسار الجديد"
للماركسية

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2914>
١٦/١٢/٢٠٠٩

(٩) سلامة كيلة، روسيا إمبريالية؟
<https://salamehkalleh.wordpress.com> وهو
جزء من الفصل السادس.

(١٠) روسيا إمبريالية؟

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1819>
٢٧/١٠/٢٠١٥

(١١) عادل معارة، ما هي لإمبريالية؟ وهل روسيا
إمبريالية؟

<http://www.al-akhbar.com/node/16646>

(١٢) انظر عادل معارة "تورة مضادة، إرهابية
تورة؟" نار فضاء/ عمان - الأبرس ط ١٢-٢٠١٧

(١٣) كثر هم من ينطلق من مفهوم "مهادنة
الإمبريالية". من معظم الأحزاب الشيوعية، واليسار
العالمي، مثلاً، عادل معارة، العصر السابق

(١٤) سلامة كيلة "الاشتراكية أو البربرية" دار الكون

الأديبة / مديونة، ودار بولاق / الأردن، ط ٢٠٠٦ / ولقد كتب
وال في السجل سنة ١٩٩٣ و طبع سنة ٢٠٠١

(١٥) أمين "الإمبريالية، على مراحل" رئاسة "سابق
ذكره، ص ٩

(١٦) المصدر ذاته، ص ٢٣ .

(١٧) المصدر ذاته، ص ١٣٤

(١٨) المصدر ذاته، ص ١١١

(١٩) المصدر ذاته، ص ١٢٢-١٢٦

(٢٠) هذه هي - فكرة سمير أمين، النظر سمير أمين
"التراكم على الصعيد العالمي" سبق ذكره، وأيضاً سمير
أمين "قانون القيمة العفوية" سبق ذكره

(٢١) أمين "الإمبريالية، على مراحل" رئاسة "سابق
ذكره، ص ١٢١

(٢٢) المصدر ذاته، ص ١١٩

(٢٣) سمير أمين، روسيا في المنظومة العارضة، سبق
ذكره

(٢٤) يكرر سمير أمين فكرته حول المركز والاطراف
في مقدمته، ومنها: سمير أمين "التصور اللامتكافئ"
سبق ذكره

(٢٥) انظر، د. قديري جميل.

(٢٦) سلامة كينة "الاشتراكية أو البربرية" سبق ذكره

(٢٧) وقع قديري جميل حين كان نائباً لرئيس الوزراء
للشؤون الاقتصادية ووزير حماية المستهلك العديد من
الاتفاقيات الاقتصادية مع روسيا في شهر آب/ أوت/
أغسطس سنة ١٢، شملت النفط والغاز والعديد من
المشاريع الأخرى أضيف إليها حقول الغاز المكتشفة في
البحر المتوسط إضافة إلى الكثير من المشاريع التي
بانت تقوم بها شركات روسية

(٢٨) جرت الإشارة إلى تصريح السفير الروسي في

معلق في هامش سبق

(٢٩) سلامة كينغ، الإمبريالية الروسية وهوس القوة

<http://www.ahewar.org/debat/show.art>

[٦٥٧٦١٧#٦٩٨٧٥٨=aid&i=asp?ecom](#)

وهو جزء من فصل الثامن

(٣٠) مد عا يورده كارل ماركس في كتابه، إسهام في

نقد الاقتصاد السياسي، ويكره إنجلترا في أكثر من

مقدمة للبيان الشيوعي، انظر

كارل ماركس "إسهام في نقد للاقتصاد السياسي"

منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية،

ط١/

وايضاً ماركس/ إنجلترا "بين الحرب الشيوعي" دار

التقدم موسكو

(٣١) انظر "إنجس" رسائل حول المادية التاريخية"

دار التقدم موسكو

المصل الخامس: الأزمة المالية وتحولات المشهد العالمي

النظام القديم انتهى مع انهيار الاتحاد السوفيتي؛ حيث لم يعد يقوم العالم على أساس المفاضل القسري بين الرأسمالية والاشتراكية خصوصاً بعد انهيار نظام "التحرير الوطني" قبلتد ومع بدايه تسعينيات القرن العشرين نهت مرحلة الحرب الباردة. بعد من تحولت النظم لاشتراكية إلى الرأسمالية، واضطرت في العظومة الرأسمالية حينها بعمم الوهم بأن الرأسمالية انتصرت، وأن ميركا ستجاوز متكلاتها، وسيدبلي الدولة الهيمنة عالمياً، ويظل اقتصادها هو الاقتصاد الأكبر، وشركاتها هي المسيطرة لكن الأزمة المالية التي حدثت سنة ٢٠٠٨ أظهرت أن ذلك لم يكن سوى وهم؛ حيث ظهرت ضعف للاقتصاد الأميركي، وبالتالي ضعف ميركا وهو الأمر الذي فصح عن سيولة عالمية، هي نتاج عوازم النووي بختته التي تبع الأزمة فلاميراليات الجديدة تعيش أزمة عميقة وهي في الأحوال كلها أزمة المعط الرأسمالي كله، التي حاول شرحها في الفصل الأول والتي يبدو أنها دامت بلا حل ومتفائلة دون مقبرة عن وقفها. رغم محاولات ذلك وهو الأمر الذي كرس ضعف الإمبرياليات الجديدة وترجع وضعها رغم محاولات إظهار القوة التي تبنيها الإمبريالية الأميركية

في مستوى آخر ظهرت إمبرياليات جديدة، هب يفكر أن نتكلم عن روسيا والصين بعد أن تحولتا لرأسمالية، رغم اختلاف شكل التحول في الحالين، واستمرار "قيادة بحرب الشيوعي الصيني"، "الدولة والمجتمع" وهذا يعني نشوء تنافس جديد وميل جديد "تقاسم العالم"، والتفكير بورانه أميركا هـ ما يظهر من خلال دور روسيا العسكري في محيطها وفي سورية ودور الصين في بحر الصين بهت زعماء نفوذ من مرحلة ما قبل الحرب الباردة بشكل ما، حيث تتصارع الدول الإمبريالية من أجل الأسواق والسيطرة وتنافس العالم، رغم أن وجود السلاح النووي ربما يضع احتمالات الحروب الكبرى موضع التمسك مع التخوف من تحول حروب قديمة إلى حرب عالمية

لأن نحن في وضع تنافسي بين دول إمبريالية في عالم يتقسم

بالسهولة وعدم اليقين حول طريقه بعد. وبمضاً ما عدى تأثير الأزمة
بيسوية على النمط الرأسمالي ككل فالناس يراهن بتحكم كذلك الى
وجود "أزمة عامة" تعيشها الرأسمالية التي هي خطر من الأزمات السهلة
كلها والتي لا يبدو أن لها مخرجاً وهي كذلك لتعكس على طبيعتها الصرع
بين تلك الإمبرياليات لهدد عندما برز صدعها كل إمبريالية ودقق في
معرفة بتيقها، وندرس احتمالات ردود أفعالها

ولا بد أن نعس كذلك أن هناك دولاً ودائري رأسماليات، تحاول في
هذه الأوضاع التي يتعم فيها الوضع العالمي بضعف العواكر وتغتر
الناس بين الإمبرياليات، أن تتحول الى "قوى عظمى" ي أن تدخل في
معارك إمبريالي، أن تتحول إلى إمبرياليات جديدة تجري الإشارة من إلى
الهند وبناريل وجنوب أفريقيا، وبن حد ما تركيا وربما إيران ولا شت
في ن فترات ذلك ليست فائمة لديها ربما الهند يمكن أن يحقق ذلك. لكن
الدول الأخرى تعيش مشكلات كبيرة، وهي تخضع للطريق العالي للعالم؛
حيث يجري تحويلها في مسار يخدم الطغمة العالية، ويفرض خصخصة كل
تكوينها وإخضاعه لسيطرة تلك الطغمة.

هذه المحاولات والطموحات كلها هي التي تحكم العالم، ولكنها كلها
تتحكم لطبيعتها الأزمة العميقة التي تعيشها رأسمالية بن فهم الوضع
العالمي. وما يمكن أن يوصل إليه بفرض على ضوء فهم الأزمة التي
يعيشها النمط الرأسمالي وإطلاقاً منها تناول وضع أميركا كونه الدولة
التي طعمت في غفلة من الزمر أن يصبح "ملك العالم"، وبن يفرض عالماً
أحادي القطب تحت هيمنة المظلمة وكطغمة صلبة تسيطر على الجزء
الأصخم من تروة العالم. وهو شركته لكنه يفرض البحث في الطموح
الرومي للسيطرة على العالم، ولتحول إلى الدولة العظمى الوحيدة،
وبالنظر السياسات التي تتبعها، والأخطار التي يمكن أن تنتج عن ذلك
يبقى وضع الصين الذي يحتاج إلى بحث أوفر وكذلك تناول طموحات
دول أخرى، أو الإشارة إلى أوضاعها

وضع أميركا

إمبراطورية في مرحلة الانهول

هذه الصورة تفرض التطبيق في أوضاع الدول المتصارعة وبن ننس
ممكناتها، لكن أيضاً طموحاتها وهنا يجب البحث في وضع أميركا كونه
القوى الإمبريالية التي كانت تهيمن على العالم، وأصبحت في وضع صعب

فرض عدة بدع رومنها بداتها والقدراته وبالتالي بوضعها بالعالم

هل لا تزال أميركا في وضعها العالمي كقوة مهيمنة؟ وبالتالي هل لا تزال تستطيع فرض تصوراتها واستراتيجياتها التي رسمتها خلال العقود السابقة؟

الإشارات كلها هي قبل اليسار فوجئ بـ نتيجة هي أن أميركا لا تزال في وضعها السابق وأنه تستمر في سياساتها ذاتها وهي سياسات مرفوضة لدى قطاعات من السياسيين ومقبولة لدى قطاعات أخرى ويهدى يجري التعامل مع الواقع الآن هو هذا العنصر بالتحديد البعض لا يزال يرفض سياسات أميركا التي هي السياسات التي تتعلق بسيطرة والنهب والتفكيك والبعض الآخر لا يزال يأمل في أن "تدخل" من جهة تطبيق شعاراتها "الإنسانية" شعارات الحرية والديمقراطية حتى وإن افترض ذلك تدخل العسكري.

إلى؛ أميركا هي أميركا التي نعرفها منذ أن صيحت هي قوة الإمبريالية المسيطرة بعد رحيل الاستعمار القديم وانقسام العالم إلى "عسكريين" العسكريين الرأسمالي والعسكريين الاشتراكيين ولا شك في أن الهيئات العظمى لاشركية منذ سنة ١٩٨٩ إلى سنة ١٩٩١ قد سمح بالدفع أميركا إلى أن تفرض سيطرة أحادية على العالم، وإن تتحكم في منابع النفط والأسواق، وإن يستخدم خطاباً أيديولوجياً يستند إلى فكرة بحرية والديمقراطية وهو الخطاب الذي كان يفرضه قطاعات من الشعب والأحزاب وكثيراً من الشيوعيين الذين هالوا نحو الليبرالية ومن ثم؛ أصبح هؤلاء يعتقدون بأن أميركا هي رأس حرية "التحرر" من النظم الاستبدادية التي ليس ممكناً إسقاطها دون هذا الدور

في المقابل أدت هذه السياسة الإمبريالية إلى الدفاع بحسب و حزب، وهما حزاب شيوعيه إلى الإعلام من بصراع ضد الإمبريالية التي تزحف من أجل فرض "الشرق الأوسط الجديد"، وتفكيك الوطن العربي واستئثار الصراعات الطائفية ولاتنية والقبائليه وكان هذا التحليل صحيحاً حيث من السيطرة الإمبريالية الأميركية قامت على تأسيس واقع بعيد المدى ينطلق من تنفيذ هذه العناصر

لكن هذه السياسة الأميركية باعث من أن لازمة العميلة التي تعيشها أميركا والتي كانت تتعطل في تصاعد العجز في العيران التجاري وفي إيرانية ونزاعكم العديونية، كانت تفرض السيطرة على العالم تحت مسمى

العونة من حل مشكلاتها من خلال عمدة معقدة لهذه العنة وهي عملية نهج باتت تتخذ شكلا "دانيا" (ما يسمى التراكم الاوي)، عبر نهج المواد الاولة. هذا كراد الاول والأرض والحيون لا تفرأ إلى التفرأ زعي يقوم عن التوظيف في العقار والسياحة وانخماص والاستيراد والبورصة. وتسهل كل اشكال النشاط المضارب والمافياوي وذلك بصيرة على النفط والمنطقة العربية عنصراً جوهرياً في هذه سياسة، لنهج حيث الفوص العالية لهائلة وسنحكم في التدفيس مع الراماليات لاخرى (الاوروية واليابانية).

كان هجوم الميطرة على العالم عيجه زمة تراكم في لاقتصاد الاميركي عند بداية سبعينيات القرن العشرين، ومن اجل حله غير استخدم "الاسلوب التقليدي" المانم على بحرب والميطرة و نهج لكر سنة ٢٠٠٨ اوضح بان كل ما حاولته ضد الهيار نظمة الاميركية لم يبع تصاعد الأزمة وتفجرها فقد تفجرت كبر أزمة بعد أزمة "لكساد العظيم" سنة ١٩٢٩ سنة ٢٠٠٨ يجب ان ينظر اليها عن انها لحظة فاصلة في التاريخ العالمي حيث ظهر بان الميطرة على العالم م تبع انفجار نفسه، وان النهج اشمل الذي قام به خلال تلك القود كلها لم يحل مشكلاتها الاقتصادية، حيث تصاعد المديونية ويات أكبر من الدخل الوطني، وتصاعد العجز في الميزان التجاري، رغم ان عجز ميزانية حري حله لبعض الوقت في خلف التسهيلات

ولاخطو هو ان لاقتصاد كله يد كفقاعة تفجرت محدثة صدمة هرب كل لاقتصاد عالمي، وكسفت ان لأزمة لم تعد أزمة التاج واسواق وتنافس، بل أزمة تراكم هرب للمال الذي خرج عن ان يكون جزءاً عضوب من كلة الزامال المالي لأنه خرج عن النوصيف في "الاقتصاد الحقيقي" (الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات)، ويات بغرض تاسير قطاعات جديدة طفيفة، لأنه لا نسج فائض قيمة، بل يؤسس لزيادة وضعيه في الميم عن مشتقات حاليه ومديوبه والمضاربة في اسواق لانهم والعملة وهي القطاعات التي باتت بشكل ٢٠٠٨ من جعل بشكل العاليه ودلبي دانت نهج على الاقتصاد الحقيقي، وتوجه سياسات الدول، وتعرض تشكيلا عالميا جديداً طبعه طفيلي ومافياوي وذلك كله يحدث في فصول سابقة

وهذا النسكير لا حل لأزمته لأنه بطبيعته ينتج الازمات ويضاعفها، حيث انه الاقتصاد قطاعات، وكانت اميركا هي البلد الأكثر ذكرا في هذا

التشكيل؛ لأنه هي التي صنعتها من خلال مركز التراكم المالي في يد
نظم المالية الأميركية ولهد راحته أميركا كبد صناعي ووراعي وباب
الصل هو صناعها العظيمة الأمر الذي وضعها في موقع المركز للأزمة
والتأثير به من حد العجز عن حلها فقد حلت إدارة بوش لآب حله غير
فرط السيطرة على العالم من خلال الحذر على العراق وحاول من
كليتون الاسفدة من الهجوم عسكري الأميركي للحصول على امتيازات
اقتصادية هائلة وبالقيد بعدد من الحروب لكن بوش لا يترك السيطرة
العسكرية على العالم، فاحتل أفغانستان والعراق، وسر قرانه في معظم
مناطق الوطن العربي وآسب وأفريق لكن الأزمة تفجرت ولم يحلها ذلك
كله، على انهكس فقد ظهر أن "الحل التنفيذي" يد يشكل عنصراً هاماً
للأزمة بدل أن يحلها

الآن ما يجب أن يكون واضحاً هو أن الأزمة دامت "تاكل" أميركا وأنها
لم تعد قادرة على حلها غير سياسة التي كانت تقوم على أساس السيطرة
بخاصة على العالم خصوصاً من الاقتصاد الأميركي يسود نحو انشجار
وقاعه جديدة، وبالمالي انهيار مالي حديد وتربطه مع الاقتصاد الأوروبي
جعله معرضاً لأزمة اقتصادية للأوروبيين ومن الانكماش المالي الذي يطرح
نظام يوجب تصاعد البطالة ونظر يؤدي بالضرورة إلى زيادة أزمة
القطاعات المنتجة ومن ثم انهيارها أميركا في وضع انهيار مالي، وقد
كأن عمل على تجاوز هذا المصير خصوصاً عند أن سحب السيطرة على
نظام، فقد أظهر بفجر أزمة أنها لم تعد قادرة على حلها عبر السيطرة؛
وأن وضعه العالمي يسيطر قد انتهى بالتالي عليها أن تراجع كتيه وضعها
لكي تحافظ على أميركا

يجب براءاً، وبها بفعل الأزمة التي تفجرت قبيل الانتخابات بليل
وحاول أن يستمر في سياسته الخارجية دانه على أمل تجاوز الأزمة من
خلال السياسة الاقتصادية التي اتبعها، والتي قامت على زيادة الضرائب
وعانه الغالب بحميدة صحيحاً لكن الأزمة استمرت؛ حيث لم ينحصر وضع
الاقتصاد وظل النمو هامشياً من أن احتمالات حدوث انهيار مالي قلب
توحيث حركة كل أمل بتجاوز أسوأ أزمة في تاريخ برامانية لهذا البلد
سنة ٢٠١ لحظة جديدة ومفصصة في وضع أميركا، لأنه اللحظة التي
فرضت إعادة النظر في كل الاستراتيجية الأميركية فظهي وضعا ببر
أميركا تقزو "الانسحاب" من العالم، والتفكير على الحفاظ على وجودها
بغير انه تخلف عن فكرة أن وجودها يعتمد على مدى سيطرتها وتحكمها

في العالم، وأبد القوة التي يجب أن تظل مهيمنة على العالم، وقوة لا تقوى التي تستطيع دفع كل المنافسين

يجب أن نلاحظ، بالتالي، أن أميركا أقرب من تحفض من طموحاتها لأنها بالضبط توضع إلى أن قدرتها الاقتصادية لم تعد تسمح لها بأن تكون القوة المسيطرة في العالم، وأنها باتت تعاني من خطر حقيقية تهددها كدوره. وفي أساس ذلك هو الصين الصين التي بدأت تملك أكبر كفة من نصف الأمريكيتين (٢ تريليون دولار)، ومن سداد الخزينة الأميركية (١,٢ تريليون دولار). والتي بدأت ستفقد نفوذ أميركا كما نفوذ العالم، والتي تملك طموح السيطرة، وتعمل على تطوير قدراتها العسكرية

هذا يوضع فرض عليها إعادة تحديد الأولويات، وإعادة بناء السياسات، انطلاقاً من أنها في وضع ضعيف في عالم بدأ يتغير من أزمة عميقة ومن حركات التحاور "المضائق" التي تشكلت هذه الحروب العالمية الأخيرة ونتيجة موازين القوى التي افرقتها لقد انتهى عالم القطبين (سنة ١٩٩١) وتختلف هو في تسكب عالم أحادي القطب (٢٠٠١) تكراً، هل يمكن له أن يصبح قوة في عالم متعدد الأقطاب تسعى حول عديدته بفرصة؟

هذا أمر غير واضح إلى الآن، وحالاً من غير الواضح من حالاً متعدد الأقطاب يمكن أن يشكل نتيجة الأزمة العميقة التي يعيشها أرساليه كمنظور ولا يعيشها أميركا فقط فروسب و نصير للدين يساريان (استاذهم مع الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) تشكيل الخط بديل، يعيش وضفاً لا يسمح بين بحكم القديم كما كان في العهد الأرسالي في العقود الماضية وهي كذلك محاولة المصالح والتالي لا يستطيع أن تشكل كتلة موحدة حيث لروسيا طموح سيطرة تملكه الصين كمنظور، وهما معاً يريدان من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أن تكون سواق سلفهم، وهو هدف

من هذا المنظور أحدثت الإدارة الأميركية (ونوليس أوباما) صياغة لاستراتيجية الدفاع وجسديها في استراتيجية عسكرية جديدة لقد نشر باراك أوباما استراتيجية جديدة في خطاب "حال الأمة" في يناير سنة ٢٠١٢ انطلق من نقل الأولوية من "أشرف لاوسن" إلى منطقة "الاستراتيجية" وعلى ضوء ذلك حددت الاستراتيجية العسكرية الجديدة التي انطلقت من تخفيض عدد القوات بها في سبب العراق، وخفض ميزانية الدفاع والقرب من أميركا باتت غير قادرة على حوض حروب عديدة في الآن ذاته بل لا تستطيع سوى حوض حروب واحدة، متحلية

عن استراتيجيته وامسفير الذي قرر بأن أميركا قادرة على حوض حبر كبرى وعن حروب صغيرة في لآل دنه وآن الاوبوية بانف هي مدمرة ، سيمكني فقد جرى نقل اللوح البحرية عن "الحاج العربي إلى هناك" وأصبحت مهمة نوع الطير الموحودة هه هي استعادة الطيراف في نصف الجوى عند الضرورة فقط

العنف هو ن أميركا تسحب من المنطقة وأنها لا تزال تعنى عن الحفاظ على صانع النفط، والحفاظ على بقاء وجودها دون القدرة على التدخل العسكري ودا كان ذلك لا يعنى تردد المنطقة بسهولة فهو يعنى بان قدراتها على التأثير بانف ضعف كثير وأن طاعتها للسيطرة وكسب الموانع قد انهد، وربما يجب عن عدد من المناطق التي كانت يحظر عليها (الشرق الأوسط) فقد غدت محبة بالدفاع عن أميركا ذاتها وهي في وضع يتعم بأهيار داخلي كبير نتيجة الأزمة العالمية التي بانف تسيطر على اقتصادها الأزمة التي لا حل لها

انز أميركا في عالم صغير والملاحظة المتكررة عن قبر الإعلام هو "ضعف أميركا" حيث يشار إلى مرجع "الدور الأميركي في مواقع مختلفة من العالم في سورية وفي الصراع العربي الصهيوني ته في وكترها أي في مجمل التزامات سورية وكانت يديان دواك أويما الرئيس الأميركي إلى جنوب شرق آسيا محالاً للتصديق على "انسحاب أميركي" من "الشرق الأوسط" وحش من إلى العالم، وتركيز لاهدم في هذه المنطقة ومن حين الانكفاء الدائم، بوصف بأنه يعبر عن "انعزالية جديدة"

ظهر في السنوات القلات الأخيرة بان العالم لم يعد أميركياً بعد أن بدت نها تهيض لآل بعض بأن الأمور قد التفت حيث هناك روسيا، وكنت نصي وسهد ضعفا أميركا واضح ولقد راب بقليل من الجيش والغيرية العسكرية، وباحتصار الدحول في حروب ومن ثم؛ الكلام عن "ضعف أميركا" الذي يعزى أحياناً بـ "ضعف وبها" أو طبيعة التغير ضمن تكن لا شك في أن العالم قد انقلب بعد الأزمة المالية التي حدثت في ٢٠٠٨ سيعبر سنة ٢٠٠٨

ب يحري هو إعادة نوضع أميركا عديماً، فلم يعد معك ن يستمر في السيسة ذاتها التي كانت تعارضها، والتي كانت تهدف لآل تكون القوة الراسمالية العالمية القوة العائمة للسيطرة فقد أصبح "الوضع المالي" لا يحسن هذا دور كله اضافته إلى أن الاقتصاد الأميركي يشهد حالة

الهيمنة لم تجد حلاً لها. وبالقسي فإن طموح الرعاية بات مرهقاً إلى حد لا يصدق وأكثر من ذلك بات السعي للحفاظ على أميركا كقوة عالمية فقط هو الأمر الذي تعمل من أجل تحقيقه إدارة بوش. لقد انتهى طموح برعامة العالم وبات أميركا ضعيفة بأن تكون "قوة عالمية" بين قوى متعددة في عالم أصبح بعد الآن يكون متعذر الاقطاب. وأن تستطيع حماية وضعها كقوة اقتصادية كبيرة وفاعله في عالم بات يشهد صعود قوى اقتصادية جديدة وكبيرة مثل الصين وروسيا إلى حد معين. وإلى تلك بعض تدور التي كانت خاضعة بسيطرته، ومحاولته التحول إلى قوى عالمية وهو ما يبدو ضحاً في ميل كل من الهند والصين وجنوب أفريقيا خصوصاً، وحتى تركيا

وفي التصور الاستراتيجي عدد من الصين هي "الخطر الرئيس" الذي يجب الغنيه له، لهذا، فزرب سياسة تقوم على حصار الصين كاتويه ضروريه لكي يحافظ على وضعها كقوة عالمية وهو الأمر الذي جعلها تميل إلى التحالف مع روسيا، وأن تحول تشكيل تحالف يمتد من أوروبا إلى روسيا إليها (وهو ما اسمه بيرجنسكي التحالف الأوراسي، لا ميركي)^(١٠)

إن أميركا ضعفت اقتصادياً وباتت بحاجة إلى ترتيب جديد، تحتم بأن يؤدي إلى تجاوزها أزمته. أو على الأقل قد يسمح لها البقاء كقوة عالمية لهذا لم تعد بدأت بفاعلية التي كانتها على الصعيد العالمي ولقد رسمت استراتيجيتها على سائر دنيا، وهو الأمر الذي جعلها ليست ضعيفة جداً بمناطق عديدة في العالم، أو التي قابلة لأن تساوم عليها مع روسيا من أجل تحقيق تحالف تريده. وتعد أنه يعتقد لها: حيث تحشى تحقيق التحالف الروسي الصيني الذي يمكن أن يزيد من أزمته، ويسرع من انهيارها

أميركا لم تعد قوة مهيمنة، وهي لم تعد تعد بين "الشرق الأوسط" هو أولوية. نهد يمين من الممكن أن يكون ناشطه من أجل تحقيق تصورات واستراتيجيات كانت في وقت سابق تعمل من أجل تحقيقها أميركا، الآن تساوم لكي تبقى قوة كبيرة. لقد الكسر جيرونها، وبات مهدده بالزوال، في وضع عالمي مأزوم، وقوى تستطيع منافستها فقط لأن أزمته لم تتفجر بعد وهذا هو وضع روسيا والصين

ذلك كله يجب أن يجعلنا نتجاوز الأفكار المصيغه والسابقه كلها، وأن

دراغب بالمصنوع سياسة أميركا الإمبريالية المنهارة فأميركا هي إمبراطورية في مرحلة الأفول، لكن، معها يمكن أن يافل النمط الرأسمالي كله

إن كل منظور يركز التصور الذي سادها قبل الأزمة حول دور أميركا العالمي سوف يوصل إلى موقف خاطئة، وسياسات تجاوزها الزمن فقد شكلت لأزمة العالمية تلك مفصلاً حاسماً في الوضع العالمي لا يمكن تجاهله، والاعتقاد بأنه لم يدفع من تحقيق تغيير عميق في الوضع العالمي

عن عودة الحرب الباردة

أميركا وروسيا والصراع الإمبريالي على أوكرانيا

لهذا استعود الصراع في أوكرانيا على اهتمام كبير من منظور أنه يشير إلى عودة الحرب الباردة، وعودة انقسام العالم إلى قطبين خصوصاً وأن روسيا قد ضمت شبه جزيرة القرم، وتعمل على تفكيك أوكرانيا للسيطرة على شرقها، واندفعت أميركا لفرض عقوبات اقتصادية ضدها، وإن كانت روسيا تظهر وحيدة في هذا الصراع، فإن أميركا في تألف مع أوروبا لدعم "الحكم الجديد" في أوكرانيا ووقف الاعتداءات الروسية على هذا البلد.

هل هي، بالتالي، عودة للحرب الباردة؟ أم هو صراع على النفوذ في سياق تقاسم العالم وفق ميزان القوى الجديد؟

لا بد من أن يشير أولاً إلى أن روسيا تعارض سياسة الانضمام والضم والتفكيك من أجل السيطرة في أوكرانيا، حيث ضمت شبه جزيرة القرم، وها هي تدفع شرق أوكرانيا للاستقلال، أو تطالب بأن يعطى استقلالية في إطار دولة فيدرالية ولا شك في أهمية القرم حيث يشكل القاعدة الأساسية للبحرية الروسية التي لا يمكن الاستغناء عنها خصوصاً وأن روسيا تسعى لتوسيع وجودها البحري في العالم، من البحر المتوسط، حيث لها قاعدة بحرية "صغيرة" في طرطوس السورية وتطرح إقامة قاعدته أخرى في قبرص وثالثة في مصر وصولاً إلى فيضهم وحتى تايلاند، إلى أميركا للاتينية (فكروباد) وفي هذه الوضع العالمي تصبح حقبة القرم أعلى، فهي المركز لكل هذا النشاط البحري كما أن أوكرانيا مهمة لروسيا لأنها طريق الوصول إلى أوروبا، وضمن ذلك تأتي أهمية أنابيب الغاز الضرورية لروسيا لكن كذلك لأوروبا وهي "جزء تاريخي" لا يمكن الاستغناء عنه لتطور روسيا ذاته وما يساعد على ذلك وجود جالية

روسية كبيرة. إضافة إلى ميل الشئق روسيا عكس الغرب الذي يعتبر
بلازما أوروبا

روسيا دائما تفرض مصالحها بالقوة على أوكرانيا، وتعمل على
إجهاض تصالحات الشعب الأوكراني الذي في غالبيته يرى بأن مستقبله
مرتبط بالعلاقة مع أوروبا رغم أن هذا المصالح سيبدو وهم لأن أوروبا لا
تعتبر سوى لنهب كما مارس في أوروبا الشرقية لكي لا يصبح وضعها
الفضل بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو الشراكة مع أوروبا وهو
الوضع الذي سيعرض حتما لتعزذ على أوروبا واستعاد طريق مختلف لكي
يس من خيار سوى تجريب هذا الوضع لأن الشعب لم يتوصل إلى خيار
يبدل ككل شعوب أوروبا الشرقية

المشكلة أساسا هي أن مصالح الشعب الأوكراني ستخضع لمقتضى
القوى الذي يجري الآن بين الأمريكيات كما كان في القرن التاسع عشر
والقرن العشرين حيث أن الوضع العالمي برهن يستجيب روسيا على
التعدي والسعي لفرط شروط التي ستغير في الأخير الأمر، أوروبا نجد
ألمانيا تقيم "علاقة متينة" مع روسيا وهي شعبه باستمرار هذه العلاقة
لنرى بعدم مصالح شركائنا وألمانيا هي المركز المؤثر في أوروبا. بعد
محاول فرنسا العمل على تحقيق شيء آخر نتيجة مصالحها في أوكرانيا.
كنتي أن تستطيع مقومته الموقف الألماني وهذا بفتح أسباب على
المفاوضات والبحث عن "حل مثير" ورغم حماس أميركا "لخروج
عقوبات اقتصادية" على روسيا والتهديد "الضيق" الذي بات يفكره من
قبل برنال أوروبا فإن أميركا ليست في وارد تصعيد الصراع ضد روسيا
على العكس نجد في هذا الوضع العالمي الزاهر أنها تريد "علاقة وثيقة"
مع روسيا وهذا سوف نفعل على التوصل إلى حل مرضي هو ما تريد
روسيا أي أن يبقوا القرب بين روسيا، وتصبح أوكرانيا قد بدت مرة
وحرب، وتشكل حكومتها تعمل على "الحيادية" أو إلى تحقيق التوازن في
علاقاتها بين أوروبا وروسيا وبالتالي يكون حيز وضل، وليس بد طبقة
ولا هذا في أن هذا لا يلبي طموحات القسم الأعظم من الشعب، ويؤسّر
دولة هشّة. ويحيطر عنها من كل من روسيا وأوروبا، دور أن يتحقق ما
بطالب به الشعب من تغيير في الوضع الاقتصادي لتحسين معيشته بعد
لاهارم الاقتصادي الذي كانت تعيشه، والذي فرض حدوث أكثر من ثورة

إذا كانت روسيا قد باتت دولة رأسمالية (وهي دائما إمبريالية
بالضيق) وبدأت انبساطها شيئا في طار النمط الرأسمالي وبالتالي باتت

تذكر في مشكلاته كلها. وفي كل ألعاب الاقتصادية التي تحكمه فقد غلبت تريد اسواقاً وسيطرة على موقع استراتيجيه ككل الإمبرياليات هذه سيطرة هي التي تحكم علاقتها بأوكرانيا وربما نائب تفكر في اتهامها ولقد ظهرت برعه "الندم" على تفكير لاتحاد السوفييتي في خضم بحث عن "السوق الواسعة" والمراكز الاستراتيجية (التي أفرد إليها قبلاً فيما يحضن أوكرانيا)؛ ي في خضم البحث عن التوسع الإمبريالي بكل تسببها الاقتصادي في إطار النمط الرأسمالي يفرض عليها كذلك "العب ضمن الحدود الممكنة" ولا شئ في أنها تعرف هذه الحدود التي بالتك تعيد بمصحتها

فليست الغالب بحاجة إلى روسيا بل إن أميركا كذلك هي بحاجة إلى روسيا وهذا الامر يوضح المدى الذي يجري فيه التحول في ميزان القوى العالمي، وفي إعادة ترتيب معالم وفق وضع لقوى الإمبريالية ذاتها (إلى أن حيث سيلعب ذلك في فترة القاسية نتيجة تفاقم الصراع ضد الدور الإمبريالية ذاتها من قبل الشعوب) وإنما كانت أميركا هي القوة بمضاده للاتحاد السوفييتي ومن الحرب الباردة، في تكافؤ طاهر كان لا يسمح بهزيمة طرف لطرف آخر، بعد تعايش في ظل سياسة "التعايش السلمي" التي بدت مع خروتشوف واستمرت مع بريجنيف إلى فترة انهيار الاتحاد السوفييتي وإذا أردت أن تقلب الوضع العالمي بمصلحتها النهائية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١، عن طريق فرض ذاتها كقوة عالمية وحيدة مهيمنة ومسيطرة ومحتكرة فقد ظهر عليها "العب" بعد أن حاولت تجاوز برمانها من حائل السيطرة على العالم طيلة سنوات عقد التسعينيات والعقد الجديد حيث لم تقض السيطرة الواسعة التي طامع بها ونشر قواتها في مناطق واسعة من العالم، إلى مع الأزمة الاقتصادية من الانفجار

هذه الأزمة هي التي انجحت بترك نوبوما؛ لأنه كان يطرح سياسة التكيف على حد لازمة لاقتصادية داخلية وهي التي أوصلته بعد ستير من حكمه أن لا حل للأزمة العالية ومن ثم؛ يجب إدراكها والتكيف معها فقط. ولقد أظهرت الأزمة أنه يجب تقليص ميزانية الجيش وعبيده، وتقليص الدور العسكري في العالم. وهذه نتيجة فرضت بالضرورة عادة تموضع أميركا عالمياً، من خلال تحديد لأخطار وبناء التحالفات عبر لاسس الجديدة فقد ظهر واضحاً عجزها عن حوض الحروب العديدة، ونشر قواتها في العالم، وبنت قدرتها على تقديم "المساعدات" الاقتصادية

أضعف وهو الأمر الذي جعل باراك وباما يصدر بداية سنة ٢٠١٢ الاستراتيجية الدفاعية الجديدة التي انطلقت من أن الاوبوية انقلب الى اسيا والمحيط الهادي، نتيجة الاستنتاج بأن الصين باتت هي الخطر رئيس ولهذا جرى السعي لإعادة بناء التحالفات على ضوء ذلك، الأمر الذي جعل بحاجة إلى روسه امرا لا بد منه، من جهة لتكسر كل إمكانية تحالف روسي صيني ومن جهة ثانية لفرض الحصار حول الصين ولأن روسه مطالب بعد أن غلب اميركا على غيرها وتهميسه ضد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ست ٢٠، فقد بات على اميركا أن يتنازل بها في مدخل عديدة لديها سورية كانت يمكن الأول الذي غرقت اميركا أن تدعم السيطرة الروسية عليه وربما تغير بتوشعه في شرق الأوسط غير النفطي (أي من الخليج العربي)

لكن؛ كان وضع أوكرانيا مريحا بروسيا؛ حيث كان يسيطر يانكوفيتش الثورة التي حدثت هي التي أوجدت لإشكالية الراهنة. حيث سعت بعض بلدان أوروبا لاستغلالها من أجل "سحب" أوكرانيا وخصمها بيبا تصرف روسه كقوة إمبريالية من خلال السيطرة على نفوذ والدفع نحو تفكك أوكرانيا ولأن اميركا (والعالم كدنت) تريد التحالف مع روسيا فإن الأمور سوف تسير نحو التفاهم، وفق المنظور الروسي

أميركا ليست في وضع الهجوم بل كانت في وضع التراجع وهنا ما سمح بروسيا أن تحاول التقدم، وأن تستد في أوكرانيا، وتفتح لار ثقلة في "الشرق الأوسط" وتوسع في مناطق كثيرة في العالم

روسيا الجديدة

هل يعود العالم ثنائي القطب؟

السؤال بالتالي يعمل في ماذا تريد روسيا؟

حينما انهى الاتحاد السوفيتي ترسخت القناعة من العالم بأن تحت السيطرة الأميركية المنطقة لتعود طويلة وريفا نهائيا حيث إنها القطب لأكوى عسكري، والذي بات دون منافس على الإطلاق. وحيث انه كقوة المهيمنة اقتصاديا نتيجة ضخامة اقتصاده وقوته

هذا الوضع هو الذي أنتج فكرة "نهاية التاريخ"، والانقضاء النهائي نرأسمالية، وهو الوضع الذي كرس تصديقها كذلك لهذا جاء كتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ وحاتم البشر" لكي يكون "إنجيل" القرن

بحدسي والعشوي. ولقد أكمل فكركم النظر في الصراع العاصي كصراع
محضرات غير كتاب صمويل هنتنغتون "صدام الحضارات" وإذا كنت
"الحرب على الإرهاب" لا تزال تعطي الحياة لهذه الذكرة الأخيرة، فإن
فوكوياما اضطر بعد عقد ونصف من تسره كتابه إلى أن يسير في ضوء
الفهم الذي ظال فكرته. وإن يعيد التوضيح بأن ما قصدنا بالمحدد هو
الفكرة الماركسية التي تعد بأن التطور الاقتصادي سوف يفرض تحقق
الديمقراطية مطلقاً مما حدث في الاتحاد السوفيتي والمنظومة
لاشتراكية وبالتالي فإن نهاية التاريخ ستحقق في انتصار الديمقراطية،
نكن بعد التطور الاقتصادي الهائل الذي تحقق في تلك البلدان

قد ربط فوكوياما العمل لتحقيق الديمقراطية بالتطور الاقتصادي
المحقق، وبعد أن انتصار الديمقراطية وليس الرأسمالية هو نهاية التاريخ
وبالتالي فإن في الديمقراطية تكون ضرورة حتمية حينما تصبح
المجتمعات متطورة اقتصادياً أي مجتمعات صناعية حديثة.

وما من شك في أن هذه الفكرة هي فكرة ماركسية، حيث إن تطور
البنية التحتية يفرض تغيراً حتمياً في البنية الفوقية. ونحن أصبح الآن
أحد صناعه وحديثة يصبح من المستحيل أن تدخل فاعلية الفرد في تسريع
التكوين السياسي الذي هو دولة. وهنا تكون الديمقراطية ضرورة
حاصره هذا هو الوضع الذي دمر الاشتراكية، وأعاد تلك الدول إلى
رأسمالية؛ حيث بات لتناقض بين البنية الفوقية التي تاضعت، انطلاقاً
من تكوين قطري قروصطي، والسنة التحتية هي بالذات حدة وتفترض
تحقق الحداء في البنية الفوقية، هو لتناقض الذي يحدث إلى أن قد
دخل الحق في الحياة، وبات في حاجة إلى تغيير على السياسة

من يواصل فوكوياما إلى الفكرة الماركسية عبر المسألة عبر ما
حدث نكون؟ هل هذه هي المسألة كلها؟

بعض من من الديمقراطية هي النتيجة "الطبيعية" الوحيدة لكل ذلك
التطور؟

ما لم يلمس فوكوياما. وربما كان غالباً عن "منفسي" الإمبريالية هو من
ما قاله هو نصف المسألة أو أنه الجانب الدخلي لمسألة الذي يحصر
تحول بنية الفوقية في تلك البلدان، والذي استلزم التحول إلى
رأسمالية، ليس من تحقق الديمقراطية مساو للرأسمالية. بينما كان يجب
حظ أن التطور الاقتصادي المحقق على وضع. وسيد (وريثة الاتحاد

الميلاد في التكوين العالمي الأساسي الجديد

ولقد كانت المرحلة الإمبريالية تنطق من أن ما حدث من انهيار سوف يفضي إلى تفكك الإمبراطورية بعنصرية الأطراف، التي هي الاتحاد السوفيتي، وهو ما تحقق سريعاً. الأمر ندي سوف يفضي إلى انهيار اقتصادي شامل يدهر بية التي اسمعها بالاشتركية. عبر التحول السريع نحو الاقتصاد السوق، وفتح الأفق لانتصار العافيات التي عصب نهياً في الانتصار الذي هو ملكية عامة (و ملكية دولة) وبالتالي يجري الدفع نحو محاصرة راسب اقتصادي من أجل تحويلها إلى "نواة عسائليه" ويؤمن أن تكون راسماليها الجديدة تابعة للرأس الإمبريالي؛ أي أن دخلها في علاقة تبعية كما كل الأمم المخفضة وهذا كان تحطيم الصناعة التي لعبت طيلة فترة الاشتراكية مصالة حيوية بالنسبة بذلك الراسمال لأنه يخسب منافسة، يهد يميل إلى التلاخ الصناعة من الأساس

هذه هي الصورة التي عكس، ولا تزال الولايات المتحدة على أن تحفظوا في كل نظام عالمي جديد، ليهي شكل مطلق عليه. والر نهيه، "نهيه التاريخ" وهذا هو المعنى الذي غم د "نهيه التاريخ" التي طلقه فوكوياما والذي كان يترايط مع تحويل النصر عاب في العالم إلى صراع دينية وادييه واسيه وفق فكرة "صدام الحضار"، الذي كان ستراتيجيه سيامية أكثر مما كان تخيلاً واقعياً

لكن؛ هل كان من الممكن أن يتحقق ذلك بدولة أصبحت صعية وحديثة؟

الجواب العسرع كان نعم. ولقد انطبقت التصورات الإمبريالية كلها من ذلك لكن ما بات يحدث منذ بعض الوقت، والذي توضح في سياسات بوتين قبل أن يتحول إلى رئيس نوزاء، ومن ثم؛ ما يحدث في جورجيا. ورنا عداً في اوكرانيا يعطي الانطباع بأن وضعاً مختلفاً يتبلور. وأر روسه لم تصبح دولة عسائليه، على العكس فقد بدأت الهجوم من أجل أن تعرض مانها في التكوين العالمي

أضير هذا من أن هذه خطوة / بداية، ربما تفود إلى أن تتحول روسيا إلى قصب جديد وربما لا يتحقق ذلك سريعاً لكن من الضروري أن نحظ الجذر الذي أسس لهذه السياسة العافية

هذا ما لم يدركه فوكوياما، حيث إن التطور لاقتصادي والاجتماعي

الثقافي الذي حقق في ظل الاشتراكية والذي تحول روسد إلى دولة صناعية حديثة ومنتوكتة، وأصبح لشؤون مجتمع مدني حديث (وهذه المسائل تفرض إعادة التفكير في أخيه التجربة لاشتراكية ومضيد إلى اني حقله اسجاراً كبيراً هو هد بالتحديد الذي هو ضرورة لكل الأمم المختلفة). هد التطور فرض الديمقراطية كضرورة لكنه يفرض ب تدخل "الرأسمالية الجديدة" في تارخ مع الراسعاليات لأخرى من حل "تقاسم الأسواق" بالضغط كما كان الصرع بين الراسعاليات الأوروبية إلى فترة الحرب العالمية الثانية

إن فكرة "تقاسم الأسواق" جوهرية هنا ليس لأن تطوّر الراسعاليات قد شهد ذلك، بل لأن قانون الراسعاليات الجوهري يفرضها؛ حيث لا راسعالية دور اسواق خارجية وليس من الممكن للراسعالي أن يقع سوطه القومي لأن "فيض الإساج" هو قانون جوهري في الراسعاليات وهو يفرض (أو يحتم) أن تسعى لفتح أسواق في كل أرجاء العالم، لأنني غير ذلك تحصن على الريح وبهد ليس بمقدور رأسمالية صناعية أن تبقى اسيرة سوطها المحلي (القومي)، وهو الأمر الذي يدفعها إلى "التوسع الخارجي" وهذا كان جدر لاستعمار لكن كذلك جدر مع انتشار الصاعه عالمياً وحصرها في عدد محدود من الأمم استطاعت الوصول إلى ذلك، وبالتالي تقع الأمم كلها التي كانت تحاول ذلك ومن هد بمطلق توضع الإمبريالية الاميركية انها قادرة على لفظ بصدايات الروسية كلها انطلاقاً من انها متقدمة، وانها لم تعد صالحة للإنتاج، وإن العافيات الجديدة سوف تعين في النشاط في الخدمات والتجارة والعمل أكثر مما يعين إلى شراء تلك الصاعات المنافسة

والمسألة هد تشتغل في أن روسيا بأنه تملك "أمية لتحية" الصناعية، وبالتالي فهي قادرة على تطويرة صاعاتها استناداً إلى التطوّر العلمي لهد الذي تحقق فيها وهي بالتالي قادرة على إعادة بدء البنية التحتية راسعالياً ولقد كانت السوالات هد لانهيار إلى أوسط عقد لاور من القرن الحادي والعشرين هي سوالات التفكير الاقتصادي من خلال الفوض التي حدثت في الصدة التي تقرب من تعميم الاقتصاد السوق، وهد تم؛ إعادة البناء على أساس راسعالي وهي السوالات التي يدب فيها روسيا ملخلة دلامبريدية الاميركية، تم تبعتها بدء تحقيق الاشتفاق، خصوصاً هد استلام فلاديمير بوتين السلطة، ونهية عهد يلتسين وهو الأمر الذي يفرض بدء تبلور سياسته خارجية لهد عن نواحي الجديد أي

كوب روسيا لا يستطيع ان يحقق ذاته راسمالياً الا عبر حصة في سوق العالمي حاوية الولايات المتحدة حرمها منه عبر بدخلها لإفشان صفات اسنحة، وحزماتها من أسواق كان لها وجود فيها

ور كات الولايات المتحدة هي القوة العنقوفة عسكرياً فإن روسيا هي القوة العسكرية الموارية. كما تبين خلال الحرب الباردة، وحيث لم يؤد لانهاض الذي حدث بديه سعييات انظر العسرين من احداث تغيير فيه رغم ان سنوات الانهيار الاولى (عقد التسعينيات) قد افر عن يمين الجيش وعلى استراتيجيته، وكشف كثيراً من اسراره لكن إعادة بنائه كانت ممكنة وسريعه وربما كانت عودة التوازن العسكري هذه هي التي ستؤسس طابع النظام العالمي الجديد، وسوف تفضي إلى حروب القيصيه مستمرة، تغير عن ميل كل طرف إلى تعزيز سيطرته وهو الامر الذي سيفرض على الولايات المتحدة عادة النظر في استراتيجيتها الزاهنة

إن روسيا الجديدة تفرق لأن تنصرف كقوة راسمالية لها مصالحها العالمية، وبالتالي لها موقفيها في خريطة السيطرة على العالم وهذا يصطدم بالسيطرة الكاملة للرأسمالية الأميركية ولباطي الرأسماليات رغم التفكك الذي بات محكم العلاقة فيما بينها. وأيضاً رغم تدخله في محكم طغيها عبر اشكال لا شعاع كلها التي تحت درأسمال نحاص بها وهو يصطدم بهذه السيطرة في لحظة دروة لازمه التي تعيشها، والتي يفرض عليها التمسك أكثر بالأسواق وبها إلى الحد الأقصى هل هي عودة إلى الصانع التطلعي ببر الرأسماليات على المواد الاولية والاسواق وتندسم العالم؟ ربما في ذلك صعوبة نتيجه بطور لفترة التمهيدية شحروب، وديالي ربما كثر ضعف فطرب هو الذي سوف يفرض معاهد جديدة ضد تقاسم العالم وفق موارد القوى الجديدة. وإلا فإن وضع روسيا سوف يفرض بديلاً آخر، حيث يمر العكس، أن نلزم مهسة لا هذا يعني انهيارها الصناعي والاقتصادي عموماً، فليس من أفق لصاغانها إلا عبر البحث عن أسواق ككل راسمالية

الإمبريالية الروسية وهوس القوة

بدو روسيا متوترة في تعاملها العالمي وتميل إلى استخدام القوة يفرض مصالحها وهي تدفع لأمور نحو تصعيد في وضع عالمي، يمكن أن يقود إلى حرب لقد استبكت مع أوروبا بعد تدخلها العسكري في أوكرانيا وختم شبه جزيرة القرم ووثرت الوضع في سورية بعد أن استنارت أميركا وأوروبا وتركيا التي وصلت الأمور إلى حكاك عسكري

انخفض إلى اسلحة حديثة متخوي ٣١، وما تلاه من ارتفاع حدة التوتر وهي الآن تعيش وسط توترات متعددة كلها يمكن أن تتطور إلى حرب

رغم ذلك لم تترك جح بل رادب من تواجد الفسكري في سورية بعد من وسعت بقاعده البحرية في طرطوس وقامت لعدة جويه في اللدنيه؛ حيث رسل صواريخ أس 1 العضادة للطائرات والتي تظل سورية كلها، وجنوب تركيا وأطراف البحر المتوسط كما سيطرت على قاعده جويه خدر هي قاعدة الضبعة. تم حظر الشعيرات، لكي تكون قاعدة انطلاق المروحيات وكذلك اخذت عناصر الجيش الروسي تصل إلى سورية

كانت روسيا بوتين تعمل في المرحلة الاولى على السيطرة على "محيطها السابق" (أي بدار الاتحاد السوفيتي السابق)، بعد بدخبت في بحار واسبانيا الجنوبية وقامت بفتح ثغرات شيسس وكان واضحاً فيها الخيف في الجسم، دور اعتبار لأية قبعة اسديه وهذا ما باتت تعارسه في سورية، حيث تتبع سياسة الأرض المحروقة لكي تهرم الثورة ولا شب في انها لتصرف بهجبه لكن؛ بقوثة كدب، وتطور من قدرتها العسكرية بشكل لافت، وايضاً تحاول إظهار قدرات طائراتها وصواريخها؛ لكي تحبب "العدو" لكن؛ مر ثمة؛ لتوسيع سوق السلاح لإقناع رباتر حدد بالركض لقرء هذا السلاح الفتاك إلى سياق السياسة الروسية يوضح المبرر الحقيقي من أجل تحرير قدرات الجيش الروسي بشكاً كبير والدفع نحو توسيع الوجود العسكري في العالم؛ حيث يجري التركيز الآن على البحر المتوسط الذي أصبح فتحاً بالقطع العسكرية البحرية. وفي سورية التي باتت ساقطه فتحه بالطائرات البحرية

هذا السوء وهذه الوحشية وكذلك هذه العجبيه وهوس القوة التي تحكم روسيا هي تدج ارمها ما هي ارمه روسيا؟ هذا ما يجب فهمه، لانه في جدر كل ما نراه من معارسة عجيبيه ووحشية ظهر ذلك لدى ألمانيا، حين تطورت صناعات متخرفة عن الدول الأوروبية لآخرى فوجدت انه قد جرى تقاسم العالم، ولم يبق ما تحتنه لهذا الهدف نحو التسليح، وشكلت تحدياً كبيراً خاض الحرب العالمية الأولى وهو ما حدث معها ايضاً بعد أن خرجت مهزومه، وفقدت من هذه الحرب؛ حيث فرض ذلك سيطرة هتلر على الحكم. وحشد الشعب بحرب جديدة لقد ادب الازمة التي تعيشها البرجوازية الألمانية من قبول هيل ناري كان يعمله "الحرب لاشركي الألماني"، حرب هتلر الذي سيطر على الحكم بالانتخاب، واسبس اقتصاد "دولانيا"، لعبت الدولة دوراً محورياً فيه وفادته عجيبيه

القوة من حوض حروب ضد "العالم كله"، أي ضد الدول الرسولية، والاتحاد السوفيتي عجيبة كانت سي تضعف الداخلي لابد إلى دست، بهذا خرم

روسيا تعاني من وضع مشابه، رغم اختلاف الظروف، وحيث انتهى الاستعمار لكز، باب العالم يسيطر عليه عبر انكسار وحتكاز لأسواق من قبل براماليه القديمه (أمريكا وأوروبا واليابان)، ومن قبل الصين واصبحت تبعه الطبقة المستعمرة في الدول لطرفيه هي الأساس في تحقيق السيطرة على الأسواق مدعوماً دست كله يعود ميركا بـ "حارقه" ي المتعوقه بشكل كبير قد صيغت للاطراف بشكل تبعي مد الهيار "نظرة التحرر الوطني"، تكمل ه كانت تسيطر عليه الدول الامبريالية القديمة، ولتسيطر سيطرتها على مناطق واسعة في الجنوب وتقرر دلا. يانهار النظم الاشتراكية و تسيطره على بدال وروب الشرقيه وجرب محاوله السيطرة على روسيا ذاتها، وعملت الامبريالية الامريكيه على فرض "احدية خطية" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بفعل لوقوفها العسكري "مطلق" وبالتالي باتت مقبلة بالسيطرة على اسواق العالم لكي تتجاوز ازمه يعيشها اقتصادها وهو الامر الذي دفعها لاحتلال افغانسان والعراق ومحاولة نشر قواتها في العالم لكي تضمن التحكم بمجمل الأسواق وتحاصر أوروبا واليابان من جهة وروسيا والصين من جهة اخرى أي لكي تضمن سيطرتها على الإمبرياليات القديمة من جهة ولكي تمنع سيطرة لامبرياليات الحديثة من جهة اخرى لكي هذه السبسة أحفظ لعم احتلال افغانسان والعراق بالضغط لأن دمه اقتصادها عمق من ربح عبر توسيع الأسواق، او التحكم بالمواد الأولية فهي أزمه اقتصاد ذات لظلم العالمية هي المهيمنة فيه و أصبحت "المصرية" وساطد العالي هذا لأساس فيه

هذا الامر كان يعني فتح توشع روسي وإسائها في اندفن اعالمي هذا الامر بالتحديد كان مدفع روسي الر "توبز" حيث بد شعور براماليها، والدولة الروسية عموما، بالحصا "لامبريالي"، في وضع تحتاج فيه إلى التوشع واكتساب "مدطق نفود" وأسواق لتصدير أسلحتها التي تنافس الأسلحة لامبريكية، وكذب أسواق تقبل سلعتها التي لا تستطيع المنافسة دو ه فسر حيث لا يتحقق ذلك سوى عبر السيطرة المباشرة واحتكار الأسواق وتبور هذا الشعور بالحصار بعد العقوبات لامبريكية الاووسة عليها بعد أزمة اوكرانيا، حيث زادت العقوبات من

رمة القنصل ده. بعد وقف تصدير نف الى اوكرانيا وفرض عقوبات على
عونا وشركات وشخصيات هامة من روسيا، ومن ثم، بعد انهيار سعر
النفط بشكل كبير هذه العقوبات التي جعلت نفوس الروسي بالحصار
"حقيقة" وقعه، وفعلاً عملياً هذا الوضع كان يفرض التوتن، والتعبير
"الفاشي" والهدف من أجل السيطرة إلى شعور الرأسمالية الروسية
والدولة الرأسمالية الروسية بالحصار يفرض تلك كله، ويفرض أكثر من
ذلك

المشكلة التي يعيشها روسيا كذلك، تعمل في أن سعيها يست ماضية
في الأسواق العالمية، بعكس وضع الصين وفيه عدا السلاح ليس لديها ما
يتنافس السبع الرأسمالية، حتى في داخل روسيا وهذه أزمة أخرى تعيشها
روسيا، وتدفعها إلى أن تعمل إلى السيطرة العاقرة من أجل فرض سيطرتها
بالقوة فهي ترى أنه وإن يوجد نظاماً "متحالفه" معها، لا تجد أن ذلك
يكفي لكي تدفع في الأسواق بعد تغير من السيطرة العسكرية العاقرة
وحكماء الأسواق بعكس الصير التي تنافس بقوة "عارقة" سبعة وعشر
ساعي هذا الأمر يدفعها إلى أن تعمل إلى القوة لكي تضمن السيطرة
العاقرة، وتفرض سيطرتها بقوة سيطرتها

ولأن النمط والعار هو مصدر دخلها لأساسي بجانبها تدفع لكي تحنكر
السوق العالمي من خلال السيطرة على المناطق التي يمكن أن تكون
مصدر تصدير الغاز خصوصاً حيث تكون أوروبا خصوصاً مضطرة
لاستمرار الغاز الروسي ومورد مفضلة هذا، لأنه الطريق لتصدير الغاز
الخليجي، القطري خصوصاً إلى أوروبا وحتى تصدير الغاز الإيراني
خليتها الذهب وهذا ما كان قد جرى الاتفاق عليه بين كلاً من قطر وإيران
ومصرية سنة ٢٠١٠، حيث تقرر حينها هذا خط أنابيب الغاز من البندى إلى
البحر المتوسط لتصديرها إلى أوروبا.

إلى؛ روسيا الإمبريالية تعيش أزمة كبيرة، لأنها باتت مبريالية تريد
الأسواق في لحظة اختصار سيطرتها الإمبريالية الشديدة على السوق العالمي
لقد حاولت الحفاظ على حضتها في العراق لكن أميركا احتلته وحاولت
الحفاظ على مصالحها في ليبيا فحزى القلب عليها وتخسرها وهي ترى أن
الإمبرياليات القديمة "أمرب" غيرها في أوكرانيا، فاطاحت بجليتها الوثيق
وهي تسعى من بيع السلاح عبر تهديد أو الحراء الدول في تحاول ذلك
وبالتالي باتت تنطلق من أن "الغرب" يت مر عليها، ويريد تصديرها هو
الأمريكي هو الذي بات يحدد سياسات روسيا وهو الذي يدفعها للتوتر

في صراعات ليس من أجل في كسبها وهذا يمكن أن يقود إلى تورط أكبر وبالتالي يمكن أن يدفع إلى "خافة الهاوية"

هل نظام روسيا كما عايناه العايناه هتلق؟

المشكلة هنا نعمل في من روسيا تستغل الانسحاب الأميركي من "الشرق الأوسط" وبالتالي عدم ميل أميركا للتدخل العسكري الكثيف بعد تحاول الاحتكاك بدول أقلية وتحتل حصر تدخلها في حدود "القيمة" لكي لا تتفاهم الحروب إلى حرب عالمية لكن من يضمن ذلك؟ فنركب جزء من الحلف الأطلسي، وبالتالي فإن أي صدام معي يدفع إلى صدام حتمي مع دول الحلف أي مع الإمبريالية الأميركية

وربما لا تعد العساة عند هذه الحدود لأن وضع روسيا الأرموي وحاجتها العميقة للتوسع يمكن أن يقود إلى تدخلات أخرى قد تفضي إلى احتكاك أكبر وهو ما يمكن أن يفجر حرباً عالمية فائقة روسيا لإمبريالية عميقة وليس من "تفوق" لديها سوى السلاح. ولقد نجدها نفس عن أسلحتها الجديدة "الأكبر ثمناً" وتدفح بحراً استخدام جيشها وتقوم باستنزاف عسكري مستمر لئلا أن ليس لديها سوى "العضلات"، وهذا ما يفرقها في موسى القوة ويمكن أن يدفعها إلى التدخل العسكري المباشر مع أو هناك ويقود بالتالي إلى تصاعد الاحتكاك مع الإمبرياليات الأخرى (ربما حتى مع الصين). ويجهز الحروب العالمية ممكنة. رغم ذلك، التمسحه النووي من قبل الدول الإمبريالية التي يمكن أن تخرط فيها

إذا كانت روسيا يلتصق قد سمعنا هذا "الغرب" فاستغربت بلا تردد في النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي حاول يتلائمها، وبات جزءاً من النظام العالمي الدولي، فقد أخذ فلاديمير بوتين طريقاً ينطلق من تاريخ روسيا، ومن تطوره، الذي تحقق في المرحلة الاشتراكية في التطور الصناعي، واعتماداً على حثيظتها من النفط والغاز من أجل أن تصبح روسيا هي "رعيمة العالم" بعد شعورها بضعف أميركا وتراجعها العالمي، بعد أن كان الأمل يحد في مرحلة سابقة في تشكيل عالم متعدد لأقطاب ولا شك أنه كممثل ليبروفراطية دولة عريضة، وصناعة السلاح، وكذلك نظم المالية التي نهى الاقتصاد السوفييتي يتقدم من أجل ذلك ولا شك في من بركة وعنجهيته هذا التلخيص لأزمة روسيا، التي لم تعد اشتراكية، لكنها بعد أن باتت رأسمالية ظهر أنها عاجزة عن تحقيق "عبراليتها" نتيجة "تفاسم الأسواق" وتشكيل بين طرفيه لا خيار لديها سوى التبعية للإمبرياليات القديمة، ولكن، أيضاً نتيجة عدم قدرتها على

الفاشية في سوق مفتوح هذه الصالة الأخيرة هي صبة نصوص التي يات بتقدم سرعه لكي تكافس "على القعة" وهو ما جعلها "الخطر المحتمل" على الإمبريالية الأميركية بالتالي فلكي تخرج البرجوازية الرومية من مازلتها لاقتصادي، ولكي تنطور روسيا اقتصادياً يجب أن تكون مهيمه عالمياً محتكرة للأسواق أو فارضه ذك عبر قوتها العسكرية هد الأمر هو الذي يدفع إلى زيادة التصنع، وتضخيم الجيش، واستعراض القوة التي باتت تنتشر هد أو هناك لقد اصبح ميراثه الدولة تخضع لاحتياجات الجيش، وبات التطوير العسكري يحظى باهتمام السلطة، وايضاً بات التقدم نحو السيطرة خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق هو الخطوة الأولى في مسار نوصفي من أجل السيطرة، حتى وإن تحقق ذلك في شكل احتلال وذلك كله يدفع نحو نأزم الوضع العالمي وربما الاندفع نحو صدام دوبي

روسيا مريضة، وعلاجها يعتمد على تغيير النظام ككل فليس من الممكن أن تسقى نور بجوار الرأسمالية لأن ذلك وحده هو الذي يبيع اندفاعها الإثوسي بسيطرة واحتلال، وبالتالي الصدام مع الإمبرياليات القديمة بينما تحاور الرأسمالية يفتح على صراع عالمي مختلف، في وضع تعاني الرأسمالية فيه من "أزمه وجود" على ضوء سيطرته النشاط العالي وهيمنة الطغمة العنيفة فيه، لتخترط روسيا في موجة الثورات التي ستدلع ضد الرأسمالية بل أن تصارع طفعمها العنيفة من أجل السيطرة والاحتلال

روسيا الإمبريالية من أوكرانيا إلى سورية

بعد الدور العسكري لرومي في أوكرانيا الذي لا يزال مستعراً عبر دعم الانفصاليين الأوكرانيين وضع شبه جزيرة القرم، ها أن دورها العسكري يعتمد من موريه بهذه نوع النظم فيها من القوط ولعكريس سيطرة روميه عليها ولا شت في أنها قاصد سابقاً بأعمال عسكرية في نور لاتحاد السوفيتي السابق كما في جورجيا مثلاً بدعم استقلال أوستينب بجنوبية حيث أرادت أن تبقى تلك الدور في خطر نفوذها وربما مسجده روسيا تتدخل عسكرياً في دول أخرى، حيث أن سياساتها الخارجية باتت تقوم على القوة هكذا الدول الإمبريالية كلها خصوص تلك التي كانت تدخل عالمياً قد بدت تقسماً بين إمبرياليات أخرى حيث يكون الهدف هو الطريق لتحقيق التوسيع والسيطرة على الأسواق وتحقيق النفوذ

لقد انهار الاتحاد السوفيتي، ومازل الشعب نحو الرملة، وعملت

السيطرة المسيطرة على هذه "الطاع" دولة" بالاشكال التي اجتمعتها
بو من يتصور وهو ثمة؛ مالب روسيا في هذه المرحلة لكي تكون "حيثاً"
لايركا واريد اميركا أن لا تكونها. وتذكر بسبب الصناعة وأن لايركا
في النظام العالي الدولي الأمر الذي فرض سيطرة مافيا على الاقتصاد
واسلطة وراء الوضع الاقتصادي هذه. وظهرت بعد السبع نهاية العقد
الأخير من القرن الماضي حيث كان يمكن لتورة أن يصر بولا تردد
وضعت السيوفين

مع يوسيف. عمل السوء على الوضع الاقتصادي والشمعي وعلى
تعزيز الاقتصاد لكن انطلاقاً من الاعتماد على النفط وانوار (التي يتكرر
نصبة ٤٧ تقرير من الدخول القومي). وعلى الاستثمار في تطوير الحروب
عسكرية والصناعة العسكرية. وظهر في العقد الجديد كان يتم بالانكفاء
بدني لتزليق وضع السطة وضعت استقرارها هذا ما حكم مرحلة
يوسيف الأولى ومرحلة وريته دميتري ميديفيدوف لكن الأزمة العالية
الأميركية التي انفجرت في سبتمبر سنة ٢٠٠٨ دفعت روسيا لتفكير في
الخروج من انكفاءها الداخلي والتوجه بمعارضة نور عالمي خصوصاً من
مرحلة السبعين شهدت حصاراً أميركياً على صربيا روسيا. وبالتالي
ليما يتعلق بالسلاح ولا شك كان ايتو في مجلس الأمن بشأن سورية
هو الفاصل الذي كان يريد الروس (كما الصين) أن يوسعوا على ضوئه
عالمها جديداً، متعدد الأطراف

طبعاً لايرها لم يكر عفوياً. ما انه نتيجة تكوير جديد يفرض
تصبح روسيا قوة عالمية مهيمنة؛ حيث فرض الانتفال من الاشتراكية
إلى الرأسمالية الداخلية إلى أ تصبح الرأسمالية بعشكته والتي تضج
خلال حكم يوسيف ووريته عمالة لأن تخرج عن الأسواق وأن تفسد قوتها
في العالم كذا صربيا، وكندا وسيطر على مواقع ستراتيجية هذه
مسار لإمبراطوريات كلف التي فرض هيمنتها. وأمي عجزت عن ذلك.
فخفف هذا الأمر هو الذي انتج الحزب العالمي، وانتج الحروب
إقليميه فالرأسمالية تفرض حتم التوسع والسيطرة للحصول على
الأسواق. ولهد تصاعدت

وكانت يوسيف يتصور تعامل كثر مع أميركا وقلب د اقتصاد
بصدمة الذي على الانتفال السريع إلى الرأسمالية فقد أدى ذلك إلى
تكييف للاقتصاد الروسي متوافق مع السيطرة الأميركية وهناك دة
لا يطرأ السريع في النظام العالي الدولي المحكوم حيثما من قبل أميركا.

والى سيطرة عافيه، ثم تلت ذلك إلى الصاعقة. بن هشتاد وثمان مائة
كانت بعد بحلق وضعا يؤدي إلى انهيار داخلي، الأمر الذي جعل عصر
وإن وفاء عن انهيار العلاقة مع مجمل الشعب. ثم إلى انهيار وهو
تعديل هل يظن. وبور صدام وهو تعديل الذي كان يفرض حقه
التوسع الخارجي، لكي ينشأ اقتصاد بشكل مستوعب غير النهب، كما
تفعل كل ميراليه.

ما شجع على ذلك هو الزعم العاليه الاميركية التي فرضت بعد وضع
سنوات سياسة تقوم على الاستحباب من "التريق الأوسط" وعبارة لها
والعقيد الهادي كاتوبويه بدلاً عنه. هذا ما فرض على روسيا أن تعمل منذ
الثورة السورية (وبعد ما عدته حديفة اميركية في ليبيا) على أن تحضر
سوية بولة تامة لكن، ظهر أن اميركا تريد أن تلعب دور رعاية
مرحلة انتقاله كما صرح باراك أوباما بداية سنة ٢٠١٢ وهو العسر الذي
انتج مبادئ جيف، ومؤتمر جيف، الذي أحرق بالضبط لأن روسيا أن
يؤخذ نظام الذي يرفض مبادئ جيف، أصلاً بل أن تعمل على إحصار
وفد من حلقة يوافق على تلك المبادئ بعد أن وافقت المعارضة التي
حضرها مطلب الروس

روسيا خلال ذلك كانت تدعم نظام السوري عسكرياً في الخراب (مع
إيران)، وظلت تشير إلى تمسكها ببقاء عمار الأسد، رغم "البؤسة" في بعض
الاحيان لكن أحرق جيف، والسلاح الثورة في أوكرانيا عن من مشكلة
روسيا ووضعها في حالة اللا توازن، خصوصاً بعد الحصار لأمريكا
الأوروبي الذي فرض عليه وفي أوكرانيا كان النظام لقائم حينها لانهالها
لكنه كان مكرهاً لشعبه لأنه لم يحل المشكلات الاقتصادية التي تار
الشعب من أجلها سنة ٢٠١٤ ضد نظام تابع للغرب

و كانت روسيا قد تدخلت عسكرياً في عدد من بلدان الاتحاد
سوفييتي السابق مثل جورجيا، فيبدو أنها الآن تحاول معارضة الحرب
لكن تعرض وجوبها العالمي، فقد سيطرت على شبه جزيرة القرم، وضمتها
لها، ثم شغلت تمرد في شرق أوكرانيا (المنطقة القريبة من موسكو
والتي يسكنها سكان روس) الذي شهد حرباً ضروساً ثم توقف هذا إلى
الآن رغم أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته ميركا ووروب قد فرض
بعض التراجع على روسيا وهنا ربما نجد أن أوكرانيا هي جزء من دور
لاتحاد السوفييتي السابق، والتي ياتي التدخل فيه في سياق ما حدث
في جورجيا، حيث تريد روسيا ضمان هيمنتها على دول الاتحاد السوفييتي

لكن الامر في سورية سيبدو مختلفاً في الاحول كلها، حيث انها تدخل بشكل مباشر عسكري في بلد لم يكن من دول لاتحاد السوفيتي، وطلب علاقته بها هد نهاية الدولة سوفيتيه ليست جيدة او جيدة، خصوصاً بعد استلام بشار الاسد السلطة فقد بلغت المبادلات التجارية اقل من مليار دولار ولم تكن روسيا مهتمة النظام الجديد وقد فرضت حاجة النظام لحماية دوله بعد الثورة، وخوفاً من تدخل اميركي، تحقيق صفته تفاهم مصالحه، حيث تحصل روسيا على مصالح اقتصادية تتعلق بسفط ونفط ومشاريع اقتصادية اخرى، ومصالح استراتيجة بتعزيز قاعدة طرطوس التي باتت بالنسبة لروسيا ذات أهمية فائقة وهي تقدم لنشر اسطولها في البحر المتوسط في سياق السعي لتوسيع نفوذها في المتوسط والشرق الاوسط فهي باتت تفكر بعد الانسحاب لأميركي في "ملء الفراغ"، كما فنت اميركا بعيد الحرب العنيفة القوية لهذا لا بد من ملاحظة ان هناك مصالح اقتصادية، وحاجه من قواعد عسكرية في سورية هي التي تحكم سياسة روسيا، وتدفعها إلى الحرب

روسيا الامبريالية تقوم اليوم بغزو سورية، ويسر فيقر ان النظام هو الذي دعاه لأنه نظام لم يعد قائماً اصلاً نتيجة انهيار قوته. وبحكم ايراس بفراره، وأيضاً لأنه رفض مر فبه غالبية الشعب الذي تظهر طيفه السواب الأولى من الثورة، قبل التحول إلى العمل المسلح الذي كان، في معظمه (أي دور القوى الاصولية هو استعمار بالثورة بشكاً حديد، فرضه علف ووحشية نظام بالذي فانه تعمل على السيطرة على بلد هو سورية وفرض نظام رفضه الشعب. ذلك كله من حل مصالحها التي أثرت اليها قبلأ

روسيا نأني لدعم نظام النظم رغم ان شعوبها كما كانت تفعل أميركا لتغيير النظم رغم ان شعوبها في حد التصرف يظهر الطبع لأمبريالي بشكل واضح. ويبرر ان روسيا بدأت عليها سيطره خارجيه تبني على القوه لتحقيق مصالحه، لقد بدأت لهجوم من اجل الحصول على امتيازات، وتحقيق مصالح، ككل قوة إمبريالية تحاول سيطرة بعد ان تشكل دخلياً، وهذا في العاظمي ما كان يغير الحروب، كما حدث مع ألمانيا ويطالب واليابان، الدول التي حاضرت حربيين عظيمين من اجل السيطرة على الأسواق هل يمكن أن يحدث ذلك الآن؟

لا شك في أن الوضع مختلف، فبحروب العالمية في ظل توازن القوى مستحيلة لكن ما يمكن أن يحدث هو "حرب بالوكالة"، أي أن تقوم أميركا بدعم قوى على الأرض تقاوم النظام، وباتت تقاوم الروس لكن هدف الأمر أيضاً ليس مطلقاً، نتيجة وضع أميركا الأزموي، و فضلاً انسحابها من "الشرق الأوسط" بأن ما يمكن توقعه هو تحريك دول قليلة لا ترغب بالدور الروسي، ولا تريد سيطرة روسية على سورية، من أجل تقديم سلاح "أكثر تطوراً" لبعض أطراف المعارضة المسلحة وهذا يمكن أن يعطي بعض الصواريخ المضادة للطائرات (ستينجر) لاستهلاك القوة الروسية و د تحيد الجو يمكن للتورة أن تحقق انتصارات أكبر لقد منع أميركا هذا السلاح عن المعارضة المسلحة، وكانت بذلك تتحمل جرائم النظام كله التي قدم بها من خلال قصف الطائرات. فهي لها أن توفق الأمر، خصوصاً أن الدول الخاضعة لها لا تجرؤ على تجاوز الخط لأحمر الأميركي.

في الأحوال كلها غرق روسيا في حرب ضعيفة، سوف تؤثر على وضعها الاقتصادي بالضرورة، ويرى على علاقاتها الضرورية مع بعض الدول الإقليمية مثل تركيا بعد الاتفاق على مد خط أنابيب الغاز من أراضيها، وكذلك مع السعودية و دول الخليج وكما ست يظهر خفافها في أوكرانيا سيكون اخفافها في سورية مؤكداً كتب مرة روسيا إمبريالية غبية، وأظن أن سياساتها كلها تظهر هذا الغباء

سيولة عالمية

إنّ وضع أميركا في تراجع، بمعنى أنها لم تعد قادرة على السيطرة على العالم نتيجة رهاتها، لكنها تريد الحفاظ على تفوقها وضمان سيطرتها على مناطق آسيا والمحيط الهادي وسبح تصانفاد عالميه تسمح لها بحصر الصين و الحفاظ على تفوقها، وهي هنا تميل نحو روسيه مع تفكير التحالف مع أوروبا واليابان وكذلك تميل للتحالف مع دول إقليمية مثل إيران وروسيا تحاول استغلال تراجع أميركا لكي تفرض ذاتها كقوة مهيمنة، بعد تقوم بعمليات احتلال وحروب وتلجأ إلى كلهر القوة لكي وضعها الاقتصادي لا يحتل ظموحات رغباتها ورأسماليتها، رغم برغوة التي تكسب بها وقام الصين خلال العقود الماضية بالتوسع التجاري الهائل، ولكن أيضاً بالاستثمار العالي في مختلف بضع لأرض وتعمل لأن تعزز قدرتها العسكرية وبناد في إقامة قواعد عسكرية لها في مناطق بعيدة (جيبوتي) وهي تطمح لأن تهيمن بعد أن باتت القوة الثانية اقتصادياً رغم أنها دخلت في دائرة الأزمة التي تصطبهر في انهيار

هذه هي الإمبرياليات التي يبدو أنها تتصرغ أميركا بالتحالف مع أوروبا واليابان كأساس للحفاظ على وضع المهيمن للإمبرياليات القنبعة. لكنها تعيل للناس تحالفات جديدة انطلاقاً من مبدأ "حصار الصين". فتحاول مع روسيا وكذلك مع إيران، كما تحاول أن توجد مرنكرات في أفريقيا وأوروبا تعمل لأن تصبح هي الإمبريالية المهيمنة رغم ضعف وضعها الاقتصادي، واعتنادها على التشبك الاقتصادي مع الإمبرياليات الجديدة. وبالتالي ستكون عاجزة عن تحقيق طموحها لإمبريالي. وربما تفقد إرمها إلى حروب "غير محسوبة" كما يحدث مع تركيا وما يمكن أن تفقد إليه صراعات في سورية الصين تتوسع اقتصادياً رغم أنها دخلت دوائمه لأزمة وهي تحاول أن تطور قدراتها العسكرية وتدخل حوز المباداة عن بحر الصين الجنوبي

لكن، في مستوى آخر يلعب سوء صراعات القلبية. وظهر ميون دول نحو النخوة د "قوى عظمى" وهذه العبور ربما تكون مدخلا لصراعات القلبية وربما عالمية فهي دول تعيل رأسمالية، في توسيع "حضاها" في السوق العالمي، نهد تعيل إلى لاستحوذ على أسواق عبر "السيطرة" على دول أخرى، أو ترتيب علاقة خاصة بها في أميركا اللاتينية كآر هذا طموح فيروبيير د "توحيد" القارة في مواجعه أميركا. لكنها أحفظ وياتت تعاني من زهاب داخلية أعادب الراسعالية إلى السلطة كطرف ملال سلطنة ورطة شاذية وظهرت البرازيل القوة الاقتصادية ناهضة بعد توني حرب العمال السلطنة وحز مشكلة المعيشية، لكنها لا تبدو قادرة على ذلك، ونقد فتح نظام في الباب لحصصه اقتصادها لنظم هالية في آسيا ترجع وضع كوريا الجنوبية ونايوار، وحتى اليابان مع صعود الصين، والتفت مع دول أخرى مثل فيتنام خنف الإمبريالية الأميركية وأهد تحاول الصعود لكنها مثقلة بظفر مجتمعي هائل، وترع مستخدم مع الصين من طرف والباكستان من طرف آخر ولا يبدو أنها تتقدم بما يجهد، قوة عالمية في أوروبا يعاني الاتحاد الأوروبي أزمة ندوا العديدة في جنوبه، وعبد الدول في شذله، وهو الوضع الذي يدفع لحرار: طيفي كبير على ضوء الأزمة التي تعيشها الراسعالية

في أفريقيا يجري التفاوض بين الصين التي تقدمت مكرراً وفرض التي كانت تستعمر بعض بلدانها وأميركا التي تسعى لكي تفرض وجوبها هناك جنوب أفريقيا تغرق في زحاتها. وبالتالي لم تعد في عداد "البس

البردة" رغم سعيه للهيمنة على محيطه في جنوب القارة

رغم كالمبظموجدب الاحظر هي تلك التي حكمت منظور ايران، وخصوصاً تركيا وكلا الدولتين عملتا لكي تتحولا الى "قوة عظمى" على السيطرة على "شرق الأوسط" والتدخل في شؤنه. هذا ستفب ايران للظية الفلسطينية هي كلال دور حزب الله واستفدت من الاحلال الأميركي للعراق، ومن ثمة، استعبده لغرض هيمنها على العراق، وبعد النور بى التدخل المباشر في سورية. وأيضاً البحر وبحرين حزب الله قوة مهيمنة في بئس، لقد أصبح سيجز على "أريته عو ضم غريبه" كما صرح أكثر من مسؤول إيراني " لقد عززت علاقتها مع روسيا في إطار "الصراع" مع أميركا، وسعيها لتطوير برنامجها النووي، وهذا يفوذ في البس العرببة بئس بكن عسب إيران قادرة على ان تتحول إلى قوة عظمى نتيجة سيتها الاقتصادية غير الصناعية وسيطرة مافيات ليباليه على الاقتصاد فيها، رغم تطوير قدراتها العسكرية بشكل كبير وهذا للوضعية هي التي فرضت حدوث تحول دخلي بطني بدو التخلي عن صدامها مع أميركا وقبورها، لاتفاق النووي الذي يلقي مكابيه حصولها على أسحة نووية والمعني الأميركي سفريهم سيطرتها في العراق وبعده عن سورية والبحر، وبالتالي عن بئس، مقابل تحقيق بحاله أميركا معها؛ لكي تضمن حفظ الخليج بعد ان بات هي "خط الدفاع" عنه في حال صاب الصير بى التوشع عرباً بالتالي يعكس بئس الوضع العامي لا يسمح له ان تتحول إلى قوة عظمى في وضعها الاقتصادي الدحب بئس، ولا تملك في أن الرأسمالية التي ترعرعت خلال عقود ريع من حكم الملكي سوف تفرض مطلقها في السلطة، وهي رأسمالية مافيوية ككل مافيات الاطراف.

برك كاز لها طموح لكن، ولا شد في ان تطورها أفضل من ايران، حيث بئسك "بئة صاعية" لا بأس بها، طبعا فبأساً بوضع المظف وهو عضو في بحف الاطلسي (الناو)، وديها حشر قوي وكانت العامي الأساسي للمظف هي "النوشع السوفييتي" وهذا كانت هيمنتها البئة لأمركا لكن توشع 'الصراع' العامي بى رأسمالية ولاشترائية ضعف من دورها، ففوق في مشكلات اقتصادية عويضة، أفضل بى الثقلات عسكرية عديدة لكن حجم "القوة الصاعدة" بات د، وديها فهي دولة في مستوى تطور بعض الدول التي يجبي اعتبار أنها من "الدول الصاعدة" مثل الهند والناريا وجوب قريب، او أنها قريبة من ذلك أو حشر بئس

أن تكون مفتوحة وبنائيا فما دام لا نعمل في الاتحاد الأوروبي فممكن لها
 أن يوجد "إمبراطوريتها" في الشرق الذي هو الآن تضيق منها كما تعلمنا،
 والذي يعاني من ذراع "محلي" معه من قبل الولايات المتحدة ووجدني
 نعمل لأن يعلنا كذب من قبل الدولة الصهيونية وهو الأمر الذي يفتح لها
 حق العمل على "مد نفوذها" وتوسيع دورها وهي قادرة على أن توطد
 علاقاتها بأوروبا في سياق تحقيق ذلك، ليس فقط عبر تحويلها إلى "عقدة
 توصيل نظمي وتجاري بل أيضاً عبر تحويلها إلى قوة صاعدة تبسط
 "سيطرتها" على هذا السوق الكبير الذي يشكله الشرق الآن. أصبح لها عمر
 كبير في أنه يمكن التأكيد أن تتطور كقوة اقتصادية عبر إيجاد "سوقها"
 بمرور في الوقت ذاته يبنى على علاقات جيدة مع أوروبا، فتكون هي
 مركز "التكامل" الإقليمي الشرقي (أو الشرق الأوسط)، في سياق التأكيد
 لها هي التي يجري في الواقع بشكل واضح منذ أن تفجرت الأزمة المالية
 الرأسمالية

هذا الظهور هو الذي يفتح خلف السياسة الجديدة كذا، وهو ظهور
 لبرجوازية التركيبة التي ربما طلب بقاءه تطوير على هامش التطور
 العالمي، وعلى أعقاب أوروبا، والتي تزد في الظروف الدولية الزمنية
 فرصة معها من أجل أن يصبح قوة صاعدة وأيضاً ربما وجدت في
 "انحصار دينية" بحرب العنابة والتمعية فرصة للتمهيد الأيديولوجي
 مدحون الشرق هذا الحرب الذي بدوره تكيف مع "علمانيته" (نكن مع
 تعديل فيها بمصحة تخفيف صاعقه المتشدد) ومع مصالحها. بعد أن لعب
 دور داعم مهم في القضاء على الفساد الذي كان يعيق من نشاطها هذا
 لتصبح بالذات هو "المنفعة" التي تستخدم من أجل التمهيد للتوسع
 الاقتصادي خصوصاً وأنه كإيديولوجية قد ألهم باخياً من خلال تحويله
 إلى قيم أخلاقية فقط. أو إلى "خلفيه ثقافية" فحسب

لكن تركي كانت حريصة على استغلال التقلبات الجديدة مع أوروبا
 وأمريكا وكذلك مع الصين، وحريصة على التنبؤ مع قوى
 الصاعدة في سياق صيغ التشكل العالمي الجديد، وهو أمر طبيعي في
 سياق تنافسها في إطار النمط الرأسمالي. لكنه بعد ذلك في "تصادم" مع
 دور (وليس وجود) الدولة الصهيونية كما هو قائم في إطار السياسة
 الامبريكية، دون أن يعني ذلك أن "حرب" خفية هذا بل أن الصفوف هي
 التي ستكون سياسة التي تتبعها تركيا من جهة، ومحاولات تفريق
 والتكبح و بما الدفع نحو نهضم هذا "انفصام الرأسمالي" و ضعف حرب

لا بد من أن نلاحظ أن تركب كانت متخلفة في سياسات الحلف
لأغلب كونه جزءاً منه وفي ذلك كانت في تحالف وثيق مع الدولة
نصيرية وكانت الملتك الأميركية التي يهدد (بعد فقدان المركز
الإيراني سنة ١٩٧٩) لكنها كانت تطمح إلى أكثر من ذلك حيث عشت على
لا تضم إلى الاتحاد الأوروبي كون لها عوطف قدم في أوروبا، كان سنوات
من "الحرب" للحصول على الموافقة الأوروبية بهدف بالإخفاق ومن جهة
هذا في سبب ذلك، ولا في الأسباب التي جعلت البلدان الأوروبية الرئيسة
ترفض انضمامها و تعطل عقود القبع النخب التركية بأن أوروبا لا تفتح
بها أبواب الانضمام ويمكن أن يكون هذا الشعور الذي تلعبه شعب ليس
سحب هو الذي أفضى إلى نجاح التيار الإسلامي المرتبط بالشرق (حزب
ريكان سدي طرد من الحكومة كونه ليس عديماً وهو جزء من حركة
لاخوان المسلمين)، ثم إلى نجاح حزب العدالة والتنمية المشرق من حزب
أريكان في سياق تسكين "إسلام علماني" لكنه يحمل اللون السري رغم
أنه عمل على تطبيق كل الشروط التي طالب الاتحاد الأوروبي بها لتسهيل
لاتضمام إليه

و طي بين تحول لاهم معنى في ميل البرجوارية التركية إلى الانحدار
شرفاً كي تكون قوة لها ورثها بدل أن تكون منطفة في سياق أوروبي
مقبولة وبمجال التطور الأعلى هذه نفس في هذه البرجوارية بدت في
السر نحو تطور العلاقات الاقتصادية مع الشرق (البلاد العسة
و الإسلامية) على أن تصبح قوة مهيمنة خصوصاً وأن الأكثر تطوراً
جزر برجواريات هذه سدر كله وهو بآنت عصبها بتطبيق مع حزب
العدالة والتنمية و أصبح هذا الحزب أكثر مقدرة على نمك بالسلطة وهو
لأمر لدى جهة نفجه إلى تلم سيطرة الجبشر، وتهميش بوره العباس
يهدد بتحقق جزء منه في السواد "عاصية" وبحوض حزب معركه من
جاء كماله من خلال التهييزات الديمقراطية التي سعى إلى نجاحها عبر
استفتاء شعبي ومستعمر بأن حكم حزب العدالة والتنمية قد وفّر
برجوارية هذه الاقتصادية للضل من خلال الاستفزاز سدي بوحده بعد
عقود من عدم الاستقرار الحكومي، وكذات من خلال الحزب التي فيها
ضد الفساد المستشري، والذي كان يضّر بمجمل الاقتصاد

إذا تلعبت نظورات وضع العاصي بعد الأزمة العاليه التي حدثت في
سبتمبر سنة ٢٠٠٨ مؤلف لتخطي بين الضعف الذي يأت بعينه الولايات

المتحدة وأوروبا. وبالتالي تفكك الهيمنة لإمبريالية الأميركية وضعف مكانية الهيمنة من قبل قوى أخرى فرض يزور قوى جديدة يأت تسعى لأن تكون جزءاً من القوى المهيمنة، والتي منها الصين وروسيا. لكن أيضاً الهند والبرازيل، وهي قوى تعقت مستوى من التطور أضعت من البدين الرأسمالية أساسية لكثير مؤلفه. كما تعتقد لأن تصبح قادرة على أن تكون مثله، ولقد سمحت الأزمة لها لأن تطوّر من قدراتها لكي تفرض ذاتها، وتكون جزءاً من "عالم متعدد الأقطاب" من نجاح؟ ربما لا لكن المهم هو أن تركب يأت تعتقد بأنه أصبح بمقدورها أن تدخل هذا العالم. وبالتالي يأت مضطجحه أكبر من أن تقبل بدور "خجول" وتغلغل بطيء في الشرق لقد اعتقدت بأنه يأت الهيمنة لأن تصبح هي مركز الشرق ومثله في عالم متعدد الأقطاب وهذا الوضع ربما كان جعلها تدفع أكثر نحو الشرق من أجل أن تفرض هيمنتها حيث أن تحويلها إلى قوة عالمية يرتبط بهذه الهيمنة التي سوف تقود إلى انتقالها إلى مرحلة أعلى في التطور تكون قادرة غيرها أن تصبح قوة عالمية

هل سينجح ذلك؟

ليس من السهل أن نجاح هذه الاستراتيجيه لأنه رغم وضع تركب لاقتصادى الذي لا يعانى من مشكلات كبيرة، كما في اليوس أو سبانيا أو البرتغال، إلا أن الأزمة العالمية سوف تعطلها، وهي تعانى من مشكلات يمكن أن تطوّر أكثر كما أن اللاعبين الخبار، سواء أميركا أو أوروبا أو حتى اللاعبين الجدد مثل الصين وروسيا، سوف يعملون على تقويض هذه الاستراتيجية فالشرق العربى خصوصاً أكثر حساسية من أن يتولا لسيطره تركية

انتهت الحرب الباردة، انتهت الأحادية القطبية

نحن في عالم جديد يتشكل

المنظور "الكلاسيكى" الذي يحكم نيسر يظهر وكأنه لا يزال يعيش الحرب الباردة، حيث لم يظهر أن لانفجار الأزمة العاليه سنة ٨٠٠٢ في أثر على تحويل الوضع الدوى وتلعب المتغيرات التي تحصل فيه ولهذا لا يزال يعيش بحرب الباردة، حيث ينقسم العالم إلى المنظومة الإمبريالية، وعلى رأسها أميركا والمنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى الأمر الذي يظهر واضح في كل ما يصدر من تحيلات وروى ومواقف

انهماو لاتحاد السوفيتي انهى الحرب الباردة وجعل روسيا الاتحادية جزءا من المنظومة الاميركية، حاولت اميركا ان تجعلها منحنياً لكن الامر تجاهر ذلك وبالتالي فإن كل التحليلات و هو قد التي انتهت عليها خلال الحرب الباردة نأت من الماضي لقد بات العالم رسمياً "صراعاً" ولم يعد "الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية" هو الذي يحكمه ومن ثم، بات كل صراع هو بين رأسماليات روسيا التي باتت رأسمالية مع سيطرة يلتسين وتفكيك لاتحاد السوفيتي، والصين باتت رأسمالية بعد أن اندمجت في الاقتصاد الرأسمالي، وأميركا وأوروبا واليابان هي البلدان الرأسمالية التي شكلت الثالوث كما يقول صغبر أمين

اميركا عصب جاهدة لأن تسيطر على العالم بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي وحاولت تأسيس عالم احادي القطب مستغلة الفراغ الذي نشأ عن غياب القوة العظمى الأخرى، أي الاتحاد السوفيتي، وبفعل ضعف الرأسماليات الأخرى العولمة هي شكل فرض السيطرة الاميركية والسكر الاقتصادي الذي يحقق مصبح السركاب الاحتكاريه الاميركيه، واصلاً نظم العاليه لاميركية وكانت السيطرة تنطق من الدخول العسكري والاحتلال، وبشر القواعد العسكرية اي عسكريه لعالم. واد كانت أميركا عبر ذلك كله تزيد تجاوز رهنها "العاليه" التي بدأت مع بداية سبعينيات القرن العشرين وتفجرت بشكل مختلفه شديد فقد اوضحت الأزمة العاليه التي تفجرت سنة ٢٠٠٨ في الصاله أعقد من أن تحل، حتى عبر السيطرة على العالم، هذه سيطرة التي ظهر لأول مرة أنها تزيد الأزمة، ولا تلود إلى حنها كما كان الامر في الأزمان السبقه"

حاولوا أوانها في فقرته الأولى تجاوز الأزمة عبر لاستمرار في سياسة يوش الان على أمل أن بحري تجاوزها، لكن ربما كانت سنة ٢٠١١ سنة فاصلة في التاريخ العالمي، حيث ظهر بأر الأزمة مع ثقل ور حلها يستلزم سياسة أخرى مختلفه جذرياً الوصول الى هذه النتيجة هو ما أسس بوضع عالمي جديد بحر بالئي في وضع عالمي جديد، بين من يعتقد فيه تكرار كل التصورات السبقه، أو الاعتد على افكار تيوتوب خلال الحرب الباردة، وحتى خلال السيطرة حاديه القطب بحر في عام جديد يتشكل ربما لم يتبلور بعد، وبين وضعا كذلك، لكنه يتشكل

أميركا لم تعد أميركا التي عرفها، وأسسنا تصوراتنا السابقه كلها انطلاقاً من هذه معرفه وروسيا لم تعد روسيا التي انهارت. وباتت ضحلاً بأميركا وأوروبا لم تعد جزءاً من الثالوث كذلك اليابان التي تنهض

والصين يفرض إيفاعاً جديداً جهر الإمبريالية الامبريكية عدها الخطر
لاول عيه. باختصار بسهد العالم محاضاً من أجل لتشكل جديد لم يتصور
٢٠٠٠ و٢٠٠١ من رمة تحذرة الكره الكره لم روه العالم القديم ليس
عالم الحرب باردة، ولا عالم لأحدية القطبية وربما لا يكون عالم
الرافعالية ذاته.

أميركا تراجع عن سياستها لأحادية القطبية بعد أن صبت أن العالم
بات متكاملاً تواضع وبات لتكيف مع وضعها الجديد. فتم تعد ترى بها
فاديه على أن تكون "زعيم العالم"، والسيطر بقوة العسكرية، لأن هدف
السيطرة لم تعد إلى تجوز الأزمة الضعيف التي تعيقها والتي لا تزر
كدها. وبالقي بيبدو أنها اختفت من تكون قوة "عظمى" بين قوى
متعددة، وأن لهم بحصة وضعها لدخلي وحر لمتها "العامة" من
الادفاع للسيطرة لقد انكباب، وبات لتخش من تدافع بطيح بها ومن
قوة "صين" التي باتت شاعها الأول هذا هو مضمون استراتيجيتها
الجديدة التي قرب بدايه سنة ٢٠١٢ والتي اسعد سياستها العسكرية كلها
على ساسها وجهها تنظر من منظور "لحماية من الصين".

وروسيا تقنع، بد نصرف كثرة مبرر اليه بريد حضه في النقطة
ناعمي الجديد وهي يعرف ارمه أميركا ومشكلاتها، جدا نصفت يفرض
الافاع جديد لم يدكر "الحرب الباردة"، لكنه هذه المرة مبرر عن تدافع
امبرياني. روس يريد السيطرة، ولاستحواد على الأسواق، ولتحقيق
مضاج طمعه العالمية الصرع هذا هو صرع با داسباب من طمعه
هائيه يريد كل منه أن يسيطر ويستحوذ على بحضه الأكبر روسيا هذا
هي حسب الاتحاد السوفيتي ذي دعم "حركات التحرر" من أجل تقصر
سوق الإمبريالي و ضفاف البلدان الإمبريالية لكي "تتصور لاشتراكية"
با هو روسيا الإمبريالية التي تريد الأسواق. وهم يحاولا لتشكل محور
عالمي بعد أن يرب النابوت الإمبريالي القديم (أميركا وأوروبا والصين)
ويصبح هو الإمبريالية الجديدة.

الصين لا تطرح د لها قوة منافسة في المستوى السياسي، لكنها تنصير
في التناقص الاقتصادي هي تستحوذ على كتله هائيه هائيه من الدولار (٢
تريليون)، وتوظف في سدات الحربه بصلح مهنر (٥٠ تريليون دولار)
وصانعها نفرو اعالم كتله به يجعلها "إمبريالية تجارية" من بدرجة الأولى
لكنها كدت تستوي شركاب عالميه في مخيف بفرع الأرض، وتوظف
لرافعال المراكم في مخيف الدروب ونسحق إلى قوه عسكريه هائيه

التي - معنية لإيجاد قوٍ عند في العالم بدءاً من أوروبا (جنوبي) وهي -
كله يظهر خطرهما على أميركا، خصوصاً بها، تظهر التحالف مع روسيا (ومع
البرازيل وجنوب أفريقيا، وحتى الهند أيضاً) (التي)

أثباتاً يبدو بها تفريق في أزماتها، فهذا إن كان التوقع بخير إلى بها
سوف تترك أميركا، وتصبح القوة الأولى باتت هامساً لا يذكر تقريباً بها
عالم في حل مشكلاتها هذا باعتماد هو وضعها، أوروبا مهددة بزمه
مدوية ربما تدفعها إلى الانهيار ورسم أن الدنيا لا تزال "دون مشاكل"
وهي المستعبد من "الاتحاد الأوروبي"، فسيفضي بهار بلدين مثل ليون
ويصاب، والبرلمان وإيصال إلى أهدرها هي كذلك وهي ترتب وضعها
بالتحالف مع روسيا، ربما تسعى فرنسا إلى أن مستعيد بعض مواقع
بفونها، لكي تتجاوز الأزمة المعقدة، والتي لن يستطيع تجاوزها لهذا يبدو
في "تأخر" مع مظاهر تعاقب، و"تحلي" أميركا وطموح روسيا بعد
عقدت التي تستطيع خيراً "وراء" سوية لكي كسفت أن أميركا قد
داعها إلى روسيا، فالدعم لكي "سرق" عالم وربما تفريق فيها

عالم مضطرب، ويعرٍ يستغل بعد، لكي، يجب أن يكون واضحاً أن أميركا
م تعد أميركا التي نعرفها، وهذا أمر مهم وأساسي خصوصاً أن "الصورة
نقطية" لها تداعيات على أنها طرف في الحرب الباردة وفائدة "المعسكر
الراسمالي"، وأنها تطرف الوحيد المسيطر بعد انهيار المنظومة
الاشتراكية، وأنها تحيد المؤثرات، وتدخل في تفاصيل عالم كله لكن
أزمة، في حسب الوضع كله، وباتت أميركا في تراجع، وبها على عدد
تزايد وضعها العالمي على ضوء أزماتها وفقدانها التي ترجعت وهي
تعتبر لا تفقد قوة من القوى العظمى وما تفقد فهي تكسر رسم تحالفاتها
وبوضعها العالمي ومركزها العالمي هو منطقة الباسيفيكي (آسيا والمحيط
الهادئ). ولقد لابد من رؤية سياساتها انطلاقاً من هذا الأسس، وليس من
المسبة التي أهدت خلال الحرب الباردة أو خلال مرحلة العولمة
ومسيرة لاحقة نظرية. وأي كلام لا ينطلق من ذلك فهو تكرار ما كان
سوف يبدو مضحياً

العالم جديد لم يتشكل بعد، وإن الصراعات كلها التي تجري في
الخط، تنطلق من السعي للحفاظ على وضع القوى العظمى أو تدعيم وضع
بعضها على حساب بعضها الآخر وإن "تراجع" أميركا لا يعني السحب
شاملاً وسريعاً بل يعني أن منطقة الباسيفيكي باتت هي محدد نصيبات
والأوبويات وإن "سرق الأوسط" بات في الدرجة الثالثة والرابعة من

لاهتمام لأميركي وهذا يفرض التفكير في "الدور الجديد" لأميركا في "الشرق الأوسط" كما يفرض تلقى أدوار القوى الأخرى ولهذا من تفيد هذا كل "الدخيرة المعرفية" التي سادت منذ عقود، ويلتضي ذلك لاجتلاق من "التحليل العلوم للواقع الممومن"

ومن الرسائل كلها تعاني من أزمة اقتصادية بنيوية من تسعج بعبدة إنتاج السيطرة الإمبريالية مهما كانت القوة الأكبر فيها بالتدني من مشهد ورتة إمبريالية أخرى بعد من ورتة أميركا بريتاني بعد الحرب العالمية الثانية، بل مشهد هزات وأزمات اقتصادية تظال الدول الإمبريالية كلها، بما في ذلك روسيا والصين

العالم إذن يفتج على صراع كبيره. وعبر أزمة عميقة سوف تفرض تصعد الصراع بين الشعب والطغمة الإمبريالية الأمر الذي سيجعل الثورات العربية هي المقدمة لثورات عالمية قد تفتح أفقا لعالم جديد

ربما كانت الأزمة المالية العالمية قد كشفت ضعف النظام الاقتصادي العالمي القائم، وسرت إلى عمق أزمة الرأسمالية لكن، أسرت كذلك إلى التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وإذا كانت الرأسمالية قد بدأت مسيرتها منذ نهاية القرن الثامن عشر على ضوء ضوء الصناعة. وعاشت لقرن التاسع عشر وهي تشكل من دولة أوروبية إلى أخرى، وصولاً مع نهاية القرن إلى أميركا واليابان، فإن القرن العشرين كان هو القرن الذي بدأت تتوضح أزماتها فيه، بعد أن أصبحت سطاً يحكم العالم، وضهد حروبها الطاحنة لكن نهاية القرن العشرين كانت تشهد انقراضها "النهائي" وعجزها المزمن في ن معاً، بعد انهيار النظم الاشتراكية التي شكلت الضد لها.

وإذا كانت أيديولوجية العولمة تعمم فكرة الانقراض النهائي، كانت بين الرأسمالية تشهد مظاهر العجز كلها وكانت الحرب هي المشهد الممكن لتجاوزها لكن هذه المرة ليس فيه بين، بل بين القوة المهيمنة فيها، وضروب العدم وإيضاً لكن: كمشكل هي أشكال الصراع فيما بينها كذلك، من أجل السيطرة على النفط والأسواق وبالتالي تعديل شروط التدفّس، عبر التناقص تحت السلاح

بعد أزمة التي تفجرت في صيف سنة ٢٠٠٨، لتوضح من هذه السيطرة على العالم، وتحول العالم إلى الرأسمالية، ليس ثم شيء الأزمات السابقة بل عندها جيد ستشهد تصفياً في الأزمة في مستويات عدة، يمكن تحديدها في التالي.

١ توسع النراكم المالي وبركزه، وبالتالي تحوُّله إلى كتلة هائلة شكلت تحوُّلاً نوعياً في التكوين الاقتصادي الرأسمالي لأنه باتت تنشط في قطاع غير منتج هو القطاع المالي، الذي عجم التفاوض المالية، وعرق احتمالات الانهيار

2 ورغم نجاح الأسواق التي كانت مغلقة قبلاً وأقامت أسواق المنظومة الاشتراكية، وهي أسواق هائلة الانتاج، قبل القطع مع يتم يتوقف، بل تصاعد، وأصبحت المنافسة أكثر حدة

هذه الظاهرة تستحق النظر، لأن الوضع العالمي أظهر نشوء قوى اقتصادية جديدة باتت قادرة على المنافسة في كانت البلدان الرأسمالية العجور قد اعتقدت من انهيار الاشتراكية سوف يفتح لها أسواقاً جديدة بالتصريح لاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية، فقد أصبحت الصين مشكلة كبيرة على الضفد كلها، من تصدير السلع إلى الاستحواذ على رأس رأس كما من روسيا على الأقل لم تتحول إلى سوق، ولم ينهب بقطرها، وباتت تنافس في قطاعات صناعية معينة مثل السلاح كما بات للهند دور أكبر في لاقتصاد العالمي، وربما البرازيل وجنوب أفريقيا، وحتى أوروبا الشرقية

وإن كانت الأزمة المالية التي تعصف بالرأسمالية وخصوصاً بالولايات المتحدة، سوف تضعف من قوة وسيطرة الرأسمالية العجور فإن دخول البلدان الجديدة سوف يوجد وضعاً مختلفاً لا يسمح بالعودة إلى ما كان قبل الأزمة

هنا مبعث لأن البلدان التي حققت التطور الصناعي هي التي باتت في موقع المنافسة والعرجة. وهذا ينطبق على اليابان التي تطورت "اشتراكياً" أي تلك البلدان التي انشغلت على النمط الرأسمالي حيث سمح لها هذا الاتفاق بتحقيق التطور الاقتصادي السهل، وخصوصاً على الصعيد الصناعي التكنولوجي. فروسيا ومعظم دول الاتحاد السوفيتي السابق كانت قد حققت تطورها الصناعي، وانجرت حدتها، وتسلكت كدور صناعية حديثة وأوروبا الشرقية إما كانت صناعية أصلاً (ألمانيا الشرقية والصين) أو تطورت في إطار الاشتراكية في هذا السياق، وبالتالي حينها الهارب الاشتراكية لم يكن من الممكن تغيير البنى المتسكة عبر

تدمير الصناعات أو تدمير الحدثة، ورغم المجهودات كلها التي بذلت من أجل ذلك؛ حيث حاولت الرأسمالية تحويلها إلى أسواق لتسلفها هي، وابتدأ إلى نهب النفط الروسي لكن هذه المحاولات ليست ممكنة التحقق ولهذا "بهضت" رأسمالية روسية تسعى إلى أن تفرض روسيا كقوة عالمية مكافئة لاميركا، وهي تبحث عن الأسواق، وعن التحالفات التي تدعم تفوقها وهو الأمر الذي جعلها توطد التحالف مع الصين (وإن بحسب)، وتجذب أوروبا وربما تكافهم مع دوليات المتحدة وهي تقيم جملة علاقات وتحالفات مع دول طرفية مثل إيران وفنزويلا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا

والصين تعمل على إغراق الأسواق بمنتجاتها الرخيصة، وإذا ما استعرتنا تعبير ماركس في "البيان الشيوعي" في "أن رخص منتجاتها هو في يدها بمثابة مدفعية ضخمة، تقطع وتخرق كل ما هالك من أسوار صينية"، وهذا أسوار رأسمالية وبالتالي تعمل على امتصاص الفائض العالمي ومركزته بيدها؛ لكي تخضع حتى أحد الأمم عجيبة ورغم الفارق التكنولوجي بين الصين تقدم بتسارع نحو امتلاكها لقد أرسيت التجربة لاستراتيجية أساس التطور الصناعي، ولا يزال النظام يسير في سياق يحول الصين إلى "قوة عظمى"، رغم خلاف التحليل حول وضعها الراهن. أي هل ما تزال استراكية؟ أم أصبحت رأسمالية؟ خصوصاً وأن الخزنة الرأسمالية لا تزال محصورة في مناطق معينة من الصين

وبالتالي، إذا كانت روسيا لم تدخل المنافسة الحقيقية في السوق العالمي. لكن الرأسمالية فيها تعيد بناء ذاتها داخلياً، وسوف تكون "مضطرة" إلى التوسع كيما تستطيع التطور فإن الصين تغزو العالم، ولقد باتت تمتص الشركات في مختلف بقاع العالم بعيد الأرمه، وهي تمتلك احتياطياً دولارياً ضخماً (حسب آخر الأرقام فقد بلغ ٤.٤ تريليون دولاراً)

هذا الوضع يوضح إلى الزيادة في وضع القوى الأخرى

عالمياً. وبالتالي تبلور قوتين جديدتين؛ هما روسيا والصين مع وضوح ضعف الرأسمالية العجوز، وبالتالي يحتاج افق لتتطور بعض البلدان الأخرى (الهند التي تطوّرت بالحلف مع الاتحاد السوفيتي، والبرازيل التي كانت محط تجارب الشركات الصناعية الأميركية، وربما كذلك جنوب افريقيا، وكذلك ربما تعود أوروبا الشرقية النهوض بعد انكشاف ضعف الولايات المتحدة).

هل تتجدد الرأسمالية عبر هذا التحول في المشهد العالمي؟ ربما توحى الصورة المرسومة بذلك، لكن؛ يجب أن ننظر بأن الولايات المتحدة مستعمرة في حربها "العالمية"، وهي مصفحة على ألاّ تُنتهى قبل تكريس سيطرتها العالمية كقوة اقتصادية مهيمنة وهو ما يجعل التحول محفوفاً بالخطار وكذلك روسيا تحول بناء مجالها العالمي عبر التلويح بالقوة وربما استخدامها كما في جورجيا، وكذلك عبر الضغوط الاقتصادية على أوروبا وأوكرانيا وروسيا البيضاء لكن، سنلخص بن وضع أميركا الاقتصادي صعب للغاية، وكذلك فإن أوروبا عرقه في أزمته، وفي إشكالات تشكلها كقوة موحدة أم الصين؛ فهي تتقدم على صعيد السيطرة الاقتصادية، لكنها ربما ليست مؤهلة إلى الآن لكي تصبح القوة المهيمنة

لهذا ربما سنشهد وضعاً عالمياً يشتمل بعدم الاستقرار وبالتالي الهش بين كتلة، في عالم ينقسم بالفوضى والحروب، بالفقر والتهميش والبطالة؛ حيث إن الأزمة العالمية ستبقى مستعمرة نتيجة طائفتها؛ لأن الكتلة العالمية معسبة باتت حراً عضواً في الرأسمالية. كما أن فوضى الإنتاج سوف تعاقب بفعل هذا التوسع في الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة لدخول بلدان رأسمالية جديدة

هوامس

(١) حور امقراطية اوبام

<http://www.alarabiyah.net/articles/2012/01/>

05/186590.htm وأيضاً مقال بعنوان
لإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة على موقع
المعهد العربي للدراسات الإستراتيجية

(٢) ألكس. رينغنيو بريجنسكي "رؤية إستراتيجية،
أمريكا وارمة السلطة العنمية" ترجمة فاضل جعكن، دار
الكتاب العربي/ بيروت، ط١٢، ١/٢

(٣) حول الهيار الاسهم في الصين، يمكن العودة الى
هامش ٢٤ في الفصل السادس

(٤) صدرت تصريحات عديدة من مسئولين إيرانيين
حول السيطرة على أربعة عواصم عربية. انظر مثلاً

[https://www.youtube.com/watch?
v=kXoPAwcn1IM](https://www.youtube.com/watch?v=kXoPAwcn1IM)

(٥) هذا ما اثار فيه جوزيف ستيفنيز في "حرب
العملة ترليون دولار" سبق ذكره

الاربعه المالبه العالميه والمواضع المالبه النطقيه

موقع الراسمال النطقي في النطع الراسمال

كشفت احصاءات حقيقه ان مدخول البلدان النخبجه العربيه في السواب مـ ٢٠٢ الى ٢٠٦ بلغ ما يقرب ١.٥ بليون دولار من صادرات سبط خلال هذه الفتره، ومن وريقاتها خلال الفتره ذاته بلغ بليون دولار بينما ذهب الفائض بالغ خمسائه مليار دولار في مصلطه الى البلدان الراسماليه ، حيث حصص الولايات المصنعه على حصه مقدارها ٢ مليار دولار واوروبا على ١ مليار دولار و ٦ مليار دولار من شرق آسيا، بينما بقي مبلغ ٦٠ مليار دولار وظف في تلك البلدان

وربما يوضح ذلك " الحركه نطبيقيه " لرأسمال النطقي حيث يبقى الجزء الهامشي منه في تلك البلدان بينما يخرج معظمه من المراكز الراسماليه. وخصوصا من الولايات المصنعه واد كانت رظام الفوائض واضحه في توزيعها كد اشرف لكم فإن توزيع العبدن النخبجي لا يختلف كثير عن ذلك حيث من المراكز الراسماليه هي البلدان التي يحذي الاسيود منها واد كان الرظام الإجمالي هو بليون دولار فإن الكليه الاسمييه ذهب الى الولايات المصنعه لأنها الدوله التي تعطي بالأوويه في التفاعلات التجديده وولائي يعكر القوي من ما يقرب ال ٧٠ مليار دولار قد ذهب لها كمقابل مستوردات الامر الذي يعني من هذه الدوله قد حصص على مبلغ ترليون ولار خلال السواد الأربع تلك سواء غير تصدير نسلع والخدمات لدول النخبجه أو غير توظيف الراسمال الفائض منها وولائي فإن المركز الراسماليه حصص على مبلغ يقارب ١٩٩ مليار (١٩٩٠ بليون) دولار كصادرات وكذلك كتوظيف نفوائض بعضى من قيمه السبط المصدرة حول من مصادرها غير متابنها بسلع وخدمات وهذا يسمى بنقي قيمة السبط المصدرة وكذلك غير توظيف الاموال المتبقيه في تلك المركز

نم إلى الفوائض المصدرة بصدورها بوظف في قطاعات خدميه وعائديه وفي اسواق المال ويصبح جزءا من الكليه الراسماليه لتلك المراكز

ويخضع لقوانين الرأسمال هناك دون أن تصبح قوة تأثير في تكوين الرأسمالي القام، بل يظل في هامشه رغم أنها تبني حاجة لاقتصاد الأمريكي حذر الذي لا يجرى عادة ما لا يعرض الرأسمال إلى زفة نتيجته. فعجز المستثمر في الميران التجاري بصلحة أو بـ واليابان والصين لكي تهلى "الكثلة الرأسمالية" بـ حمية مسئلة فلا تهرب إلى المراكز الرأسمالية الأخرى والفوائض المارحة إلى الولايات المتحدة (٣٠ مليار دولار) تعوض عن جزء مهم من العجز في الميران التجاري تقريباً

وكذلك فإن طبيعته السلع والخدمات المستوردة تخدم لاستهلاكه ولا تخدم بالتالي الإنتاج، مما يجعلها حاجة مستمرة فستلحظ بأن الأسلحة تحضر بحسبة عالية من المستوردات، دون الحاجة الموضوعية إليها لأن الدول لخليجية تعتمد في نظامها الأمني على الإحود العسكري الأمريكي والذي فهي تستورد الأسلحة منويها بها يخدم شركات صناعه للأسلحة، والأمريكية خصوصاً ولقد تعهدت على صفه جديدة تبلغ قيمتها الـ ٢٠ مليار دولار كما أن السلع الكفائية بحظي بسبة عالية كدث وهم تم؛ مقابل الخدمات المعتمدة في المستشارين وشركات لإدارة والعسقي يوظف محبياً في المطاعم والخدمات، والمظاهر الاستهلاكية التي يذهب جزء منها إلى المراكز الرأسمالية كدث، لأنها بعد من قبل شركات من المراكز تلك

وهي كله تتحدد منويها، مع يعني أن حد حين النفط محددة التصريف، وخاضعة لنظام قضائي بدها، أو بدها إلى المركز الرأسمالية، الأمر الذي يجعل الحصول على النفط الذي هو ضرورة مطلقة لصناعة هو مقابلاً جزء من السلع التي تُفحقها تلك الصناعات ومقابلاً خدمات استهلاكية أي أن الرأسمال النقضي يبتز في لاستهلاك والخدمات في إطار نشاط الرأسمال، الإمبريالي، و يوظف في القطاعات الأساسية في المراكز الرأسمالية والذي يهلى ضمن حدود التحكم الرأسمالي فيه، فلا يتحول إلى "رأس مال هاسر" عب بوظيفه في الإنتاج، لا دخل البندر الرأسمالي ولا في الدول الخيجية ذلته ولا في أي مكان آخر

نكها حتماً حاضره برسمال أمريكي حديد وبالتالي تُعيد تدوير برسمال بها بيبه مركز في الولايات المتحدة حيث أن صادرات النفط الأساسية تذهب إلى أوروبا واليابان والصين وهنا تدفع هذه البند بـ قيمه فاتورة نفط هذه لقيمه تدهر كما لاحظت بـ الولايات المتحدة على شكل فائض، وعلى شكل سلع والخدمات حيث أنها تُحصى في وضع

تهدد التجاري عبر زيادة انحصار إلى الدول الحبيجة. كما أن الفولاد
تغوص نصف الحجر كما أنشأ بقو

وبالتالي فإن الرأسمال الأمريكي الذي يترك من خلال خضلة الميراث
التجاري يعود نصفه على شكل توصيفات سنوية تقوم به دول النفطية
دائمه.

وبالتالي فهذه العملية تعيد التوازن نسبياً للاقتصاد الأمريكي وتكرس
سيطرته العالمية عبر إقائه اقتصاداً مهيماً: حيث تساعد على تجاوز
بعض مشكلات العميقة والمستعصية منها بحجر المسفل في الميراث
التجاري الذي يؤدي إلى تروح رأس المال هائل سنوياً يفرض الحاجة
لانسقاط مالي مستمر

دبي: نموذج وهم اقتصادي

غالباً ما كان توضع مدينة دبي في موضع "المعجزة الاقتصادية"
خصوصاً وأن ليس لديها مظهر، وبالتالي جسده كل الحداثة وسط
الصحراء بموارد محدودة ولهد. صيحت مثل "المنحاح العظيم" والمدينة
التي نجحت في أن تصبح مركز أهم الشركات العالمية متعددة القومية.
ومحطة كبار رجال المال، وحيث استطاعت أن تتركز المال الهائل من لا
شيء تقريباً وقد صيحت القتال الأساس في جرح العولمة وعلمه
الليبرالية الاقتصادية

لقد هزمت هوية كوكب وسفافية: حيث استطاعت أن تسي أضخم
الناطحات وعظم جزيرة اصطناعية وأعلى برج وصخم لمسق ومن تغير
عن كل ما هو "خرافي" تقريباً

وبالتالي أصبحت محل تقليد من قبل مدن أخرى في الخليج، والشرق
دبي يجب صحة كل الآليات التي باتت تنسخ الرأسمالية وهي تحرر
الفضاء العالمي، وتخلق التحزب امتدت في هذا القطاع

لكن أضرب لأزمة المالية العالمية في أيلول من السنة الماضية إلى
أزمة باتت تعكسها دبي، وإن كان يجري الصنف إزله، أو كان يُعتقد بأنها
"مجمعة" من الإهارة ومن ابوظبي ورسم دول الخليج، وبالتالي فإنها قادره
على تجاوز "الصعوبات" التي يعكس أن تعرفها لكن "القطعة المنجرب"
أخيراً، وبمير أن شركة وحدة من شركائهم تعاني من أزمة مديونية بله ٥٩
مليار دولار وأن مجموع ديونها يصل إلى حوالي ٨٠ مليار دولار فقد مير

فقد ركزت إمارته على السياحة والقطر العقاري لكي تبني "قاعدة تحتية" نشاط الشركات العالمية وفعلاً اجتذبت نشاطاً هائلاً هو الذي جعلها "معجزة" بعد كان من المتوقع أن تدخل الأزمة على ضوء الأزمة العالمية حيث انسحب الشركات العالمية بسرعة فائقة، وهو ما جعل كل ما بقي دون حاجة الأمر الذي أدى إلى انهيار القطر العقاري والمراجع السديد في السياحة وهنا يبدو أنه اكتشف على الدانيس، لأنني فقدت الكثير من مداحيها وبالتالي كان المصدر ضحاً أي الإفلاس

وربما كان وضع دبي يوضح مشكلة "نموذج التوهم الاقتصادي" الذي تهدى على التضخم العالي وتحرير القضاء العالي؛ حيث ان لمعس بسهولة التي لا يمكن الحصول عبرها على الديون فقد أصبح ممكناً أن يحصل شركة على ثلاثين ضعف من قيمتها دون ضوابط ولا قيود وهو الأمر الذي سيفضي بالأساس إلى أن يكون مزدور الشركة عاجزاً عن الإيفاء بالقساط الديون، فكيف لا، تراجع المدخول؟

ومن ثم؛ بمكر ناعم كيف أن انفجار الفقاعة في دبي انعكس على مناطق واسعة من بريطانيا إلى الهند إلى دول ستريه. فشركة دبي العالمية هدبت إلى البنوك البريطانية بمبلغ ٥ مليار دولار والفرنسية ١١,٢ مليار والألمانية ١,٦ مليار والولايات المتحدة ١,٦ مليار واليابان تسعة. أضف إلى تأثير لانهار على رؤوس الأموال الموظفة في أطراف مختلفة، وكذلك ان الانهيار على استثمارات لإمارة على الصعيد العالمي

يعني أن أزمة دبي هي نموذج مثالي للأزمات التي بدأت عن تحرير القضاء العالي نتيجة الحجة الموضوعية بعد التراكم الهائل في الأموال التي لا تجد مجاًل للتوظيف في الاقتصاد الحقيقي وهذه هي الأزمة الحقيقية التي باتت تحكم النمط الرأسمالي، والتي سوف تبقى الأزمة مستمرة لكن؛ دون أن نسي بأن أزمة العالم العالمية قد هيبت مبالغ هائلة (٢,٥ تريليون دولار كما أثير حينها) من الدول الحقيقية نتيجة لإفلاسات والانهيارات في الشركات الأميركية، وربما تكمل أزمة دبي على ما بقي

انعكاس الأزمة على الموانئ العالمية الخليجية

بعد انفجار الأزمة المالية العالمية في سبتمبر عام ٢٠٠٨ والدقم انعكاز بخسرة ترأسعاليين العربي تتمحور حول ٢,٥ تريليون دولار هد ما كثره الأمير العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جوي واطر بأنه

يكنز زلقاً أشار إلى الخسارة مع وقوع الأزمة؛ أي قبل أكثر من عام؛ حيث صدرت تصريحات على لسان وزير كويتي تدلّت بدراسات متعمّدة، أشارت إلى هذه الخسارة في فترة حدوث الأزمة، وبالتالي يجب ملاحظة الخسائر اللاحقة، بما في ذلك ما حدث لإمارة دبي.

والزّعم مهول، وسيكون مهولاً أكثر حينما نعرف بأن الرأسمال الخليجي كان قد بلغ حوالي ٣ تريليون دولار قبل بدء الأزمة، حسب ما أشار هنري كيسنجر في مقالة له على أبواب الأزمة (أي بداية شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨). بمعنى أن الخسارة هي خمسة أضعاف المال الذي كان يمتلكه الأمراء والدول الخليجية. وهو أمر يتبرّ الألم أكثر ممّا يتبرّ الرعب، لأن هذا الزّعم كان يمكن أن يُغير من مصير الوطن العربي كله.

هذا الوضع يطرح مسألة الفوائض النفطية للمناقشة، ويفرض أن تبحث في السياسات التي تصوّف فيها. لكن؛ قبل ذلك لا بد من أن نشير إلى أن هذا الوضع يشير كذلك إلى آليات النهب التي تُبقي المركز العالي منحصراً في العواكن، وفي الولايات المتحدة خصوصاً. وكيف أن حل الأزمة العالية، التي هي أساس في بنية التعمّط الرأسمالي، يتم على حساب "الأضعف"، وهو ما يعني بأن دوام الأزمة سوف يفرض دوام النهب، وبالتالي خسارة تريليونات أخرى.

والمناخ لمسألة بيع النفط وضرورة الفوائض الناتجة من ذلك يلحظ كيف وصلت الأمور إلى هذه النهاية؛ حيث يتركز التوظيف الخليجي في البلدان الرأسمالية ذاتها، أو يُوظف في قطاعات هامشية في دول الخليج، أو في بعض البلدان العربية، وربما العالمية الأخرى. فقد أوضحت دراسة وضعت قبل عامين تقريباً بأن مداخل البلدان الخليجية بلغت في السنوات بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ ما يقرب الـ ١٥ تريليون دولار من الصادرات النفطية، استهلكت الواردات السلعية والعسكرية من البلدان الرأسمالية ما قيمته تريليون دولار، بينما ذهب الفائض والبالغ نصف تريليون دولار في معظمه إلى البلدان الرأسمالية ذاتها، فحصلت الولايات المتحدة على حصة مقدّرها ٣٠٠ مليار دولار، وأوروبا على حصة مقدّرها ١٠٠ مليار دولار ونهب يبلغ ١٠ مليار دولار إلى شرق آسيا (اليابان بالأساس)، ووظف الباقي في البلدان الخليجية ذاتها.

ولاشك في أن هذه المعادلة حكمت الفوائض النفطية الهائلة التي حصلت بعد ذلك، ونتجت عن المضاربات على النفط أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ قبل

أن يهوي إلى الحمضي وربما هذا يفسر تضخم الكتلة العالية الخليجية
لحصل إلى ٣ تريليون دولار في سبتمبر من عام ٢٠٠٨، فقد كانت التقديرات
تشير إلى أن التوظيفات والأموال الخليجية بلغت قبل إذها رقارب ما
تريليون دولار، وبالتالي سنلمس بأن الكتلة الأساسية من الفوائض النفطية
تؤلف في البلدان الرأسمالية. ولقد حاولت البلدان الخليجية بعد الارتفاع
الهائل في سعر النفط أن تؤلف جزءاً محدوداً من فوائضها في البلدان
العربية، وبعض البلدان الأخرى، لكن تركز التوظيف في القطاع العقاري
بالأساس، وفي السياحة، وتوقف بعد الأزمة.

إن الوضع الذي نشطت فيه هذه الأموال كان هشاً؛ حيث تركزت على
التوظيف في العقارات، في البلدان الرأسمالية وفي المنطقة، كما في
البنوك وفي شركات تنشط في المضاربة. بمعنى أن جل توظيفاتها كانت
خارج الاقتصاد الحقيقي، أو على هامشه.

وإذا كانت دبي قد تأخست بعيداً عن توظيف الفوائض العالية، فإن
التركيز على القطاع العقاري، وفي سياق سياسة تنطلق من بناء "وضع
اقتصادي" يكون قاعدة لجذب الشركات العالمية وزجالاتها، فإن الأزمة قادت
إلى مراكمة الديون دون مقدرة على سدّ أفساطها نتيجة "هروب"
الشركات تاركة ديوناً هائلة خلفها، وبالتالي انتهاء موردي، وتحول كل تلك
العقارات العنقلة (في ضخامتها أو ارتفاعها، أو طابعها) إلى ركام سوف
تصبح هناك حاجة للاقتراض من أجل إزالتها، كما أن معظم المشاريع
العقارية التي ندى بنائها في البلدان العربية توقف بعد أن أهدر أموالاً
طائلة، وبالتالي سوف يتحول إلى عبء من جديد؛ لأن سداد الديون -
بعد توقف المشاريع - سوف يستنزف مليارات أخرى، وهنا يمكن أن نلحظ
مشكلة دبي، التي جرى الإيحاء بأن وضعها عاد إلى طبيعتها بعد أن قامت
إمارة أبو ظبي بسداد فوائد الديون، من خلال الاحتياج البرج الأعلى في
العالم؛ حيث إن ثقل أبو ظبي بسداد ديونها سوف يحفلها عبئاً كبيراً
يستنزف الفوائض العالية التي يوفرها لها النفط، حيث إن تعثُّرها لبعض
مقدمات شركة دبي العالمية، ومنها البرج، سوف لن يفضي إلى حصولها
على مبرود يعوّض لها ما دفعت، بالضبط نتيجة أن المعنيين بهذه الأرباح
والعقارات لم يعودوا قادرين، أو مهتمين، بالعودة إلى النشاط في هذه
الإمارة، مما يحفلها لعباء جديدة، تكمل تهب الفوائض العالية.

لكن الصعالة الأساس هنا هي السؤال عن طبيعة التوظيف الذي حكم
أمراء النفط، والذي قاد إلى هذه الكارثة. أولاً، سنلمس بأن الكتلة

الأساسية من الفوائض يذهب إلى المراكز الرأسمالية، وهي توظف هناك في هوامش الاقتصاد الرأسمالي، أو يبقى تحت سيطرة البنوك الرأسمالية. وبما كان التوظيف هناك يدرّ ربحاً أعلى، لكن النتيجة هي ما نرى اليوم؛ حيث تبخر الربح والمال ذاته. وإذا كان الربح هو الذي يدفع هذا المال إلى "العودة" إلى البلدان الرأسمالية. إن ذلك غير بعيد عن التحكم تلك الإمارات للسيطرة الأميركية التي فرضت وجودها العسكري بعد سنة ١٩٩٠، رغم أنها كانت تخطط لذلك منذ أن غزت السعودية وقف تصدير النفط خلال حرب أكتوبر، ومن ثم؛ أصدرت "مبدأ كارتر" الذي جعل الخليج جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي لتكون سياسة النظام العراقي مدخلاً لفرض الوجود العسكري على الأرض.

وسنلخص هنا بأن هذا الوجود الذي استنزف فوائض طائلة سنوات ١٩٩٠/١٩٩١ (حيث خسرت الكويت مآخزاتها كلها التي فاقت الـ ٧٠٠ مليار دولار، وكذلك خسرت السعودية مليارات أخرى)، فرض معادلة جديدة تحكمم الولايات المتحدة بها، وقامت على ضبط حركة الرساميل النفطية وفق ما أظهرته التقارير اللاحقة (كما أشرت قبلاً)؛ أي الاستيراد الضخم من الولايات المتحدة، وإعادة الفوائض إلى البنوك الأميركية. ولهذا بات تفاعل تلك الدول محكوماً بالعواقبة الأميركية.

وثانياً، كانت الفوائض المسموح التصرف فيها تذهب للنشاط في العقارات بالتحديد، وهو القطاع الذي لا يؤدي إلى نشوء فائض قيمة من جهة، والمحكوم بحدود لا يستطيع تجاوزها من جهة أخرى. بمعنى أن الفوائض النفطية كانت تذهب هباء (إضافة إلى البذخ الخليجي الموهود)، لكنها كانت تصب في خدمة الولايات المتحدة عبر الصيغة التي فرضها الوجود العسكري الأمريكي؛ حيث يفرض العجز التجاري الأمريكي، مع أوروبا واليابان خصوصاً، باستيراد بذخي إلى الخليج، وإلى تنشيط الصناعات العسكرية عبر شراء أسلحة لا ضرورة لها. كما يفرض من خلال تدوير المال واستقراره في البنوك الأميركية. وهذا هو الدور الذي لعبته دول الخليج في النظام الاقتصادي العالمي خلال العقدين السابقين، وما أن الأزمة أكلت الكتلة الأضخم من التراكم العالي الذي تحقّق خلال العقود الماضية، وأعادت الظلم العالية الرأسمالية الأموال التي وضعتها في المضاربة على النفط، والتي ربحت فيها أيضاً.

إنّ، يذهب النفط للمراكز الإمبريالية، وتذهب الأموال خلفه. ومن يستفيد هم فئة الأمراء الذين يشكلون "طبقة باذخة"، لا هم لها سوى

البدخ، لهذا لا نجدها تتحضر على هذا المقدار من الأموال الذي صار هباء،
فهي تحضر بأن النفط سيهوضها، وأن يذبحها لن ينتهي.

لكن: اليس للشعب العربي حق في هذا النفط؟ المشكلة تكمن في أنه له،
وليس لهؤلاء؛ حيث كان يمكن أن تبني هذه العيالي الطائفة قاعدة صناعية
وبنية تحتية، وتطور الزراعة، في وطن يفقره الفقر ويذخره التهميش، وهو
يطمح لأن يصبح أمة صناعية حديثة.

ربما يجب أن نعود إلى كلمة خرونشوف فيما خرج عن النص حين
الاحتجاج الشد العالمي حينما قال "أيها العقال والفقراء العرب، النفط تملككم،
ويجب أن تزحفوا إليه".

